بسم الله الرحمن الرحيم

تم رفع هذه المادة العلمية من طرف أخوكم في الله: خادم العلم والمعرفة (الأسد الجريح) بن عيسى قرمزلي. ولاية المدية

الجنسية جزائرية

الديانة مسلم

موقعي المكتبة الإلكترونية لخادم العلم والمعرفة للنشر المجاني للرسائل والبحوث على

www.Theses-dz.com

للتواصل: رقم هاتف 00213771087969

البريد الإلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

حسابي على الفيسبوك: www.facebook.com/Theses.dz

جروبي: https://www.facebook.com/groups/Theses.dz

تويتر https://twitter.com@Theses_DZ

الخدمات المدفوعة

01- أطلب نسخة من مكتبتي



السعة: 2000 جيقا أي 2 تيرا !

فيها تقريبا كل التخصصات

أكثر من 80.000 رسالة وأطروحة وبحث علمي

أكثر من 600.000 وثيقة علمية (كتاب، مقالة، ملتقى، ومخطوطة...)

المكتبة مع الهرديسك بالدينار الجزائري 50.000.00 دج

المكتبة مع الهرديسك بالدولار: 500 دولار .

المكتبة مع الهرديسك بالأورو: 450 أورو

02-نوفر رسائل الأردن كاملة 20 دولار للرسالة الواحدة على https://jutheses.ju.edu.jo/default2.aspx

لا تنسوني بدعوة صالحة بظهر الغيب: ردد معي 10 سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم

اللهم صل وسلم على نبينا محمد .... بن عيسى قرمزلي 2016.

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

جـامعـة الجزائـر

معهـد العلـوم الإقتصـاديـة

الفلاحـة الجزائـريـة والتقـدم التقـني

(مع بـحث ميـداني)

على القطـاع الفلاحي ببلـدية بغليـة (ولايـة بومـرداس)

رسـالـة لنيـل شهـادة المـاجستيـر

في العلـوم الإقتصـاديـة

من تقـديم :

اسماعيـل شعبـاني

تحت إشراف :

الأستـاذ سليمـان بدراني

أعضاء اللجنة

....

....

....

السنة الجامعية 1986 / 1987

اهداء

الى أمي التي سهرت من أجل تربيتي ....

الى أبي الذى تعب من أجل تعلمي .....

الى زوجتي ....

الي اخواتي ....

الى كل من يؤمن بالارض و بحمل الارض...

الى هؤلاء جميعاً أهدى هذه الرسالة.

كلمة شكر

لا يسعني المقام الا أن أعبر عن شكري واحترامي للاستاذ سليمان بدراني الذي قبل الاشراف على هذه الرسالة وعلى الجهودات الجبارة التي قدمها ، والنصائح والتوجيهات العظيمة التي كان يضعها نصب أعيننا وهو يتتبع هذا البحث بكل اهتمام .

كما أتقدم بشكري الى عمال البلدية ببغلية وعلى رأسهم رئيس البلدية ، على العون الذي قدموه لنا ....

كما لا أنسى أن أشكر عمال ادارة القطاع الفلاحي الحكومي الذين لم يبخلوا علينا بمعلوماتهم ، وكل الفلاحين في البلدية الذين أجابوا على أسئلتنا بكل ثقة .

وأشكر جميع الاساتذة والزملاء الذين ساهموا في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد .

مقـــــدمـــــة

تتلخـص أزمـة الفـلاحـة الجزائريـة في عدم قدرتها علـى بلوغ الاهداف المرسومة أمامها ،من طرف السياسة الفلاحية ،هذه الاهـداف تتلخص فيما يلـي : -

1 - توفـير الغذاء الكافي لجميع أفراد الشعب ،وبأثمان معقولة .

2 - امتصاص اليد العاملـة التي عجز القطاع الصناعي عن تشغيلهـا .

3 - تـوفـير المـواد الاوليـة الزراعيـة للقطـاع الصناعي ،مـن جهـة ،ومـن جهة أخرى امتصاص المخرجات الصناعية ،من عتاد وأسمدة .... الخ .

4 - توفير العملة الصعبة ،بمعنى أخر ، مشاركة القطاع الفلاحي في تمويـل الاستثمـارات .

ومن خلال الارقام ،يظهر جليّا عدم تحقيق الهدف الاول ،والاساسي ، والذي يتمثل في تلبية رغبات الشعب من المواد الضرورية ،وبأثمـان معقولـة . هـذا ماترك الجزائر ترفع من وارداتها للمواد الغذائية ،التي بلغت 20 % من مجمـوع الواردات في سنة 1982 . (1) بعدما كانت 10% في 1970 ،وبدأت الجزائر بذلـك ، تشهد تبعيّة غذائية حادة ،للعالم الخارجي بصفة عامة والعالم الرأسمالي بصفة خاصة . اذ بلغت واردات الجزائر من المواد الغذائية ماقيمته 8 ،0 مليار دينار في 1967 - و 90،0 مليار دينار في 1970 و 9 ، 1 مليار دينار في 1973 ، لتصل الى 6 ، 5 مليار دينار في 1977 . (2) بل وبلغت 9،064 مليار دينار في 1981 . (3)

---

1) احصائيات ،مجلة ربع سنوية ،الديوان الوطني للاحصائيات (ONS) ،رقم 2 / 1 / 1984 ، ص 50 .

2) A. BOUZIDI , PEVUE ALGERIENNE, N°2, 1979, P 273.

3) H. AIT AMARA, Blocage de la productivité du Sol et ecrise Agricole en Algerie Revue du CEN.E.A.P., politique Alimentaire et Agricole en Algerie, N°3 Septembre 1985, P 141.

وقد أثبتت احصائية الديوان الوطني للاحصائيات " ONS " 79 / 80 أن من بين 3 حريرات مستهلكة ، 2 منها يأتي من الخارج ، بل أكثر خطورة ، اذا علمنا أن المواد المستوردة ، هي المواد الضرورية للوجبة الغذائية للفرد الجزائري ، بصفة عامة . وأدناه نعطي الجدول الذي يبين أهم المواد المستوردة والتي تشكل حصة الأسد ، من بين الواردات .

جدول رقم (1) . حصة الواردات في المتطلبات الوطنية . (1)

المخططات	67 - 69	70 - 73	74 - 77	79 - 82
حبوب	28 ٪	29 ٪	50 ٪	65 ٪
الخضر الجافة	12 ٪	8 ٪	40 ٪	85 ٪
بيض	04 ٪	35 ٪	47 ٪	75 ٪

الى جانب زيادة الاستيراد ، فان التصدير والذي يعتبر مصدرا أساسيا لجلب العملة الصعبة ، لتمويل الاستثمارات ، شهد تدهورا ، فبعدما صدّرت الجزائر ماقيمته 1 ، 1 مليار دينار في 1963 ، لم تصدر الا ماقيمته 6 ، 0 مليار دينار في 1977 ، اذ أن المنتوجات الفلاحية لم تشكل سوى 1 ، 3 ٪ من مجموع الصادرات الجزائرية في 1973 وفقط 8 ، 1 ٪ في 1977 . (2)

ونزيد في تدعيم قولنا بالجدول التالي ، والذي يبين مدى تدهور صادرات الجزائر من المواد الزراعية ، قيمة أو نسبة .

1) L'Evelution de l'Agriculture, Statistique, ONS, N°2.184. P 50.

2) Revelution Africaine, N° 568, d'Après le MPAT.

الجدول رقم 2 : صادرات الجزائر من المواد الزراعية (1960 - 1983) (1)

الوحـدة : 10^6 د ج .

المواد / السنه	1960	66-63	70-69	73-70	77-74	83-78
الصادرات الزراعيه	*1600	1153	726	707	611	416
% الصادرات الزراعيه من الصادرات الاجماليه	79	34	17،6	12،5	2،9	0،7

كما أهمل الهدف الثالث، والمتمثل في توفير المواد الاولية الزراعية للقطاع الصناعي ،فعلى سبيل المثال ،عرف البنجر السكري والطماطم ،عجزا كبيرا في 1982 ،فلقد قدر انتاج البنجر السكري ب 801 000 قنطار في 1982 بعدما كان 000 . 390 2 في قنطار في 1981 . (2) .

وأخيرا يمكن أن نقول بأن عدم تحقيق هذه المهام الملقاة على عاتق الفلاحة الجزائرية ،راجع بالدرجة الأولى الى قلة الانتاج ،الذي شهد تطورا بطيئا جدا ، بل أن الانتاجية لبعض المزروعات لم تتطور ،وبقيت ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى ، وهذا ماشاهده بالنسبة لأهم المزروعات الجزائرية من خلال الجداول التي سندرجها الان .

1) Omar BESSAOUD, Evolution de l'ensemble productif agroicol, Revue du SEN.EAP N° 1985, P 89, d'Après l'Annuaire Statistique plan.

*) en Million dé F.F.

2) Marché Tropicaux et M2DITERANNIENS, du 20 juillet 1984, P 1858.

.../...

الجدول رقم 3 : انتاج واستراد الحبوب : الوحدة 10^6 قنطـــار

المخـطـطـــات	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي - 1 -	المخطط الرباعي - 2 -	الفـــترة 79 - 83
هـدف المخطط	20	24 ، 3	24	30
متوسط الانتـــاج السنـــوي	18 ، 6	19 ، 3	18 ، 9	19 ، 6
الاستراد السنوي	6 ، 2	7 ، 8	17 ، 3	26
المردود : قنطـار / هكتـــار	6 ، 5	6 ، 0	6 ، 2	6 ، 0

(1)

ان ضعف المردود ، وبالتالي قلّـه الانتاج ، بالنسبة للحبوب ترك الفرق يزداد بين الهدف المرسوم في الخطّـة ومتوسط الانتاج السنوي الفعلي ، ممّا أدّى بالجزائـــر الى رفع الكميات المستوردة ، كما يبينها الجدول رقم 3 .

ان هذه الظاهرة لم تخص انتاج الحبوب فقط ، بل شملت مزروعات أخـرى ، وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي ، الذي يرسم لنا ارتفاع الاستراد ، بسبب ضعف الانتاج ، والذي يعود بدوره الى ضعف المردود .

---

(1) احصائيات ، المعهد الوطني للاحصاء ، مصدر سابق ، ص 51 .

.../...

الجدول رقم 4 : انتاج واستراد الخضار الجافة (الوحدة 10 [8] قنطار) (1)

	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي 1	المخطط الرباعي 2	الفترة 79 - 83	هدف 1984
متوسط المساحه المزروعه	82	86	96	110	207
متوسط الانتاج السنوي	402	421	666	500	1 . 720
المردود قنطار/ هكتار	5	5	7	4 ، 4	8 ، 3
الاستراد	42	90	473	800	

ان المستوى الضعيف للانتاج ،وخاصة الانتاجية ، التي بلغت حدّها في الفترة 1979 - 1983 ،لدليل واضح على عدم استطاعة الفلاحة الجزائرية تحقيق الهدف المرسوم لسنة 1984 .

وحتى البقوليات لم تشهد انتاجها تطورا ملحوضا ،بل أن ارتفاع الانتاج ،الذي شاهدناه في هذا النوع من المزروعات ، راجع بالدرجة الأولى الى ارتفاع في المساحة المزروعة ، وذلك لأن المردود لم يعرف تطورا ،بل سجّل انخفاضا في الفترة ،79 - 83 . ويوضح ذلك الجدول رقم 5 .

1) Statistiques, publication trimestriel, ONS,N°2.1.84, op cit,p51.

الجدول رقم 6 : الانتاج والمردود وتجارة البقوليات . (1)

المخططات	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي 1	المخطط الرباعي 2	الفترة 79 - 83	هدف 1984
المساحة المزروعة 10^3 هكتار	99	117	156	200	N.D
الانتاج (1000 قنطار)	6541	7418	10458	12500	16 000
المردود المتوسط قنطار/ هكتار	87	84	86	80	108
الاستراد (1000 قنطار)	617	709	1052	2000	N.D
التصدير (1000 قنطار)	447	203	73	500	N.D

اذن تتلخص أزمة الفلاحة الجزائريه ،في الانتاج الضعيف ،والذي يشهد تطورا بطيئا جدًّا ،بينما يزداد الطلب على المواد الغذائيه ،بسبب ارتفاع عدد السكان ، الذي ينمو بمعدل مرتفع ،ممّا ترك الجزائر تعيش عدم توازن ،بين الانتاج الفلاحي ومتطلبات الشعب لهذه المواد .

كما أن رفع الانتاج لا يمكن أن يكون ،الا عن طريق رفع مردود الارض ،طبعا وهذا لأن رفع المساحة المزروعة يتعارض مع قلّة هذه الاخيرة . فالمساحة الصالحة للزراعة (sau) .في الجزائر لا تتعدى 5 ،7 مليون هكتار ،هذه المساحة لا تشكل سوى 25٪ من الشمال الجزائري ،و 3 ٪ من مجموع أراضي الجزائر .

---

1) Statistiques, ONS, op cit, p 51.

.../...

بل أن المشكل يزداد حدّة ، اذا علمنا أن هذه المساحة تنخفض ، من جرّاء التوسع العمراني خاصة والصناعي أيضا ، على أحسن الاراضي السهولية ، مثل سهل متيجة وغيره ، بالاضافة الى ظاهرة التصحر والانجرافات . مما ترك نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة يقل ، فبعد ما كان 63 و 0 هكتار في 1967 ، انخفض الى 36 ، 0 في 1982 ، ويصل الى 14 ، 0 هكتار في سنة 2000 . (1) هذه المساحة تصل الى 55 ، 0 هكتار للفرد في اسبانيا ، و 42 ، 0 في اليونان ، و 50 ، 0 هكتار في فرنسا . (*)

هذا الامر ترك السياسة الفلاحية في الجزائر تحاول رفع الانتاج ، برفع مردود الأرض ، وهذا بادخال التقنيات الحديثة على الطرق الانتاجية .

وأكّد الميثاق الوطني في 1976 على أنه حتى يتم الوصول الى هذا الهدف الأسمى ، يجب القيام باجراءات تهدف الى تنظيم وتحديث القطاع الفلاحي ، هذه التدابير تتلخص فيما يلي : -

1 - تحديث الهياكل التنظيمية والتنسيق فيما بينها حتى تتضح وضعية مجموع القطاع الزراعي الاشتراكي ، ويتم التوصل الى نمط منسجم لتسيير هذا القطاع .

2 - ادراج القطاع الخاص في عملية التحديث والتنمية العامة للفلاحة .

3 - تحديث الوسائل والمزروعات بالاعتماد على أكثر التقنيات تقدما .

4 - تحويل الزراعات القديمة ، وادخال أنواع أخرى جديدة لتلبية حاجات البلاد ، لا فيما يتعلق بالاستهلاك فحسب ، بل حتى فيما يتعلق أيضا بالمواد الاولية الضرورية بالنسبة لمختلف الانشطة الصناعية .

---

1) Statistiques, ONS, op cit, p47.

(*) بالرغم من أن مساحة فرنسا ربع مساحة الجزائر تقريبا ، وعدد سكان فرنسا أكثر من ضعف سكان الجزائر .

5 - صيانة الاراضي وضبط سياسة رشيدة لاستخدامها .

6 - توسيع المساحة الفلاحية عبر البلاد وخاصة في السهول والهضاب العليا .

7 - تنظيم العلاقات بين الفلاحة والصناعة . (1)

اذا فان التقدم التقني ،عن طريق ادخال التقنيات الحديثة ،هي الوسيلة التي تؤدي الى رفع المردود للأرض ،وبالتالي الى رفع الانتاج . وفي هذا الصدد ذكر الميثاق الوطني " .. بعد القضاء على مشكل هياكل التسيير ،تتمثل فرصة ترقية وتوسيع الفلاحة في نجاح عملية تحديثها ،وفي فتح أبواب العصر التكنولوجي أمامها .." ويزيد فيذكر " ... وبهذا الصدد يجب ان تولي السياسة الزراعية أهمية خاصة لادخال الطرائق والتقنيات الملائمة على أنشطة التسيير والانتاج ، واستعمال أكثرها تقدما ان تأكدت فعاليتها " . (2)

من هذه النصوص من الميثاق الوطني ،نرى أن السياسة الفلاحية في الجزائر ، رأت بأن رفع الانتاج الفلاحي ، مرهون باستعمال أكثر التقنيات تقدما وحداثة ، أي بادخال التقدم التقني على طرق الانتاج الفلاحي .

وفي بحثنا نحاول أن نعرف هل السياسة الفلاحية استطاعت تطبيق ما نصّت عليه ؟ كما نبين أهم العراقيل التي واجهت هذه التقنيات . وأين يتمثل النقص ؟ .

نرى أن أحد أسباب الازمة الفلاحية في الجزائر هو عدم استغلال هذه التقنيات الحديثة ،استغلالا لا عقلانيا ،وبذلك عدم الاستفادة من التقدم التقني استفادة كاملة . وذلك لأن هذه التقنيات المستعملة في الجزائر ،أغلبها مستورد من الخارج ،وهذه التقنيات تحتاج الى عوامل انتاج متوفرة ،وأدوات عمل متطورة (جرارات ، حاصدات ، دارسات ، .... الخ) وقوة عمل مؤهلة (يد عاملة مدرّبة ،مهندسون ،تقنيون ، .. الخ) كما تتطلب هذه التقنيات ،ايجاد أحسن التوفيقات بين هذه العوامل ،من

---

1) الميثاق الوطني 1976 ،حزب جبهة التحرير الوطني ،ص 205 .

2) الميثاق الوطني 1976 ، ص 206 .

.../...

طرق انتاجية ، وحسن التوزيع والاستعمال .

هذه الطرق الانتاجية لم يتمكن مسؤولوا الفلاحة من نقلها بكل أمانة . فبقي الفرق شاسع بين الانتاجية العملية والنظرية للعتاد ، كما بقيت الجزائر تابعة للخارج (الدول المصدرة لهذه الطرق) بدرجة كبيرة ، من أجل نقل هذه الطرق الحديثة .

اذن يتلخص المشكل الاول للفلاحة الجزائرية في عدم قدرتها اتباع الطرق الحديثة ، وذلك لأسباب تتلخص في ثلاث نقاط أساسية : -

1) عجز الشركات الوطنية المنتجة والمستوردة ، لمدخلات القطاع الفلاحي ، على تلبية متطلباته ، من عتاد وأسمدة وبذور . . . الخ ، عدم قدرتها انتاج واستيراد العدد الكافي ، استيراد أنواع مختلفة ، حسب ماهو موجود في السوق العالمية ممّا يؤثر على توفير قطع الغيار .

2) ان المؤسسات الوطنية المختصّة بتوزيع المدخلات الفلاحية ، تنقصها الامكانيات والكفاءة في توزيعها . فتشكوا أغلبها من مشكل النقل لهذه المواد ، من مكان انتاجها أو استيرادها (موانئ) الى مكان استعمالها أو تخزينها (ان وجدت) ، وذلك بسبب مركزية هذه المؤسسات (مثل SAP portuaire) .

3) ان وحدات الانتاج الفلاحية تنقصها الخبرة في استعمال هذه التقنيات ، وأغلبها لم يتمكن ان يتلاءم مع هذه الطرق الحديثة المستوردة . فلا تستعمل هذه المعدات والمواد ، بالطرق اللازمة لاستعمالها ، ولا بالكيفيات المحدّدة شرعا ، فيحدث التبذير، وبالتالي يعود هذا المشكل ليؤثر على الانتاج . ٣٨٤٤٦٩

بالاضافة الى هذه المشاكل التي رأيناها في هذه النقاط السالفة الذكر ، فان أسباب أزمة الفلاحة الجزائرية تتضح أكثر اذا تأملنا جيّدا على مستوى كل فئة ، من الفئات المكونة لهذا القطاع . ويمكن حصر ذلك في نقطتين : -

1) وجود فروق كبيرة في كيفية الحصول على عوامل الانتاج ، فيما يخص هذه الفئات، كما أن هناك فروق كميّة ونوعية لهذه العوامل الموزعة ، على مختلف هذه الفئات المكونة للقطاع الفلاحي . (قطاع التسيير الذاتي ، الثورة الزراعية ، القطاع الخاص) .

2) عدم قدرة نشر هذه التقنيات ، وتعميمها ، وذلك بسبب نقص الوسائل المالية ، التقنية أو البشرية ، أو بسبب عدم قدرة الفلاحين التأقلم واستعمال هذه التقنيات .

وحتى تكون دراستنا كاملة وشاملة رأينا أن نقسم بحثنا الى فصل تمهيدي وقسمين :-

الفصل التمهيدي : - وهو عبارة عن محاولة لشرح مفهوم التقدم التقني ، في النظرية الاقتصادية ، وعند مختلف المدارس ، ابتداءا من الكلاسيك الى العصر الحديث . اذن هذا الفصل هو دراسة نظرية ، تهتم بتعريف التقدم التقني عند عدّة مفكرين ومدارس ، والدور الذي لعبه في التنمية الاقتصادية بصفة عامة ، وفي رفع الانتاج الفلاحي بصفة خاصة ، لأن هذا الأخير يمثل موضوع دراستنا . فبدأنا الدراسة بالكلاسيك ثم الماركسية والنيوكلاسيك ، وأخيرا ببعض المفكرين في العصر الحديث ، وأخترنا روبير بادوا " ROBERT BADOUIN " وملاسيس " Louis MALASIS " بسبب اهتمامهما الكبير وكتابتهما الكثيرة عن الفلاحة ، ودراستهم لموضوع التقدم التقني في الفلاحة .

وأردنا أن نتقرب الى الواقع الجزائري أكثر ، وهذا ما تركنا نهتم بالطرح الذي تقدم به د وبرنيس " destin de BERNIS " عن عملية تنظيم الاقتصاد الجزائري وتطوره بما في ذلك الفلاحة .

القسم الأول : الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني : وفي هذا القسم نحاول دراسة الفلاحة الجزائرية ودور التقدم التقني في عملية الانتاج . وحتى تكون دراستنا متسلسلة ، رأينا أن نعود الى الحقبة الاستعمارية ، وذلك لدراسة تقنيات الانتاج في ذلك الوقت ، وكيفية تحطيم العلاقة التي كانت سائدة بين عوامل الانتاج والفلاحة الجزائرية ، من طرف الكولون " les colons " بسبب ادخالهم تقنيات حديثة .

ثم نحاول بعد ذلك معرفة دور التقدم التقني بعد الاستقلال ، في عملية رفع المردود للارض ، وبالتالي الانتاج . كما نطرح السؤال ، هل نجحت عملية التحديث والتطوير في تقنيات الانتاج أم لا ؟

وبالتالي سوف نرى أهم العراقيل التي وجهت هذه العملية .

القسم الثاني : الفلاحة والتقدم التقني في بلدية بغلية .

أما في هذا القسم الثاني والأخير ، فهو محاولة دراسة واقع الفلاحة الجزائرية ، وذلك عن طريق بحث ميداني ، عن احدى البلديات ، (بلدية بغلية) ، فتكون هذه الدراسة ، ما هي الا مثال عما يجري في احدى المناطق من الوطن . وان كان الواقع العام ليس هو واقع هذه البلدية وحدها ، لكن بصفة عامة فان عدّة مشاكل في القطاع الفلاحي ، سوف نراها رأي العين في هذه البلدية . وسوف نطرح سبب اختيارنا لهذه البلدية .

الفصل التمهيدي

التقدم التقني في النظرية الاقتصادية

في هذا العالم المشحون بالازمات الاقتصادية الحادة ، والتي تختلف أسباب قيامها من مكان لآخر ، يرى بعض الاقتصاديون أن ادخال التقنيات الحديثة ضروري ، بل واجب ، ويتشاءم البعض الآخر ، في الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ، ويعتمد الفريق الثاني في تفسيره هذا ، على ماحدث في القرون السابقة في المجتمعات البدائيه . حيث أن هذه الاخيرة كانت تعيش توازنا اقتصاديا ، نسبيا ثابتا . (1)

هذا التوازن كان عبؤه على عاتق العمال ، الذين عانوا طويلا مشاق البؤس والحرمان ، لكن المهم أنهم كانوا يعيشون هذا التوازن ، الذي مافتئ أن أختل بعد ادخال التقنيات الحديثة من طرف الدول الغربيه التي احتلت هذه الشعوب .

وحتى نتعرف على أهمية التقدم التقني ، ونرى مايحمله في طياته من مزايا ومساوئ ، نحاول أن نطرح آراء بعض الاقتصاديين ، لأهم المدارس الاقتصاديه ، ونبدأ ذلك بالمدرسة الكلاسيكية ثم نعرج الى الفكر الماركسي ، وبعدها الى أهم الآراء في الفكر النيوكلاسيكي ، ونختم ببعض المفكرين في العصر الحديث .

كما نشير أن اهتمامنا ينصب على التقدم التقني في الميدان الفلاحي بصفة خاصة ، والجوانب الاقتصادية الأخرى بصفة عامة .

ويرى " بول بيروش paul BEROCHE " أن التقدم التقني هو عمليه تغيير لطرق الانتاج المستعملة ، والذي مثلها بالثورة الصناعية في انكلترا بين 1960 و 1832 . اذ ظهر في هذا الوقت مجموعة من الاختراعات التقنية ، أدت الى تحديث الصناعة في هذا البلد . بالرغم من أن قبل القرن 18 وأواخر القرن 17 ، كانت العلاقة قليله بين التقدم العلمي والتقني ، بل أن الاختراعات العلمية كانت تفيد العلم أكثر

---

1) paul BAIROCHE, Revelution Industrielle et sous developpement, PARIS, 1974, P6.

من التقنيــــات .(1)

وقام مارك بلــوق " MARK BLAUG " هو الآخر بتحليل قيم للتقدم التقني فــي كتابــه " La pensé Economique " اذ عاد الى جميع المدارس الاقتصادية ، وأرائهم في التقدم التقني ، وآثاره على التنميه الاقتصاديه . ويعرف بلـوق التقدم التقني علــى " أنـه الارتفاع الى الاعلى لدالـة الانتاج ... " (2) ، بل يؤكـد على ذلك فيقــول أن كل تغيير في دالـة الانتاج ، يعني أن هناك مفعول التقدم التقني الذي تدخل .(3)

1 _ التقـدم التقـني عنـد المدارس القديمــة .

1 - 1 - المدرســة الكلاسيكيــة :

نبـدأ حديثنا عن الاقتصاديين الكلاسيك ، بجمس ستيوارت وآدم سميـــث ، فأما جمس ستيوارت فلقد شرح أفكاره في كتابه باللغـة الانكليزيـة ، الذي طبع في سنـة 1767 بعنـوان : " AN INQUIRY INTO THE PRINCIPLES OF POLITICAL ECONOMIE " ويـرى في هذا الكتاب أن أدخال آلات حديثة وبصورة مفاجئة على تقنيات الانتـــاج ، تؤدي في بدايتها الى بعض الخلل في التوازن الاقتصادي ، الذي يعود الى حالتــه الطبيعيـة ، بفضل الاحتياطات اللازم أخذها من طرف الحكومـــة .

اذا فان جمس ستيوارت يرى أن المشاكل الناتجة عن المكننـــة ، هي مشاكـــل عابرة تزول بمرور الوقت . ومن هذه المشاكل يرى جمس ، ظهور البطالـة في الفترة الأولى من التطبيـق ، لهذه التقنيـات الحديثة ، وسرعان ماتزول بظهور ألات أخــرى في وقت أطول ، فيعاد استعابها . أما الايجابيـات فانه يرى انخفاض سعر البضائع ، لانخفـــاض التكاليـــف .

---

1) Blaug MARK, la pensé economique, ECONOMICA, paris, 1981, p 550, traduit par Ala Christiane Al couffe.

(2) IDEM.

أما آدم سميث والذي عبّر هو الآخر عن أفكاره في كتابه المعروف " ثروة الأمم "، يرى أن ادخال مكائن حديثة في العمليات الانتاجية ، يؤدي الى تقسيم العمل ، والذي يضاعف من الانتاجية . لكن يلاحظ أن هذه الانتاجية تزداد في الميدان الصناعي أكثر منه في الميدان الزراعي ، وبالتالي فان الانتاج يمكن أن يرتفع في القطاع الصناعي أكثر من ارتفاعه في الميدان الزراعي بسبب ادخال التقنيات الحديثة .

بل أن سميث يعطي أهمية كبرى لتقسيم العمل ، والتقدم التقني ، ولا يهمه من أين تأتي هذه التقنيات ، فبذلك يدعو الى تشجيع التجارة الدولية ، والتي بواسطتها يمكن أن نستورد مكائن حديثة ، وفي هذا الصدد يكتب : " يجب استعمال مكائن أكثر من أجل تسهيل العمل ، تقليل الوقت ، ويكفي شخص واحد أن يقوم بمهمة مجموعة " .

وننتظر حتى 1815 ، ليأتي ادوارد وست " EDWARD WEST " ليخالف سميث في اعتباره أن التقدم التقني يلعب دورا هاما في الميدان الصناعي أكثر منه في الميدان الزراعي ، حيث أن " وست " يرى أن للتقدم التقني وتقسيم العمل دورا هاما ، حتى في القطاع الزراعي .

وينتقل وست من بعدها ليأتي فكرة الغلّة المتناقصة في القطاع الزراعي ، ويرى أن الاستعمال المكثف " Intensif " لنفس قطعة الارض يؤدي الى انقاص مردوديتها ، ويلاحظ وست نتيجة مهمة ، وهو أن انخفاض مردود الارض يختلف من قطعة أرض الى أخرى ، وهذا باختلاف الخصوبة . كما أن استعمال نفس العتاد في قطعة أرضية خصبة وأخرى غير خصبة أو أقل خصوبة ، سيؤدي حتما الى الاختلاف في المردود بين القطعتين . فتكون في الارض الاقل خصوبة أقل من الاراضي الخصبة .

.../...

وأما ريكارد و ومالتس في 1815 ، أي في نفس الفترة التي جاء فيها " وست "، ينطلقان هما كذلك من فكرة الغلة المتناقصة ، في الميدان الزراعي ، ويرجع السبب الى استعمال الاراضي الاقل خصوبة ، ويلاحظ مالتس أن هناك فارق في الانتاجية الزراعية والصناعية . وهذا يعني أن مالتس يفرق بين التقدم التقني في القطاعين ، الزراعي والصناعي ، فيكون حسب رأيه في القطاع الصناعي أعلى منه في القطاع الزراعي . بل يرى أن في الميدان الصناعي من الممكن انتاج كمية كافية من الالات التي تنقص من استعمال رأس المال والعمل ، وهذا لخفض أسعار المواد المصنعة الى أقل سعر انتاجي ممكن ، خاصة باستعمال العتاد الأكثر تطورا .

أما في القطاع الزراعي ، فان مالتس يرى أن حتى الاراضي الخصبة لا تتمكن من اشباع رغبات الشعب المتزايدة ومتطلباتهم . اذ أن أسعار المواد الزراعيه ترتفع ، الى أن تصل الى تغطية تكاليف الانتاج المتزايدة من جراء استغلال الاراضي الأقل خصوبة .

لكن ريكارد و يربط التقدم التقني بازدهار التجارة الخارجية ، وتقسيم العمل ، اذ بالنسبه له فان كل من هذه الاعمال الثلاثه تؤدي الى زياده المخزون وبالتالي الى الرفاهية . كما نجد في كتابات ريكارد و " RECARDOOCH " ، الذي ربط هو الآخر فكرة الاسعار بالتقدم التقني ، اذ يرى أن بتطور أدوات العمل (المكننه) فان الاسعار تنخفض ، وهذا من الجانب الايجابي ، لكن اليد العاملة تقل ، أي ابعاد مجموعه من العمال ، وهذا جانب سلبي لأن هذه العملية سوف تؤدي الى افقار هذه المجموعة .

ويصلح ريكارد و فكرته هذه فيما بعد ، وتظهر في الكتابة ، التي وجهها الى كيلوتش " Mc CULLOCH " ، والتي يقول فيها :

" ان استعمال المكائن لا ينقص ولا يقلل أبدا عن عرض فرص العمل ، ولا تؤدي

الى خفض المداخيل ، بل بالعكس ، فانها عبارة عن ناتج لهذا الارتفاع"[1] .

نحسب ريكارد و فان ادخال تقنيات حديثة تؤدي الى خفض اثمان المواد الاستهلاكية ، وهذه من الايجابيات التي يراها في المكننة الحديثة . ولم ينتبه في بداية نظريته أن أبعاد عدد من العمال ، راجع بالدرجة الأولى الى ارتفاع الأجور ، وهذا الارتفاع انما سببه ادخال هذه التقنيات الحديثة .

وأما ساي " SAY " ، فنحن نعلم أن قانونه ينبني على المساواة بين الانتاج والمصاريف . (مصاريف الاستهلاك والاستثمار) . ولهذا فان نمو التقدم التقني بصورة سريعة جدا ، أو بطيئة يؤدي الى نفس الخلل في الانتاج ، اذ أن المكننة السريعة جدا ستؤدي الى فائض في الانتاج ، من المواد الاستهلاكية التي يعجز الطلب على استعابها بنفس السرعة . كما أن ادخال مكننة بصورة بطيئة جدا يؤدي الى ارتفاع الاسعار ، الامر الذي يؤدي كذلك الى نقص في الاستهلاك لهذه المواد .

ويلاحظ ساي أن التأخر عن ادخال التقنيات الحديثة ، سوف يؤدي في آخر المطاف الى شيات في الانتاج أو قلتة ، فترتفع الاسعار ، الى حد لا يتلاءم واستعمالها . كما يرى ساي أن ادخال تقنيات حديثة قد تؤدي الى تكوين بطالة ، فيصبح هؤلاء العمال المعزولون عن عملهم في حالة سيئة . الا اذا أدخلت مكائن أخرى فيرجعون مرة أخرى لعملهم . ومن هنا نلاحظ أن ساي يرى أن ادخال تقنيات حديثة لا يعني اقتصاد في العمل بل رفع من مستوى المنتجات .

---

1) l'utilisation des machines ne provoque jamais ni ralentissement des ofres,d'empl ni effondrement des salaires, puisque'elle est, au contraire, le resultat de leu hausse)). SRAFFA, VIII, P 171, d'après ARNOLD Hertj, Economie et progrés technic Aubier, paris 1979, p 85.

.../...

ونستخلص من كلام ساي ، أنه يؤكد على ضرورة استعمال تقنيات بصورة سريعة ، وبذلك يمكن أن يعاد بناء رأس المال بسرعة كذلك ، فيخلق وظائف جديدة للعمل ، ويعاد ادخال العمال الذين تم عزلهم من قبل .

لأن يبقى قانون ساي غير ساري المفعول ، أيصبح فيه خلل ، بحيث أنه اذا كان الطلب على المواد المنتجة ضعيف ، فسوف يحدث فائض في الانتاج . وبذلك فان المساواه بين الانتاج والمصاريف ، التي بنى ساي عليها قانونه ، تتهدم .

لكن ساي يقترح هذا وهو متأكد أن هذه النظرية تبقى صحيحة في حالات قليلة جداً ، اذ أن التطور في المكننة لا يمكن أن يكون بالسرعة المتوقعة من ساي ، كما أن هذه السرعة في عملية التطور التقني ، ستصبح ضعيفة جداً عندما يصل التقدم التقني الى درجة عالية جداً .

ويرى في مؤلفاته (1) أنه ولو وقعت بطالة ، فانها سوف تختفي مع الزمن ، وذلك لأن المكننة ستؤدي الى زيادة الانتاج ، فيفوق الطلب ، فتنخفض الاسعار ، فيرتفع الطلب عليها مرة أخرى . وهنا يجب رفع الانتاج بادخال آلات أخرى ، فتخلق فرص جديدة للعمل ، ويعود ارجاع العمال العاطلين . فساي يرى أن خلق فرص جديدة للعمل يكون عن طريق المكننة . وبهذا يريد ساي ارجاع قانونه مساواته .

وفي الخلاصه يمكن القول ، أن بالرغم من اختلاف بعض الافكار بين الاقتصاديين الكلاسيك ، ففي الواقع كانت نظرتهم الى الميدان الزراعي متشابهة ، ان لم نقل كانت نظرتهم واحده ، وخاصة في ميدان تناقص الغلة . اذ رأى هؤلاء الاقتصاديون أن الاستعمال المكثف للارض هو سبب تناقص الغلة ، فقطعة الأرض التي تلزمها كمية معينه من رأس المال والعمل ، فمع الزمن هذه القطعه تفقد خصوبتها للاستعمال المكثف ،

---

1) Traité d'Economie politique, ou simple exposition de la manière dont se formen se distribuent et se Consomment les richesses, paris 1814, 2em edition.

.../...

لكن رأس المال والعمل يبقيان دون تغيير ،بل يرتفعان ،ولهذا فان التقنيات الحديثة لا يصبح لها مفعول كبير . لأن الانتاج لا يرتفع.

أو حتى يتناقص بسبب تناقص الغلة ،وهذا التناقص المردود ،لضعف وقلة خصوبتها .

كما يرى الكلاسكيون ،حسب رأي هرنولد هيرتج ،أن التقدم التقني هو عبارة عن التغيير الذي يحصل في دالة الانتاج ،هذه الدالة التي تربط بين المدخلات والمخرجات من جهة وبين عوامل الانتاج من جهة أخرى . هذه التغيرات التي تحدث في دالة الانتاج انما هي ناتجة عن التحولات النوعية في رأس المال والناتج النهائي .

وان ريكارد و بصفة خاصة والكلاسيك بصفة عامة يرون أنه من الممكن ابدال رأس المال باليد العاملة ،دون ادخال تقنيات حديثة ،وهذا يمكن استخلاصه من كلام ريكارد وعندما يتحدث عن المنافسة الموجودة بين اليد العاملة ورأس المال ،ومن هذه الملاحظة يمكن أن نفهم كذلك أن ريكارد و يقصد التقدم التقني بدون أن يتعرض له . لأن ارتفاع رأس المال ،يمكن أن يكون موجود لارتفاع الأجور - والتي كما قلت من قبل بسبب ادخال تقنيات حديثة - .

كما يلاحظ الكلاسيك أن ادخال التقدم التقني يؤدي الى خفض الاثمان للمواد الغذائية والاستهلاكية ،لكن يؤدي في نفس الوقت الى ابطال أيدي عاملية .

وفي نظري فان الكلاسيك أغلبهم انتبهوا الى ملاحظة بناءه ،اذ اعتبروا أن التقدم التقني يكون أكثر ايجابية اذا أدخل في العملية الانتاجية بطريقه تدريجية ،خاصة عند ساي .

ويفرق هؤلاء بين التقدم التقني المفاجئ والتدريجي ،لأن التقدم التقني المفاجئ والسريع ،يمكن أن يحدث فارق كبير بين طلب وعرض السلع ،كما يسبب أزمة في اليد العاملة .

.../...

لأن الوحدة الانتاجية حتى تعمل برشادة اقتصادية محكمة ، يلزم أن يكون توافق بين عوامل الانتاج ، ومنهم العمّال ، ولهذا فان استعمال تقنيات حديثة مع ابقاء عدد العمال على حالهم ، سوف يسبب بطالة مقنّعة وخسارة للوحدة لكثرة التكاليف ، " surcoût " ، دون زيادة في الانتاج ، أما اذا تم طرد ، العمال الفائضين فاننا سوف نتهيئ لمواقب بطالة ، يمكن أن تكون حادة .

1 - 2 . كارل ماركس :

تعتمد نظريه ماركس على أن العمل الانساني هو مصدر القيمة ، وبالتالي يعتقد ماركس أن التقدم التقني يحدث ضعف في العلاقة الموجودة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتحرك (أي ضعف العلاقه بين عمل الانسان (رأس مال متحرك) وادوات العمل (رأس مال ثابت) . وتعتمد نظرية ماركس في التقدم التقني على العلاقة الموجودة بين المكننة وتقسيم العمل . اذ أن تقسيم العمل في رأيه هو الذي يحدد عدد العمال الذين يحتاجهم الرأسمالي في معمله . فتزدهر الصناعة وتختفي المصانع الصغيرة ، وبذلك بداية المكننه الكثيفة وظهور الرأسمالية . كما يلاحظ ماركس أن رأس المال المتحرك هو وحده أساس كل فائض قيمة . وأن التقدم التقني لا يكون في صالح المخترع ، بل هو في صالح الرأسمالي الذي يستعمل هذه الالات . وفي هذا الصدد يذكر ماركس (1) ، بأن الرأسمال يستعمل كل الاختراعات الجديدة لحسابه . كما يلاحظ ماركس أن بسبب المنافسة بين المؤسسات الكبيرة ، تطارد المؤسسات الصغيرة ، التي لا تملك القدرة على المنافسة ، بسبب عدم قدرتها على استغلال التقنيات الحديثه في العملية الانتاجية . هذا وتؤدي الاختراعات الجديدة الى رفع الانتاج ، وبالتالي الى تقليل الطلب على اليد العاملة .

---

1) Les capitalistes qui tire le plus grand profit de tous les nouveaux developpemen du travail Universel de l'esprit humaine et de leur destination sociale grâce au labour de tous)). de capital, Vol.3, P 103.

لقد كانت دراسة كارل ماركس للتقدم التقني مبنية على أساس الواقع الاجتماعي الذي كان سائدا في أوروبا بصفة عامة ، وانكلترا بصفة خاصة ، فلقد أهتم بدراسة تطور الصناعة في أوربا ، والدور الذي لعبته الالات الحديثة والتقنيات المتطورة في ذلك ، وركز أكثر على العلاقة الموجودة بين هذه الاخيرة والعمال .

ومن بين هذه الدراسة أردنا أن نرى رأيه في العلاقة الموجودة بين الصناعة والزراعة . وخاصة فيما يتعلق بالاثار التي تركتها الصناعة الكبرى في الزراعة ، وفي العلاقات الاجتماعية بين عوامل الانتاج ، وفي هذا الصدد يشير كارل ماركس الى أن الصناعة لم تكن عائقا في تطور الزراعة ، لكن كانت لها بعض الأثار والاخطار الاجتماعيه والاقتصادية ، الاخرى . وفي هذا يقول : " .. فان كان استخدام الالات في الزراعة خاليا ، في شطره الأعظم من الصعوبات والاخطار التي يعرض لها عامل الفبركة ، فان نزوعه الى الغاء الشغيل ، وطرده من عمله ، يتحققان مع استخدام الالات على نحو أشد ، وبدون رد فعل " . (1)

ولقد أعطى ماركس أمثله تبين أن الأرياف والمجتمعات الريفيه قد عاشت نقصا رهيبا في عدد السكان ، وهذا النقص يرجع سببه الى ادخال آلات حديثه . (التقدم التقني) ، بل يرى أن الالات الحديثه هذه تحل محل الانسان ، وقد " تجرد الارياف من السكان " . (2)

" ان الصناعه الكبرى تفعل ، في نطاق الزراعه ، بصورة أكثر ثورية من فعلها في أية ناحية أخرى ، من حيث أنها تؤدي الى ازالة المزارع ، حصن المجتمع القديم ، وتحل محله العامل الأجير . وحاجات التطور الأجتماعي ، وصراع الطبقات يرفعان هكذا ، في الارياف ، الى نفس مستواهما في المدن " . (3)

---

1) كارل ماركس ، رأس المال ، نقد الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، ترجمه محمد عيتاني - منشورات مكتبه المعارف في بيروت ، ص 718 ، 719 .
2) كارل ماركس ، رأس المال ، مرجع سابق ص 720 .
3) كارل ماركس ، نفس المرجع السابق ص 720 .

.../...

اذن نفهم من هذا النص أن ماركس يرى في ادخال تقنيات حديثة على الزراعة أمر يؤدي الى تطور الرأسمالي حتما ، ولكن على حساب الفلاح البسيط ، الذي يتحول من عامل للارض ، تربطه صلة متينة بعمل الارض ، الى عامل أجير عند الرأسماليين ، وهكذا يتمكن هذا الرأسمالي من اخضاع العمال الزراعيين أو حتى الصناعيين أو حتى الصناعيين الى قوته ، ويزيد استنزاف القوة العاملة البسيطة ، وفي هذا يؤكد ماركس بقوله : " ... في الزراعة الحديثة ، وكذلك الصناعة بالمدن ، يكون تزايد الانتاجية ، والمردود الارفع للعمل ، مدفوعا ثمنهما بافناء قوة العمل واستنزافها ". (1)

بل ان ماركس يرى أن التقدم في طرق الانتاج الزراعي ، لا يستنزف العامل فقط ، بل حتى الارض . وفي هذا الصدد يقول ماركس : " ... ان كل تقدم للزراعة الرأسمالية ليس تقدما في فن استثمار الشغيل وحسب ، انما أيضا في فن استنزاف الارض ، ان كل تقدم في فن زيادة خصوبتها لمدة معينة ، هو تقدم لخراب موارد خصبها الدائمة . وكلما كان تطور أحد البلدان ، كالولايات المتحدة ، في شمال أميركا مثلا ، على أساس الصناعة الكبرى ، كانت حركة نمو التهديم هذه تجري بسرعة أكبر . فالانتاج الرأسمالي لا يطور - اذن - التكنيك ، وتركيب حركة تطور الانتاج الاجتماعي الا باستنزافه ، في الوقت نفسه ، النوعين اللذين تنفجر منهما كل ثروة : الارض والشغيل ". (2)

نفهم من قول ماركس ، أن التقنيات الحديثة ، والتقدم التقني بصفة عامة مفيد ، من ناحية زيادة المردود والانتاجية ، وهذا يفيد الرأسمالي بصفة خاصة ، ولكن يلعب دورا سلبيا لبعض عوامل الانتاج وهما الارض والعمال . اذن التطور في الانتاج يكون على حساب استنزاف العامل والارض .

1) كارل ماركس ، نفس المرجع السابق ص 720 .
2) كارل ماركس ، مرجع سابق ، ص 721 .

.../...

1 - 3 . الفكر النيوكلاسيكي والتقدم التقني .

اذا استطعنا أن نلخص ، ولو باختصار شديد ، نظرية الكلاسيك في التقدم التقني ، ونظرية كارل ماركس ، فانه صعب جدا أن نحصر كل ماقاله الاقتصاديون والمفكرون النيوكلاسيك ، في هذا الموضوع . وذلك لكثرة المفكرين واختلاف افكارهم .

ولقد تبلورت النظريه النيوكلاسيكية للانتاج ، على منوال نظريه أو د اله كوب - د وقلاس (1) بين سنتي 1870 و 1920 . ومن أهم المفكرين الذين تكلموا عن التقدم التقني في هذه الحقبة نذكر : BOHN - BAWERK ، VON THUENE ، MARCHAL ، BARONE ، WICKSTEED ، COURNOT ، JOHN RAY ، SCHUMPETER. وربما يرى البعض أن التقدم التقني اليوم يختلف عنه في العصور الأولى ، ويرى آخرون أن الحقبة التي عاشها أولائك المفكرون كانت تتطلب منهم فهم التقدم التقني حسب الوضعية التي كانوا يعيشونها ، لكن رجعنا الى الوراء ، لا من أجل دراسة الماضي ، بل لتحاول فهم تطلعات المستقبل في ميدان التقدم والعلم . (2)

فهذا جون راي " JOHN RAY (1796 - 1872) " ، يأتي ويبدأ نظريته عن التقدم التقني والعلمي بالكلام عن تعارض المصلحة بين الفرد والجماعة ، فيرى أن التقدم التقني هو أحد الطرق الاساسية لازدهار واغناء المجتمع ، لكنه لا يأتي بالفائدة للفرد وحده . كما أن أهداف المجتمع تختلف عن أهداف الفرد ، لأن المجتمع يبحث عن الابداع والتطور والفرد يسعى للتملك ، فيحاول المجتمع أن يزيد من رصيده بالاختراع ، أما الفرد فيستعمل لذلك العمل والتوفير . ولهذا يرى ،

1) arnold HEERTJE , economie et progrès téchnique, aubier, paris 1979, Page 85. Traduit de l'anglais par .
2) Alain BARRERE, in, aspects Economique et sociaux du progrès téchnique et la recherche scientifique, DUNOT, Paris, 1964, P.23
3)

.../...

أن المجتمع الذي يريد التطور أن يسعى وراء الاختراع العلمي والتقني ، لأن حسب رأيه فان التقدم التقني هو الطريقة التي يمكن للشعب أن يحصل بواسطتها على أكبر كمية من السلع . وبواسطة تراكم رأس المال ، تقسيم العمل ، وبث الاختراعات الجديدة ، يمكن للمجتمع أنّ يصل الى الرفاهية .

اذا كانت هذه هي نظرة جون راي للتقدّم التقني ، فان كورنو " COURNOT " هذا الفيلسوف والعالم الرياضي (1877 - 1801) ، يربط بين التقدم التقني والاثار الاجتماعية المترتبة عليه ، وحسب رأيه فانها لا توجد أثار سلبيه مادام التقدم التقني يرفع من النوعية والكمية للسلع ، ويخفض الأسعار . لكن شريطة أن لا يكون هذا على حساب اليد العاملة . أما اذا تم طرد العمال للوصول الى هذا الهدف المنشود ، فانه يجب اعادة النظر في عمليه تقييم الانتاج . ومن هنا يمكن أن نلاحظ الدور الذي اعطاه كورنو للتقدم التقني ، وربطه بالاثار الاجتماعيه المترتبة عنه .

ونحن نمر بالمفكرين النيوكلاسيك ، يليق بنا أن نذكر فكره " تينان " ، " VON THUNEN " ، لان هذا الاقتصادي الالماني ، كان يمارس العمل الفلاحي بنفسه ، فكان يملك الارض ، وكان يستغلها بنفسه - وهذا ماتركنا نعطي أهميه لفكرته - فكان يرى هو كذلك فكرة الغلة المتناقصة ، التي رأها الكلاسيك . كما أنه أعطى أهمية كبرى لعاملين من عوامل الانتاج ، وهما رأس المال والعمل .

وبالرغم من أن فكرة هذا المفكر لم تكن واضحة اتجاه التقدم التقني ، الا أننا يمكن أن نستخلص من اعطاء أهميه كبرى لهذين العاملين من عوامل الانتاج وهما رأس المال والعمل ، أنه يهدف من ذلك ادخال عمليه المكننه في الانتاج . بل أنه يمكن كان يقصد برأس المال ، تلك المعدات والمكائن الحديثة . وبذلك فانه يشاطر كذلك من تكلم عن التقدم التقني واليد العاملة ، ومنهم ماركس .

.../...

أما مارشـال " MARCHAL " فقد ظهرت كتاباته ،فيما يخص التقدم التقني في 1800 ،وتكلم فيها خاصة عن الاثار المترتبة على تقسيم العمل من جراء استعمال المكائن . وبذلك يكون مارشال كماركس ،فيرى هو كذلك أن تقسيم العمل والتقدم التقني يتماشيان معا . ويؤكد على العلاقة الموجودة بينهما . الا أنه يخالف ماركس ،لان مارشال يعطي أهمية للآلة أكثر من الانسان . فيعتبر أن دقة العمل للآلة تفوق دقة العمل للانسان . لكن بالعكس ،فقد كان ماركس يعتبر أن مصدر كل القيمة انما هو عمل الانسان ،ولقد استخلص مارشال هذه الملاحظات من صناعة النسيج ،حيث أعتبر أن الآلة تخفف العمل على الانسان .

وبالاضافة الى الملاحظات التي استنبطها مارشال من صناعة النسيج ،فانه استطاع اكتشاف بعض الملاحظات من العلاقة الموجودة بين القطاع الزراعي والصناعي ، فيرى مارشال أن عمال القطاع الفلاحي الكثيرة اعدادهم ،لا يمكن ان يجدوا أعمالا اذا ادخلنا تقنيات حديثة على القطاع الفلاحي ،لأن المكائن تأخذ مكان عدد كبير من العمال . ومع ذلك فيلاحظ بانها مفيدة ،لان بفضلها يرتفع الانتاج . أما العمال الذين تم ابعادهم من عملهم ،فيمكن توجيههم الى قطاعات أخرى ،لا تكون المكننة قادرة على رفع الانتاج فيها . ونفهم من هذا أن مارشال يعتبر التقدم التقني والعلمي ،وخاصة المكننة ،أحسن وسيلة في يد المنتج لرفع انتاجه .

وبالقدر الذي يعترف بقانون تناقص الغلّة في الميدان الفلاحي ،يعترف بقانون تزايد المردود (الانتاجية) في الميدان الصناعي . وهذا لا يكون فقط من جرّاء التقدم التقني ،بل يجب استعمال التنظيم المحكم والرشادة الاقتصادية في العمل .

وننتقل الان لنختم نظرية الفكر النيوكلاسيكي بالاقتصادي الشهير شومبيتر " " (1883 - 1950) . ونحاول في هذه الفقرات أن نلخص أهم

.../...

ماجاء به في نظرية التقدم التقني ، والدور الذي يلعبه هذا الاخير في التنمية الاقتصاديه .

فحاول شومبيتر أن يدرس الاقتصاد ، والدوال الاقتصادية بالطرق الرياضيه ، وأعتمد في تحاليله على الطرق الوصفيه ، أكثر منها على الطرق التحليليه ، وفي هذا يقول كالدور " KALDOR " : " ان نظريه شومبيتر كانت وصفية أكثر منها تحليليه ، وهنا تكمن صعوبتها " . (1)

وتوصل شومبيتر الى أن للاختراعات أهمية كبرى في التقدم الاقتصادي ، لكن هذه الاختراعات الجديدة تحتاج الى مقاولين ورجال اعمال أكفاء ، يقومون باستخدامها برشاد . وبالرغم من أن شومبيتر وماركس اعتقدا نفس الاعتقاد ، بأن الرأسمالية تحمل في طياتها بذور فنائها ، وتتحول يوما الى الاشتراكية ، فان ماركس كان يرى بان ادخال تقنيات حديثه تؤدي الى الاقتصاد في اليد العامله ، ومن بعد الى بطاله (أو يد عامله فائضه) ، لان تراكم رأس المال ليس باستطاعته أن يعيد ادخال كل العمال العاطلين ، وبما أن الاختراعات بواسطة التكنولوجيا الحديثه تتطور جنبا الى جنب مع شخصيه الرأسمالي أو المقاول ، والتي تؤدي في الأخير الى انهيار وفناء هذا النظام . فان شومبيتر يرى أن شخصية الرأسمالي المقاول هي المحرك الاساسي لأي تقدم اقتصادي .

ونلاحظ غموض نظريه شومبيتر في التقدم التقني ، فبالرغم من أنه تكلم عن الميدان الصناعي ، لكن أهمل الميدان الزراعي - وهو موضوع بحثنا - . لكن هذا لا يعني أن أبحاثه وأعماله في هذا الميدان عقيمة ، بل بالعكس فهناك من اعتبر نظريته من المبادئ الاساسيه لقيام نظريه التقدم التقني .

---

1) N. KALDOR, The relation of economic Grouth and cyclical fluctuations, 1954, P 53 . D'après ARNOLD HERTJ, Opcit , P.100.

.../...

2 . التقدم التقني عند المفكرين في العصر الحديث :

اذا كنا قد خصصنا الفقرات السابقه لدراسه التقدم التقني عند أهم المدارس الاقتصاديه ،بكل اختصار ،نحاول أن نتطرق بشيء من التفصيل للتقدم التقني في تنميه الفلاحه ،عند أهم المفكرين الذين تكلموا في هذا المجال في العصر الحديث .

ولم تكن الدراسه في الفقرات السابقه خاصه بالعلاقه بين التقدم التقني والتنميه الفلاحيه . وكانت تمس المجال الاقتصادي بصفه عامه ،وهذا لكون المفكرين في المدارس القديمه لم يتطرقوا الى هذا الموضوع بالتفصيل أو بنوع من التخصص . ولهذا نحاول ان نتوسع أكثر ،وبشيء من التفصيل في العصر الحديث ،خاصه عند بعض الاقتصاديين الذين اهتموا بمجال التنميه الفلاحيه . وخاصه منهم مالاسيس " Louis MALASSIS " ،وروبير بادوا " R.BADOUIN " . كما نحاول أن نتطرق الى دور التقدم التقني في تنميه الفلاحه الجزائريه ،وهذا من خلال نظريه الصناعات المصنعه لدوبرنيس " DE BERNIS والتي اعتبرها البعض القاعدة الاساسيه المتنميه الاقتصاديه في الجزائر .

2 . 1 : لويس مالاسيس LOUIS MALASSIS :

قبل أن يتوغل في الكلام عن التقدم التقني ودوره في التنميه الفلاحيه ،يذكر مالاسيس بالدوال الاقتصاديه ،واستعمالها في الكشف عن دور العوامل الاقتصاديه في التنميه الفلاحيه .

لكن بما أن دور الفلاحه في التنميه الاقتصاديه مرتبط بمطيه التنميه الشامله . لذا يرى الكاتب أنه من الواجب دراسه العلاقه بين القطاعين ،الصناعي والفلاحي . لان التنميه في كليهما لا يمكن أن تكون ،الا عن طريق التكامل بينهما . هذا التكامل الذي يؤدي في آخر المطاف الى التنميه الشامله والرفاه الاقتصادي .

.../...

ويرى مالاسيس أن للقطاع الفلاحي دورا هاما في عملية التكامل ،بل أن اهمال القطاع الفلاحي يؤدي الى عواقب وخيمة . ويؤكد ذلك الاستاذ بن يسعد " BENISSAD " الذي يقول : " ... الصناعة ،بأي ثمن من الاثمان تجد نفسها معرضة للثبات ،ان بقي القطاع الانتاجي الاخر (الفلاحة) متوجه نحو الثبات " (1) .

وذلك لان هذا القطاع (الفلاحة) أصبح يلعب الدور الفعّال في التنميةالاقتصادية ، من خلال ثلاث أولويات أساسية : ـ

1) ان التطور الديموغرافي السريع في معظم دول العالم الثالث (ومنها الجزائر) يتطلب من قطاع الفلاحة أن يلعب دورا هاما . والمتمثل في تلبية رغبات الشعب من المواد الغذائية الاساسية ،حتى لا تزداد هذه الدول تبعيّة للعالم الرأسمالي المتطور ،الذي أصبح يستعمل هذا السلاح الاخضر كأداة للسيطرة على البلدان النامية . خاصة أن في هذه الدول توجد طاقة كامنة ،يمكن استعمالها ،(أرض ،يد عاملة..) (2)

2) كما أن للقطاع الفلاحي دورا هاما في احداث التوازن السكاني ،فيكون توزيعهم يتلاءم والتطور الاقتصادي ،وهذا لا يكون الا عن طريق تقليل الهجرة الريفية ، بواسطة تحديث القطاع الزراعي وتطوره ،واعداد الجو الملائم للفلاحين في الارياف .

كما يساهم القطاع الفلاحي مساهمة فعالة في احداث التوازن في الميزان التجاري ، وهذا بواسطة رفع الانتاجية وتحديث القطاع الفلاحي . (3)

ولا يمكن ان تساهم الفلاحة في عملية التمويل العام للتنمية ،وتوازن الادخارات والاستثمارات، الا عن طريق تطويرها ورفع مستواها .

---

1) M.E. BENISSAD, Economie du dévellopement de l'Algérie, 1962-78, O.P.U, ALGER, 1979, P.90.

2) - LOUIS MALASSIS, Agriculture et procèssus du dévellopement, UNESCO. Paris, 1973, P.180.

3) ويعترف مالاسيس بأن القطاع الفلاحي يمكن اعتباره قطاعا أساسيا للتنمية ، بل وحتى القطاعات الأخرى وخاصة الصناعه ، لا يمكن ان تؤدي دورها كاملا ، ولا يمكن ان تتطور الا عن طريق القطاع الفلاحي ، وذلك لأن هذا الاخير يلعب دورا محفّزا للقطاع الصناعي ، يرفع الطلب على المواد الصناعيه ، التي تشكل أدوات عمل أساسية للقطاع الفلاحي . كما يعتبر القطاع الفلاحي منبعا لليد العامله الصناعيه .

اذا كانت هذه بعض الاولويات التي رأها مالاسيس ، في القطاع الفلاحي ، فهذا لا يعني أن الفلاحة تلعب فقط هذه الادوار الثلاث ، انما تلعب ادوارا أخرى في عمليه التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه ، لا يسعنا المجال لذكرها .

كما لا يسعنا المجال أيضا ان نتوسع في الكلام عن العلاقه الموجوده بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي ، لكن رأينا أنه من الاحسن أن نشير الى هذه العلاقه ، ونحن نسرد أفكار مالاسيس ، وذلك لان هذا الاخير أعطى أهميه كبيره لهذا الموضوع ، وهو يمهد للكلام عن دور التقدم التقني في تنميه الفلاحه .

بل يؤكد مالاسيس على ان انطلاقه العالم الغربي في التنميه الاقتصاديه ، كانت بواسطه القطاع الصناعي ناجحه ، لانها اعتمدت على الثوره الزراعيه ، التي سبقت الثورة الصناعيه ، أو كانت تتماشى معها ، هذه الفلاحه التي ظهرت عليها تغيرات تكنولوجية واجتماعيه كبيره ، أدت الى تطوير الصناعه ، وتحفيزها على التنميه .

وبدأت هذه الثوره في بريطانيا في القرن السابع عشر ، ثم انتشرت في بلدان أوروبيه أخرى ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، خاصه في فرنسا ، الذي تم فيها تطوير الزراعه البدائيه الى زراعه حديثه ، تتلاءم والتطور التنموي للبلد . لكن هذه التنميه في البلدان الاوروبيه لم تكن سهلة ، ولم تكن مدّتها قصيره ، بل كانت مشاقه وطويله . " . . . هذه النتائج لم تتحقق ، الا عن طريق ثوره طويله ، دامت مئه سنه . . . " . (1) .

---

1) L.MALLASSIS, OP.CIT, P.202

ومرت هذه الفترة بست مراحل صنفها مالاسيس كالتالي : -

1 - القضاء على عهد العبوديه والاقطاعيه .

2 - الاصلاح الزراعي ،بتقسيم الاراضي الجماعيه ،بتدعيم الملكيه ،ونظام الاستغلال العائلي .

3 - الاخذ بنظام نابليون ،الذي يحث على التقسيم المتساوي للأرض بين المستفيدين .

4 - تسويه العلاقه بين الفلاحين والملاك .

5 - الرفع من المستوى التكويني والاعلامي للفلاحين ،بالتعليم المجاني والاجباري ،وبوضع مصالح خاصه لنشر وتعليم هذه الطرق التكنولوجيه الجديده .

6 - تنميه القروض للفلاحين ،ورفعها ،وتنظيم الاسواق .

ان هذه المراحل التي ذكرها مالاسيس ،في كيفية تنميه وتطوير القطاع الفلاحي في فرنسا ،طبعا ستختلف من بلد لآخر ،حسب الأوضاع الاقتصاديه والظروف الاجتماعيه ، التي تعيشها طبقات الشعب . انما نحن قصدنا من وراء ذكر هذه المراحل ،بيان الطريق الطويل الذي مرت به فرنسا والذي يمكن أن تمر به دولة أخرى ،تسعى لتطوير قطاعها الزراعي ،وتنميه اقتصادها بصفه عامه .

فالفلاحه حتى تلعب دورا هاما في التنمية ،يجب رفع انتاجها ،وتحسين مستوى مردودها ،وتوفير متطلبات هذا القطاع ،من المواد الاوليه . وعلى الدول الناميه التي تريد أن تجعل من القطاع الفلاحي قاعدة اساسيه للتنميه ، أن ترفع من انتاجه ومردوده ا .

بل ان هذان العاملان يصبحان أساسيان وضروريان . أما اذا أرادت هذه الدول أن يكون القطاع الفلاحي قطاعا مساعدا للصناعه فقط ،فعلى الدوله أن ترفعه الى مستوى ،يلائم التطور في القطاع الصناعي ،ومستوى التنميه الاقتصاديه ،

والاجتماعيه بصفه عامـــه .

ويشـــير مالا سيــس الى الفلاحـه التقليديـه ،ويـؤكد على أن النمو الاقتصادي ، لا يمكن أن يكون على عاتق القطاع الفلاحي التقليدي ،فيقـول : " ان تجريب د و ا ل النمو في القطاع الفلاحي التقليدي ،أيـدت لنـا ،أنـه في حاله ما اذا بقيـــــت التكنولوجيا ثابتـه ،فان الانتاج الفلاحي يخضع الى قانون المردود التغير النسبي . . فالمجتمع التقليدي يؤول الى الاقتصاد المالتسـي ،أوفي النهايـه الى الكارثـه. لانـه من المستحيـل بنـاء طرق تنمويـه ،تعتمد علـى الفـلاحـه التقليديـــه " . (1)

وهذا يعني أن مالا سيس يحث على تغيير الطرق الانتاجيـه ،أي تغيير التكنولوجيا القديمه بالحديثه . وتغيير النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي ،المبني على أســـس اقتصاديـــه تقليديـــه .

ولتفسير العوامل الأساسيه التي تؤثر على الانتاج الفلاحي ،يعتمد مالاسيـــس على الـدوال الانتـاجـيـة "FONCTION DE PRODU." . ويبـدأ دراستـــه بأبسط الدوال ، والتي تعبر عـن طريقة الانتاج التقليديـه ،والعوامل المؤثره فيها . هـذه الدالــه يمكـن كتابتها بالشكـل التالـــي : ـ

$$Y = N\,\emptyset\left(\frac{S}{M}\right) \text{ ———————— } (1)$$

حيـث أن : Y = الانتـــاج

S = المساحـة المزروعـة .

N = عـدد العمـــال .

من هذه الدالة يمكن أن نستخلص ،أن طريقة الانتاج التقليدية تعتمد على عاملين أساسيين همـا : مساحة الارض وعدد العمـال . أي الارض والعمل . لكن هـــذه الدالة بسيطة جدا ولا يمكن ان نطبقها على الاقتصاد المتطور ،ولهذا يلزم استخدام دوال

1) L.MALASSIS?,OP. CIT 203

أكثر تعقيدا ، لأن تقنيات الانتاج الحديثة معقدة ، وتتطلب عوامل كثيرة للانتاج .

ويحاول مالاسيس ايجاد دالة انتاج ، يمكن تطبيقها سواء على الدول النامية أو المتطورة . ويصيغ دالة ، تعتمد على رأس المال والعمل ، وهي .

$$Y = F \quad (Lt \text{ و } Kt) \text{ ———— } (2)$$

حيث أن : Lt = عدد العمال في الزمن " t " .

Kt = كمية رأس المال في الزمن "t " .

تعطي هذه الدالة العلاقة بين الانتاج وعوامل الانتاج ، وفي فترات زمنية معينة . كما يمكن أن نستخرج من هذه الدالة بعض المعاملات الاساسية ، المعتبرة عن أهمية عوامل الانتاج في العمليات الانتاجية ، ومن أهمها : -

1 - المعامل البنيوي .
Coefficient de Structure

وهو المعامل الذي يهتم بدراسة البنية التركيبية للانتاج ، وفي دالتنا هناك معامل بنيوي واحد ، وهو الذي يبين متوسط كمية رأس المال لوحدة العمل .

$$K = \frac{K}{L}$$

ويسمى هذا المعامل أيضا ، معامل كثافة رأس المال .

" Le Coefficient d'intensité capitalistique" .

2 - المعامل الفني Le Coefficient Technique

وهو المعامل الذي يبين كمية العوامل الاساسية اللازمة لانتاج وحدة واحدة من انتاج معين . وكتب عنها الدكتور عصام عزيز شريف فقال : " ... هي احدى المؤشرات الأساسية المستخدمة في العمليات التخطيطية والأساس المادي لتحقيق التجانس الداخلي ، وهي تعرف على الوجه التالي : المعاملات الفنية مقاسة بالمعايير الفيزيائية عبارة عن عدد منتجات القطاع " J " اللازمة لانتاج وحدة واحدة من

.../...

منتجات القطاع " J " .)) (1) .

وهي في دالتنا نوعان :

- معامل رأس المال Le Coefficient de Capital

$$K = \frac{K}{Y}$$

- معامل العمل Coefficient de Travail.

$$L = \frac{L}{Y}$$

" كما يمكن صياغة المعاملات الفنية الخاصة بالاستخدام (العمالة) على الوجه التالي :

$$BOJ = \frac{QOJ}{QJ}$$

وتمثل (B O J) عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من منتجات " J ")) (2)

كما يمكن ان نحسب المعادلات الفنية للاستخدام على أساس المعايير النقدية ، ويعرف عصام عزيز شريف ذلك " ... "المعاملات الفنية للاستخدام " A O J " بأنها الحلقة الاجرية اللازمة دفعها لانتاج ماقيمته وحدة نقدية واحدة من منتجات القطاع " I ")) (3) .

وتكتب :

$$AOJ = \frac{XOJ}{XJ}$$

3 - معامل الانتاجية Coefficient de Productivité

وهي أكثر المعاملات استعمالا ، وتعني الانتاج المحصل عليه بواسطة عامل واحد للانتاج .

$$R = \frac{Y}{C}$$

---

1) عصام عزيز شريف ، تحليل المدخلات - المخرجات ، ديوان المطبوعات الجامعية ودار الطليعة بيروت ، 1983 ، ص 44 .

2) عصام عزيز شريف ، مرجع سابق ص 44 .

3) نفس المرجع اعلاه .

.../...

كانت الدوال التي طرحها مالاسيس حتى الان تهتم بالاقتصاد ، بصفة عامة ، فيمكن استعمالها في الصناعة ، كما يمكن استعمالها في الزراعة . لكن مالاسيس وصل لأن يطرح دالة تخص الميدان الفلاحي ، محاولا بذلك الوصول لأهم العوامل المؤثرة في الانتاج الفلاحي ، هذه الدالة كتبها كالتالي :

$$P.B.t = \phi(Lt, Kt, ACt) \text{ ——— } (3)$$

حيث أن ACt هي المشتريات التي يقتنيها قطاع الفلاحة من غيره من القطاعات.

و PBt هو الانتاج الفلاحي ، كما يمكن أن نذكر ب : Lt و Kt وهما عاملان يعبران عن العمل ورأس المال على التوالي .

وحسب هذه الدالة فان الانتاج الفلاحي PB يكون ناتج عن استخدام العمل ورأس المال ، بالاضافة الى المشتريات الخارجية عن القطاع . كما يمكن أن نستخرج من هذه الدالة النسبة $\frac{AC}{PB}$ والتي تبين نسبة المشتريات الى الناتج . وهذه النسبة تلعب دورا هاما ، بحيث من خلالها يمكن معرفة مدى تطور المجتمع في الميدان الفلاحي أو تأخره ، لأن هذه النسبة ترتفع في الفلاحة المتطورة ، وتنخفض في الفلاحة التقليدية . وذلك لان الفلاحة المتطورة تستعمل مشتريات خارجية أكثر منها في الفلاحة التقليدية . ففي الوقت الذي يستعمل الفلاح المتطور الجرار ، يستعمل الفلاح التقليدي الثيران ، كما يستعمل الفلاح التقليدي الاسمدة الطبيعية ، يستعمل القطاع المتطور الاسمدة الكيماوية . . . .

فمعظم مستعملات الفلاح التقليدي هي من انتاجه الخاص ، أو يمكن اقتناؤها من القطاع نفسه . ولهذا تصل النسبة $\frac{AC}{PB}$ الى 50 ٪ في الدول المتطورة ، وبين 10 و 5 ٪ في الدول النامية . (1)

---

1)

حاول مالاسيس من خلال هذه الدالة أن يبين دور عوامل الانتاج ، وتأثيرها على الانتاج والانتاجيه ، هذه الأخيره يقسمها الى قسمين ،(نوعين) انتاجيه العمال ومردود الارض. كما لاحظ مالاسيس أن في بعض الدول الناميه ، نجد مردود الأرض مرتفعا نسبيا ، لكن لا يصل الى مستوى الدول المتطوره . كما أن هذه الاخيره استطاعت أن ترفع من انتاجها برفع انتاجيه العمال ، الشيء الذي نجده ضعيفا في الدول الناميـــه .

" ... فان الانتاجيه الفلاحيه في البلدان الاقل تقدما (PMD) هي أقل بكثيـر عما كانت عليه في أوروبا في وقت انطلاقتها الغربيـه " . (1) .

ينتهي مالاسيس بالبرهان على أن نمو الانتاج يخضع لعاملين أساسين همـا : نمو العمل ونمو الانتاجيـه .

$$rY = Rn + rY \quad (4)$$

حيث أن rY = معامل نمو الانتاج

Rn = معامل نمو العمل

rY = معامل نمو الانتاجيه .

حتى الان كانت الدراسة خاصه ، اذ تناولت حالات معينه . فكانت الدوال المطروحه لحد الان لم تتعدى عوامل الانتاج المعروفه مثل رأس المال والعمل . ولهذا نحاول أن نصل الان الى طرح داله عامه ، اعتمد عليها عدة كتاب في تحاليلهم ، ومنهم مالاسيس ، الا وهي داله كوب ـ دوقلاس " COBB DOUGLASS " ، هذه الداله تنطلق من الداله رقم (2) $Y = (L , K)$ ونصيغها كـوب ـ د و قلاس في القالـب التالـي :

$$Y = L^{x} Kb \quad (5)$$

حيث أن X و b هما معاملان للمرونه ، ونعطي دائما $x + b = 1$ ، حيث أن $b = 1 - x$.

1) L ;MALASSIS,op cit,P 205.

2) P.BAIROCH,citépar MALASSIS,op cit, P208.

.../...

والمرونه تعني التغيرات النسبيه للانتاج ($\frac{\dot{Y}}{Y}$) بالنسبه للتغيرات النسبيه لاحدى العوامل الأخرى ($\frac{\dot{K}}{K}$) ، ($\frac{\dot{L}}{L}$) .

أي :

$$x = \frac{\frac{\dot{Y}}{Y}}{\frac{\dot{L}}{L}}$$

و

$$1 - x = \frac{\frac{\dot{Y}}{Y}}{\frac{\dot{K}}{K}}$$

والتي يمكن أن نكتبها كالتالي :

$$x = \frac{rY}{rL} \quad , \quad (1 - x) = \frac{rY}{rK}$$

ومنها

$$rY = x . rL .$$

$$rY = (1 - x) rK$$

وبما أن

$$Y = L^{x} K^{(1 - x)}$$

اذن

$$\log Y = x \log L + (1 - x) \log K$$

ونشتق فنجد :

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = x \frac{\dot{L}}{L} + (1 - x) rK$$

من هذه الداله كذلك يمكن أن نستنتج أن رفع الانتاج يمكن أن يكون برفع أحد العاملين : معامل رأس المال أو معامل العمل .

لكن في الواقع ،هل هذان العاملان هما أساس كل التنميه ؟ في الواقع هناك عامل أخر ،هو التقدم التقني ،والذي يعتبر هدف دراستنا . فنحاول أن نبين الدور الذي لعبه في التنميه الفلاحيه . بل قبل أن نبين الدور الذي لعبه التقدم التقني في تطور القطاع الفلاحي ،في بعض البلدان المتطوره حاليا . نبين معنى التقدم التقني عند مالاسيس .

.../...

يــرى مالاسيس ((أن التقدم التقني يقاس بنمو الانتاجيه لعوامل الانتاج بالسعر الثابت ، هذا التقدم يظهر باتقان وتعويض هذه العوامل ، والطرق المستعمله ، كما يظهر عن طريق حسن التنظيم والتسيير)) .(1)

بعد هذا التعريف البسيط للتقدم التقني ، عند مالاسيس نعود مره أخرى الى داله كوب ـ دوقلاس ، لنرى تأثير معامل التقدم ، وأثاره على التنميه الاقتصاديه ، وفي القطاع الفلاحي بصفه خاصه . هذه الداله التي كتبناها على الشكل التالي :

$$\dot{r}_Y = x r_L + (1 - x) r_K$$

حظيت هذه الدالة بتطبيق واسع في العالم ، خاصه في الاعوام الاخيره ، وبالرغم من أنها لم تظهر معامل التقدم التقني ، الا أن مالاسيس يبين أن هناك معامل R مستتر " résidu " ، يمثل التقدم التقني . ويعتمد في برهانه على الاعمال التي قام بها الاقتصاد بأن " F.DENISSON " و " J.I.POULLIER " في الفترة مابين 1950 و 1960 . هذه الابحاث لخصها في الجدول التالي :-

المعدل المتوسط السنوي للنمو للفترة (1950 - 1960) (2)

البلد				
ـ الولايات المتحده الامريكيه	3 ، 3	1 ، 1	0 ، 8	1 ، 4
ـ بريطانيا	2 ، 3	0 ، 6	0 ، 5	1 ، 2
ـ أوروبا الشماليه الجنوبيه	4 ، 8	0 ، 8	0 ، 9	3 ، 1

هذا الجدول يظهر جليًا دور المعامل الثالث " rR " الذي يمثل التقدم

1) L.MADASSIS, op cit , P 213.

2) source: L.MALASSIS, op cit, P 211.

التقني ،اذ قد ساهم بقسط كبير في التنميه الاقتصاديه لعدة دول ،خاصه بلدان اوروبا الشماليه ـ الغربيه . وهذا يرفع انتاجيه عوامل الانتاج ،لكن هذا لا يعني أن نرفع من عوامل الانتاج كميا فقط ،بل يلزم اختيار النوعيه وتحسينها ،كما يجب حسن استعمالها وتلاؤمها مع طرق الانتاج المستعمله ،وبصفه عامه يلزم استعمال التقدم التقني استعمالا عقلانيا .

كما ظهر لنا من خلال التحليل الذي تقدم به مالاسيس ،فان التقدم التقني يلعب دورا مهما في التنميه الاقتصاديه ،بل هو احدى المكونات الاساسيه للنمو . " فالتقدم التقني عاملا محطما (مهدم) لوسائل الانتاج القديمه (التقليديه) ، وأنواع التنظيمات القديمه ،والتكوينات الغير الملائمه ،فالتقدم التقني يهدد بلا هوادة ،الالات والانظمه والانسان " . (1)

لكن هذا لا يعني أن التقدم التقني ،بهذه الطريقه يؤدي الى تحطيم قوى الانتاج القديمه (التقليديه) ،بدون أن يعوضها بقوى انتاجيه حديثه . اذ أن التقدم بهذه العمليه التهديميه لعوامل الانتاج التقليديه ،يتمكن من وضع أسس جديده للتنميه ،فتبدل وسائل الانتاج التقليديه بأخرى حديثه ،وأنظمه جديده، تؤدي في الاخير الى رفع الانتاجيه لوسائل الانتاج المتطوره . وبارتفاع الانتاجيه، يرتفع الانتاج ،ويزداد معدل النمو ،وهذا ماظهر في الدراسه التي قام بها " F.DENISSON " و " J.I.POULLIER " .

ان عملية التحطيم لطرق الانتاج القديمه ،وابدالها بطرق وتقنيات انتاجيه حديثه ،لا يمكن أن نقوم بها بسرعه ،ولا في وقت قصير . بل ان نشرها يتطلب مراحل وخطوات عديده ،قسمها مالاسيس الى فترتين مهمتين :

---

1) L.MALASSIS , op cit, P 212.

.../...

1 : مرحلـــة الخلــق " creation "

2 : مرحلـــه النشـــر "propagation "

فعند ظهور تقنيات جديده للانتاج ، لا يمكن تطبيقها بسرعه ، والافان تطبيقهـا ونشرها في أوساط الفلاحين ، قد يؤدي الى كارثه كبيره . ولهذا نصح مالاسيس المرور بعده مراحل ، وضحها بالمثال التالي : عند ظهور نوع جديد من المنتجات ، عن طريق الاختراع ، والاكتشافات الجديدة ، وقبل أن ننشره بطريقه واسعه في أوساط الفلاحين ، يجب أن نقوم بالتجربه ، فنلاحظ هيأتها . ثم نضع الطرق الملائمـــه للانتاج . وبعدها ننتقل الى حقل البرهنه ، ثم نستعمل بعض الفلاحين "novateurs"، واذا تحقق الهدف المرجو من العمليه فان مجموعه كبيره من الفلاحين تبدأ فـــي استعمـال هـذا النوع الجديد من الانتـاج .

ف : " المعركه من أجل التقدم والتنميه طويلـه ، وصعبه ، اذ الهدف ليس خلق ونشر تقنيات جديده فقط ، لكن يلزم عمل المناضلين والمنشطين السياسيين لقبـــول التغير الاجتماعي الذي يصاحب هذا التغير التكنولوجي ، وفي بعض الاحيان يكـــون التغيير الاجتماعي شرط لوصول المجتمعات الناميـه بالمتقدمه " ، (1)

بالرغم من أن ادخال التقدم التقني في العمليه الانتاجيه يبدو ضروريا ، بل واجبا ، الا أن هناك صعوبات ، ومخاطر تواجه هذه العمليه ، اذ من الواجب أيضا أن يرافـــق هذا التقدم التقني تقدما اجتماعيـا ، بحيث يتلاءم الأول مع الثانـي .

اذ لا يتمثل التقدم التقني في استخدام الالات الحديثه فقط ، بل يجب اختـــراع الطرق والتقنيات الملائمة للمجتمع المعني ، كما يجب اقتناء عوامل الانتاج الكافيه ، من أسمده وبذور وغيرهما ... وفي الاوقات المحدده ، الى آخره من متطلبات الفلاحـه العصريـــه .

1) L.MALASSIS, op cit, P 213.

.../...

كما نحاول أن نشير الى بعض التغيرات الاجتماعيه - الاقتصاديه ، التي تطرأ عند ادخال التقنيات الحديثة على العمليات الانتاجيه . ويرى مالاسيس في هذا الجانب ، أن أول شيء يمكن أن نتكلم عنه هو الاصلاح الزراعي . لان هذا الأخير هو العمليه التي تجعل من المجتمع الزراعي يتلاءم مع التقنيات المستعمله ، والاصلاح الزراعي يخدم الاهداف المرجوه ، من عمليه تغيير طرق وتقنيات الانتاج . فهدف الاصلاح ، اذا ، هو خلق بنى انتاجيه واجتماعيه جديده للزراعه ، أو العمل من أجل تغيير البنى الموجوده ، وجعلها تتلاءم مع دوال الانتاج المعتمد عليها في التنميه. (1)

لكن استخدام طرق انتاجيه متطوره ، تستلزم رفع المستوى التكويني والاعلامي للفلاحين ، الى درجه تفهمهم وقدرتهم على استعمال هذه الطرق ، بل يجب أن يستوعبوا مفهوم وهدف الطرق التنمويه المتبعه .

ويلعب المسؤولون السياسيون والمخططون دورا هاما ، في هذا المجال لان هذا التغيير يتعلق بالاختيارات السياسيه للبلد ، ولا يمكن أن يطبق الا عن طريق القرارات السياسيه والقانونيه . كما لا يمكن أن يكون اصلاحا زراعيا ناجحا ان لم يربط بمجموع التغيرات الاقتصاديه والاجتماعيه .

وأظهرت التجربه أن هذه الاصلاحات لا يمكن أن تنجع اقتصاديا ، ان لم ترافقها تغيرات اجتماعيه تلائمها . فعمليه تكوين الفلاحين ، وتنظيمهم هي عمليه ضروريه بل واجبه ، لانجاح عمليه التنميه .

غير أن هذه الاصلاحات ، واتباع الطرق الحديثه للانتاج ، تختلف من بلد لاخر ، حسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي لكل دوله . والدول الناميه وجدت حواجز ومشاكل عديده ، وذلك لعدم تلاؤم هذه التقنيات الحديثه مع الوضعيه الاجتماعيه والاقتصاديه للفلاحين ، اذ أن هذه التقنيات هي صنيعه دول معينه . فلا يمكن

---

1) L.MALASSIS, op'oit , P 22●.

تطبيقهـــا في دول أخرى الا اذا تـم تغيير الوضـع ، وتهيئـه الظروف المناسبه لهـــا .
وهـذا يتطلـب وقتـا طويـلا ، وتختلـف مدّه طـولـه من بلد الى آخـــر ومن مكان الى
مكـــــان .

2 - 2 : روبـــير بـادوا " robert BADOUIN "

يعتبر روبـار بـادوا من بين الاقتصاديين البارزين في الميدان الفلاحـــي ،
فكتـب عـدّه مواضيع ومقالات تهـتم بالفلاحـة . وقـام بعـدّه دراسـات ناجحه . ولهذا
رأينـــا أن نتتبع الدراسات التي قام بها في ميدان التقدم التقني الفلاحي ، ودور
تقنيـات الانتاج في التنميـة الفلاحيـه . خاصه ما كتبه عن دور عـوامل الانتاج فـــي
تطور ورفع المستوى الانتاجي في القطاع الفلاحـي ، سواء من الناحيه الكميه أو مـــن
الناحيـــه النوعيـــه .

اذ يـــرى بادوا ، أن دور الفلاحـه هو توفير المواد الغذائيـه ، بالكميـــــــه
والنوعيـه التي يحددها السوق ، (أي مايطلبـه المستهلكون) ، أو عـن طـريـــــق
القرارات التي يصدرها المخططون ، أو يتوافق هذان العاملان معـــا .

وحتى يوفر القطاع الفلاحي هذه المنتجات ، يجـب استخدام عـوامل الانتـــاج
الكافية ، وفي الظروف الملائمه ، لان انتاج نوع معين من المنتجـات ، يستلزم كذلـــك
مناخ معين ، وتقنيات معينـه .

وعـوامل الانتاج التي يستعملهـا قطاع الفلاحة ، لا تختلف كثيرا عن تلك الـــــتي
تستعملهـا القطاعات الاخرى ، (اليد العاملة ، العتاد ، ورأس المال ..) . وتختلف
قطاع الفلاحـه عن غيره من القطاعات ، باستعمال عامل الارض ، الذي بدونه يستحيـــل
الانتـــــاج .

.../...

كما يختلف الانتاج (نوعا وكما) من مكان لمكان ومن فصل لآخر ، وذلك لتأثره ببعض العوامل الخارجيه مثل المناخ وخصوبه التربة .

وللربط بين عوامل الانتاج هذه ، وكميه الانتاج الناتجه عن استخدام هذه العوامل ، يجب استخدام دوال الانتاج . الآ أنه صعب جداً ايجاد داله مثلى . لأن عوامل الانتاج تتغير ، وتختلف من نوع انتاجي لآخر ، ويمكن ان نصل الى اقصى انتاج اذا استطعنا أن نحصل على التوفيقه المثلى لعوامل الانتاج ، وهذا يتطلب عملا متواصلا وتدريجيا .

وللوصول الى داله انتاج مثلى ، لا يتعلق الامر بايجاد توفيقه مثلى لعوامل الانتاج فحسب ، بل الامر يتعلق بخصائص ونوعيه الوحدات الانتاجيه التي يتم فيها الانتاج ، باستعمال هذه العوامل . (1)

كما يؤكد بادوا على أن حجم الانتاج يتعلق بالتقدم التقني ، لان :

" حجم الانتاج لا يتعلق فقط بحجم الأسمدة المستعمله ، ولكن بتلاؤم هذه الأسمده بنوعيه التربة ، وبنوع المنتوجات ، وبالوقت الذي نزرع فيه هذه الاسمده .." . (2)

اذن يجب ايجاد داله انتاجيه تربط هذه العوامل ، بحيث يمكن أن نصل الى معرفه الدور الذي يلعبه التقدم التقني في الانتاج الفلاحي ، والاثار المترتبة عن استعماله . لان دوال الانتاج هي الطريقه التي يمكن أن نصل بواسطتها لدراسة العلاقه بين حجم الانتاج وعوامل الانتاج .

---

1) " Une même quantité de facteur de production peut aboutir à des resultats dissemblables selon que l'utilisation de ces facteurs de production s'apére dans une seule unité de production ou se fractionne en un nombre trés élevé d'éxploitation....."

- R. BADOUIN, Economie Rural, 1971, Paris, P.396.

2) - R. BADOUIN, op cit, P.396 .

ويعود بناك وا فيعترف بأن هذه الدوال لا يمكن ان تبين كل واقع الانتاج الفلاحي المعقد . فكثير من الفرضيات المستعملة في هذه الدوال لا تنطبق على الانتاج الفلاحي في الميدان العلمي . فبعض الدوال تفترض أن هناك توفيقة واحدة ووحيدة فقط ، يمكن أن تجعل من حجم الانتاج أعظم مايمكن ، أو بمعنى آخر ، فانها تستعمل عددا معينا وثابتا ، من كل عامل من عوامل الانتاج . الا أن الواقع الفلاحي أظهر خلاف ذلك ، اذ يمكن ايجاد عدّة توفيقات لعوامل الانتاج ، بحيث تحقق نفس الكمية من الانتاج .

اذ أن " . . . احدى الخصائص الاساسية للقطاع الفلاحي ، تكمن بالضبط في مرونة " Souplesse " تلاؤمه ، التي تمكنه من تغيير طريقة انتاجه ، حسب مايتوفر لديه من عوامل الانتاج . . . " (1)

ولهذا اختار بادوا احدى الدوال المشهورة ، والتي تسمح بهذا التغيير ، وهي دالة كوب - دوقلاس " COOB - DOUGLASS " والتي تكتب على الشكل التالي :-

$$X = a.A^{+}K^{b}$$

حيث أن : X : حجم الانتاج

A : معامل العمل

K : معامل رأس المال

a. : Paramétre de niveau

B , × : تمثلان مرونة الانتاج ، العمل ورأس المال .

حيث أن $1 = X + B$

ومن خلال دالة كوب - دوقلاس نستطيع أن نبين التغيرات التي يمكن أن تحدث على الانتاج ، بتغير أحد العوامل المنتجة . كما تمكننا من معرفة أثر التقدم التقني

1) R.BADOUIN, op cit, P.397 ..

. . . / . . .

على الانتاج . وذلك بادخال معامل أخر على دالة كوب ـ دوقلاس يمثل التقدم التقني .

وفي القرون الاخيرة ، أصبحت التفرقة بين الاثار المتأتية عن استعمال عوامل الانتاج ، والاثار المتأتية عن تطور التقدم التقني ، الشغل الشاغل في الدول المتطورة ، وعند كثير من الاقتصاديين .

وأعطى بادوا شكلا أكمل لدالة كوب ـ دوقلاس ، فأدخل عوامل أخرى ، غير التي عرفناها في الدالة ، من الشكل الأول ، فكتبها :

$$X = Y \; SK^{-G} + (1-S)\, A^{-G} \; ^{-\frac{m}{G}}$$

حيث أن : A : يمثل العمل

K : يمثل رأس المال

Y : معامل يعبر عن أثار التقدم التقني .

S : معامل التوزيع ، يقاس به كثافة رأس المال

m لعملية الانتاج .

G : معامل التجانس ، يبين العلاقة الموجودة بين نمو مجموع عوامل الانتاج وحجم الانتاج .

: معامل التبديل ، يبين مدى استطاعتنا من التبديل بين العوامل المنتجة .

هذه هي العوامل الكاشفة عن الربط الموجود بين عوامل الانتاج وحجم الانتاج ، في القطاع الفلاحي . وكانت دالة كوب ـ دوقلاس أكثر الدوال استعمالا في هذه المجال .

لكن ان واقع الانتاج الفلاحي ، يختلف عن القطاعات الاخرى ، وان الواقع النظري لهذه الدوال يختلف عن الواقع العملي للانتاج الفلاحي ، لأن هذا الاخير يتأثر بعوامل

.../...

خارجية في الزمان والمكان . (الفصول ،المناخ ...) والدوال الانتاجية لا تتغير حسب هذه الظروف ،فهي عامة .

وبالرغم من الاختلاف بين واقع الانتاج الفلاحي ،وفرضيات الدوال الانتاجية ،الا أن هذه الاخيرة طبقت من طرف مجموعة من الباحثين ، آخذين كل احتياطاتهم ،وحذرهم عند استعمالها .

وذكر بادوا أن هايامي " Y. HAYAMI " وروتان " V. RUTTAN " (1) استعملا نوع من أنواع دوال كوب - دوقلاس لشرح الفروق الموجودة بين الانتاجية للعمال ،في بعض دول العالم . وأظهرت الدراسة ان دول العالم الثالث لم تصل الى خمس الانتاجية في الولايات المتحدة الامريكية . كما أظهرت هذه الدراسة أن سبب هذا الاختلاف يرجع الى عدة عوامل ،تختلف درجة تأثيرها من عامل لآخر . فأثر تكوين الفلاحين مثلا يمثل 35٪ في سبب هذا الفارق .

ومن خلال تلك الدراسة فانهما (Y.HAYAMI, RUTTAN) استطاعا أن يبينا ،بأن " الارجنتين التي تستعمل كمية قليلة من الاسمدة والمكائن (المعتاد)، فان انتاجية الفلاحين فيها تماثل انتاجية الفلاحين في أوروبا ، لان العلاقة بين العمال والارض كانت متلائمة " . ومـا حدث في زيلاندا الجديدة " Nouvelles ZELANDE " (2) كذلك يبين التلاؤم التام بين الطرق المستعملة والوضعية الاجتماعية للعمال ،اذ بفضل هذا التلاؤم استطاع هؤلاء الفلاحون تحقيق أعلى انتاجية في العالم . وهذا ماأكد عليه بادوا ،اذ أن " توفير الاسمدة والمكائن لا يكفي لرفع الانتاج الفلاحي ، بل يجب توفير فلاحين قادرين على استعمال هذه العوامل" . (3)

---

1) R.BADOUIN, Op cit, P.400.

2) IDEM, P.400 .

3) IDEM, P.400.

.../...

كما أظهرت دراسة " R. NEVEL " أثار التقدم التقني في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأعتبر NEVEL أن التقدم التقني يتمثل في حسن التنظيم ، رفع التكوين للعمال ، واختيار نوعية عوامل الانتاج ، وكل مايؤدي لرفع الانتاج .

" ففي الفترة مابين 1950 - 1966 فان ارتفاع الانتاجية الفلاحية في الولايات المتحدة الامريكية سجلت وتيرة نمو سنوية تقدر بـ 6 ، 4٪ . والانتاج الخام لساعة عمل ازداد بأكثر من الضعف ، وكانت نسبة أثر التقدم التقني تتراوح بين 60 و 82٪ " . (1)

ان هذه النتيجة التي تقدم بها بادوا ، هي دليل قاطع على أن أثر التقدم التقني في التنمية الاقتصادية كبير جدّا . وأن ارتفاع الانتاج الفلاحي يلزم ادخال التقدم التقني في العملية الانتاجية .

لكن كيف يمكن ان نختار بين عوامل الانتاج ؟ وماهي الوسائل التي تمكننا من اختيار عامل من أخر ؟ حسب بادوا ، فان دوال الانتاج هي الطريقة الوحيدة ، والاداة الفعالة التي تمكننا من هذا الاختيار .

ان الاختيار هذا ، واستعمال طريقة انتاج بدل أخرى ، واستخدام أدوات عمل عوض عتاد أخر ، ترجع في الاساس الى اختيار الفلاح (المستعمل لهذه العوامل) . اذ هذا الاخير هو كذلك يخضع لعوامل عدّة ، فتتحكم فيه الوضعية الاجتماعية والبيئة الاقتصادية التي يعيش فيها . كما يخضع لعامل المناخ ، والتربة التي يستخدمها ... فمثلا يريد فلاح شراء عتاد حديث (جرّار مثلا) لكن يجد نفسه غير قادر بسبب الوضعية المالية التي يعيشها ... أو أن الارض التي يملك لا تتطلب اكتساب جرّار ...

1) R.BADOUIN , op cit , P 401 .

ويؤكد بادوا بأن تلك عوامل الانتاج لها تأثير مباشر على حجم الانتاج ، وذلك بعدّة طرق ، فمثلا عند وجود يد عاملة قليلة وأراضي كثيرة فان الطريقة المختارة ، هي الطريقة الغير الكثيفة " Extensif " ، كما أن وجود مراعي واسعة توجب تربية الماشية ، ... الخ . لكن هذا الاختيار - اختيار طريقة معينة - قابل للتغيير أم لا ؟ .

يجيب بادوا ، بدون شك ، فان عملية التغيير مسموحة ، بل واجبة في بعض الأحيان ... لكن كيف ؟ .

فعلا ، ان عملية القضاء على طريقة الانتاج القديمة وابدالها بطريقة حديثة تتطلب وقتا طويلا ، وعدّة تغيرات ، في اختيار أحسن توفيقة لعوامل الانتاج ، هذه التوفيقة التي تحقق أكبر كمية من الانتاج . لأن استعاب الطريقة الجديدة للانتاج تلزم من المنتج معرفة تامة للتقنيات المستعملة ، بفضل تكوينه ، كما أن " القطاع الفلاحي لا يملك في كل وقت الوسائل المالية اللازمة لتحقيق تغيير جذري لطريقة الانتاج القديمة ... " . (1)

وبذلك يتطلب من الدولة تقديم اعانات وقروض تساعد بها الفلاحين في تحقيق هذا الهدف . لكن لا نفهم من هذا ، ان بادوا يحث على بقاء الفلاحين في اتباع التقنيات التقليدية ، والطرق القديمة للانتاج ، لا ، بل بالعكس ، فهو يطالب بادخال التقدم التقني الى القطاع الفلاحي ، لكن لا على حساب الانتاج .

" فالعلاقة التي تربط البرنامج الجديد للانتاج والتوفيقات الانتاجية ، لا يجب أن تفهم على أنها هدف يجب تحقيقه في وقت محدد " . (2)

لان هذا البرنامج ، أو هذه الطريقة ، لا يمكن ان تأخذ وضعها الحقيقي والتام الا بعد وقت طويل ، تحدث فيه عدّة تغيرات .

---

1) R. BADOUIN, op cit , P 405 .

2) IDEM , P 406 .

.../...

في الفقرة الأولى من التحليل ربط بادوا التغير الذي يحدث في تقنيات الانتاج ، وتغير طرقها ، بتغير أسعار السوق . وفي الفقرة الموالية يحاول أن يبين أثر التقدم التقني على تغيير طرق الانتاج . وحاول أن يبين هذا الاثر بمثال أخذه عن الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي السنوات 1930 كان ليزال العمل الزراعي في مقاطعة الميسيسيبي " Delta du MISSISSIPI " بواسطة الطرق التقليدية ،(استعمال الحيوان وخاصة البغال) فجني القطن كان باليد ، ثم بعدها تمت مكننة جزئية ، ولم يبقى سوى الزرع وجني القطن يتم بالطرق التقليدية ، اليدوية . ثم تمت المكننة الشبه كاملة ، هذه العملية دامت مايقرب من 30 سنة .

ان هذه العملية الخاصة ، والتي شملت نوعا واحدا من أنواع المنتجات في أمريكا دامت 30 سنة ، فما بال التغيرات في طرق الانتاج في البلدان النامية اليوم !

ان التقدم التقني يغير من دوال الانتاج ، ويؤدي الى ايجاد أحسن توفيقة بين عوامل الانتاج . لكن " .. ليس كل نوع من أنواع التقدم التقني يمكن استعابها ، من طرف أي نوع من أنواع الوحدات الانتاجية ، لان التقدم يوجد في أدوات عمل لا يمكن تقسيمها " .(1)

فالتقدم التقني من النوع البيولوجي مثل : تلاؤم أحسن للمناخ ، مردود أكثر للسماد ... الخ ، يكون في الوحدات الصغيرة أحسن من الوحدات الكبيرة المساحة . أما التقدم التقني من النوع الميكانيكي فانه يعطي مردود أحسن في المساحات الكبيرة عنه في المساحات الصغيرة .

---

1) R. BADOUIN , op cit , P 411 .

.../...

ويتساءل بادوا فيما اذا كان التقدم التقني ينمي الانتاج الزراعي بصفة مستمرة؟ ويجيب بلا . فالتقدم التقني يعطي نتائج مختلفة في الزمان والمكان ، وذلك لاختلاف أنواعه ، واختلاف مستعمليه . وهذا ماظهر في أمريكا مابين 1910 و 1955 ، اذ حسب دراسة قام بها " كوشران " فان هذه الفترة قسمها الى ست مراحل ، يكون الاقتصاد في مرحلة ثبات ، ثم يزدهر ، ثم يركد . . . وهذا مايبين ان التقدم التقني لا تظهر أثاره في كل الزمان ، بل في أزمنة وفترات مختلفة . كما أن نشر التقدم التقني بصفة مفاجئة قد يؤدي الى نتائج سيئة .

والتقدم التقني حسب بادوا : " . . . فانه عبارة عن مجموع التقنيات المستعملة ، من طرف أي فلاح . . . " . (1) ولهذا فان عدم القدرة على نشر التقدم التقني في أي وسط من الاوساط ، لا يرجع الى المستوى التقني للفلاحين فقط ، لكن الى تأثرهم بالمحيط الاقتصادي .

خلاصة القول ، ان التقدم التقني يلعب دورا كبيرا في تطوير الفلاحة ، ورفع مردودها . لكن اذا تهيأت الظروف ، والاسباب الملائمة لذلك .

2 - 3 . ديستان دوبرنيس ، Destin de BERNIS

ان أهم مايمكن أن نشير اليه عند دوبرنيس ، هي نظريته المعروفة باسم " الصناعات المصنعة " ، ولاتساع هذه النظرية ، فاننا نأخذ الجزء الخاص بالعلاقة الموجودة بين الصناعات المصنعة والقطاع الفلاحي ، في الدول المتخلفة وبالأحرى في الجزائر . اذ أن مشكل التنمية الاقتصادية ، والخروج من التخلف ، جعل الكثير من الاقتصاديين يطرحون مشكلة الاختيار بين القطاعات الاقتصادية ، (فلاحة أم زراعة ؟) .

---

1) R .BADOUIN ,op cit , P416 .

ويختارون من بينهما القطاع الذي يمكن أن يساهم أكثر في عملية التنميـة .

وينطلق د و برنيس من هنا ، ويتساءل عن كيفية التنمية بواسطة القطاع الفلاحي ، د ون استعمال مد خلات صناعية ! وكيف يمكن رفع مستوى المعيشة د ون القطاع الصناعي ؟ وبمعنى آخر فان د و برنيس يريد أن يبين كيف أن القطاع الفلاحي يمكن أن يستعمل كقطاع أساسي ، في التنمية الاقتصادية ، لكن بشرط أن يستمد العون من القطاع الصناعي .

ويؤكد د و برنيس على أن رفع المستوى المعيشي للشعب لا يمكن أن يكون الا عن طريق رفع المستوى المعيشي للفلاحين في الارياف . وبما أن رفع المستوى المعيشي هو الاخر مرتبط بالمداخيل (1) (سواء كانت نقدية بالنسبة للكمية المباعة من السلع المنتجة ، أو طبيعية (عينية) بالنسبة للكمية المستهلكة مباشرة . (2)

ان يجب رفع الانتاج . وذلك يرفع انتاجية العمال ومرد ود الارض . لكن السؤال هو : كيف يمكن رفع الانتاجية ؟ ان د و برنيس يرى أن هذا يكون عن طريق التقدم التقني ، والذي قسّمه الى التقدم في التنظيم "Progres en organisation" والتقدم في العتاد "Progres en outillages" وهذا مانراه فيما يلي : ـ ان التقدم في التنظيم والتقدم في المعدات ، هما أساس عملية التطور للقطاع الفلاحي .

1 ـ التطور في التنظيم : Progres en organisation

يقصد د و برنيس بالتطور في التنظيم ، كل الاصلاحية الزراعية والتنظيم الهيكلي . اذ بدون التقدم (التطور) في التنظيم لا يمكن أن نتوصل الى أعمال فعالة ، ويضيف ، بأن المقصود بالتقدم في التنظيم : هو كل التغيرات في الهياكل السابقة ،

1) G.DE BERNIS ,confrence à Gronoble le 14 juillet 1974,SUR la politique de developpement en Algerie.
2) Autoconsomation;

.../...

للتلاؤم مع التنظيمات الحديثة ، والغريبة عنها ، لأن " اللاتيفوندية وحتى الميكروفوندية ، وهي تنظيمات متأخرة قائمة على الاحترام العرفي للقدماء ، وحتى عقود كراء الأرض ، هي جد بدائية ، كلها تنسيقات لا يمكن للتقدم التقني أن يخترقها . وذلك اما لعدم وجود تحريضات تساعد على تحقيقها أو لوجود عراقيل قانونية أواجتماعية تقف في وجهها ، أولان هذه البنيات تكون أكثر توجها لاحترام التقاليد " . (1)

ولهذا يجب أن نغير المجتمع الفلاحي ككل ، لنجعله يتأقلم مع الظروف الجديدة ، وهذا أمر صعب يتطلب وقتا طويلا . ويساعد التعليم ومحو الأمية القيام بهذه العملية .

ولكن مع هذا فان الفائدة لا تكون عامة مادامت البنيات الاجتماعية لم تتغير ، ويؤكد د وبرنيس على أنه لا يدع الى التقسيم البسيط للاراضي بين الفلاحين ، بالرغم من أن هذه العملية واجبة ، ولكنها غير كافية ، انما " يجب خلق علاقات انتاج ، واسلوب انتاج جديدين ، يسمحان بتطور تقني سريع " . (2)

لكن يؤكد على أنه من اللازم خلق جو اجتماعي - اقتصادي ، يلائم التطور التقني . ويشير بأنه لا توجد طريقة واحدة لكل البلدان ، الا أنه يحبذ العمل الجماعي ، المتمثل في التعاونيات الانتاجية .

ان هذا التقدم في التنظيم يؤدي في الأخير الى رفع العمل المنتج والانتاجية ، لكن " ... رفع الانتاجية يبقى محدود ، طالما العمال الزراعيون " Population Agricole " لا يملكون العدد الكافي من المستلزمات ، والآليات الزراعية ، التي تأتي حتما من القطاع الصناعي ، والتي وحدها تمكن من التغيرات الجذرية للتقنيات المستعملة " . (3)

---

1) G.L .de BERNIS ,Economie appliqueé,n° 3, 1966,P 440.

2) IDEM? P 441 .

3) IDEM , P 442 .

وهذا ، اذا ، مايدع الفلاح أو العامل الزراعي الى طلب العتاد من القطاع الصناعي . وهذا مايتركنا ننتقل الى الكلام عن التقدم في العتاد .

2 ـ التقدم في العتاد : "Progres en Outillage"

ان التقدم في التنظيم يحرض الفلاحين الى تطوير العتاد المستعمل أي الى ما أسماه د و برنيس بالتقدم في المعدات ، فالعلاقة بين اعادة التنظيم وتطوير المعدات لها أهمية بالغة .

ويؤكد د و برنيس على أن المعدات دورا أساسيا في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي . بل أن القطاع الفلاحي لا يمكن أن يتقدم مادام الفلاحون لا يملكون المعدات الكافية واللازمة للعمل ، والتي بواسطتها يتمكن هذا الفلاح من استعمال قدراته الانتاجية . هذه المعدات والتي لا تتمثل ـ حسب د و برنيس ـ في الجرّار وما يتبعه فقط ، بل ابتداءا من الوحدات الانتاجية الصغيرة ، واليدوية ، الى المواد الكيماوية والاسمنت اللازمة لبناء الابار ... الخ ، مما تتطلبه الفلاحة ، لأن التقدم التقني هو كل متكامل . كما أن " هذه المواد يجب أن تكون في متناول الفلاحة ، بالكميات الكافية ، وفي ظروف اقتصادية متلائمة مع ضعف مداخيل الفلاحين ، بحيث اذا كانت تكاليف " الأسمدة " في الهكتار تفوق القيمة التي يمكن أن تعطيها المنتجات ، فان الفلاح يضطر الى التخلي عن استعمالها في بعض المواسيم ... " (1) لان عندما يرى الفلاح ان هذه المواد تسبب ديونا ، يبدأ في اهمال هذا النوع من المواد والتخلي عنها .

---

1) G .D. de BERNIS ,op cit , P 444 .

ولهذا يقترح د و بسرنيس ،انتاج هذه المواد في البلد نفسه ،أوفي نفس الأمة (البلدان الناميه مثلا -) لان هذه المواد اذا استوردت من بلدان بعيده،فانها ستخضع الى ضرائب ،وتكاليف النقل العاليه ،مما يرفع من أسعارها ،فيؤدي ذلك الى نتائج سيئه ... كما يزيد من اضعاف الميزان التجاري للبلد المستورد .

ومن هنا ينطلق د و بسرنيس ،ليؤكد على أن القطاع الفلاحي عامل محرض للقطاع الصناعي ،خاصه الميكانيك والصناعه الكيماويه ،وهذا ما يزيد من تنميه هذا الاخير وتطوره . لكن د و بسرنيس يرى أن التقدم في التنظيم يجب أن يسبق التقدم في المعدات .

خاتمه الفصل التمهيدي :

لقد كان التقدم التقني الشغل الشاغل لمده اقتصاديين ومفكرين ،من الكلاسيك الى المعاصرين . ولكن اختلفت نظرتهم الى مفهوم التقدم التقني ،فمنهم من أهتم بدراسته على حسب الوضعية الاجتماعيه والاقتصاديه المحدوده ،التي كانوا يعيشونها (مثل الكلاسيك) ،ومنهم من حاول تعميم الدراسة ،وذلك بايجاد قوانين ودوال تكون صالحه لمده طويله .

ولقد بنى الاقتصاديون المعاصرون نظريتهم على أساس افكار الكلاسيك والنيوكلاسيك ،فلقد حاول النيوكلاسيك دراسه التقدم التقني على أساس الرياضيات بصفه عامه ،والدوال الانتاجيه بصفه خاصه . وبعدها جاء المعاصرون وطوروا هذه الدوال ،مثل داله كوب - دو قلاس ،وادخلوا متغيرات أخرى في تعريفهم لمفهوم التقدم التقني .

وكما كان الاختلاف في التعريف كان الاختلاف في النظره والمفهوم فلقد رأى بعض المفكرين من العصور القديمه الى المعاصره ،أن التقدم التقني عمليه ضروريه

.../...

للتطور ،بل واجبه ،ورأى آخرون أن التقدم التقني عمليه تؤدي الى نهب الانسان وجعله آله (مثل ماركس) .

لكن ونحن ندرس بتمعن أفكار كل هؤلاء الاقتصاديين ،نلاحظ أنهم طرحوا مشاكل هامه ،في كيفيه ادخال التقدم التقني الى الاقتصاد ،بصفه عامه ،والى الميدان الفلاحي - الذي يشكل موضوع دراستنا - بصفه خاصه .

فكانوا تقريبا كلهم يرون أن التقدم التقني مفيد للتطور الاقتصادي ،أي يمكن أن نرفع من مردود الارض عن طريق استعمال تقنيات حديثه ومتطوره ،وبادخال المواد الكيماويه والطرق العصريه في الانتاج الفلاحي . فالتقدم التقني اذا هو عمليه تطوير لعوامل الانتاج واستبدال القديمه منها بالحديثه . وهذا عامل مشجع لا محاله .

لكن رأينا أن هناك طرق يجب اتباعها واجراءات يجب الاخذ بها . ويرى مالاسيس أن " التقدم التقني عامل محطم لوسائل الانتاج القديمه ،وأنواع التنظيمات القديمه، والتكوينات الغير ملائمه . . . " (1)

كما يؤكد على أن هذا التقدم في التقنيات يرفع من المردود ،وبارتفاع المردود يرتفع الانتاج . لكن بشرط أن تكون عمليه تحطيم طرق الانتاج القديمه عبر مفاجئه، ولا بسرعه ،أو بمعنى آخر ،يجب أن يتم ادخال التقدم التقني على مراحل ،ليتناسب والحالة الاقتصاديه والاجتماعيه للمجتمع المعني . وهذا ما أكدته الابحاث الاقتصاديه في عدة مجتمعات . فدامت المعركه مايقرب من 30 سنة لتعميم استعمال التقنيات الحديثه في زراعه القطن ،في مقاطعه الميسيسيبي ،بالولايات المتحده الامريكيه.

1) L .MALASSIS , op cit , P

.../...

وبفضل التلاؤم هذا ،بين التقنيات والفلاحين في زيلاندا الجديده ،تم التوصل الى انتاجيه من اعلى الانتاجيات في العالم . كما أن " الارجنتين التي تستعمل كمية قليله من المكائن ،فان انتاجيه الفلاحين فيها تماثل انتاجيه الفلاحين في أوروبا ،لان العلاقه بين العمال والارض كانت متلاءمه جدا " . (1)

فالمشكل لا يتمثل في نقص العتاد وعوامل الانتاج فقط ،بل في كيفيه استعماله . وايجاد فلاحين قادرين على استخدامه وصيانته ،وتوفير الاموال اللازمه لترميمه . كما أن التكوين والتنظيم يلعبان دورا هاما في انجاح عملية ادخال التقدم التقني ، ولهذا نصح دوبرنيس ،بالتقدم في التنظيم قبل التقدم في المعدات . وهذا ما رآه مالاسيس كذلك في تعريفه للتقدم التقني . حيث جاء في تعريفه ،أن التقدم التقني لا يظهر استعماله الا اذا تم تعويض عوامل الانتاج واتقانها واستبدال الطرق المستعمله ،كما يجب حسن التنظيم والتسيير .

ففي الاخير يمكن ان نقول ،ان الاقتصاديين اجمعوا على أهميه التقدم التقني في رفع مردود الارض ،والانتاجيه بصفه عامه . وكما لاحظنا أن اهتمامهم أنصب على كيفيه ادخال التقدم التقني في العمليه الانتاجيه . فيرى بعضهم أنه مجرد ادخال آلات حديثه على طرق الانتاج ،بينما يرى البعض الاخر أنه أستبدال عوامل الانتاج القديمه بعتاد متطور ،وتغيير التنظيمات القديمه بالحديثه ،بالاضافه الى الزاميه تكوين فلاحين وعمال ،قادرين على استخدام هذه التقنيات المتطوره .

لكن عمليه استبدال الطرق التقليديه بالطرق الحديثه ،لا يتم الا في وقت طويل ، تختلف درجة طوله من بلد الى آخر ،حسب اختلاف الوضعيه الاجتماعيه والاقتصاديه للبلدان .

---

1) R.BADOUIN , op cit ,P 400 .

.../...

اذن الشرط الاساسي لانجاح عمليه ادخال التقدم التقني في الانتاج الفلاحي هو تلاؤم عوامل الانتاج فيما بينها ، في أحسن توفيقه ممكنه ، يتم لمقتضاها رفع المردود الى الحد الاعلى .

فالتقدم التقني اذا ، يعني توفير عوامل الانتاج من عتاد وأسمدة ، وبذور ويد عامله ، وتوزيعها أحسن توزيع بين الوحدات الانتاجيه ، بمراعات المناخ والوضعيه الاقتصاديه والماليه للفلاحين . بالاضافه الى الزاميه استخدام هذه العوامل من طرف العمال استخداما رشيدا ، يمنع فيه التبذير ، كما تطلب فيه الصيانه والحفاظ على العتاد والمواد المنتجه بصفه عامه .

القسم الأول

الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني

الفصـــــــــــــــل الأول

الفـــلاحـــه الجزائريـــه فـــــي العهـــد الاستعماري

المبحث الأول : قطاع الجزائريين في العهد الاستعماري .

لقد كان الشعب الجزائري يعيش على شكل قبائل متفرقه جغرافيا على كل انحاء الوطن ، وهذا قبل الاحتلال الفرنسي ، لكن كانت هذه القبائل متكافله اجتماعيا وسياسيا ، تجمعها المقومات الدينيه (الاسلام) ، وتعيش رفاها اقتصاديا ، متمتمده على العمل الفلاحي . فكانت قبائل الشمال تعتمد على الزراعه ، خاصه القمح ، وقبائل الجنوب (1) على الرعي ، خاصه الغنم .

فجاء الاستعمار ليقلب التكافل الاجتماعي الى تفرقه ، والرفاه الاقتصادي الى أزمات ومجاعه . فلقد كانت لعمليه نزع الملكيه للفلاحين ، أثارا سيئه على الانتاج والدخل الوطنيين . فان المساحات المزروعه بأهم المحاصيل الزراعيه (القمح) شهدت تدهورا . كما أن مردود الهكتار هو الاخر شهد تدهورا ، فبعد أن كان 3،5 قنطار / هكتار ، في 1885 ، انتقل الى 7،4 قنطار / هكتار في 1894 . وبذلك انخفض الانتاج في نفس الفترة من 20 الى 16 مليون قنطار . كما لاحظنا نفس الانخفاض المذهول في الماشيه ، فلقد كان 000 8200 رأس بين (1880 و 1871) وفقط 000 4350 رأس في مابين (1946 - 1953) . (2)

ان هذا الضعف في الانتاج الفلاحي ، رافقه التدهور المعيشي للجزائريين ، بصفه عامه ، والارياف بالخصوص . ونحاول في هذه الفقرات أن ندرس سبب هذا التدهور ، وعلاقاته بالتقدم التقني .

---

1) القبائل الرحل .

2) Youcef DERKAOUI, Terre et progres ,n°2 ,fevrier 1973 ,p12,MARA,Alger.

1 ـ منطق الانتاج عند الفلاحين الجزائريين .

ان لتقنيات الانتاج الفلاحي علاقة وطيدة بالمنطق الذي يخضع له المنتج ، فتوجيه الانتاج يلعب دورا كبيرا في رفع أو خفض الانتاج ،أي يجب أن نطرح السؤال : لمن ننتج ؟ وماذا ؟ . " ؟ "pour qui produit-on quoi? (1) ونحاول أن نتعرف عن منطق الانتاج الذي يخضع له الفلاح الجزائري ،في العهد الاستعماري ،أي ماهو هدف المنتج من استعماله لتقنيات معينة .

1 ـ 1 ـ الاستهلاك الذاتي :

حسب تحليل أجرون ،(CH.R. AGERON) فان الحد الادنى للمساحة الارضية القادرة على تلبية الحاجيات الزراعية لعائلة ،قد قدر بـ 10 هكتار . فلعائلة تتكون من 6 أشخاص يلزمها 27 قنطار من القمح الصلب في السنة للخبز ،و 21 قنطار شعير للكسكس . (2) ولما كان أكثر من 70٪ من الملاك لا تزيد مساحة أرضهم عن 10 هكتار ،وأن المتوسط العام للملكية كان يتراوح بين 10 و 14 هكتار ـ وهو الحد الادنى الذي يلبي متطلبات العيش لعائلة تتكون من 6 أشخاص ـ فان معظم العاملين في الارض ،كانوا يخضعون لمنطق واحد ،وهو تلبية الحاجيات الاساسية للعيش ولم يكن توجيه منتجاتهم الى السوق الا عرضا .

---

1) bernard ROSSIER ,Types de developpement agricol et bases theoriques et pratique de la strategées alimentaires ,contre de recherche en developpement comparéé ,AIX Marseille, seminaire resumé à Alger lo 6,7,8 juin 1981.

2) CH.R.AGERON,Les Algeriens musulmans et la France ,prsse universitaire de france ,paris ,1968 , p

وهنا يكتب حسن بهلول ، وهو متكلم عن الاستغلاليات الزراعيه للجزائريين ، فيقول : " ... فمختلف هذه الانواع من اراضي كان يجمعها هدف واحد هو انتاج المواد الغذائيه من أجل ضمان الاكتفاء الذاتي أولا والتسويق ثانيا ، بمعنى أن السوق لم يكن هو الهدف الاول من الانتاج كما في الاسلوب الرأسمالي ، وانما كأتي يأتي في المرتبه الثانيه مرتبطا بتحقيق الفائض الفعلي ". (1)

2 - يختلف تسيير الوحدات الانتاجيه من نوع لآخر .

بعدما شهدت الارض والاستغلاليات الزراعيه الجزائريه قبل دخول الاستعمار ذلك التسيير الجماعي ، فان 1830 والسنين التي تلتها قد غيرت من نظام التسيير . وسوف نتناول أنواع الاستغلاليات السائدة ، وكيفيه تسييرها ، وهذا لمعرفه الهدف الذي كان يسعى له كل مسير .

2 - 1 . الاستغلال العائلي .

ان 3 ، 55٪ من الجزائريين المالكين لم تكن مساحه اراضيهم تتجاوز 10 هكتارات ، وفقط 5 ، 19٪ من كان يملك مساحه تتراوح مابين 10 و 20 هكتار و 4 ، 12٪ ، تتراوح مساحة املاكهم بين 21 و 30 هكتار ، وفقط 7 ، 7 ٪ منهم تقع مساحه أراضيهم في الفئه (31 - 40) هكتار ، و 4٪ تتراوح مساحة اراضهم بين 40 و 100 هكتار ، ولا يوجد سوى 85 ، 8 ٪ من تتجاوز مساحه أرضه 100 هكتار .

ان اول شيء نلاحظه من الارقام السابقه ، هو العدد القليل من الملاك الاصليين الذين تتجاوز مساحه آراضهم 100 هكتار . وان 7 ، 86 ٪ من المستغلين يملكون

(1) حسن بهلول ، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكليه في الزراعه الجزائريه ، الشركه الوطنيه للنشر والتوزيع ، الجزائر 1976 ، ص 121 .

.../...

مساحات أقل من 30 هكتار ، مما يجعل التركيب العضوي لرأس المال ضعيفا جدا ، والذي يتكون من الرأسمال المتغير والمتمثل في قوة العمل العائليه المباشره . أي أن هذا النوع من الاستغلاليات خاضع للطارق التقليديه في الانتاج ، يكون فيها رئيس العائله هو المسير " فهذا (المالك) ذو حق على ملكيه خاصه للارض التي يتكفل نفسه بخدمتها ، ويقوم فيها جميع عناصر الانتاج ... وهو وحده المسؤول والمستفيد من الارباح المحققة أو المتحمل للخسائر المتولده عن التسيير " . (1)

فرب العائله هو المالك للارض والمالك لوسائل الانتاج ، وصاحب كل القرارات المتعلقه بالعمليه الانتاجيه في المزرعه . أما المزارع الكبيره ، فيبقى صاحب المزرعه ومالكها هو المقرر ، وصاحب النهي والامر في المزرعه ، الا أنه لا يعتمد اعتمادا كليا على قوه عمله وعمل عائلته ، بل يتعدى ذلك الى طلب اليد العامله الخارجيه الاجيره ، مع بقاء وسائل الانتاج ملكا له .

2 - 2 . نظام المزارعه .

ان المزارعه هو نظام يشترك في تأسيسه طرفان ، الذين يملكون مساحات كبيرة ، والذين يملكون مساحات صغيره . أو لا يملكون أرض اطلاقا . ويقوم هذان الطرفان بالاشتراك في استغلال الارض ، فيقدم الأول الارض ، ويبذل الثاني قوة عمله ، ويقسمان بالمناصفه كل وسائل الانتاج الاخرى ، من زرع ومعدات ... ويكون الانتاج النهائي ثمره عمل المزارع وأرض المالك ، يتم تقسيمه بالمناصفة ، ويخلو نظام المزارعه من كل عمليه نقديه . ويذكر حسن بهلول في كتابه السابق الذكر ، ان نظام المزارعه قام على اعتبارين : (2)

---

1) حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 21 ، عن " MONTAGNE .R, MILHAU .J
Agriculture augourd'hui et demaim, paris, 1961 ,P 99.

2) حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 24 .

.../...

1 - وجود الملاك ذوي المساحات الكبيره بحيث لا يستطيعون خدمتها ، بقوه عمل أفراد عائلتهم .

2 - عدم استطاعه المالك انتاج عدة منتجات ثانويه فيتركها للمزارع .

2 - 3 : الخماسة :

ان نظام الخماسه شبيه بنظام المزارعه ، فالخماس شخص غريب عن المزرعه ، أي لا يتمتع بحق الملكيه ، بل يملك قوه عمله فقط . ولا يساهم في العمليه الانتاجيه الا بما يبذله من جهد عضلي ، فيتلقى على ذلك مكافأه عينيه من الانتاج تتمثل في الخمس ، وبذلك سمي خماسا ، ويذكر حسن بهلول عن سمير أمين (1) ، أن هذه العمليه الانتاجيه تتمثل من خمس أقسام ، قسم للارض ، قسم للزرع ، قسم للحيوانات المستعمله ، قسم للعتاد وقسم لقوه العمل ، وهذا الاخير ، أي قسم قوه العمل هو الجزء الخامس الذي يقوم به الخماس .

ولقد انتشر نظام الخماسه انتشارا واسعا في الزراعه الجزائريه . وكانت له نتائجه السيئه في الانتاج ، لأن الخماس لا يهمه كثيرا رفع الانتاج .

ثم بدأ نظام الخماسه يقل ، بسبب الانتشار الواسع للعمل المأجور . وتحول بذلك الخماس الى عامل زراعي يتلقى مقابل قوه عمله نقودا ، ورغم سوء هذه المهنه الاخيره ، فانها كانت أحسن من الخماسه ، لان هذا النظام الاخير ، لا يسمح للخماس اختيار المنتوج الذي يريده ، بل يبقى دائما متعلقا بما يحتاجه صاحب الارض . والجدول ادناه يبين ارتفاع نظام الخماسه في الفترة الاستعماريه .

---

1) S.AMIN ,l'economie du maghreb,TOM 1 ,2 ? paris ,édition, De minuit,P126.

.../...

جـــدول رقم (6) توزيـــع الـمكـــــان الـزراعيـــين المسلمـــين

السنة	المــلاك	٪	المزارعين	٪	خماسـين	٪	عمــال	٪	السكان الزراعين
1901	1768085	54،7	107499	3 ، 3	998935	30 ، 9	356 /28	11 ،02	3230647
1902	1750226	53،5					371406		3268079
1903	1724657	5218	181297	6 ،48	10/2521	30،63	368 /33	11،11	3304608
1 904	1726612	52،11	180863	5 ،45	1016494	30،68	389210	11، 7	3313179
1 905	1734306	52،3	174856	5 ، 2	995914	30،3	403705	12،2	3308781
1906	1721046	51،6	173638	5 ، 2	993804	29،81	444341	13،3	3333339
19 06	1721046	51،6	173638	5 ، 2	993804	29،81	444341	13، 6	3359057
1908	1689296	49،3	141473	4، 1	1107051	32،3	483851	14،3	3421671
1909	1674753		137792		1053613		456362		3322520
1 910	1783021		150081	4، 2	1084748	30،7	507340	14،4	3525768
1 911	197803	49،1	134066	3،6	1157108	31،6	569088	15،5	3658065
19 12	1795191	48،7	120971	3 ، 3	1189034	32،2	584102	15،8	3689298
1913	1813513	48،6	144178	3،8	1168788	31،3	599663	16،09	3726139
1914	1775603	48،6	128637	3،5	147476	31،4	598743	16،4	3605459

1)

3 ـ عوامل الانتاج بين الاراضي الحديده وتقنيات الانتاج البدائيه .

كانت الارض تعتبر الدعامه الاساسيه التي يرتكز عليها الاقتصاد الجزائري قبل الاستعمار ، وبقي المعمرون يعتبرونها المصدر الاساسي لجلب رؤوس الاموال .

3 - 1 . الاراضي الحديدة .

قبل أن نتكلم عن الوضع الذي أصبح الجزائريون يعيشون عليه في الفترة الاستعماريه ، ونوعيه الاراضي التي أصبحوا يحتلون ، لا بأس أن نذكر تنظيم الارض قبل دخول الاستعمار . اذ قد سادت علاقة أستغلالينات ، من أهمها : -

a) الاراضي الملك : كانت تعود بصوره خاصه للافراد ، على شكل قطع متفرقه ، سادت بالخصوص مناطق التل والقبائل الكبرى ، وأعتبرت الاراضي الحيه . (1)

b) الاراضي العرش : اما الاراضي العشر فانها تعود للقبيله ، حيث كان كل فرد ، وفقط أفراد القبيله المعينه يتمتعون بحق التملك والعمل في هذه الارض، (2) وبذلك تنتقل الارض الى أولاده عن طريق الوراثه ، وتعود الى القبيله اذا تخلى عنها وأهلها .

ولم تبدأ التفرقه بين الاراضي العرش والاراضي الملك الا في سنه 1850 ، أما من قبل فان التفريق بين النوعين من المزارع ، لم يكن واضح ، الشئ الوحيد الذي كان يفرق بينهما ، هو أن الاراضي الملك هي الاراضي الحيه " vivifiers" أما العرش فهي الاراضي البور " vivifriche " ، وفي هذا الصدد يكتسب أجرون : " ... لم يكن الجزائريون يفرقون بين الاراضي الملك والعرش ، فالملك

---

1) حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 120 .

2) يؤكد أجرون " AGERON " في كتابه " Les Algeriens musulmans et laFra في الجزء الاول ص 73 ، حق التمتع بالملكيه لأفراد القبيله فيقول : -

"...l'agriment essentiet de leurs theoriciens était que les mambres de la tribus et eux seuls ,avaient droit à l'appropriation des termes abandonnées par leurs pessesseurs defaillants ".

عندهم الاراضي الحيه والعرش الاراضي البور .. " . (1)

) الاراضي الاحباس : اذا كانت الاراضي العرش والملك تشتغل من طرف أفراد لحسابهم ،سواء على شكل فرادي أو داخل القبيله ،فان أراضي الاحباس هو ملك لجماعه دينيه ،يقوم الوصي الديني بتسيير القطعه الارضيه ،لكنها ذات منفعة إجتماعية ، وتوجد هذه الأراضي خاصه بجوار " الزاويه ". (2) ويعمل فيها الطلبه الذين يدرسون في هذه الزاويه .

ان هذه الاستغلاليات الجماعيه ،كانت العائق الاول ،في وجه الاستعمار الفرنسي ، من توطيد أقدام الرأسمالية بسهولة في الجزائر ،لهذا قام الكولون بتحطيم البنى الاجتماعيه للبلد ،ناشرا الشقاق بين أفراد القبيله ،وساعيا في بناء الملكيات ذات الحريه التامه. وبذلك تسنى للمعمرين شراء هذه الاراضي من أصحابها ،الذين أصبحوا غير قادرين على دفع ديونهم المتزايدة ،بسبب ارتفاع المعيشه وصعوبتها . فبدأ نزع الملكيه بالطرق الغير المباشره ثم بالطرق المباشره . أما الشيء المهم جدا في عطيه نزع الملكيه ،هو استيلاء الكولون للارض السهوليه ،ذات الخصوبه العاليه وذات المناخ المعتدل ،وبذلك تقهقر الفلاحون الجزائريون الى الجبال الصخريه والأراضي الحديه ، الهامشيه في التل والمحاذيه للصحراء الكبرى ،ذات المناخ الحار صيفا والبارد شتاء ، وفي هذا الصدد يذكر شارل روبار أجرون ،أنه تم أخذ كل التراب الشمالي تقريبا في أواخر سنة 1934 . (3) وبلغت الاراضي المنتزعة من العرش والملك ، مايقرب 4 مليون هكتار . (4) .

---

1) CH.R.AGERON,op cit, P 71.

2) الزاويه هي مدرسه دينيه ،لحفظ القرآن وتعاليم الدين .

3) CH.R.AGERON,op cit P 747 .

4)) IDEM,P 766.

.../...

وحتى ننهي الكلام عن الاراضي الصالحة للزراعه ،التي كان يملكها الفلاحون الجزائريون ،نقدم الجدول التالي ، الذي يعطي نظرة عن الوضعيه التي اصبحت عليها الاراضي الجزائرية في 1960 ،أي قبيل خروج الاستعمار من الجزائر .

جدول رقم : (7) توزيع المزارع حسب المساحه والصنف لسنه 1960 . (1)

النوع	حسب المساحه (هكتار)			عدد المزارع		
	غير مسلمين	مسلمين	المجموع	الكولون	المسلمين	المجموع
أقل من هكتار	800	37200	38 000	2393	105954	10 8347
من 1وأقل من 10	21300	1341200	1363 000	5039	332529	337 568
من 10وأقل من 50	135300	3185800	3321100	5585	167170	172 755
من 50وأقل من 100	186300	1006100	1283000	2635	1 6580	19 2 1 5
100 فأكثر	2381900	1688800	4070700	6385	8 499	14 884
المجموع	2726700	7340100	10075800	22037	630732	6 52 769

1)

.../...

من الجدول نلاحظ أن 70٪ من المسلمين الجزائريين يملكون أراضي تتراوح مساحتها بين 1 و 10 هكتار . وفي المعدل ،لا يستعمل الفلاح الا 5 هكتارات ، وهذا مالا يسمح بادخال التقنيات الحديثة ،والاستفاده من التقدم التقني ،الذي نادى به عدد كبير من الاقتصاديين . بالاضافه الى كون هذه الاراضي تقع في الجبال والمناطق الصعبه التعامل معها .

3 - 2 ، المعدات الفلاحيه :

انه لمن الضروري أن نتكلم عن أنواع المنتجات التي كانت سائدة في الفلاحه الجزائريه ،في ذلك الوقت ،قبل أن نتكلم عن المعدات المستعمله .

لقد سيطرت زراعه الحبوب (1) " cereales " على الانتاج الفلاحي في قطاع الفلاحين الجزائريين ،قبل الاستعمار ،وحتى في الفترة الاستعماريه في مراحلها الأولى خاصه . هذه الاخيره بدأت تقل ،بسبب ادخال منتجات أخرى من طرف المعمرين . فلقد تقهقرت المساحات المخصصه للحبوب (عامه) من - 2442679 هكتار في 1890 الى 2334257 في 1900 . خاصه القمح الذي تدهورت مساحته من - 1059014 هكتار في 1876 الى 1004978 هكتار في 1884 ، لتصل الى 970664 هكتار في 1892 ،بل وصلت الى 947868 هكتار في 1900 أي بانخفاض يعادل 4 ،10٪ . أما الشعير فلم تنخفض مساحته الا بنسبه 2 ،4٪ . (2) ورغم هذا الانخفاض الا أن منتوجات الحبوب بقيت تسيطر على الانتاج الفلاحي في الجزائر .

---

1) الحبوب تشمل ،القمح الصلب ،الشعير ،الذرى (البشنه) الفول ،الحمص، أما القمح الليّن (فرينه) فلم يعرفها الفلاح الجزائري ،الا بعد دخول الاستعمار .

2) CH.R. AGERON ,op cit, P 793.

.../...

ومن خلال تحليلنا للتقنيات المستعمله ،فاننا نحاول أن نبين سبب انخفاض الانتاج ، وعلاقته بهذه التقنيات .

3 - 2 - 1 : القوه الجاره والحيوانات.

بالنظر لطبيعه الارض ونوع المزارع (أراضي في اماكن واعره ،ومساحات أغلبها صغيره) استعمل (بل كان مجبرا على استعمال) الفلاح الجزائري القوه الحيوانيه في جر المحارث الخشبيه ،في أغلب الاحيان ،فكان الثور (1) في ناحيه القبائل خاصه ،والحصان في الغرب والشرق الجزائريين هم الطاقه التي كان يعتمد عليها الفلاح في عملية الجر . (الحرث ،الدرس) .. .

طبعا ولعدم توفر الاحصائيات الكافيه ،في هذا المجال ،فانه صعب علينا أن نقوم بتحليل جيد ،الا أننا نذكر أن الفلاح البسيط (الفقير) هو الذي لم يكن يملك ثيران ،وأما الفلاح المتوسط ،فيمكن أن يكسب زوج أو زوجان من الثيران ،أما الاغنياء فكانوا يكسبون أكثر من هذا العدد .

هنا يبدو لنا من المفيد ،بل من الضروري أن نفرق بين ثلاثه أنواع من الأراضي ، من حيث المساحه . فالملاك الصغار لا تتجاوز مساحه أراضيهم 10 هكتار ،والطبقه البرجوازيه المتوسطه ،فان مساحه أراضها تقع بين 10 و 50 هكتار . أما الطبقه البرجوازيه فانها تملك أكثر من ذلك .

وبهذا التقسيم يمكن أن يكون الشرح أوضح ،ففي المزارع الصغيره كان الفلاح يصعب عليه استعمال المكننه الحديثه ،لأسباب ماليه بالدرجه الأولى ،ولأسباب

---

1) بالنسبه للثيران ،فان العمليه تتطلب ثوران ،يسميان (زويجه) أي اثنان . أما الحصان فيمكن استعمال حصان واحد أو اثنان أو أكثر ....

.../...

تقنيه ومناخيه بالدرجه الثانيه . فمن الناحيه الماليه ،لا يتمكن من شراء جرّار ، ومن الناحيه التقنيه ،لا يتمكن من استعماله ، خاصه في الجبال . .

أمّا الطابقه البرجوازيه فانها تمكنت من ادخال الجرار في عمليه الحرث ، والانتاج بصفه عامه ، وهذا الى جانب الثور أو الحصان . أما ذوي المساحات الكبيره ، فان الجرّار الميكانيكي أخذ قسط كبير من العمليات الانتاجيه ، خاصه في السنوات الاخيره من الاستعمار ، والجدول التالي يبين مشتريات القطاع الفلاحي الجزائري من الجرارات .

جدول رقم (8) : تطور مشتريات الجرارات في قطاع المالكين الجزائريين (1)

السنة	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	61
عدد الجرارات (وحدات)	4 55	452	452	455	698	1325	2061	1887	44

في هذا الجدول يتضح لنا الاهتمام الفعلي بالمكننه ، واستعمال الجرار بدل الحيوانات ، خاصه في السنوات 58 و 59 و 1960 . وهذا راجع لتأثير المعمرين على هذه الطابقه من الفلاحين ، وتغيير طرق الانتاج من بدائيه ، تقليديه الى حديثه متطورة . أما عن سنه 1961 ، فان الامر يرجع الى زياده تأزم الوضع السياسي ، وتصاعد الوضع العسكري .

---

1) المصدر : شركه الدراسات والتنميه الصناعيه الجزائريه (SEDIA) 1959 ، نقلا عن بن أشنهو ، تكوين التخلف ، مرجع سابق ، ص 448 .

.../...

3 - 2 - 2 : عـتـاد الحـرث وتهيئـه الأرض .

كما ذكرنا في الفقره السابقه ،فان الفلاح الجزائري ،(خاصه الطابقه الصغيره والمتوسطه) كان يستعمل القوه الحيوانيه في عمليه الجر ،فمن الضروري ،بل من الواجب أن نجد المحراث الخشبي ،من نموذج محلي ،يتغلب على عتاد الحرث . اذ يتلائم مع القوه التي تجره . (1) وهذا مايوضحه الجدول التالي : -

(2)

جدول رقم (9) : توزيع عتاد الحرث بين جزائريين وأوروبيين ،احصاء 1930 .

معدات	اوروبيون	%	سكان محليون	%
محراث من نموذج أوروبي	111950	55،83	88562	44 ، 17
محراث من نموذج محلي	44 11	1،28	339 650	98 ، 72
محراث آلي (+15حصان)	2 19	96،48	8	3 ، 52
محراث آلي (أقل من 15حصان)	3360	92،58	269	7 ، 42

من النظرة الاولى للجدول ،نلاحظ أن المحراث المحلي يحتل النسبه المئويه العاليه في قطاع الجزائريين ،بينما يبقى المحراث الآلي ،خاصه ذات القوه العاليه ، ضعيفة الاستعمال . ومع هذا فلا نهمل عمليه دمج بعض التقنيات الاوروبيه في عمليه الانتاج للطابقه البرجوازيه الجزائريه . وهذا مايؤكده الجدول الذي انتقيناه من كتاب أجرون ،والذي يبين عمليه ادخال المحراث الاوروبي ،وكذلك بعض المعدات الاخرى في عمليه الانتاج ،عند الفلاحين المحليين . فلقد أدخل البذار ،رغم

1) القوه الجاره ضعيفه ،تتمثل في ثورين أوحصان ،لهذا استعمل الفلاح ،المحراث المخاسي الخفيف .

2) بن أشنهو عبد اللطيف ،تكوين التخلف ،مرجع سابق ،ص 273 .

أن أكثر عمليه البذر كانت باليد .

جدول رقم (10) : عتاد الحرث وتهيئه الارض التابعه للمالكين الجزائريين . (1)

السنه	عدد المحارث العربيه	عدد المحارث الأوروبيه	semoir, herse, rouleux
1900 - 1901	290 233	——	2087
1901 - 1902	290 898	——	3098
1902 - 1903	286007	26 885	3593
1903 - 1904	285 748	29 737	4 001
1904 - 1905	284546	31719	3852
1905 - 1906	292 148	34 161	4423
1906 - 1907	298 943	28 368	4873
1907 - 1908	304 535	31 467	5930
1908 - 1909	304 401	33 264	5760
1909 - 1910	336 078	34 420	6242
1910 - 1911	298 827	36 161	6281
1911 - 1912	305 875	37 876	6552
1912 - 1913	304 204	38 638	6992
1913 - 1914	301 051	40 280	7180

1) SOURCE: CH.R.AGERON ,op cit,P 836 .

.../...

بعد أن ذكرنا العتاد الذي كان يستعمل ،نحلل الطرق التي كان يتبعهـــا الفلاح الجزائري ،في تناوب الارض " les assolements pratiques " ولقـــد ذكر الاستاذ بدراني (1) طريقتين ،كانتا تسيطر على طرق تهيئة الارض ،وهما :

1 - الارض تزرع حبوب ،ثم تبقى بور بدون عمل في العام أو العامين الآخرين " cereales_jachere nue " ،قبل أن يعاد زرعها مره أخرى .

2 - الارض تزرع حبوب ،ثم تحرث لاستعمالات أخرى ،أي لا تبقى بنيــور ، "cereales-jacheres travailles .

فالطريقه الاولى مقتضاها ،أن الارض بعد أن تزرع حبوب سنه تبقى على شكل بور سنه أو سنتين بدون حرث . أما الطريقه الثانيه فهي أكثر كثافه في العمل . وهي الطريقه التي تحولت الى الطريقة الكثيفه جدًّا ،والتي تدعى " dry-farming ".

وأستعمل الفلاح الجزائري الطريقة الاولى خاصه ،وذلك لاسباب اقتصاديه واجتماعيه، فترك الارض على شكل بور بدون حرث ،تساعد على تربية الحيوانات،(الاغنام خاصه). وذلك باستعمالها كمرعى ،كما أن المعيشه كانت بسيطه ،فتجد الناس يعتمدون على أنواع قليلة من المأكولات ،والمتمثله في خبز القمح أو الشعير والذ رى ،والالبان ، التين المجفف في القبائل والتمور في الصحراء . فالمعيشه كانت لها علاقه متينـــه بتقنيات الانتاج ،فلا يمكن فصل تربيه الحيوانات عن الزراعه ،فكانت الحيوانـــات تستعمل كقوه عمل من جهه وكمورد مالي من جهه أخرى ،فكلما احتاج الفـــلاح الى نقود ،باع من اغنامه بالقدر الذي يحتاجه . وفي هذا الصدد قال احد الفلاحين : " كنا نذهب في الصباح الى العمل (المزرعه) فنأخذ الزاد ،والمتمثل في الخبز والتين واللّبن ،وهذا من أحسن مانملك . . . " أما عن الزراعة فانه يقول : ". . كنــا نميّز الطقس ،ان كان ممطرا نأخذ قدرا قليلا من البذور ،وان كان الجو جميل ، نأخذ قدرا وافـــرا . . . " . (1)

---

1) استجواب أجريناه مع أحد الفلاحين ببلديه دلس في مارس 1984 .

3 - 2 - 3 . عتاد جمع المحاصيل ونقلها :

طبعا لكل انتاج عمليه خاصه في جمع محاصيله ونقلها ، وهنا نتكلم عن أهم المنتجات السائده في تلك الفترة ، الحبوب بصفه خاصه ، والتين والزيتون في القبائل والتمور في الصحراء .

ان العمل كان يدويا في أغلب هذه المنتجات ، والنقل كان يتم بواسطة الحيوانات ، من حمير وبغال في الشمال والجمال في الصحراء . وان كانت الحبوب هي الانتاج الأساسي ، فان المنجل هو الاداه الاساسيه في جميع محصولها . ويستعمل المنجل من نوع صغير في جمع القمح والشعير وغيرهما ، بينما يستعمل المنجل من النوع الكبير في جميع العلف للحيوانات (1) . ومع هذا فلا يمكن ان نهمل المعدات ، والتجهيزات الحديثه التي حضي بها قطاع الجزائريين ، المتطور فلقد استعمل هذا القطاع معدات حديثة ، في عصرها ، وهذا ما ذكره آجرون في الجدول الذي ندرجه في الصفحه المواليه :

---

1) علف الحيوانات كان في معظمه طبيعي ، ويسمى (قرط) .

.../...

(1)

جدول رقم (11) : بعض المعدات المستعمله في بجميع المحاصيل بين 1900- 1914) .

السنـــــه	حاشات :	مكائن للدرس بالطرق التقليديه
1900 - 1901	10	37
1901 - 1902	9	57
1902 - 1903	10	106
1903 - 1904	9	110
1904 - 1905	16	120
1905 - 1906	17	86
1906 - 1907	22	98
1907 - 1908	26	120
1908 - 1909	27	127
1909 - 1910	30	139
1910 - 1911	37	155
1911 - 1912	45	166
1912 - 1913	59	186
1913 - 1914	71	215

بل ولقد استعمل قطاع الفلاحه التابع للمواطنين الجزائريين معداه ، أكثر تطـورا ، من تلك التي ذكرت في الجدول اعـلاه ، فبعد استعمال الحاشات ، أدخلـت الحاصـدات والدارسـات ، والتي بلغ عددها حسب احصاء 1930 ، كما هو مبـين في الجدول التالـي :

1) CH.R.AGERON,op cit, P836 .

جدول رقم (12) : معدات الحصاد والدرس حسب احصاء 1930. (1)

عتـــاد	أوروبيـــون	%	سكان محليـــون	%
حصـادة	13099	84،86	3334	15،12
دراســـه	1388	88،70	177	11،30
ناقلـــه	1404	92،12	120	7،88

رغم ان نسب المعدات في قطاع الجزائريين تبدو قليله، اذا ما قورنت بقطـــاع الاوروبين الا أن هذه الاعداد، بالنسبه لقطاع أغلبه تقليدي وهامشي، تستمـــر نسبه معتبره، بل مرتفعه في بعض الاحيان، مثل الحاصدات، 3334 حاصده. بل أكثر من ذلك، فان نوع العتاد المستعمل تطور في الفترات الاخيرة للاستعمار، تماشيا مع العصر، والتكنولوجيا الحديثه، التي جاء بها، ونقلها القطاع الكولونيالي الى الجزائر. ففي الوقت الذي كان بعض الفلاحون البرجوازيون، يستعملون نوعـــا أكثر تطورا، مثل الحاصدات - الدارسات، والتي بلغ عددها كالتالـــي : -

جدول رقم (13) : تطور مشتريات الحاصدات - الدارسات في قطاع الجزائريين. (2)

المعدات	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961
حاصدات دارسات	100	20	105	120	85	105	175	120	65

1) بن أشنهو عبد اللطيف، تكوين التخلف، مرجع سابق ص 273.

2) نفس المرجع اعلاه، ص 448، عن شركة الدراسات والتنميه الصناعيه الجزائريـــه، 1959.

.../...

3 - 3 - القوه العامله كعنصر أساسي في الانتاج .

يعتمد الانتاج الفلاحي اعتمادا اساسيا على العامل البشري ،خاصه في التقنيات التقليديه . فتلعب القوه العامله دورا رئيسيا في رفع الانتاج . فكان الانسان يلعب قوه فعاله ،فتاره يعمل بمفرده ،وتاره أخرى على مستوى الجماعه . وقد ساعد العمل الجماعي في الفترة الكولونياليه ،مساعده كبيره في عمليه الانتاج الفلاحي . ولوجود عدّه أنواع من الاستغلال ،ابتداءا من العمل الفردي الى العمل العائلي والجماعي ، ثم العمل المأجور ،نحاول في هذه الفقره ان نبين أهم أنواع العمل التي سادة في تلك الفترة .

3 . 3 . 1 : التويزه .

ان التويزه كانت ظاهره تعاون طبيعي (1) ،يقوم به الفلاحون في مواسيم خاصه ، تتميز بالعمل الكثيف ،مثل الحصاد . فتقوم مجموعه من فلاحين القريه بتخصيص وقت (تاره يوم أو يومين) لأحدهم ،من أجل مساعدته بعملهم وجهدهم العضلي وادوات عملهم ،مجانا . ويقوم الفلاح صاحب المزرعه بخدمه المعاونين من ناحيه الاكل والشرب لذلك اليوم . وعندما ينتهي دور احدهم ،يقومون بتخصيص يوما أخر لفلاح آخر .

وانتشار هذا النوع من العمل عند الفلاحين الصغار ،يرجع بالدرجه الأولى ،لعدم قدرتهم استخدام العمال الاجراء من جهه ، كما يجدون في التعاون والجماعه ،حب العمل والأخوه بينهم .

---

1) حسن بهلول ،مرجع سابق ،ص 293 .

.../...

وقد يتعدى هذا التعاون الى القوى المجاوره . وبهذا العمل الجماعي كان الفلاحون ينقصون من تكاليف انتاجهم ،بالاعتماد على قوه عملهم ،وجهودهم الخاصه.

3 - 3 - 2 . العمل الفردي :

بالاضافه الى العمل الجماعي (التويزه) ،كان العمل الفردي والعائلي ، يلعب دورا مهما في الانتاج ، خاصه في المزارع الصغيره ،والمجاور للمنازل ، وكان العمل الفردي يقتصر على الاعمال الخفيفه في جميع أيام السنه ،بينما يكون الاعتماد على أفراد العائله في العمل الكثيف ،مثل جني الزيتون والتين .

3 - 3 - 3 . العمال الاجراء .

ان كان الفلاح البسيط (التقليدي) يستغل قوه عمله الخاصه،أو قوه عمل الجماعه ،كما في نظام التويزه ،فان الطبقه البرجوازيه من الفلاحين الجزائريين كانت تستعمل أيدي عامله مأجوره ،اما نقدا أو عينا ،مثل الخماسه والمزارعه ...

ان هذه المزارع الواسعه كان يصعب على صاحبها ان يقوم باستغلالها لوحده ، أو مع أفراد عائلته . لهذا كان من الضروري أن يستعمل قوه عمل خارجيه . طبعا وهذا يتفق مع الهدف الذي يسعى اليه هذا النوع من المستغلين .

4 - تطور المدخلات الثانويه .

بالاضافه الى عوامل الانتاج الاساسيه التي تستعمل في العملية الانتاجيه ، والتي تكلمنا عنها سالفا ،فانه من الضروري جدا ان نطرح مشكلة عوامل أخرى ، تلعب دورا لا يستهان به في عمليه الانتاج ،بل اعتبرها الباحثون الفلاحيون عوامل أساسيه في وضع مردود الارض ،وبالتالي رفع الانتاج . وأهم مانذكره من هذه العوامل البذور المختاره والأسمده .

.../...

4 - 1 - البـذور المختـارة .

بالرغم من أننا لا نملك احصائيات كافيه عن هذا الموضوع ،لكن يمكن أن نطرح ونقول بأن تقليل العلاقات السوقيه في الوسط الريفي ، لم تسمح لهم بالتعرف على هذا النوع من البذور ،رغم أنها كانت تستعمل بكثره في قطاع الكولون . بل كان يستعمل بذور من انتاجه الخاص ،فبعد جني المحصول ،يقسم الانتاج الى أقسام ،ويترك القسم المخصص للبذور الى العام المقبل ،ويستهلك الباقي ،وأهم مانشير اليه هو الاهتمام الكبير بالبذور ،فلا يمكن استهلاكها ، حتى ولو انتهت المواد المخصّصة للاستهلاك ، وهكذا لم يعرف الفلاح في ذلك الوقت أزمه التموين . وان كان الانتاج غير كافي لترك البذور ، يستلف الفقراء من أغنياء القبيلة ،البذور التي تكفيهم ،ثم يرجعونها عند الانتاج ،وجمع المحصول وبدون فائدة . (1)

4 - 2 . الأسمـدة .

تتناقص خصوبه التربة بالزراعه للارض ،وحتى نعيد لها ما فقدته من العناصر المغذية ،يجب أن نعوض ذلك بالاسمده الكيماويه أو الطبيعيه ،بالاضافه الى التناوب في المزروعات .

لكن كان الملاك الجزائريون ،لا يعتمدون على الاسمده الكيماويه ،خاصه منهم التقليديون ،الذين لا يملكون مساحات كبيره . بل كانوا يعتمدون على الاسمده الطبيعيه " وذلك لأسباب أهمها : -

---

1) بن أشنهو عبد اللطيف ،تكون التخلف ،مرجع سابق ،ص 73 .

.../...

1 - ان تربيه الحيوانات تساعد كثيرا على توفير هذه المواد ، فتكون الاسمده موجوده ، وبدون ثمن . اذن كان أزدواج العمل الزراعي وتربيه الحيوانات ،له من الفوائد الكبيره ،مايساعد على الانتاج ويرفع من العيش .

2 - السماد الكيماوي هو ماده غريبه عن الفلاح الجزائري ،ولا يعرف تقنيات استعمالها . بالاضافه الى عدم توفره لدى الأوسط الريفيه . حتى قال أحد الفلاحين الكبار ،أنه كان يظن أنه مضر للزرع، عندما كان يرى الكولون يستعملونه . (1)

---

1) استجواب مع أحد الفلاحين في بلدية بغليه في جانفي 1987 .

.../...

المبحث الثاني : تقنيات الانتاج في القطاع الكولونيالي .

1 ـ تطور عوامل الانتاج في قطاع الكولون .

1 ـ 1 . الارض ونشوء الرأسماليه الفلاحيه في الجزائر .

لقد دخلت فرنسا الى الجزائر ، ومن أهدافها الأساسيه جعل الجزائر مصدرا اقتصاديا لها . ولمّا كان القطاع الفلاحي هو أساس الانتاج في الجزائر ، أنصبّ اهتمام المستعمر على توزيع أحسن الاراضي الجزائريه الصالحه للزراعه ، للكولون ، محطما بذلك الروح الجماعليه للاستغلال ، في أراضي البيلك ، أراضي العزل والاراضي القبيليه والقرويه . (1) وتمت هذه المصادره على فترتين مهمتين : ـ

الفترة الأولى : وتتراوح مابين (1830 ـ 1870) ، وفيهما تم الاستلاء على أحسن الاراضي الجماعية ، والتي أعتبرتها فرنسا أراضي مهملة ، اذ لا مالك لها ، وبدأت عمليه المصادره بمقتضى قوانين ومراسيم موزعه على فترات أهمها : ـ

أ) مصادرة أراضي العرش في 1832 ، أي بعد عامين فقط من الاحتلال .

ب) مصادره أراضي الاوقاف (الأحباس) في سنه 1844 .

ج) تم في 31 جويليه من سنه 1846 المصادره على أراضي القبائل الرحل .

د) مصادره الاراضي الغير الزراعيه (البور) بمقتضى مرسوم (1844 ـ 1846) (2) وتمتد هذه الفترة الاخيره الى سنه 1870 حيث تبدأ مصادره الاراضي الخاصه .

---

1) عبد اللطيف بن أشنهو ، تكوين التخلف ، مرجع سابق ، ص 27 ، 28 .

2) حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 125 .

.../...

وحسب احصائيه 1931 ،فان الاراضي الجماعيه كانت كما هو موضح في الجدول التالي ، والخاضع لقرارات مجلس الشيوخ من سنه 1870.

جدول رقم (13) الاراضي الجماعيه الخاضعه للصادره . (1)

نوع الملكيه .	المساحه
مساحه املاك الدوله	1037 066 هكتار
مساحه املاك القسمه	1336 492 هكتار
مساحه أملاك الملك	2840 591 هكتار
مساحه املاك العرش	1523 013 هكتار
مساحه املاك العامه	1 80 043 هكتار
المجموع	6 333 811 هكتار

وفي هذه الفترة الاولى والتي تتراوح بين (1830 - 1870) ،تم توزيع الاراضي على المعمرين مجانا ،مع البدأ بتنذايم صغار الفلاحين ،ففي الفترة مابين (1842 - 1845) تم توزيع 105 000 هكتار ،مقسمه الى ملكيات صغيره ، وهذا طبعا مجانا . أما بين (1841 - 1851) فقد تم توزيع 428 000 - هكتار على 15000 مستفيد . كما تم توزيع فيما بعد 50000 هكتار على 51 - شركه . (2)

1) عبد اللطيف بن أشنهو ،تكوين التخلف ،مرجع سابق ،ص 60 .

2) نفس المرجع أعلاه ،ص 131 .

.../...

الفـــترة الثانيــــه : بعد ما كانت عمليه توزيع الاراضي تتم مجانا ،ففـــي المرحلـة الثانيه ،أي ابتداءا من 1870 ،تحولت طريقه المصـادره الى الطابـع القانوني والحقوقـي ،وسيطر قانون البيع على الآليـات الحقوقية ،وذكر الاستاذ بن أشنهو أربع حالات للبيع هـي : -

1 - البيع ،2 الحجـر ، 3 - البيع بواسطـة القضاء ، 4 - البيع بالمزاد . وفي كل هذه الحالات فان الاستلاء كان يتم على أحسن الاراضي السهولية ،وحـتى سنـة 1886 كان قد تم الاستلاء على 959 000 هكتار .

والجدول التالي يبين لنا عدد الوحدات التي تم بيعها بمختلف الطرق المذكورة أنـفـــا .

الجدول رقـم (14) : عدد الوحدات المباعه بين 1870 و 1914. (1)

الفـــترة	البيـع الحقوقي	البيع بالمـزاد	الحجـز
1874 — 1870	362	118	116
1878 — 1875	371	150	188
1874 — 1880	604	241	320
1888 — 1885	1087	343	666
1914 — 1890	1022	221	644

وبصفة عامة ،فمهما كانت طريقة الاستلاء ،فانه تم مصادرة أحسن الاراضي السهولية وأجودها ،اذ انصب اهتمام المعمرين على الجزائر الشمالية ،خاصة منها السهولية الخصبـــه .

1) عبد اللطيف بن أشنهو ،تكوين التخلف ،مرجع سابق ،ص 78 .

.../...

ويؤكد دونيس لومبار " denise LAMBERT " ان المعمرين قد استولوا على أجــود الاراضي الجزائرية فيقول " . . من جهة فان الاراضي الخصبة الجيدة في السهول الشمالية، وأحسن الاراضي الجزائرية المروية كانت اغلبها تنتمي الى المعمرين " . (1)

1 - 2 . العتـــاد والمكننـــة -

لكل نوع من المنتجات الزراعية عتاد خاص بها ، الا أن بعض منه يستعمل في عـــدّة عمليات انتاجية ،(الجرار ، المحراث . . .) ولهذا نحاول أن نتكلم بصفة عامة ، خاصة وأن انواع المنتجات في تلك الفترة كانت محدودة ،(كرمة ، حبـوب ، خضـر . . .) .

1 . 2 . 1 . عتـــاد الجـــر .

كما ذكرنا من قبل ، ان توزيع الاراضي في الفترة الاولى ، كان يتم على شكل استغلاليات، أو مـزارع صغيرة . ولهذه الاسباب اتبع المعمرون نفس تقنيات الانتاج التي كان يستعملها الفلاح الجزائري ، وحتى نفس المنتجات ينتجها هذا الاخير . فلم تتطور معدات الانتاج كثيرا في تلك الفترة ، عن تلك التي كانت تستعملها الفلاحـة التقليدية الجزائرية . فبقي الحيوان هو القوة الجارة ، الا أنه بدل استخدام الثـور ، استعمل المعمرون الحصان، وبدل المحراث الخشبي ، استعمل الاروبي المحراث الحديدي ، واستخدام هـــــذا النوع من المحارث ، تطلب اضافة حصان ، فبدل استخدام أواحد ، أصبح يستعمـــــل الاوروبي اثنان ، ثم 4 وحتى 6 ، من أجل جرّ هذا المحراث الثقيـــل .

الا أن تناوب الارض بقي بالطرق التقليدية ، التي كان يستعملها الفلاح الجزائري . وبهذا التلاؤم استطاع الفلاح ان يرفع المردود الى حد ادهش الناس في ذلـــك الوقت ، وهذا ما ذكره الاستاذ بـــدرانـــي . (2)

وبتوغل الرأسمالية الاوروبيـــة في أواخر الفترة 1980 ، فتحت أبوابها للتكنولوجيا،

---

1) Denise LAMBERT ,DANS REVUE DU TIERS MONDE,1962 ,Paris .

2) S .BEDRANI, " les politiques agraires ...." ,op cit ,P20 .

.../...

وشجعت قطاع الكولون على بعض المنتجات (الكرمـــة) . فأدخلت القوة الجارة الميكانيكية ،سواء الجرار ذات عجلات أو المجنزر ،والتي ارتفع عددها في 1930 الى حـد كبير ،نبينـه بالجدول التالـي : -

جدول رقم (15) : الجرارات في قطاع الكولـون من 1930 الى 1960. (1)

السنـــة	1930	1936	1947	1950	1955	1958	1960
جرارات ذات عجلات	5334	4339	5900	12300	12654	17600	23000
جرارات مجنزرة	-	-	-	-	7860	8600	8900

وفي هذا الصدد يذكر لويس لوبـو " LOUIS LE BEAU " ،الذي يؤكـد على أن في الفترة الاخيرة كان العدد ،خاصة من الجرارات ،مرتفع جدًّا ،فلقـد بلغ العدد مايقرب 18000 جرار في 1953 ،من النوعين . ويضيف فيقول بأن الجزائر كانت تستعمل جرار واحد لكل 160 هكتار ،وكان في فرنسا جرار ل 100 - هكتار وفي المانيا 1 ل 30 هكتار أما في انكلترا فلم يقدر هذا العدد الا ب 20 - هكتار للجرار الواحـد . (2)

فعلا لقد ارتفعت نسبة الشراء للجرارات ،وهذا مايؤكد لنا عزم الكولون علـى مكننـة قطاعهم الفلاحي ،وتطوير تقنيات الانتاج ،واستبدال القديمة بالحديثـة، وهذا طبعا يناسب ومنطق الانتاج لديهـم .

---

1) عبد اللطيف بن اشنهو ،تكوين التخلف ،مرجع سابق ،ص 2 ،3 .

2) M.louis le BEAU ,l'agriculture algeriene , baconier imprimrie, 1954 ,ALGER .

.../...

فعدد الجرارات كان يزداد من سنة الى أخرى ، حتى 1961 ، حيث بدأ تصاعد الثورة السياسية . وهذا ما يوضحه الجدول التالي : -

جدول رقم (16) مشتريات القطاع الكولونيالي من الجرارات . (1)

السنة	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961
جرارات	216	305	354	431	706	1074	718	1195	318

لقد أخذ الجرّار في الفترات الاخيرة للاستعمار مكانة عالية في القوة الجارة ، وبدأت المكننة ترتفع ، والتقنيات تتغير ، من أجل رفع المردود ، الذي ظهر عليه نوع من الثبات في هذه الفترة .

1 - 2 - 2 . عتاد الحرث وتهيئة الارض .

كما ذكرنا من قبل ، فان الفترة الاولى للاستعمار والممتدة حتى 1800 ، لم تشهد تطورا سريعا في تقنيات الانتاج ، وبذلك فان المحراث الخشبي بقي في هذه الفترة ، حتى تم تغييره بالمحراث الحديدي ، لكن من النوع التابع لقو الجر الحيوانية . فأستعملوا بذلك نفس الطرق ، التي كان يستعملها الفلاح الجزائري في تهيئة الارض .

وبدأت تقنيات الانتاج تتطور في قطاع الكولون ، في بداية 1871 فزاد عدد المحارث الميكانيكية على حساب المحارث المحلية ، فعند 111050 محراث من نموذج أوروبي أي بنسبة 83 ، 55٪ من عدد المحارث الموجودة في البلد . أما المحارث المحلية فلم تمثل سوى 28، 1 ٪ في قطاع الكولون ، وهذا بالمقارنة مع قطاع الجزائريين ،

1 :

.../...

الذي كانت تمثل فيه نسبة المحارث المحلية 72 ، 98 ٪ .

بل أكثر من ذلك ،فان قطاع الكولون كان يحاول استعمال المحارث الاكثر قوة وتطورا ،فكان هذا الاخير يستعمل المحارث التي تفوق قوتها 15 حصان بنسبة 48 ، 96 ٪ من مجموع المحارث الموجودة في الجزائر أنذاك ،والتي قدر عددها بـ 219 محراث ؛كما استعمل 58 ، 92 ٪ من مجموع المحارث التي تقل قوتها عن 15 حصان ،والتي قدر عددها بـ 3360 محراث . (1)

وباد خال المحراث الحديث ، زيادة الى القوة الجارة المتطورة والمتمثلة في الجرّار، فان تهيئة الارض أخذت تتغير ،فبعد الاستعمال الغير كثيف للارض ،أدخل المعمر الطرق الكثيفة ،ومن أهمها طريقة " DRY-FARMING " التي بلغ فيها أكثر كثافة ،والتي نذكر أهم خطواتها فيما يلي : -

1 - بعد الحصاد في الصيف ،تحرث الارض ،حرثا عميقا ،يتراوح مابين 35 و 40 سم .

2 - في الربيع ،حرث يتراوح عمقه من 20 الى 25 سم .

3 - في الشتاء حرث عميق وتكسير الطوب .

4 - في الربيع حرث خفيف (15 سم) ثم يتبع بتفتيت التربة من أجل القضاء على العشب الضار ،والحفاظ على الرطوبة في الارض .

5 - في الصيف ،محاولة لتفتيت التراب من أجل القضاء على العشب الصيفي . (2)

من هذه الطريقة نلاحظ أن العمل يكون دائما ،فيمنع الحشيش من الانتاش ، لكن هذه العملية تطرد تربية الحيوانات ،خاصة الغنم . (3)

---

1) بن أشنهو عبد اللطيف ،تكوين التخلف ،مرجع سابق ،ص 273 .

2) S. BEDRANI ; " les politiques agraires"...,op cit,P58 .

3) IDEM ; P 58.

.../...

1 - 2 - 3 . عتـــاد جمـــع المحـــاصيـــل .

ان طريقة جمع المحاصيل تختلف من منتوج الى آخر ، وبما أن القطاع الكولونيالي كان يعتمد على محصولين بالدرجة الاولى ، الكرمة والحبوب ، فان التقنيات التي يمكن أن نشير اليها هي المستعملة في المحصولين المذكورين . أما بالنسبة للكرمة ، فان طريقة جمع المحاصيل كانت تعتمد على اليد العاملة ، أو الطرق اليدوية ، أما بالنسبة للحبوب فانه كان يصعب على الاقطاعي ان يستعمل الطريقة البدائية ، التي كان يستعملها الفلاح الجزائري ، بسبب المساحة الواسعة التي كان يزرعها المعمرون ، كما يبينها الجدول التالي : -

الجدول رقم (17) : تطور المساحة المزروعة بالحبوب في القطاع الكولونيالي .(1)

السنة	1880	1885	1890	1895	1900	1905	1910
المساحة (هكتار)	372722	535931	413759	417624	532091	591091	752750

بسبب ارتفاع التكاليف عند استعمال الطريقة البدائية ، لجأ الكولون الى ادخال التقنيات الحديثة ، ثم الاحدث . فحتى سنة 1930 ، شهد هذا القطاع مكننة تعتمد على الحاصدات والدارسات ، والتي بلغ عددها في 1930 على التوالي 13099 و 1388 وهذا بنسب 88 ، 84٪ و 70 ، 88٪ على التوالي ، وبالمقارنة مع قطاع المحليين .

وبعد 1930 بدأت التقنيات تزداد حداثة ، فبعدما أستعمل الكولون الحاصدة في الحصاد والدراسة في الدرس ، اصبح يستعمل الحاصدة - الدارسة في نفس الوقت ، من أجل تقليل العمل ، وانجاز العملية في وقت قصير ، ومن ثم خفض تكاليف الانتـــاج .

1) عبد اللطيف بن أشنهو ، تكوين التخلف ، مرجع سابق ، ص 149 .

ولقد ارتفع عدد الحاصدات ـ الدارسات من 700 في 1939 الى 3000 ـ في 1953 ، وباستراد معدله السنوي 300 حاصدة ـ دارسة ، في الفترة (1944 ـ 1952) . ومن بين ميزات المكننة يقول لويس لوبو " .. انها تقوم بالعمل بسرعة ، وبطريقة احسن وبتكاليف أقل .. " . (1)

أما حسب الاستاذ بن اشنهو فان عدد الحاصدات ـ الدارسات ارتفع من 1930 الى 1960 ، بالاعداد المبينة في الجدول التالي : ـ

جدول رقم (18) : تطور عدد الحاصدات ـ الدارسات في قطاع الكولون من 1930 الى 1960 . (*)

السنة	1930	1936	1947	1950	1955	1958	1960
(وحدة) حاصدات دارسات	440	446	1200	1900	3700	4350	4650

أي أن العدد ارتفع حسب الجدول 11 مرة بين سنة 1930 و 1960 ، وهذا لدليل على ارادة الفلاحة لكولونيالية ، تعميم استعمال التقنيات الحديثة ، لتحقيق منطق الانتاج التي تهدف اليه .

1 - 2 - 4 . عتاد الري وتطوره .

تلعب التضاريس والمناخ دورا هاما في الانتاج الزراعي . (2) أما عن الامطار في الجزائر فانها تقل كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب ، فتصل الى 1200 ملم في المنطقة في بعض المناطق والى 200 ملم في المنطقة بالاطلس الصحراوي . (3)

(*) عبد اللطيف بن اشنهو ، تكوين التخلف ، مرجع سابق ، ص ـ 2 ، 1 ، 3 .

1) M.louis le BEAU, op cit , P 14.

2) IDEM, P 8 .

3) IDEM, P8 .

ولهذا اعتمد الكولون على انتاج الحبوب والكرمة ، واللذان لا يتطلبان مجهودات كبيرة للري الاصطناعي ، بل يكفي الري الطبيعي (الأمطار) لانتاج المزروعات في السنوات العادية . فاذا لم تنخفض نسبة الامطار عن 600 الى 650 مم في السنة فان انتاج هذه المزروعات يكون جيّد . (1)

ولما رأت السلطات الاستعمارية مردود هذان الزرعان ينموان بصورة بطيئة جدّا . الا في الفترات الاخيرة للاحتلال ، بدأت عملية تطوير منتجات الخضار والفواكه . لكن هذه المزروعات الاخيرة تتطلب مجهودات كبيرة في ميدان الري ." ففي الربعينات بلغ عدد الهكتارات المروية 47000 هكتار ، من أصل 93000 هكتار قابلة للري ، أي مايعادل نصف المساحة ، وتم استعمال 294 مليون متر 3 من المياه". (2)

ولما كانت أودية الجزائر تكاد تكون جافة في الصيف ، وهو موعد غرس هذه المزروعات ، فان السلطات الاستعمارية لجأت الى بناء السدود ، من أجل توفير مياه الري في الصيف ، ولقد اتخذ قرار لانجاز 10 سدود في شمال الجزائر. (3)

1 - 3 . تطور قوة العمل .

يلعب العنصر البشري أهمية كبرى في العمليات الانتاجية ، ولقد شهدت ندرة اليد العاملة في الفترات الاولى للاحتلال عائقا في وجه البرجوازية الرأسمالية ، (4) وبدأت عملية نزع الملكية تتوسع ، سواء بالطرق المباشرة أو الغير

1) H.ISNARD ,la vigne en algerie , T 1, P 93, cité par M.LOURAY, Paysans Algeriens , la terre ,la vigne et les hommes , ed. du seuil ,Paris ,

2) M.louis le BEAU , op cit,P 16.

3) R.MARTIN, les grandes barages et les irrigations en algerie ed , chantiers, Alger ,P5.

4) عبد اللطيف بن أشنهو ، تكوين التخلف ، مرجع سابق ص 133 .

.../...

المباشرة ، مما جعل العديد من الجزائريين يتحولون من ملاك أحرار الى عمال عند الكولون ، والبرجوازية المحلية .

وتتميز اليد العاملة عند الكولون بالعمل الموسمي بصفة خاصة ، والثمن الزهيد من جهة أخرى . كما يفرق الكولون بين العامل الجزائري والعامل الأوروبي ، فيقوم هذا الاخير بالعمل الفني المتخصص مقابل أجر مرتفع ، ويقوم الجزائري بالعمل الكثيف وبأثمان زهيدة . والجدول التالي يوضح الاثمان الزهيدة التي كانت تعطى للمحليين .

جدول رقم (19) : فرق الاجور المدفوعة للجزائري والاوروبي (فرنك)(1)

العمل	أوروبيون	جزائريون	جزائريات	اولاد
تشذيب	4 فرنكات	—	—	—
جمع قضبان الكرمة	—	1،5 - 2،15	0 ، 75	0 ،50
حراثة	—	—	—	1 ، 00
قطاف	2،5 - 3	1 - 1،25	—	0 ، 75
عمال تعبئة خمور	2،5- 3	2	—	—

بالاضافة الى هذه الاجور البخسة ، المقدمة للجزائريين ، فان يوم العمل كان يمتد من 9 ساعات الى 13 ساعة في الصيف ، مما أدى بالمعمرين الى كسب أرباح ضخمة في ميدان زراعة الكرمة في الجزائر بدل فرنسا .

---

1) الاستاذ عبد اللطيف بن اشنهو مرجع سابق ص 135 .

.../...

الفصل الثاني

****

الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني بعد الاستقلال .

ان السيطرة الاستعمارية الطويلة في الجزائر ،قد سببت عدّة مشاكل خطيرة في الريف الجزائري ،وأدّت الى افقار وبؤس أغلبية الشعب الجزائري .

ولقد خرجت الجزائر في 1962 من صراع مرير ،ذاق فيه شعبها كل أشكال الحرمان والجوع . فخلف هذا الاستعمار انهيارا اقتصاديا واجتماعيا ،كانت له النتائج السيئة فيما بعد ... ولقد كان القطاع الفلاحي أكثر تأثرا ،وهذا لما كان يمتاز به خلال الفترة الاستعمارية .

واذا كانت الفلاحة قد أعتبرت أهم القطاعات الاقتصادية لتكوين رأس المال ونشوء الرأسمالية عن جهة ،وتلبية رغبات السوق الميتروبولية عن جهة أخرى ،في الفترة الاستعمارية . فانها كانت احدى الاعمدة الاساسية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال ، ولذا اسندت اليها عدّة مهام ذكرناها في المقدمة : ومن أهمها توفير الغذاء لأغلبية فئات الشعب .

طبعاً يختلف منطق الانتاج في القطاع الفلاحي عند الكولون ومنطق الانتاج الفلاحي بعد الاستقلال . فإذا كان الاول يهدف الى الربح عن طريق توسيع السوق الميتروبولية، فان الهدف الاول المرسوم امام السياسة الفلاحية بعد الاستقلال هو تلبيه متطلبات الشعب من المواد الغذائية الضرورية ،ولكن وكما رأينا فان هذا الهدف لم يتحقق الا بنسب ضعيفة . اذ لم تقدر نسبة الانتاج الفلاحي من الانتاج المحلي الاجمالي سوى بـ 12،9 ٪ في 1967 ،وبلغت 9٪ في 1978 ،لتصل الى 7٪ فقط في 1982 ،واما نسبة القطاع الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي الفلاحي فانها قدّرت بـ 20٪ في 1982 ،بعد أن كانت 19٪ في 1978 . (1)

---

1) ALGERIE INFORMATION, juillet 1984; P 5.

.../...

بل أن في 1976 لم يشير الميثاق الوطني الا لمهمة أساسية وهي الاكتفاء الذاتي ،وفي هذا ذكر : " ... فان الثورة الزراعية تستلزم ،في ميدان الفلاحة بوصفها أحد المكونات الكبرى للقطاع الانتاجي ،تنمية تجعل القطاع الزراعي قادرا على الاضطلاع بالمهمة المنوطة به ضمن استراتيجية البناء الاقتصادي للبلاد . وهذه المهمة ،التي ترمي قبل كل شيء الى تأمين الاكتفاء الذاتي للبلاد بالنسبة للمنتوجات الزراعية ". (1)

لكن حتى الاكتفاء الذاتي لم تتمكن الفلاحة الجزائرية من تحقيقه ،وهذا ماجعلها ترجع الى السوق العالمية لتغطية هذا النقص ،وهذا ماذكرناه في المقدمة . بل أن التبعية الغذائية تزداد حدّتها ،بسبب نقص المنتوجات الزراعية ،الراجعة الى ضعف المردود الزراعي . ورغم محاولة السياسة الفلاحية عن تحديث القطاع الفلاحي لتدارك هذا النقص ،ورفع المردود ،لم يكون لها الحظ الكبير للنجاح . والسبب في ذلك نحاول أن نفسره في هذا الفصل ،ثم نحاول أن نرى بعض أسبابه من خلال بحثنا الميداني ،في القسم الثاني .

المبحث الأول : تقنيات الانتاج في القطاع الحكومي .

ان ما أسميناه القطاع الحكومي ،هو القطاع الذي يضم تعاونيات الثورة الزراعية وتعاونيات التسيير الذاتي . وذلك لتشابه التقنيات المستعملة فيهما ،وتوافق الاهداف والمنطق . بالاضافة الى أن بعد 1982 تم دمج قطاعي الثورة الزراعية والتسيير الذاتي في القطاع الفلاحي الاشتراكي " DAS " ،لكن لم تتم عملية الهيكلة في 1982 في كل انحاء القطر ،وبصفة نهائية ،كما سوف نرى في بحثنا التطبيقي .

1) الميثاق الوطني ،مرجع سابق ،ص 203 .

.../...

1 ـ منطق الانتاج وتسيير القطاع الحكومي .

يختلف التسيير بين قطاع الثورة الزراعية وقطاع التسيير الذاتي ، ولهذا رأينا أن نفرق بينهما في الدراسة .

1 - 1 . القطاع المسير ذاتيا بين القرارات والتطبيق .

على الباحث الذي يدرس القرارات والمراسيم المتعلقة بقطاع التسيير الذاتي ، يتبين له أن العمال يملكون سلطة قوية في التحكم في وسائل الانتاج ، وعلى رأسهم رئيس الجمعية العامة للعمال ، هذه الاخيرة تنتخب مجلس العمال ولجنة التسيير . فمن حق المجلس التحكم في عملية شراء وبيع التماد وأما اللجنة فقد اسندت لها مهمة اقتناء القروض القصيرة الاجل . كما يظهر من القرارات أن المدير هو شخص يحافظ على التسيير فقط ، وممثل الحكومة .

ومن خلال الفقرات التالية نحاول أن نرى من يملك فعلا وسائل الانتاج ؟ . العمال أم الحكومة ؟ وبالتالي يكون لممثلها ، وهو المدير سلطة قوية في عملية التسيير ، والتحكم في وسائل الانتاج .

سلطة المدير والعمال المنتجين .

يعين المدير من طرف وزارة الفلاحة ، وبالتالي هو ممثل الحكومة في تعاونيات التسيير الذاتي ، فتؤثر الحكومة من بعيد على التعاونيات بواسطة المدراء . وهذا ما أشار اليه بادلو D. BADILLO قائلا : " الحكومة تقوم بسيطرة خارجية على مؤسسات الانتاج المسيرة ذاتيا ، بواسطة المدراء التي تنتخبهم ، ومن خلال المؤسسات

.../...

التي تتحكم فيها سواء في المتبع أو المصب " . (1)

فتمنح الحكومة للمدير " حق الفيتو في اتخاذ القرارات لانه يسهر على سير العمليات الاقتصادية والمالية للتعاونية ،كما أنه يقف في وجه مخططات الانتاج للتعاونية والتي لا تلائم مناطق الانتاج للمخطط الوطني ..." (2) .

ومن هذا المنطلق يؤكد العديد من الباحثين في هذا المجال ،خاصة كلود ين شولي ،وآيت عمارة ، (3) وماذكره بادلو ،بأن وسائل الانتاج ليست ملك العمال ،وليست لهم أية سيطرة عليها ،وأضاف بادلو يقول : "بأن الفارق بين العمل اليدوي والعمل الفكري يلقي بمجموعة كبيرة من العمال خارج نطاق التقارير فيما يخص أعمالهم وحتى حياتهم الخاصة ." (4) كما أن العمال الموسميين ليس لهم الحق في عملية التسيير بالمرة . وبالتالي فان ابعادهم عن أخذ القرارات والمشاركة في مجلس العمال ،يعني ابعاد مجموعة كبيرة عن العمال خارج نطاق التسيير للوحدات ،وهذا مايؤكد مرة أخرى أن العمال هم أجراء يتقاضون قسطا من المال مقابل قوة عملهم .

أما الجمعية العامة والتي تعتبر كذلك" الهيئة العليا للتسيير الذاتي "،(5) -، " ... لم تلعب اطلاقا دور الجهاز الاعظم للوحدة ولم تعتبر حق لجنة حقيقية " . (6)

1) - S.BEDRANI, L'Agriculteur Algérienne depuis 1966.OPU?ALGER 1981,P.240.

2) D.BADILLO,strategie agro-alimentaire pour l'Algerie ,EDUSUD,AIX-en-PROVENCE ,France ,1980 ,P 40 .

3) AIT Amara,conditions de la participation dans l'exploitation agricoles d'autogestion en Algerie ,these de 3e cycle en geographie,.Universite de Paris V,1967 .
- Claudine CHAULET, LAMITIDJA Auttogéré, SNED, Alger, 1971

4) - D. BADILLO,OP,Cit,P.

5) - J;P GUIN , Les institutions agricoles Algériennes, CRESM, Paris,1974

6) -C. Chaullet, La mitidja autogéré OP.CITP.149.

وبفضل أنها لم تجدد (ولم يعاد انتخابها) من 1963 ،فانها لا تمثل العمال فعلا لأن أكثر من كان في تلك الفترة نجده غادر الوحدة لاسباب أو لأخرى .

أما رئيس مجلس العمال ،فيترأس جلسات الجمعية العامة ولجنة التسيير ،فينفذ القرارات الحكومية دون مناقشتها ،ويذكر الاستاذ بدراني في هذا المجال ، في كتابه " الفلاحة الجزائرية منذ 1966 " ،بأن الدوافع التي تترك الرئيس يقوم بالتقرب الى الحكومة هو كونه ينال امتيازات عديدة ،(من عوائد مادية . . . ، بالاضافة الى الافتخار عند حضور الاجتماعات مع المسؤولين . .) . وهذا مايتركنا نقول في الأخير أن الحكومة تملك كل السيطرة على الوحدات الانتاجية عن طريق المدير والرئيس .

وكما أشار الاستاذ بدراني ،فان العمال لا يملكون أية قدرة على التحكم في وسائل الانتاج ،سواءا في الميدان النظري أو العملي . فالحكومة تفرض أنواعا من المنتجات ،حسب الاهداف التي ترسمها ،ويذكر في هذا الاستاذ بدراني ، أن مسؤولوا احدى الوحدات الانتاجية في تيارت (بوخنجة) قالوا:" تفرض علينا بعض المنتجات الفلاحية ،ذات العائد المنخفض وفي أغلب الاحيان يصعب علينا بيعها " . وهذا ما أدى ببادلو الى أن قال بأنه صعب جدا التفريق بين الوحدات المسيرة ذاتيا ووحدات الانتاج عند الكولون ،من حيث تقسيم العمل ،اذ نجد العامل في كلتا الحالتين لا يملك أي تدخل في عملية التسيير .

اذا فيما يخص الانتاج في الوحدات المسيرة ذاتيا ،فان القرارات تأتي من الوزارة ،أو من الحكومة ،فتقرر ماذا يجب انتاجه ؟ وكيف يتم انتاجه . ونرجع الى التعبير القائل اذا : ماهو منطق الانتاج الذي يخضع له مسيروا هذا القطاع؟ ومن هنا ماهي التقنيات التي وجب استعمالها من أجل بلوغ الاهداف المرسومة

.../...

أماميهم . ولما كان هدفهم رفع الانتاج ، وتقليل اليد العاملة ، وذلك عن طريق ادخال التقدم التقني والطرائق الحديثة في عمليات الانتاج ، كما أسلفنا الذكر ، فان القطاع الفلاحي بصفة عامة وقف أمام عقبة التموين ، اذ عجزت المركبات الصناعية الوطنية أمام طلبات القطاع الفلاحي المتزايدة ، هذا ما جعل مسؤولوا الفلاحة يلجؤون الى الخارج ، لتوفير هذه الآلات والمعدات الفلاحية ، وهنا ازدادت التبعية للخارج حتى في المنبع ، بعدما كانت في المصب فقط ، فبعدما كانت التبعية في المواد الغذائية ، أصبحت في المواد الاولية ، والمعدات الفلاحية .

1 - 2 . دور متعاوني الثورة الزراعية في اعطاء القرارات .

رأينا في قطاع التسيير الذاتي كيف أن العمال لا يملكون أية سلطة في اعطاء القرارات ، ونحاول في هذه الفقرة أن نتناول بالتحليل كيفية سير قطاع الثورة الزراعية ، ومن يعطي القرارات . وبالتالي لمن تعود الكلمة الاخيرة في تحديد نوع الانتاج ، وكيفية التسويق ، وما هي تقنيات الانتاج التي يجب استعمالها .

وهنا نذكر بدون اطالة ، أن وزارة الفلاحة تبقى لها سلطة تحديد البرامج الخاصة بالانتاج في تعاونيات الثورة الزراعية ، وذلك من خلال الخطة العامة للتنمية ، خاصة أن مؤسسات المنبع والمصب للقطاع الفلاحي في يد الوزارة ، فتطلب هذه الأخيرة في الخطة نوع الانتاج وكميته . وتحاول التعاونيات تلبية هذه الخطة ، حسب ماتملكه من امكانيات . خاصة بالنسبة للمواد الاساسية للتغذية ، ويبقى للمتعاونين الاختيار في أنواع المنتجات الثانوية .

لكن سير التعاونيات لم يكن واضحا ، ولم يأخذ طريقة معينة في التسيير ، وهذا ماذكرته " نيلي جزرا " في مجلة الارض والتقدم ، اذ قالت " ... أن السلطات

.../...

المحلية لم يتمكنوا من معرفة ظروف وطرق تسيير التعاونيات ، الواجب اتخاذها ، فراح البعض يطبق القرارات الآتية من الاعلى ، وراح البعض الآخر يقلد ولايات أخرى سبقتهم في التطبيق ..." . (1)

اذا في الحقيقة ، فان مناطق الانتاج في تعاونيات الثورة الزراعية يشبه تماما مناطق الانتاج في تعاونيات التسيير الذاتي ، وذلك لأن الحكومة هي التي تملك وسائل الانتاج في كلتا النوعين من التعاونيات . وبالتالي فانها هي التي تقوم بتسيير التعاونيات ، وتهيئة مخططات الانتاج ، سواءا من قريب أو من بعيد . ويبقى الفرق بين تعاونيات الثورة الزراعية والتسيير الذاتي ، في التنظيم الداخلي . ففي التسيير الذاتي وكما رأينا فان الحكومة تسيطر على سير التعاونيات عن طريق المدير والرئيس ، أما في تعاونيات الثورة الزراعية فان السيطرة مباشرة .

كما يختلف عامل التسيير الذاتي عن متعاون الثورة الزراعية ، فهذا الاخير لا يتلقى الا أجرا رمزيا ، لا يتعدى 175 د ج في الشهر ، ويستفيد من الارباح الناتجة عن رفع الانتاج ، بينما يتلقى العامل في التسيير الذاتي أجرا كاملا ، بالاضافة الى الارباح .

2 - وسائل الانتاج والتقنيات الحديثة في القطاع الحكومي .

2 - 1 . الارض .

2 - 1 . 1 . الارض في القطاع المسير ذاتيا .

دخل الفلاحون الجزائريون غداة الاستقلال الاراضي التي تركها المستغلون الاولون ، مكونين بذلك مجموعات عمالية لمواصلة عملية الانتاج والتسيير لهذه الاراضي الخصبة ،

---

1) NELLY.JAZRA, Les Débouts des CAPRA, Difficultés et éspoirs, dans tèrre et progrès, n° 5, Mars 1974, P12.

.../...

والـــواسعـــــة .

لم تكن هذه العملية العفوية لتكوين قطاع التسيير الذاتي رسمية ، من طــــرف الحكومة الجزائرية ،لكنها مقبولة ،وذلك حتى لا تتوقف عملية الانتاج ،والحفـــــاظ على هــذه الاراضي المهملـــة .

وبدأت العملية تزداد تنظيما ،آخذة الطابع القانوني شيأ فشيء ،حتى استطاعـــت الحكومة (1) جمع الفلاحين في تعاونيـات ،سميت مزارع التسيير الذاتي ،وذلــــك بمرسوم (03 - 62) المؤرخ في 23 أكتوبر 1962 ،والذي ينص على منع بيـــع أراضي قطاع التسيير الذاتي . ويأتي المرسوم المهم ،الذي نظم قطاع التسيير الذاتي (88 - 63) والمؤرخ في 19 مارس 1963 ،وبعده قرار 6 ماي 1963 ، الـذي أخذ اللمســات الاخيرة على عملية التنظـيم .

كانت هذه الاراضي من أحسن الاراضي في الجزائر موزعة على مزارع ،وبمساحـــة اجماليـة تقدر بـ 3 ، 2 مليون هكتـــار .

2 - 1 - 2 . الارض والتأميمات في قطــاع الثورة الزراعيـــة .

ان الثورة الزراعية لم تكن عملية تقنية بسيطة سجلها التاريخ في لياته ، بـــــل كانت لها ابعادا سياسية واقتصادية ،يهدف من ورائها الى تدعيم القطاع العام. واذا كانت عملية الاستلاء على الاراضي في قطـاع التسيير الذاتي سهلة ،فان عملية جمع الاراضي لحساب الثورة الزراعية كانت صعبة ،اصطدمت بعدة مشاكل ،عند تأميم اراضي القطــاع الخاص .

ان تكوين اراضي قطاع الثورة الزراعية مـرّ بعمليتين مهمتين : الاولى تمثلـــت في جمع الاراضي ،والثانية في توزيعها على المستفيدين . وبدأت عملية الجمع في المرحلة

1) - J.P. GUIN op,cit ,P.16.

.../...

الاولى بالاراضي الحكومية ، التابعة للبلديات ، وذلك لسهولة جمعها . (1) وفي مرحلة ثانية بدأت عملية تأميم أراضي القطاع الخاص الواسعة ، أو التي لاتستغل من طرف اصحابها .

وتم توزيع هذه الاراضي على المستفيدين ، سواء على شكل تعاونيات ( ) أو افرادي ، لكن كانت عملية التوزيع هذه سيئة ، حيث نجد نصيب الفرد في الشكل التعاوني 15 هكتار وفي المزارع الفردية 7 هكتار .

مايهمنا أكثر هو نوع هذه الاراضي ، التي تعتبر أقل جودة من أراضي التسيير الذاتي ، اذ تكونت من الاراضي الحكومية ، التي كانت أغلبها ممرات ، وأراضي القطاع الخاص ، الموجودة أغلبها في الهضاب العليا .

وفي نهاية 1978 أصبح قطاع الثورة الزراعية يملك مايقارب 5 ، 1 مليون هكتار ، موزعة على تعاونيات وأشباه التعاونيات ، والجدول التالي يبين الحالة التي أصبح عليها قطاع الثورة الزراعية في نهاية 1978 .

الجدول رقم (20) : حالة قطاع الثورة الزراعية في نهاية 1978 . (2)

قرى اشتراكية	مساحة القطاع بالهكتار	المستفيدين	تعاونيات خدمية	تعاونيات الاستهلاك	تعاونيات الانتاج
187	1355883 هكتار	82737	672	733	4590

من خلال هذه الدراسة الموجزة ، يمكن أن نقول أن القطاع الحكومي يملك اراضي

1) J.P. GUIN " Il n'en demeur pas moins que le transfert de celui-ci au fonds nationale de la révolution agraire, fera perdre a de nombreuses communes, leurs principale source de revenue, malgré celà l'application de ces disposition ne devrait pas rencontrer de grandes difficultés" op; cit ;P.

2) M.E. BENISSAD, OP;CIT P.92

.../...

جيدة ، بصفة عامة . فأغلبها موجودة في السهول والهضاب العليا ، اذن تعتبر هذه الاراضي أحسن الاراضي الجزائرية من حيث الموقع والمناخ وجودة التربة . وأصبح يحتوي القطاع الحكومي بعد الهيكلة على 3412 تعاونية (D.A.S) ، بمساحة اجمالية قدرت بـ 329 2894 هكتار . (1)

2 - 2 . العتاد وسياسة المكننة .

" يعتبر استعمال أكثر الالات فعالية لانجاز الاعمال الزراعية عاملا اساسيا في رفع انتاجية عمال الارض واستثمار مساحات جديدة من الاراضي " . (2)

فعلا لقد تأكد علميا وتجريبيا ان للمكننة الحديثة دورا فعّالا في زيادة الانتاجية لعمال الارض ، وذلك راجع للسرعة في انجاز الاعمال من جهة ، وخدمة الارض بصورة جيدة من جهة اخرى . لكن " البحث عن القواعد العلمية الضرورية لتكييف التقنيات الزراعية الحديثة حسب ظروف البلاد (مناخ ، تربة ، ماء ... الخ) يعتبر مطلبا ملحا وحيويا لنجاح تحديث الزراعة . اذ أن الخطأ الذي يجب تجنبه في هذا المجال هو الاعتقاد بأن المناهج والتقنيات التي طبقت في مناطق أخرى من العالم ، يمكن نقلها الى الجزائر وتطبيقها بكيفية آلية . ان مثل هذا التصور قد يؤدي الى خيبات خطيرة ، بل يشتمل على ماهو اخطر من ذلك ، اذ يفضي الى القول بأن الثقافة عاجزة عن تقديم حلول صالحة لمشاكل الزراعة الجزائرية " . (3)

من هذا النص من الميثاق الوطني نستخلص نقطتان مهمتان : -

1 - لقد أكد الميثاق الوطني ان التقنيات الحديثة لا يمكن نقلها بحذافرها من مناطق أخرى من العالم ، بل يجب دراستها ، دراسة عميقة حسب ظروف البلد المناخية

---

1) ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE. 1983-1984, ONS, n° 12,1985;P.110

2) الميثاق الوطني 1976 ، ص 206 .

3) الميثاق الوطني . 1976 ، ص 206

.../...

والطبيعية والاقتصادية ، ثم نقل من التكنولوجيا ماهو مفيد ونافع ، ورفض ماهو خطير ، أولا يتكيف مع النموذج الانتاجي للفلاحة الجزائرية ، وهذا ما أكد عليه عدة اقتصاديين .

لكن هل فعلا أخذت السياسة الفلاحية في الجزائر بهذه الملاحظات ، بمعنى آخر ، ألم تنقل الجزائر نماذج للانتاج الفلاحي من الخارج ؟ نماذج لم تتلاءم وتتكيف مع ظروف الفلاحة الجزائرية ، ظروف مناخية اقتصادية وحتى اجتماعية . وفي بحثنا نحاول أن نعطي الدلائل على ذلك ، عن طريق دراسة التقنيات المتبعة في بلادنا (آلات ، بذور أسمدة ...) .

2 - ومن جهة أخرى يرى الميثاق الوطني أن الاعتماد على التقنيات الحديثة ضروري ، بل واجب ، من اجل رفع المردود وبالتالي رفع الانتاج . اذن يرى أن ادخال التقدم التقني أمر مهم .

2 - 2 - 1 . عتاد الجر .

اتبع القطاع الحكومي (التسيير الذاتي) في الفترات الاولى للاستقلال نفس تقنيات الانتاج التي كانت متبعة من طرف القطاع الكولونيالي . فسيطر الجرّار على عملية الجر ، ولم يبق للحيوانات مكانة تذكر في هذه العملية .

وفي بحث للاستاذ بدراني ، نشرته مجلة " أفريقيا فلاحة " في أول من شهر جويلية 1981 ، والذي ذكرته " EDIAFRIC " (1) ، في عددها الخاص بالقطاع الفلاحي ، والصادرة في نهاية 1984 ، تذكر أن في 1967 كانت حظيرة العتاد الفلاحي تفوق بكثير الحالة التي كانت عليها في 1959 ، حيث أصبحت في 1967 - تحتوي على 39641 جرّار ، بعدما كان العدد 29200 جرّار في 1959 . لكن هذا العتاد قديم جدّا ، فلا يوجد سوى 7 ، 19 ٪ من هذه الجرارات لا تفوق اعمارها

1) L'AGRICUTURE ALERIENNE, EDIAFRIC , La Documentation Africaine 1er Edition Paris, 1984.

.../...

- 6 سنـين في القطـاع الحكومـي لسنـة 1967 .

ولهذا قامت الحكومة ببذل مجهود كبير لتجديد هذا العتاد المندثر ، وامكنت من تجديده في 1972 ، حيث بلغت نسبة الجرارات التي كانت أعمارها أقل مـن 6 سنوات 60٪ في القطاع الحكومي . لكن بسبب عدم التحكم في التخطيط بكـل نزاهة من طرف السياسة الفلاحية ، ولمّا كان هذا النموذج المتبع مستورد ، لم يوافـق نموذج الانتاج الفلاحي في الجزائر ، وبسبب تحكم بعض الشركات متعددة الجنسيات في السوق العالمية للعتاد الفلاحي من جهة ، وعدم قدرة الصناعة الوطنية توفيـر العتاد الفلاحي المطلوب ، من جهة أخرى ، سقطت نسبة الجرّارات التي لا تفوق أعمارها 6 سنـين الى 48 ٪ فقـط في 1977 .

وعادت مرة أخرى حالة هذه الجرارات لتتحسن من ناحية الاعمار في 1980 ، فبصفـة عامة كان القطاع الفلاحي يحتوي على 88٪ من الجرارات لا تفوق أعمارهم 8 سنـين . وفي القطاع الحكومي 9 ، 8٪ من جراراتـه تفوق أعمارهم 8 سنين ، وترتفع هـذه النسبـة الى 5 ، 21٪ في القطـاع المسـير ذاتيا وحـده .

لكن وبصفة عامة فان القطاع الحكومي شهد تطور ملحوض ، في أواخر المخطط الرباعي الثاني خاصة اذا قرن بالقطاع الخاص ، الذي كان يشكو النقص الذريع في المعـدات الفلاحية بصفـة عـامة أثناء هذه الفترة . طبعا وهذا بسبب تقديم معظم الجرارات المستوردة والمصنوعة في الوطـن ، الى القطاع الحكومي ، وبالخصوص الى قطاع الثورة الزراعية .

والجدول التالي يبين التطور في العتاد الفلاحي بصفة عامة ، ونلاحظ مـن خلاله التذبذب في عدد الجرارات ، فتارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض . وهذا راجـع في رأينا الى عـدم تحقيق مخططات الشراء ، سواء من السوق العالمية أو من السـوق الوطنيـة . فتقل الكميات المستوردة في بعض الاحيان ، وترتفع أخرى ، حسب ماهـو

.../...

موجود في السوق ،كما أن ارتفاع الاسعار سبب أخر ،يقف في وجه الاستقرار بالعدد المطلوب . أما السوق الوطنية ، فانها تعجز لتحقيق متطلبات القطاع الفلاحي لضعف الانتاج من جهة ،ولسوء التوزيع عن جهة أخرى . وبالاضافة الى نقص قطع الغيار ،فان عدد كبير من الجرارات يهتلك قبل المدة المحددة لاهتلاكه .

.../...

جـــدول رقم (21) : تطور حظيرة العتاد في القطاع الحكومي (بدون الثورة الزراعية)

	1967	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
Tracteurs à roues	11.078	13.166	12.157	12.386	13.439	13.517	13.496	12.907	13.023
Tracteurs à chenilles	6.106	5.031	4.809	4.865	5.485	5.421	5.726	5.508	5.645
Total tracteurs	17.184	18.197	16.966	17.251	18.924	18.938	19.222	18.415	18.668
M.B. automobiles	2.080	2.325	2.237	2.463	2.702	2.697	3.008	3.067	3.105
M.B. tractées	337	-	-	-	-	-	-	-	-
Moisson-lieuses	1.150	1.121	864	857	1.121	1.172	1.778	1.785	1.733
Batteuses à poste fixe	125	-	586	427	354	954	1.024	1.374	1.039
Total M.B. et batteuses	3.694	3.446	3.687	3.747	4.177	4.823	5.810	6.226	5.877
Rateaux-faneurs	2.017	-	1.350	3.901	4.457	5.688	6.329	5.985	6.284
Charrues	36.522	16.549	18.568	17.110	19.062	20.154	22.787	23.515	20.568
Matériels pour travaux superficiels	14.287	19.306	10.622	16.675	18.785	18.886	16.622	15.170	15.470
Mat. de semis et d'épandage	5.166	5.166	5.082	6.443	7.101	7.486	8.123	7.717	7.703
Mat. trat. cult.	9.649	4.670	4.710	6.458	6.988	7.282	8.074	8.860	8.739
Camions	1.245	895	966	995	1.195	1.475	1.593	2.009	2.047
Remorques		7.899	11.307	11.711	12.765	11.024	11.515	11.538	11.245

SOURSE: L'Agriculture Algerienne , EDIAFRIC ,op cit , P 194.

جدول رقم (22) حظيرة العتاد الفلاحي في 31 / 03 / 1984

نوع العتاد	القطاع الاشتراكي		القطاع الخاص (تقدير)		مجموع الحظيرة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1 - عتاد الجر	33 412	54,4	27907	45,6	61319	100
Tracteurs à roues	25191	48,9	26511	51,1	51702	84,3
Tracteurs à chenilles	8223	85,5	1396	14,5	9619	15,7
عتاد جمع المحاصيل	23935	70,9	9800	29,1	33735	100
M-Batteuses, Faucheuses	4873	85,9	800	14,1	5693	16,9
R-Faneurs, P-Ramasseuses, Ensileuses	19042	67,9	9000	32,1	28042	83,1
عتاد تهيئة الارض	46914	79,6	12000	20,4	58914	100
CH; à Soc, CH. à Disque, Dechaumeuses	19756	90,8	2000	9,2	21756	36,9
Pulveriseurs, Outils à dents, Dechaum Tous Outils (estimations)	17158	73,1	10000	26,9	37158	63,1
عتاد النقل	8600	80,1	2130	19,9	10730	100
Camions	600	95,2	30	4,8	630	5,8
Remorques	6 000	68,3	100	1,7	6100	56,8
Voitures de liaison	2000	50,0	2 000	50,0	4000	37,4
Semoirs	6004	96,7	200	3,3	6204	19,7
Epandeurs d'engrais	5429	97,3	150	2,7	5579	17,8
Materiel de traitement	19089	97,4	500	2,6	19589	62,5

SOURSE: Annuaire Statistique de l'Algerie 1983-1984, N°12, ONS, 1985, P120.

من الجدولين السابقين ، نلاحظ ان عتاد الجر ، بنوعيه الجرارات ذات عجلات أو الجرارات المجنزرة ، شهد عدم استقرار في التطور ، فلم ترتفع بوتيرة ثابتة نسبيا ، بل بقي كما قلنا من قبل - يرتفع تارة وينخفض أخرى .

ان هذا التذبذب يرجع بصورة أساسية الى عدم تحقيق الاهداف المرسومة في مخططات الشراء . فلقد انخفضت نسبة الشراء للمعدات الفلاحية بالنسبة لمجموع القطاع الفلاحي .

أما بالنسبة للجرارات فلقد كان الهدف المرسوم في المخطط الرباعي يقدر بـ 14400 جرار ، لكن التحقيق لم يبلغ سوى 11222 جرار ، أي بنسبة 78% ، هذه النسبة انخفضت الى 68% في المخطط الرباعي الثاني ، فلم يتم استيراد سوى 13567 جرار من اصل 20000 مرسومة في الخطة . بينما تدهورت هذه النسبة الى 45،20% في السنة 1978 . (1) كما ان في الثلاث سنوات الاولى من المخطط الخماسي الاول (80 - 84) ، فان اهداف الاستيراد التي كانت تقدر بـ 36000 جرار ، لم يتحقق منها سوى 21000 (2) ، أي لم تصل نسبة التحقيق هذه مستوى المخططات الرباعية ، اذ لم تصل الا الى 33،53% .

واذا كانت الجرارات ذات عجلات تحتل مكانة عالية في عملية الانتاج الفلاحي ، حيث قدرت نسبتها بـ 2 ، 81% من مجموع عدد الجرارات للقطاع الفلاحي بصفة عامة . ويتقاسم القطاع الحكومي والقطاع الخاص هذا النوع من الجرارات بالمناصفة تقريبا .

---

1) خلاصة الحصيلة العشرية (1967 - 1978) ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، الجزائر ، 1980 ، ص 67 .

2) L'agricuture Algérienne, EDIAFRIC , OP.CIT.P

الا أن القطاع الحكومي يفوق بكثير القطاع الخاص في عدد الجرّارات المجنزرة ، وهذا مازاد في ضعف القطاع الخاص ، أمام القطاع الحكومي في اتباع التقنيات الحديثة .
فحسب الاحصائيات التي تقدمت بها " EDIAFRIC " في العدد المذكور سابقا ، فان القطاع الخاص كان يملك 7 جرارات فقط بين 1974 و 1977 ، وأرتفع هذا العدد الى 97 مابين 1978 و 1980 . والجدول التالي يبين احتكار القطاع الحكومي للجرارات المجنزرة .

جدول رقم (23) : توزيع الجرارات بين القطاع الحكومي (*) والخاص ، حتى نهاية 1980 ، (1) .

السنة	الجرارات ذات عجلات			الجرارات المجنزرة		
	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	المجموع	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	المجموع
1971 - 1973	5715	900	6615	1987	—	1987
1974 - 1977	9788	1300	11088	3812	7	3819
1978 - 1980	8891	8932	17823	2384	97	2431
المجموع	24374	11132	35506	8183	104	8287

بل ان القطاع الخاص بدأ يزيد من مشترياته بعد 1980 بالنسبة للجرارات المجنزرة ، التي بلغ عددها 1236 في 1983 . وفي نفس الوقت بدأت اعداد الجرارات ذات عجلات تنخفض لكن بصورة بطيئة جدّا ، وهذا على عكس القطاع الحكومي الذي بدأ ~~يستزيد~~ من مشترياته بالنسبة للجرارات ذات عجلات ، ويخفض من مشتريات الجرارات المجنزرة ، خاصة قطاع التسيير الذاتي ، أما للقطاع التعاوني فان مشترياته في النوعين بدأت في

(*) يشمل القطاع الحكومي هذا ، قطاع التسيير الذاتي ، الثورة الزراعية وتعاونيات الخدمات .

1) SOURCE : L'Agriculteur Algérienne , EDIAFRIC, op, Cit P.196.

الانخفاض الى ان بلغت حدّا يكاد يكون معدوم في 1983 . وهذا طبعا منطقيا ، وتطبيقا لقرار اللجنة المركزية في ماي 1980 ، والقاضي بالغاء تعاونيات المجاهدين في مرحله اولى ، وبالغاء تعاونيات الثوره الزراعيه في مرحله ثانيه . ولكن بقي هذا القطاع الأخير يباشر اعماله حتى 1983 وفي بعض النواحي حتى 1984 ، بل ان اعادة الهيكلة تمت في بعض المناطق في ماي 1984 ، وهذا ماسوف نراه في بحثنا الميداني على بلدية بغلية .

وكما رأينا في الجدول رقم (22) فان سوء توزيع العتاد بين القطاعات الفلاحية ، هو سبب من أسباب عرقلة التقدم التقني ، وتطور القطاع الفلاحي بصفة عامة .

كما أن قوة الجرّارات تلعب دورا هاما في عملية الانتاج ، وحسب دراسة قام بها المكتب الوطني للدراسات والتنمية الريفية (BNEDER) حول العتاد الفلاحي ، والتي نقلتها " EDJAFRIC " المذكورة سابقا ، فان 50 % من تعاونيات القطاع الحكومي لا تتلاءم أراضيها مع الجرار ذات قوه 45 حصان الا أن هذه الاخيره تحتل مكانه عاليه في العدد الاجمالي للجرارات ، وهذا مايوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (24) نسب وأعمار وقوه الجرارات في القطاع الحكومي .

1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	1967	1 - جرارات أقل من 6 سنين (التسيير الذاتي)
43،0	54،5	57،6	59،0	53،0	60،3	55،0	23،1	- جرارات ذات عجلات
49،0	52،4	52،2	52،0	51،2	47،1	45،5	13،7	- جرارات مجنزره
46،0	53،8	56،1	57،0	59،6	56،4	52،4	19،7	المجموع
								جرارات ذات عجلات
43،0	43،6	37،5	29،7	26،6	20،7	23،8	33،4	- اكثر من 60 حصان
14،2	17،7	22،3	26،9	29،2	35،6	40،2	59،0	- أقل من 40 حصان

SOURCE: S.BEDRANI, L'agriculture Algérienne depuis 66, OP,Cit P 48.

.../...

ومن بين ماجمل السياسة الفلاحية تتلقى مصاعب كثيرة في اتباع التقنيات الحديثة ، وادخال التقدم التقني بصفة عامة ، في الفلاحة الجزائرية ، هو ارتباطها بالسوق العالمية لاستيراد وسائل الانتاج ، وهذا بعد عجز الصناعة الوطنية انتاج ماهو كافي من المعدات للقطاع الفلاحي . وعلى العموم فان هذه الاخيرة حققت نسبة 88٪ من متطلبات القطاع الفلاحي ، بالنسبة للجرارات ، وهذا شيء ايجابي اذا مانظرنا الى بعض العتاد الآخر الذي لم تتمكن الصناعة الوطنية من انتاج سوى 25٪ من متطلبات القطاع الفلاحي ، مثل عتاد تهيئة الارض ، وهذا طبعا لسنة 1979 فقط .

بالاضافة الى سياسة الاستيراد ، فان السياسة الفلاحية تشتري كل ماهو موجود في السوق العالمية ، حتى اصبحت حظيرة الجرارات تشمل على عدة أنواع ، ومن مختلف أنحاء العالم . بل وحتى تمت سياسة تحقيق التوازن التجاري ، استوردت الجزائر جرارات في 1980 - 1981 من يوغوسلافيا ، هذه الجرارات من نوع " I.M.T " لم تؤخذ أية اجراءات اتجاهاها ، بالنسبة لقطع الغيار ، مما أدى الى اهتلاكها وتوقفها عن السير في فترة قصيرة جدا . ويحتل نوعي " DEUTZ " المستورد " وسيرتا " المصنوع عند سوناكوم ، نسبة 8 ، 59٪ من مجموع الجرارات للقطاع الحكومي ، وهذا في 1977 ، بل ويبقى هذان النوعان الى حد الان يحتلان نسبة عالية . وتليهما أنواع أخرى ، MASSEY - FERGUSON و RENAULT بنسبة 3 ، 16٪ و 7 ، 13٪ على التوالي ،(1) أما بالنسبة للجرارات المجنزرة فان نوعي فيات " FIAT " و CATERPILLAR يكونان أكبر نسبة وهما على التوالي 8 ، 52٪ لفيات و 5 ، 21٪ للنوع الاخر .(2)

---

1) L'agriculture Algerienne ,EDIAFRIC,op cit ,P 185 .

2) IDEM ,P 185 .

.../...

جـدول رقم (25) . مشـتريـات القطـاع الفلاحي لمختلـف العتـاد من 1961 الـى 1983 . صفحة (112)

نوع العتـاد	قطاع التسيير الذاتي 1981	1982	1983	القطـاع التعاوني 1551	1982	1983	القطـاع الخاص 1981	1982	1983	مجموع القطاعات 1981	1982	1983
جرارات ذات عجلات	2074	2785	3 205	2122	84 5	1 1 6	4414	4180	4147	8510	7860	7468
جرارات مجنزرة	76 9	2 58	1171	6 91	5 7	2	4 3	427	1236	1503	742	2409
حاصدات - دارسات	432	373	557	310	353	5	—	34	111	742	760	673
شاحنـات	391	1 3	3 82	349	2 8	19	20	—	2 0	760	4 1	421
عربـات	785	474	1157	1008	410	97	442	1055	1557	2235	1939	2311
خزانات المياه	195	244	9 45	326	3 83	91	395	5 14	9 02	91 7	1141	1938
محارث ذات سكك	979	888	2017	1271	585	73	1355	2400	2624	3605	3873	4714
محارث ذات أقراص	539	352	1972	536	138	3	492	3 03	2003	1567	793	3978
عتاد تهيئة الارض	535	5 10	8 0 5	3 29	366	12	381	1019	59 1	[illegible]	1895	1408
عتاد الزرع والتسميد	648	141	389	237	53	—	3 8	139	6 2	923	333	4 51
عتاد المعاملة	2980	1481	2156	1319	760	6 3	589	2111	1836	4888	4352	4055
عتاد جمع المحاصيل	2389	632	3143	2160	943	2 3	931	4858	3894	5480	8058	7060
كوفر - كروب	1141	1402	3347	1757	915	3 3	887	1782	3019	4085	4099	6399
حامل آلات	1	4	1	6	-	-	—	2	1	7	8	2

SOURSEA:STATISTIQUE de L'Algerie 1983-84 ,N° 12,1985,P 123,124 .

ان هذا التعدد في الانواع وقف حاجزا كبيرا أمام الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (ONAMA) الذي يحتكر شراء قطع الغيار ، من توفير العدد الكافي واللازم من قطع الغيار ، الأمر الذي أدى بعدد كبير من الجرارات تتوقف عن العمل قبل نهاية اهتلاكها القانوني ، بل كثيرا مايهتلك العتاد في الحظيرة وهو ينتظر الاصلاح ، وكانت نسبة العطل مرتفعة جدا في بعض الحالات ، بسبب نقص عملية الاصلاح والصيانة ، فلقد قدرت نسبة العطل بـ 18،2 ٪ بالنسبة للجرارات ذات عجلات في 1977 ، وبنسبة 23،8 ٪ بالنسبة للجرارات المجنزرة لنفس السنة .

كما أن لنقص الصيانة وتكوين المستعملين وزن كبير في الحفاظ على العتاد .

وتذكر مجلة Marché Tropicaux et mediteranin "في عددها الصادر في 20 جويلية 1984 ، وفي دراسة حول الفلاحة الجزائرية فتقول : "... لا نملك الاحصائيات الكافية لاستعمال وسائل الانتاج ، لكن يمكن ان نقول بأن نسبة لا يستهان بها من حظيرة العتاد لا تستعمل ، سواء بسبب نقص قطع الغيار ، أو بسبب عدم وجود الصيانة الكافيه" (1) ،

كما يؤكد باحثوا المكتب الوطني للدراسات الريفية ، بأنه لا توجد علاقة بين تطور حظيرة العتاد وسياسة تكوين اليد العاملة المتخصصة . وهذا في غياب أدوات التخطيط . كما لا ننسى الاهمال الكبير من طرف العمال في القطاع الحكومي ، والذي أدى الى نتائج سيئة في عملية التبذير لوسائل الانتاج .

---

1) Marché Tropicaux et mediteranien ,du 20 juillet 1984 .

.../...

جـــــدول رقم (26) تطور نسبة الاعطاب في القطـاع الحكومي (بدون الثورة الزراعية)

	1967	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
Tracteurs à roues	27,3	15	14	14	16	17	16	17	18,2
Tracteurs à chenilles	41,2	25	21	22	20	24	21	24	23,8
Total tracteurs	32,3	18	16	17	17	19	18	19	20,0
M.B. auto-motrices	29,4	-	16	14	15	19	19	18	19,9
M.B. tractées	32,4	-	-	-	-	-	-	-	-
Moissonneuses-lieuses	-	17	18	15	18	26	31	24	35,1
Batteuses à poste fixe	-	-	19	18	20	32	30	29	29,2
Rateaux-faneurs	-	-	17	14	12	21	22	22	27,0
Charrues	-	10	12	14	13	21	22	20	19,4
Matériel pour travaux superficiels	-	10	12	13	11	17	22	19	20,2
Matériel pour semis et épandages	-	14	14	15	14	19	21	24	28,0
Matériel de traitement	-	12	12	13	12	21	24	21	23,2
Camions	37,2	-	21	19	17	26	13	10	13,2
Remorques	-	9	10	12	12	23	15	15	18,8

SOURSE : L'Agriculture Algerienne , EDIAFRIC , P 195 .

ونختم حديثنا عن الجرارات بالاشارة الى البحث الذي أجريناه في نهاية 1981 ، في الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ، بالمديرية العامة ، ببئر خادم ، ونشير فقط الى المشاكل التي يعاني منها الديوان الوطني مع بعض الشركات الوطنية الاخرى ، أو مشاكل تخص الاستيراد .

وأول مانشير اليه هو مشكل قطع الغيار ، والذي يحتكر الديوان شراءه ، خاصة مع الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية ، فكما جاء على لسان المسؤول عن قطع الغيار " .. نحن نحتكر شراء قطع الغيار من الخارج ، كما نشترى من الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية ، لكن هذه الاخيرة لا توفر لنا مانحتاجه ، وعلى سبيل المثال فان في 1979 لم تحقق لنا سوى 6٪ من متطلباتنا " . (1)

كما لا يفوتنا الوقت ، لنذكر المشاكل البيروقراطية التي تعاني منها الشركة الوطنية ، اذ نلاحظ من الجدول التالي ، العتاد المستورد والموجود في الميناء ، ينتظر الترخيص لرفعه .

كما أن ارتفاع الاسعار من حين الى أخر في السوق العالمية ، أدى بمسؤولي القطاع الفلاحي الى الدخول في مفاوضات أخرى ، فتسبب بذلك تماطل الاستيراد ، فمنها من يحول الى سنوات أخرى ، أو يتأخر بشهور أو يلغى بالمرة .

وهذا الامر الاخير راجع الى عدم تمكن الصناعة الوطنية من تلبية احتياجات القطاع الفلاحي . فلم تقدم الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية الا نسب قليلة من متطلبات الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ، بل ولم تصنع بالسرعة الجرارات المجنزرة .

---

1) نائب المدير بالديوان الوطني للعتاد الفلاحي ، والمسؤول عن قطع الغيار ، بئر خادم ، الجزائر نوفمبر 1981 .

.../...

جدول رقم (27) : استيراد العتاد من الخارج لسنة 1980 . (1)

(الوحدة : جرار)

نوع العتاد	المتطلبات	التحقيق	الملاحظات
1) جرارات ذات عجلات			
- KHD 65 حصان	2 000	1 500	الباقي في آخر ديسمبر
- KHD 100 حصان	200	—	في آخر ديسمبر .
- KHD 58 حصان	7 000	200	في نهاية فيفري 1981
2) جرارات مجنزرة			
- فيات c 505	600	—	أواخر ديسمبر 1980
- فيات C 805	300	—	أواخر ديسمبر 1980
- فيات	700	—	أواخر جانفي 1981

جدول رقم (28) : شراء جرارات من صنع وطني لسنة 1980 (2)

(الوحدة : جرار)

نوع العتاد	متطلبات	تحقيق	ملاحظات
جرارات ذات عجلات			
- 45 حصان	400	71	—
- 65 حصان	4600	2776	—

ان عدم تحقيق الاهداف المرسومة لسنة معينة ، سوف يترك خلل في الموسم الفلاحي لتلك السنة ، اذ لا يجد الفلاحون الاعداد المطلوبة فيستعملون العتاد

---

1) المديرية العامة للديوان الوطني للعتاد الفلاحي ، بئر خادم ، الجزائر 1981 .

2) نفس المرجع اعلاه .

القديم ، أو يستعملون الآلات الجديدة والقليلة العدد ، فيزيد ذلك في اهتلاكها بسرعة ، لاستعمالها كثيرا .

2 - 2 - 2 . عتاد الحرث والزرع .

لقد وصل مسؤولوا القطاع الحكومي استعمال الطريقة الكثيفة في عملية الحرث ، الطريقة التي كان يستعملها الكولون أثناء الاستعمار الفرنسي للجزائر ، والتي تكلمنا عنها في الفصل الخاص بتلك المرحلة ، الا وهي طريقة " DRY-FARMING" هذه الاخيرة تستلزم عتاد حديث وبأعداد كافية (محارث ، آلات الزرع ، أدوات الصيانة .. الخ) .

لكن الاحصائيات تبين لنا أن القطاع الحكومي شهد نقص في أهم هذا العتاد ، خاصة بعد 1967 ، اذ تدهور عدد المحارث من 36522 محراث في 1967 الى 16549 في 1970 ، لترتفع مرة أخرى في 1977 الى 20568 ، لكن لم تصل كما رأينا الى مستوى الاساس (1967) ، وهذا مايوضحه الجدول رقم (21) . بل وحسب احصائيات الديوان الوطني للأحصائيات فان عدد المحارث في القطاع الحكومي لسنة 1984 كان 19756 محراث ، وعلى المستوى الوطني 21756 محراث ، ويوضح ذلك الجدول رقم (22) .

وهذا العتاد لا يقل أهمية عن غيره ، والتأخير في تسليمه لمستعمليه ، أو نقصه يؤدي الى تأخر الموسم الفلاحي ، أو حتى فساده . وأوضح المدير العام للعتاد الفلاحي ، في الملتقى الذي تم بوزارة الفلاحة في سبتمبر 1984 ، أن العتاد التابع للجرار هو الذي ينقص ، (1) كما قال أحد المسؤولين في مديرية الفلاحة بولاية سطيف في نفس المعنى : " المشكل يخص البذارات ، هذه الاخيرة لم تجدد منذ زمن طويل ". (2)

---

1) احمد الناصر ، المجاهد اليومي بالفرنسية 23 أكتوبر 1984 .
2) نفس المرجع أعلاه .

.../...

وكما جاء في نفس السياق ،على لسان رئيس بلدية مجانة بولاية برج بوعريرج ، الذي قال : " اننا الان نحاول اصلاح العتاد القديم ،لأننا لم نستطيع تغطية النقص في هذا العتاد ،فالديوان الوطني للعتاد الفلاحي أصبح مثقل ،فهناك نقص في المحارث ،اذ لم تجدد هذه الاخيرة من زمن طويل .." . (1)

ولاحظ أحمد الناصر في بحث أجراه في الشرق الجزائري ،أن هذا النوع من العتاد يعاني نقصا كبيرا ،خاصة البذرات والمحارث ،ودعّم حديثه بذكر احدى المزارع في ولاية بويرة ،وهي مزرعة " سي لقّاوي بوعلام " والتي تعاني عدم التوازن في العتاد . هذه المزرعة تقدر مساحتها بـ 2111 هكتار ،تملك 18 جرار ذات عجلات ،واحد منهم معطل ،و 7 جرّارات مجنزرة ،منهم 2 عاطلان . اذا كان عدد الجرارات جيد وكافيا ،فان المزرعة تشكو من نقص عتاد الحرث والبذر ،اذ تملك 16 كوفركروب لكن 50٪ عاطلة ،و 7 بذارات منهم 4 فقط صالحة ،وتحتوي 14 محراث لكن 6 منهم عاطل ،كما لا تملك سوى زارع سماد واحد و 3 آلات لاستعمال المبيدات ،اثنان منهم عاطلان . وفقط هرس واحد . اذا من هذه الارقام ، وبدون تعليق كثير فان عتاد الحرث والبذر جيد وقليلا جدّا ،أمام هذه المساحة الواسعة . بالاضافة الى كون 50٪ تقريبا من العتاد عاطل .

وبصفة عامة فان هذا النقص على المستوى الوطني راجع الى عدم قدرة الصناعة الوطنية تحقيق الاهداف المرسومة أمامها ،اذ كانت القدرات الانتاجية الحقيقية بالمقارنة مع الطاقة الانتاجية النظرية ضعيفة . بل أن الانتاج لم يكن منتظما اطلاقا ، ففي عام يكون الانتاج مرتفع وفي عام آخر يتوقف نهائيا . فمثلا المحارث من نوع " هرس الشلاشي " في وحدة قالمة ،كانت الاهداف المرسومة تقدر بـ 602 وحدة ،

---

1) أحمد الناصر ،المجاهد بالفرنسية ل 23 اكتوبر 1984 .

.../...

لكنها لم تنتج ولا واحد في 1979 ، وانتجت 482 في 1980 ولم تنتج إطلاقا في 1981 . بل أن " الهرس الرباعي " والذي من اللازم انتاج 89 وحدة في السنة ، لم تنتج الوحدة بقالمة ولا واحدة طيلة هذه السنوات ، أي من 1979 الى غاية 1981 .

هذا مايترك مسؤولوا الفلاحة اللجوء الى الاستراد ، وحسب البحث الذي اجريناه في الديوان الوطني للعتاد الفلاحي في آخر 1980 فان هذا النوع من العتاد يعاني من مشاكل الاستراد ، أكثر من غيره من العتاد ، وهذا مايزيد من حدة الازمة الفلاحية والجدول ادناه يبين هذه المشاكل .

جدول رقم (29) : برنامج استراد عتاد الحرث لبداية سنة 1980 . (1)

العتاد	الهدف	التحقيق	الملاحظات
- محراث 80T	500	—	في نوفمبر 1980
- محراث 252	1300	—	في حالة تفاوض
- محراث 358	400	—	في حالة تفاوض
- محراث الحرث العميق	20	—	حول الى 1981

1) قدمت لنا هذه الارقام في البحث الذي أجريناه مع مديرية الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ، بئر خادم ، الجزائر ، نهاية 1980 .

.../...

هذا ما ترك مسؤولوا المزارع يستعملون العتاد الموجود لديهم بطـرق أكثر كثافة ، بهدف القضاء على مشكل النقص ،لكن في الأخير ، هـذه العملية تزيد من الأزمة ،اذ أن الآلات التي تستعمل بهذه الطريقة سوف يهتلك بسرعة ،وبالتالي تزداد حدّة المشكل . وهذا ماجعل نسبة الاعطاب ترتفع في هذا النوع من العتاد أكثر من غيره . فبعد ما كانت نسبة الاعطاب في عتاد البذر و زرع السماد 14٪ في سنة 1970 ،ارتفعت الى 28٪ في 1977. وهذا مايوضحه الجدول رقم (26) .

فلقد بينت وزارة الفلاحة ان قطاع التسيير الذاتي ،كان يستعمل في السبعينات بذار واحد لكل 800 هكتار ،في الوقت الذي يلزم استعمال بذار لكل 300 هكتار ، كما استعمل زارع سماد واحد لكل 1000 هكتار ،بينما الحد الأمثل هو 300 هكتار للآلة الواحدة .

من خلال هذه الارقام يتضح لنا النقص في هذا النوع من العتاد في القطاع المسير ذاتيا ،ونشير هنا الى أن هذا النقص في هذا القطاع والقطاع الخاص ، راجع الى بداية الثورة الزراعية التي احتكرت معظم هذه الآلات بين 1972 و 1977، بل استمرت العملية حتى 1981 . لكن عدم ديناميكية هذا القطاع الاخير ترك العتاد بدون استعمال رشيد ،الشيء الذي زاد من تكاليف هذا القطاع ،مما ترك السياسة الفلاحية تعيد النظر في هذه التعاونيات بعد 1982 ،وتم دمجهم في تعاونيات التسيير الذاتي ،وتم بذلك تكوين التعاونيات الفلاحية الاشتراكية .

.../...

2 - 2 - 3 . عتـاد جمـع المحاصيـل :

بالرغم من أن لكل نوع من المزروعات لها طريقة خاصة لجمعه ،فان العتـاد المستعمل في هذه العملية يلعب دورا هاما في العملية الانتاجية ،ولا يقل أهميـة عن غيره من العتاد الخاص بالحرث أو البذر أو غـيره . . . بل وان أي تأخير عـن موعـد جمع المحصول ، يسبب خسارة وضياع جزء من الانتـاج . فالتأخر عن موعـد الحصاد ، يترك حبات القمح تتساقط من سنابلها ،سواء بصورة تلقائيـة ،أو في وقـت مرور الالات الحاصدة في وقتها المتأخر ،كذلك بالنسبة للكلأ ،فان أي تأخير عـن موعـد حشه ،يؤدي الى الانقاص من قيمته . (1) أما بالنسبة للخضار والفواكـه فان فسادها وعجونها يـزداد خطورة بزيادة أي وقت عـن الموعـد اللائـق لجمعها .

وأهـم هذه الالات التي يمكن أن نخصها بالذكر ،هي تلك الخاصة بجمع المحاصيل الاساسيـة ،الا وهي الحبوب ،وهذه الالات طبعا هي الحاصدات - الدارسات ، وبعض المعدات الأخـرى الخاصة ببعض المزروعـات الهـامة في الجزائـر .

ان هذه المعدات لم تتطور في القطاع الحكومي بصورة سريعـة ،ولا بالاعـداد الكافيه ،الا أنها تفوق بكثير ماهو موجود في القطاع الخاص والجدول رقم (22) ، المذكور سابقا يبين ذلك التطور البطيء ،في بعض الانواع ،الا أن عـدد الحاصدات الدارسات انخفض من 6226 في 1976 الى 5877 في 1977 . بينما حسـب احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات ،فان عـدد الحاصدات - الدارسات فـي القطـاع الحكومي في 1984 لـم يقدر الا بـ 4893 آلـة ويبين ذلك الجدول رقم (22)

1) S.BEDRANI," Lagriculture algerienne.. ",OP cit , P 52 .

طبعا هذا الانخفاض راجع الى عدم تحقيق اهداف الشراء ،والذي يعود بالدرجة الاولى الى ارتفاع الاثمان على مستوى السوق العالمية ،الامر الذي تراه سياستنا الفلاحية تنقص من شراء الاعداد الكافية ،فلقد انخفضت نسبة تحقيق الشراء لهذا النوع من المعدات من 68٪ في المخطط الرباعي الاول الى 62٪ في المخطط الرباعي الثاني .

كنا تكلمنا عن الجانب الكمي فقط ،ورأينا أن الاعداد من هذا العتاد غير كافية ،ونحاول أن نوضح نوعية هذا العتاد . فهل الاعداد المستوردة تلائم طارق الانتاج الفلاحي في الجزائر ؟ ونعمد في هذا المجال الى ماقاله الاستاذ بدراني ،اذ لكل آلة طاقة انتاجية خاصة بها ،فلايجب أن تكون الطاقة المستعملة تقل كثيرا عن الطاقة النظرية ،كما لا يجب أن تفوقها ،لأن في كلتا الحالتين يسبب هلاك الالة .(1)

فالحاصدة - الدارسة الحديثة ،والمستعملة في الجزائر ،من ميزاتها أن تعمل في مزارع ذات مردود مرتفع ،حيث أن قدرتها الانتاجية تساوي من 40 الى 50 قنطار في الساعة ،هذا المردود من شأنه أن يملأ الدارس" batteur ". أما اذا كان المردود يزيد عن طاقتها قليلا فان الالة تخفض من تسارعها حتى تتلاءم طاقتها الفعلية مع المردود . لكن المشكل في الجزائر ،أن المردود قليل جدا ،بحيث يجعل الحاصدة - الدارسة تزيد من تسارعها حتى تتلاءم مع المردود ،لكن بما أن المردود قليل ،فان تسارعها يصل الى نهايته القصوى ولا يتعداه، فيدور الدارس في الفراغ ، فيسبب عطب في الالة .

---

1) S.BEDRANI "L'agriculture Algerienne....", op cit , P53 .

وبالرغم من هذا المشكل فان الجزائر لاتزال تستورد هذا النوع من الآلات ، بل أكثر من ذلك ، فان الصناعة الوطنية بدأت تنتج هذا النوع من العتاد في الجزائر.

2 - 2 - 4 . النقل وتطوره .

يعتبر النقل هو همزة الوصل بين عدة أعمال فلاحية ، فله الدور الفعال في تنشيطها وتسهيل العمل ، فبدون النقل لا يمكن أن نوصل المواد الاولية (زرع ، أسمدة ، ...) الى المزارع ، وبدونه لا يمكن تخزين المنتجات ، وبدون النقل لا يمكن تسويق المنتجات .

وهذا العنصر الحيوي يشكل أحد الاعمدة الاساسية في القطاع الحكومي والذي يعتمد على النقل الحديث ، (شاحنات ، عربات ...) لكن لأسباب عدة (1) لم يتطور هذا العنصر الا بنسب قليلة ، كما يبينه الجدول رقم (4) . بل أن حسب احصائية الديوان الوطني للاحصائيات ، فان عدد الشاحنات قدر ب 600 شاحنة وعدد العربات 6000 ، وهذا في 1984 .

ومن بين النتائج التي سببها نقص النقل في القطاع الحكومي ، هو تعفن المنتجات القابلة للأتلاف ، وأحسن مثال نعطيه هو مشكل البطاطا في معسكر ، ففي الوقت الذي كان المستهلك يبحث عن البطاطا في الاسواق بأي ثمن ، نجد 250 000 قنطار تتعفن في مخازن معسكر ، في سنة 1980 .

---

1) Le document du MARA "quelques reflexions sur l'agriculture Algerinne ecrit:" En ce qui concerne les moyens de transport les ameliorations necesaire n'ont pu se realiser ,outre leur financement limité ,à cause des incidences provoquées par la conjoncture internationale sur le marché exterieure et la faiblaisse de notre production nationale " P 22 .

.../...

ونذكر مثال آخر حول توزيع الاسمدة الكيماوية ، ففي الاحصاء الذي قام به مركز الابحاث الاقتصادية التطبيقية " " ، يذكر الباحثون أن 30٪ من تعاونيات متعددة الخدمات و 20٪ من الاستغلاليات المنتجة ، التي سؤلت ، يشكون من بعد مراكز التموين وقلة وسائل النقل .

واذا كان التأخير لنقل البضائع الاستهلاكية يؤدي الى فسادها ، فان التأخير في التموين للمواد الاولية (السماد ، الزرع ...) يؤدي الى تذبذب الموسم الفلاحي وتأخره ، وبذلك عدم تحقيق الأهداف المرسومة .

وبالاضافة الى نقص هذه الوسائل بصفة عامة ، فان الخلل ، موجود في عملية توزيع هذا العتاد بين المزارع الحكومية والقطاع الخاص ، أو حتى بين المزارع الحكومية فيما بينها ، فمزرعة الصالحية الواقعة على بعد 7 كلم من برج منايل ، تملك 17 جرّار وآلة حصاد ، ولا تملك سوى شاحنتين ، من وسائل النقل ، احداهما تحطمت بسبب حادث والاخرى معطلة لنقص قطع الغيار .

3 - القــوة العاملـة :

اذا كنا قد عرفنا في الفقرات السابقة أن القطاع الحكومي يعتمد في عملية الانتاج بالدرجة الاولى ، على الآلات الميكانيكية الحديثة ، فهذا يستلزم ان نحلل وضع اليد العاملة الخاصة بهذا القطاع ، وبمعنى آخر ، هل خصّصت السلطات المعنية للقطاع الفلاحي الحكومي ، والمتطور من حيث التقنيات ، عمالا قادرين على استعمالها ؟ هل كونت مهندسين وتقنيين ، وعمال ماهرين ، بالاعداد الكافية وبالنوعية اللازمة ، بحيث تخلق توافق بين قوة العمل وأدوات العمل .

3 - 1 - التكوين والقوة العاملة المؤهلة :

يعتبر التكوين أداة فعالة ومهمة جدّا في تكوين العمال المؤهلين ، والقادرين على مسايرة التقنيات الحديثة ، ولذلك حاولت السياسة الفلاحية وضع برنامج

للتكوين بعد الاستقلال ، يهدف بالدرجة الاولى الى توفير كل الكوادر اللازمة للقطاع الفلاحي .

ففي 1968 كان نظام التكوين الفلاحي يتصف بعدم قدرته على بلوغ الاهداف المرسومة ، رغم محاولة اصلاح نظام التكوين الموروث عن الاستعمار . ففي التكوين العالي كان المعهد الوطني الفلاحي ، يكون مهندسين فلاحيين في أربع سنوات، يتلقون تكوينا عامّا ، بعيدا عن الواقع الفلاحي الجزائري ، وفي التكوين الثانوي نلاحظ نفس المشاكل ، ان العامل الماهر المتكون لا يتلقى الا معلومات عامة ، غير كافية لملاءمة الاعمال الفلاحية الحديثة .

وتدعم التكوين في 1969 ببناء المعهد التكنولوجي الفلاحي بمستغانم (ITA) لتكوين المهندسين والتقنيين الساميين ، وبناء 16 معهدا تكنولوجيا ومتوسط فلاحي (ITMA) ، لتكوين التقنيين والعمال الماهرين . بالاضافة الى وضع جملة من المعاهد التقنية للتكوين الفلاحي ، (STEA) ، من أجل تكوين العمال ، ومحو الأمية في الاوساط الفلاحية . وقد سبق هذه المعاهد وفي سنة 1968 بناء المركز الوطني للتعليم الفلاحي (CNPA) ، والذي يهتم بالتخطيط ووضع البرامج وتكوين المعلمين للمعاهد السابقة الذكر .

وكانت قدرة المعهد التكنولوجي الفلاحي ، تخريج 380 مهندس فلاحي ، يبدؤون العمل في 1974 . وأما المعاهد التكنولوجية المتوسطة ، فانها ساهمت في تخريج 600 تقني في 1973 ، بدل 180 في 1970 ، و 1200 عامل ماهر . كما بلغ عدد الطلبة في المعهد التكنولوجي الفلاحي 1000 طالب في 1973 و 4000 طالب في 1976 . وأما المعاهد المتوسطة فانها اصبحت تستقبل 43000 تلميذا تقنيا في 1976 بدل 2100 في 1973 .

.../...

بصفة عامة فانه لم يتخرج في المدة (1962 - 1966) سوى 82 مهندس و 137 مساعدا تقنيا و 462 عاملا تقنيا ، في الوقت الذي كانت الاحتياجات في 1966 تقدر بـ 3870 مهندس فلاحي و 10000 تقني و 30000 عاملا .

أما بين (1967 - 1971) لم تتمكن معاهد التكوين توفير سوى 12340، تربص (للرجال) ، بينما رأينا أن في 1966 كانت الاحتياجات تقدر بـ 30000- عامل . أي بنسبة 13 ، 41٪ فقط .

كما لم تصل أهداف تكوين المهندسين الا بنسبة 70٪ ، وفقط 30٪ للمساعدين التقنيين والعمال المؤهلين . (1)

أما بالنسبة للمهندسين والتقنيين ، فلقد ارتفع عددهم في المخطط الرباعي الثاني ، ثم انخفض في السنة 1978 ، ويوضح ذلك الجدول التالي : -

الجدول رقم (30) : تطور عدد المتخرجين من المهندسين والتقنيين . (2)

المخططات	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي (1)	المخطط الرباعي (2)	السنة -1978
المهندسين	—	341	2049	327
التقنيين	188	1490	2309	342

لقد تناولنا الى حد الآن الجانب الكمي فقط ، وعرفنا أن المعنيين بالامر كانوا يهتمون برفع العدد الكافي من الكوادر الفنية ، دون النظر الى سياسة التكوين التي شاهدت ضعف في المستوى ، وبحد كبير عن الواقع الفلاحي .

---

1) S.BEDRANI, L'agriculture algerienne....", op cit ,P61,62 .
2) IDEM, P 62 .

.../...

وحتى أمام هذه الكوادر الغير كافية في العدد ، والناقصة من ناحية التكوين ومن حيث النوعية ، نلاحظ ظاهرة أخرى أخذت تزداد حدتها ، وتظهر نتائجها السلبية ، الا وهي ظاهرة التوجيه بعد التخرج . فلقد أصبح طبيعيا أن نجد المهندس أو التقني في غرفة مكتبه ، ليرفعون بذلك من عدد العمال الاداريين ، وتبقى الفلاحة دائما تفتقر الى عمال الارض الحقيقيين . ففي 1969 ومن بين 200 مهندس و 400 تقني متخرج ، لم يتوجه من المهندسين ولا واحد الى ميدانه ، وفقط عدد قليل من التقنيين التحقوا بأماكنهم الفعلية (1)

" ان غياب العنصر البشري - الفني ، المتخصص ، من مهندسين وفنيين وعمال مؤهلين ، وفي حالة وجودهم ، فانهم غائبون عن الميدان الفلاحي ، ويهتمون بالامور الادارية " . (2) اذن وكما أسلفنا فان غياب العنصر البشري المتكون ، عن الميدان العملي ، سبب عدة مشاكل تعيشها الفلاحة الجزائرية . ففي ميدان العتاد ، نرى معدل الاعطاب يزداد وقوى مفعوله بسبب عدم الاستخدام الامثل للعتاد . كما نلاحظ أن عدم القيام بالتجارب العملية في الميادين الزراعية يترك الكوادر غير قادرة على معرفة التقنيات اللازمة والملائمة للتربة والمناخ الجزائريين ، كما يتركهم يجهلون نوع العتاد والاسمدة والبذور الواجب استخدامها .

3 - 2 . العمال البسطاء .

اذا كان القطاع الفلاحي الحكومي يعاني من نقص الكوادر الفنية ، فانه يعيش أزمة حادة في ميدان العمال البسطاء ، الذين يعانون من كبر سنهم ، ونقص عددهم .

---

1) S.BERANI," l'agriculture algerienne..." op cit ,P 64 .

2) عبد المجيد حمداش ، المجاهد بالعربية ، رقم 1025 ل 28 مارس 1980 ، ص - 33 - .

.../...

فلقد ذكرت مجلة " الثورة الافريقيـة " في عددها رقم 373 لسنه 1980 ، أن هناك 10 0000 عامل في القطاع الفلاحي تتراوح أعمارهم بين 60و 80 سنه. (1)

وفي هذا الصدد تكلم الاخ زهراوي العربي ، الامين العام المكلف بالشؤون الاجتماعية فقال " ... تم خلال اجتماعات لوزارة الفلاحة ، ودراسة وضعية الملفات المكدسه لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، والبالغ عددها 60000 ملف الى جانب 15 000 طلب تطالب رفع المنح التي يتقاضاها ذويها ، باعتبارها كانت خاضعة من قبل لنظام ماقبل 1965 " . (2)

وتم وضع 32000 عامل في التقاعد ، من أصل 42000 ممن وصلوا سن التقاعد ، وهذا بين (1981 - 1983) . (3).

اذا كانت مشكلة جبر سن الفلاحين تشكل عقبة كبيرة في وجه الفلاحة الجزائرية ، فلماذا لم تجدد هذه اليد العاملة ؟ وهذا السؤال يؤدي بنا الى الكلام عن هجره اليد العامله الشابه من القطاع الفلاحي ، الى القطاعات الاخرى . ان هذه الهجرة ترجع الى عدة أسباب ، أهمها في نظرنا ، هي الفروق الشاسعة بين الدخول في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي . فمن خلال دراسه قام بها " حول متيجة ، يقول أنه استنتج ان العمال الذين تتراوح اعمارهم بين 20 و 40سنة، والتي تبلغ نسبتهم 47٪ من مجموع عمال الفلاحة ، يشكلون 70٪ الى 80٪ من الذين يهجرون القطاع الفلاحي . (4)

---

1) K.ZEMOURI,Revelution Africaine,n° 873,du 14-20 Novembre 1980,P 15.

2) ان عمليه تصنيف هذه الملفات صعب جداً ، بسبب بعض العوائق الماديه ، فلقد أشار المدير أن العمليه تتطلب حوالي 80 مليار .

3) Marché tropicaux et meditiranien du 27 juillet 1984 ,P 1114 ;

4) G.MUTIN,Mitidja,decelonisation et espace geographique,SNED,Alger 1974,P 530 .

.../...

ويذكر يعقوب مسعود ، حول دراسة قام بها في مزرعة الصالحية ، (2) أن العمال في هذه المزرعة الاخيرة شهدوا تدهورا ملحوظا ، فلقد فقدت عددا هائلا من عمالها ، خاصة اليد العاملة الشابة ، والذين توجهوا الى المؤسسات الصناعية والادارية . ففي 1963 كان عدد العمال فيها 65 فلاحا ، ثم ارتفع هذا العدد الى 208 في سنة 1969 ، ثم تناقص الى 140 ، حتى وصل الى 114 في 1979 ، ولم يبقى سوى 95 فلاحا في أواخر 1979 . الامر الذي ترك المزرعة تستعين بعمال موسميين ، تنقصهم الخبرة والارادة لرفع الانتاجية . (1)

وهجرة اليد العاملة الفلاحية كانت لها نتائجها السيئة على القطاع الفلاحي ، الذي أصبح يشكو نقصا ملحوظا في العمال ، سواء البسطاء أو المهرة . واستمر هذا الانخفاض حتى الموسم الفلاحي (1981/ 1982) حيث ارتفع العدد من 195896 الى 246801 ، (2) واستمر هذا الارتفاع حتى سنة 1984 ، وهذا آخر مانملك من احصائيات . الا أن وحسب مالاحظنا من تعاونيات ، فان بعضها يشكو نقصا في اليد العاملة بينما تعاونيات أخرى تعيش بطالة مقنعة ، أو يد عاملة زائدة عن حاجة المزرعة .

ففي ولاية الشلف ، أين يوجد 87 تعاونية فلاحية اشتراكية ، فان 48 منها حققت عجزا . وأضاف المتحدث ، أن اللجنة الولائية أرجعت 64٪ من عبء هذه الخسارة الى اليد العاملة ، وهذا في الموسم 85٪/ 1986 . اذ من بين 5730 عاملا دائما و 2581 موسميا في الولاية ، فان اللجنة الولائية حكمت على أنه لا يقل عن 800 منصب عمل يجب الغاؤها . (3)

---

1) يعقوب مسعود ، المجاهد بالعربية ، العدد 1030 ، سنة 1984 ، ص 14 .

2) يرجع هذا الارتفاع في رأينا الى دمج عمال الثورة الزراعية في قطاع التسيير الذاتي بعد الهيكلة .

3) بشكور ، المجاهد بالفرنسية لـ 15 فيفري 1987 ، ص 1 و 2 .

.../...

ولزيادة التوضيح ندرج الجدول التالي الذي يرسم لنا عدد عمال القطاع المسير ذاتيا ، من الموسم الفلاحي 1964 / 1965 الى غايــة 83/ 1984 .

جدول رقم (31) تطور عدد العمال في القطاع الحكومي (التسيير الذاتي) من 1964 الى 1984. (*)

(131)

الموسم الفلاحي	1965 /64	1968/67	1969/68	1970/69	1973/72	1975/74	1976/75	1977/76
دائمــــون	134 430	114560	1 33020	173771	121301	105 630	1114 71	100504
موسميــــون	100000	119610	123430	102209	117990	124571	969 48	99 610
آخــــرون	—	18210	13390	—	—	—	—	—
المجمـــوع	234430	252380	269840	275979	239212	231201	208819	200114

(*) MARA,de 64 à 77,Statistique agricole,serie grise ; de 77 à1984, Annuaire statistique de l'algerie 1933-1984, ONS, 1985,P 112 ;

تابــع الجدول رقم (32) تابع للجدول السابق .

الموسم الفلاحي	1978/77	1979/78	1980/79	1981/80	1982/81	83/82	84/83
دائمــون	100136	106796	112646	108524	134869	148858	155368
موسميــون	100196	93706	85507	87372	111932	108372	184861
المجموع	200332	200502	198153	195896	246801	257230	338492

4 ـ المدخلات الفلاحيه الأخرى .

" ان استعمال المواد الكيماوية والطرائف الملائمة لاغناء التربة ، وضمان تغذيــــة المحاصيل وحماية النباتات ، يسمحان برفع مردود الاراضي القابلة للزراعة ، وتجنب نظـــام تعطيل الارض او الحد منه " . (1)

فلقد شهدت الاراضي الصالحة للزراعة في الجزائر نهبا واسعا ، من جرّاء الاستعمـال المكثف ، من طرف المعمرين ، وبدون تعويض ماتفقده من المواد العضوية المخصبة للتربـة ، خاصة بعد ادخال بعض المزروعات البقولية والحمضيات . ولهذا نحاول من خلال تحليلنا لهذه الفقرة ، محاولة الحكومة ، استعمال كميات هائلة من الاسمدة بعد الاستقــلال بغية تعويض هذا النقص .

1) الميثــاق الوطــني ، 1976 ، ص 206 .

…/…

ولا تقل هذه المواد أهمية عن وسائل الانتاج السالفة الذكر (عتاد ، يد عاملة ..)
ولا يمكن أن نتكلم عن التقنيات الحديثة دون ذكر هذان العنصران الاساسيان في
عملية الانتاج الفلاحي (السماد والبذور المختارة) . بل يلعبان دورا مهما في
رفع مردود الأرض .

4 - 1 . السماد والمبيدات .

كنا قد ذكرنا من قبل النقص التي تعاني منه الفلاحة الجزائرية في عتاد العمل ، وسائل الانتاج الاخرى بصفة عامة . وذلك بسبب عجز الصناعة الوطنية من توفير هذه المواد من جهة ، وعدم قدرة الشركات ودواوين الاستيراد وتوفيرها من الخارج ، لأسباب ذكرناها .

والان نتكلم عن دور الصناعة الوطنية في توفير المواد الكيماوية ، وبدون أن نطيل ، نقول أن الصناعة الوطنية في انتاج المواد الكيماوية تبدو عاجزة عن توفير متطلبات القطاع الفلاحي ، بل أنها لا تنتج بعض المواد بالمرة ، وهذا مايوضحه الجدول التالي ، الأمر الذي يزيد من ارتباطنا بالخارج ، ليس فقط في المواد الاستهلاكية ، بل حتى في المواد الأولية .

جدول رقم (32) . انتاج واستيراد السماد والمبيدات لعام 1979 .(1)

المادة	الوحدة	الانتاج الوطني (1)	الاستيراد (2)	المجموع (3)	(1)/(3) × 100
السماد الفوسفاتي والبوتاسي	قنطار	175868	50868	226646	%78
السماد الازوتي	قنطار	34 130	98372	132502	%26
المبيدات الجافة	طن	0	29559	29559	0
المبيدات السائلة	1000لتر	0	1801	1801	0

1) S. BEDRANI ,Les politiques agraire en Algerie, op cit ,P 58 ;

.../...

أن هذا النقص في الانتاج للمواد الكيماوية ،في مؤسستنا الوطنية يرجع بالدرجة الاولى الى ضعف الطاقة الانتاجية ،أو بالاحرى الى عدم استعمال الطاقة الانتاجية للمصانع الموجودة . اذ لم تحقق الوحدات الموجودتان في عنابة وأرزيو ،كما ذكرت الشركة الوطنية سوناطراك الا النسب الضعيفة التالية .

الجدول رقم (33) : الطاقة الانتاجية لكل من وحدتي ارزيو وعنابة لانتاج الاسمدة (1)

السنة	أرزيو	عنابة	السنة	أرزيو	عنابة
1972	18	15	1977	18	37
1973	22	48	1978	17	46
1974	10	41	[illegible]		
1975	15	35	1979	7	32
1976	14	41	1980	—	50

هذان الصنعان اللذان يعتبران من أكبر المصانع الكيماوية في الجزائر لم يحققا بالنسبة لبعض المواد الكيماوية ،الا نسب ضعيفة جدا ،والتي لم تتعدى في احسن الظروف . 76,5 ٪ من الطاقة الانتاجية ،بالنسبة لحمض النيتريك، في 1971 .

كما أن مشكلة عدم التخطيط الجيد ترك انتاج هذه المواد يعرف تذبذبا كبيرا . وبذلك يعيش القطاع الفلاحي هو الاخر عدم الاستقرار وسوء التخطيط كذلك . ويوضح الجدول التالي ذلك التذبذب في الانتاج لأهم أنواع الاسمدة ،بين سنتي 1969 و سنة 1977 .

1) S.BEDRANI," les pelitiques agraire ..." op cit ,P 93.

. . . / . . .

الجدول رقم (34) تطور الانتاج لبعض المواد الكيماوية بالنسبة للقدرة الانتاجية النظرية . (1)

المـــادة	القدرة الانتاجية 1000 طن في السنة	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
NH"3	300	0	0،9	6،1	34،1	34،9	9،0	8،9	8،5	0
حمض النيتريك	132	20،2	43،4	76،5	56،1	68،3	38	48،8	49،1	62،8
UREE	120	—	—	0،06	0،1	4،6	0	0	0،06	0
جيمـــض السلفيريك	495	—	—	—	23،1	47،6	33،3	31،3	—	46،9
حمـــض الفوسفوريك	165	—	—	—	22،4	49،1	37،4	38،4	—	44،3

ان هذه الوحدات لا تنتج سوى كمية قليلة جدًا ، وهذا راجع لعدم استخدام قدراتها الانتاجية النظرية بنسب عالية ، بالرغم من ان طاقتها الإنتاجية عالية ، وتفوق حـــتى بعض المصانع في دول متقدمة ، فالوحدة التي بدأت في 1972 ، قدرت طاقتهـــا الانتاجية بـ 495000 طن / سنـة ، وتفوق بذلك الوحدة الموجودة في ايطاليا ، والتي تنتج نفس المادة ، اذ لا تقدر طاقتها الانتاجية سوى بـ 150 000 طـــن فـــي السنــــة .

---

(1) S.BEDRANI, les politiques agraire en Algerie ,op cit ,P 95.

.../...

ان نقص المواد الاولية لبعض المصانع ، يجعلها لا تنتج بصورة منتظمة ، وهذا ماوقع في 1974 و 1977 ، في مصنع عنابة بالنسبة للكبريت ، الذي لم يصل في وقته المحدد من الخارج . ووقع نفس المشكل لمادة الامونياك والسلفاط في سنة 1973 ، وفي 1975 لمادة السلفاط وحدها ؛

كما أن استيراد المواد الكيماوية المستعملة مباشرة في الفلاحة لم تكن هي الاخرى تصل بكميات وفي الاوقات المحددة ، بل أن بعض هذه المواد يصل فاسدا ، غير قابل للاستعمال ، مما يترك الموسم الفلاحي في أزمة .

فعلى سبيل المثال ، فان ماكان يجب استيراده من الاسمدة في الشهور جويليه ، أوت وسبتمبر من سنه 1976 ، كان يقدر بـ 250 000 طن ، لكن وصل الى موانئ الجزائر 25000 طن فقط ، ونفس المشكل كان قد تم في 1973 حيث كانت الكميات اللازم استيرادها قد قدرت بـ 60000 طن ، لكن لم تسلم منها للقطاع الفلاحي سوى 5035 طن . (1)

وبسبب التذبذب في الانتاج الوطني لهذه المواد الكيماوية ، وعدم استيرادها بالكميات الكافية ، ولا في الاوقات المحددة ، ترك القطاع الفلاحي الحكومي يعيش عدم انتظام في استلام المواد الكيماوية . فبعد ان استعمل القطاع المسير ذاتيا 22575 قنطار من سلفاط البوتاس 50٪ في الموسم 78/ 1979 ، لم يتلقى سوى 74 36 قنطار في الموسم 79 / 1980 ، وأرتفعت الكميات الى 5218 قنطار فقط في الموسم 80/ 1981 . وهكذا بالنسبة للمواد الاخرى ، فمنها من يصل متأخرا ، ومنها من يصل فاسدا . بل تاره تصل كميات هائلة في اوقات تستحيل استعمالها .

---

1) S.BEDRANI,"les politiques agraire en algerie .."op cit ,P 112.

وحسب المسؤولون في قطاع الفلاحة ،فان العراقيل التي حالت دون توفير الكميات الكافية من الخام هو الارتفاع الرهيب للأسعار في السوق العالمية ، ولقد تأثر السماد الازوتي والفوسفاتي ،بارتفاع 80٪ في اسعاره . (1) لكن بعد 1974 وحتى نهاية 1977 فان الاسعار في السوق الداخلية بقيت نوعا ما ثابتة ،أو أرتفعت بنسبة قليلة جدا ،أما المويبدات فلقد كان ارتفاع اسعارها أكثر تأثر بالسوق العالمية .

هذا ماجعل كميات الامونيترات ... 33٪ التي سلمتها التعاونية متعددة الخدمات الى القطاع المسير ذاتيا تنخفض عن موسم فلاحي لأخر . ففي 80/ 1981 كانت الكميات التي اخذها القطاع المسير ذاتيا من هذه المادة يقدر بـ 593 759 قنطار ،وانخفضت هذه الكمية الى 485 603 قنطار في 81/ 1982 . ولنفس الفترات انخفضت كميات سلفات الامونيترات من 18914 قنطار الى 1669 قنطار ،وكذا بالنسبة لأغلب المواد .

وبصفة عامة ،وبالرغم من أن الاتجاه العام يميل الى الارتفاع ،الا أننا لاحظنا تغيرات واختلافات كبيره من سنه الى أخرى ،فتارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض . وهذا يترك القطاع الفلاحي غير قادر على التحكم في عملية التخطيط . ويرجع البعض هذا الخلل في التموين ،الى سوء الطلب ،فلا يقدم مسؤولوا الدواوين طلباتهم الا في أوقات متأخرة ويضمون كميات لا توافق استعمالاتهم ،وهذا الامر يزيد من التأثير على الشركات الصناعيه والشركات المستوردة .

والجدولان الآتيان يوضحان استعمال المواد الكيماوية من الموسم الفلاحي 1978 / 1979 الى 83 / 1984 .

.../...

جدول رقم (35) تطور كميات الاسمده التي قدمتها " الى القطاعات المنتجة من 78 الى 81

(بالقنطار) (138 ص ‏‏‏‏‏‏)

القطاع الخاص			القطاع التعاوني			قطاع التسيير الذاتي			
81/80	80/79	79/78	81/80	80/79	79/78	81/80	80/79	79/78	
464070	488049	389744	174013	148418	181704	758593	737939	664701	Amonitrate 33,50%
5074	2975	5915	341 5	76	314	18914	1679	1928	SULFATE Diamonia- que 21%
749	1319	6855	694	894	15660	5218	3674	22575	Sulphate de potase 50 %
303358	302487	363921	178586	173344	186206	595879	559893	544229	TBP SUPER PHOSPH-ate 46 %
54637	24490	14062	47227	49555	17041	140558	127534	117507	DAP 18-46-0
580444	508467	409487	67755	63312	74939	416917	303343	628576	NPK 12-18-18-5
23554	46347	28314	17884	24420	23498	409883	393335	409039	PKO 20-25
1431886	1373734	1223327	433574	453811	493289	2355972	2127402	2383655	TOTAL

1) SOURSE: Marché Tropicaux JUILLET ,1984 ,P1858 .

الجدول رقم (36) تطور مبيعات " CAPCE " الى القطاعات المنتجة من 81 الى 84 (قنطار) (عدد ص 139)

القطاع	قطاع التسيير الذاتي			القطاع التعاوني			القطاع الخاص		
المادة / الموسم	82/81	83/82	84/83	82/81	83/82	84/83	82/81	83/82	84/83
Amonitrate 33,50 %	603485	683880	1669870	017157	178380	—	459592	389861	642068
Sulfate d'amonitrate 21 %	1669	599	205	192	2 50	—	1703	3094	465 8
clorure de potase 60 %	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Sulfate de potase 50 %	4713	1221	1776	610	247	—	806	1338	40
TPS Super phosphate 46 %	471655	439300	794036	144160	93415	—	291243	303336	347577
DAP 18-46-05	112046	85963	77 349	32008	15362	—	4 6532	3 5454	24404
NPK 02-18-18-5	287345	306459	399527	49013	35353	—	613226	68 2315	4[illegible]9288
PKO 20-25	353986	236265	243920	17893	38 43	—	34478	3 5939	35764
TOTAL	1334839	1657647	2526786	361033	237360		1446585	1391338	1553799

SOURSE: Annuaire statistique de l'algerie 1983 -1984, ONS, 1985, op cit, P 125.

الى جانب الأسمدة فان القطاع الحكومي يستعمل عدّة أنواع من المبيدات الجافــة والسائلة . بل يستعمل القطاع الحكومي معظم الكمية التي يتحصل عليها القطـــاع الفلاحي . ففي الموسم 78 - 1979 استهلك القطاع الحكومي 81٪ من الكميـــة الاجمالية ، ووصلت هذه النسبة الى 83٪ في الموسم الفلاحي 79/ 1980 ، وأنتهت الى 83،7٪ في الموسمين 80/ 1981 و 81/ 1982 . وهذا يدل على عـــدم التوزيع المعقلاني لهذا النوع من المـواد بين القطاعات الفلاحيـــة .

لكن الكميـة المستوردة قليلة ، فحسب وزارة الفلاحـة ، فان القطاع الحكومي استعمـل 98232 لتر من parathion مبلّل في الموسم 66 / 67 ، هذه الكمية لا تكفي الا لـ 1320 هكتار من البقوليات ، في الوقت الذي غرس القطاع الحكومي 000 40 هكتار من هـذه المزروعـات ، هذا ما يترك جزء كبير جدّا بدون مبيدات . كما تصل في بعض الاحيان هذه المبيدات فاسدة ، فعلى سبيل المثال ، ففي سنة 71/ 1972 استعملت مبيدات على أشجار البرتقال أفسدت جزء كبير من المحصول . (1)

كما أن هذا المشكل الأخير يمكن أن يرجع الى عدم كفاءة العمال في بعض الأحيان ، فلا يملكون الخبرة في استعمال هذه المواد ، فيمكن ان يستعمل العامل كميات أكبر مـــن اللازمة ، فتتلف المحصول .

4 - 2 . البـذور المختـــارة .

ان البذور المختارة هي الاخرى تلعب دورا هاما في عمليـة الانتاج ، ورفع المردود ، لكن يجب استعمالها بطرق خاصـة وتقنيات معينـة .

واستعمل القطاع الحكومي كميات معتبرة من هذه البذور ، خاصة القمح المكسيكـي ،

---

1) G.MUTIN ,op cit, p 380 .

ذو المردودية العالية . فلقد تم زرع 5000 هكتار من القمح المكسيكي في 1969 و 000 400 هكتار في 1973 ووصل هذا الرقم الى 000 600 هكتار في سنة سنه 1977 . لكن ومع ذلك فان هذا القمح لم يعطي المردود المنتظر منه ، وذلك حسب رأينا راجع الى اختلاف المناخ ، وعدم التحضير الجيد للارض ، بسبب نقص المعدات أو عدم استعمالها بطرق عقلانية ورشيدة .

بل أن الكميات المستعملة كانت في البداية ضعيفة ، وبدأت ترتفع فقط في 1974 و 1975 . وهذا مايوضحه الجدول التالي : -

جدول رقم (37) : استعمال القطاع الحكومي للحبوب المختاره ((1))

السنـــه	67/66	68/67	69/68	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74
الكميه (1000 قنطـــار)	444	53 6	472	265	292	211	214	410	540
الاساس (1966 = 100)	100	121	106	60	66	48	[illegible]8	92	122

ومثل مارأينا فيما يخص وسائل الانتاج من جرارات واسمدة وغيرها ، فيما يخص مشكل النقل ، فان البذور هي الاخرى تشكو من هذا المشكل ، فتصل عادة متأخرة عن أوقاتها المحددة ، وتبقى في بعض الاحيان في الموانئ ، ممّا يؤخر الموسم الفلاحي .

كما أن بعض البذور المستوردة تحمل تارة أمراضا معها ، مما يسبب في هلاك المزروعات قبل أوانها . وتارة تستورد بذور عادية بدل البذور المختارة ، فيكون المردود منخفضا والانتاج ردئ .

1) S .BEDRANI,"l'agriculture Algerienne ..."op cit ,P 43 .

المبحث الثاني

القطاع الخاص الفلاحي والتقدم التقني

1 - القطـــاع الخـــاص ومشـاكـــل تطـوره .

لقد درسنا في المبحث الاول القطاع الحكومي ، وعرفنا أن هذا الاخير كان يعانـــي نقصا في المعدات الفلاحية ، وعدم التنظيم المحكم في عملية الانتاج بصفـة عامة . كمـا عرفنا نقص بعض الوسائل الانتاج ، وحتى ان وجدت فانها كانت تستعمل بطريقة غــــير رشيدة ، ولا مخططة . فكثرت الاعطاب للآلات ، وقل مردودها . وكما استخلصنــــا هذا النقص الذي يرجع الى سببين همـــا : -

1 - عدم قدرة القطاع الصناعي الوطني ، تلبية متطلبات القطاع الفلاحي مـــــن معـــدات وأسمـدة . . . الخ .

2 - عدم التحكم في السوق العالميـة ، لتوفير النقص في وسائل الانتاج ..

والآن نحاول في هذا المبحث أن نتعرف عن معوقات القطاع الخاص ، وهل يعيـــش هذا الاخير نفس المشاكل التي يعاني منها القطاع الحكومي ؟

ان دراسة هذا القطاع ستبدي لنا هذا ، وسنتعرف عن أزمة القطاع الخاص ، والذي يملك في الحقيقة مكـانـة معتبرة في القطاع الفلاحي بصفة عامة . ونحاول أن نـدرس هذا القطاع على مستويين ، في فقرة أولى ، نقارن القطاع الخاص بصفـة عامة مع القطـــاع الحكومي ، وفي فقرة ثانيـة ، نتوغل الى داخلـه ، وذلك لدراسـة التناقضات الموجـودة فيـه ، والتفريق بين مكونات القطاع الخاص ، من قطاع رأسمالي وقطاع سوقـي وقطـــاع عــائلـــي .

1 - الأرض ومشاكـــل الانتـــاج .

لقد استطاع الاستعمار الفرنسي أن يستولي على احسن الاراضي الجزائريه ، سواءا بالطرق الشرعيه (القوانين الكولونياليه) أو عن طريق الاغتصاب بالقوه ، فشرد بذلـــك

أبناء البلد الى الجبال والهضاب العليا ، حيث تتمركز الاراضي الفقيرة والصعبة التعامل . لكن لا ننسى أن مجموعة من الطبقة البرجوازية الجزائرية تمكنو من البقاء الى جانب القطاع الكولونيالي ، محتلين مساحات واسعة ، ذات التربة المتوسطة ، وحتى الجيّدة .

ولهذا فان بعد الاستقلال تكون دراسة هذا القطاع صعبة ، وهذا ماتركنا نفصل فيه أكثر في الفقرة الموالية .

لكن بصفة عامة فاننا يمكن ان نقول ، بأن أراضي القطاع الخاص تبقى من الدرجة الثانية بعد القطاع الحكومي (الذي أخذ اراضي الكولون) ، من حيث موقعها الجغرافي ومن حيث خصوبة تربتها وسهولها . بل ان هذه الاراضي تزداد فقرا لاستعمالها المكثف ، بسبب صغر المساحات والزيادة السريعة في السكان ، وهكذا أصبحوا يزرعون اراضيهم قمحا بعد قمح ، دون تركها تستريح وهذا مايزيد من افقارها . وكما أكد الكنز " EL KENS " في الدراسة التي قام بها في ولاية سعيدة ، والتي ذكرها الأستاذ بدراني . اذ أكد الكنز أن 88٪ من مزارع القطاع الخاص بولاية سعيدة ، تزرع كل عام ، و 7٪ كل سنتين و 5٪ فقط تزرع كل ثلاث سنوات .

وكما اشرنا من قبل فان اراضي القطاع الخاص تتميز بعدم تجانسها ، والجدول التالي يبين ذلك . اذ نلاحظ ان القطاع الصغير تقع أغلبها في الجبال والهضاب العليا ، ومنها 75٪ ، وأما المساحات المتوسطة التي تتراوح مساحتها من 10 الى 50 هكتار ، فان أغلبها يقع في السهول أو السهول الهضابية ، وقدرت هذه النسب ب 67٪ ولا يوجد سوى عدد قليل من الاستغلاليات الكبيرة في الغابات .

الجدول رقم (38) توزيع مزارع القطاع الخاص حسب الموقع الجغرافي (٨)

المساحه	عدد المزارع (1000)	سهول %	سهول هضابيه %	هضاب %	نصف غابيه %	غابيه %	غير معروفه %	المجموع
أقل من 1هكتار	72	18	2	32	5	38	5	1 00
بين 1و10 هكتار	369	35	10	28	9	16	2	100
بين 10 و 50هكتار	89	49	18	18	10	4	1	100
أكثر من 50هكتار	7	44	19	20	13	2	2	100
المجموع	537	.35	10	27	9	17	2	100

ان هذه المساحات الصغيرة ، والاعداد الكبيرة للمزارع ، هي من بين الأسباب التي تميز ادخال التقدم التقني ، والتقنيات الحديثة . فالحاصدة - الدارسة مثلا ، يستحيل استعمالها في الجبال ويصعب استعمالها في الهضاب العليا . وهذا من بين الأسباب التي لا تساعد القطاع التقليدي على استعمالها في عملية الانتاج . لكن الى جانب ذلك فان القطاع الحديث ، الذي يملك مساحات واسعة لا يجد حرجا في ادخال الطرائق والتقنيات الحديثة ، ان وجدت .

1.) Enquete "main d'oeuvre dans le secteur privé,MARA, cité par S. BEDRANI , in Agriculture algerienne depuis 66, op cit ,P 73 .

.../...

2 - سياسة المكننة .

لقد تمكن القطاع الخاص بعد الاستقلال أن يتحصل على أعداد لا بأس بها من المعدات الفلاحية ، وأصبحت حظيرة العتاد للقطاع الخاص بعد الاستقلال ، تشمل من المعدات مايسهل العملية الانتاجية . وبقي هذا القطاع يدعم حظيرته حتى 1972 ، حيث بدأت الثورة الزراعية ، اذ بدأت السياسة الفلاحية في الجزائر تدعم هذه الأخيرة ،على حساب القطاع الخاص . فبيع العتاد الى قطاع الثورة الزراعية أو الدواوين المهتمة به . مثل " CAPCS " ، وأهملت بذلك القطاع الخاص ، الذي اخذ منذ ذلك الحين يشكو من نقص العتاد . وبالرغم من أن القطاع الخاص كان له حق استعمال معدات التعاونيات متعددة الخدمات ، الا أن العملية تأتي دائما متأخرة ، وبعد انتهاء الاعمال في القطاع الحكومي .

فبالنسبة للجرارات ، رأينا أن القطاع الحكومي يستولي على معظمها ، خاصة الجرارات المجنزرة ، اذ لا يملك القطاع الخاص الا اعداد قليلة جدا وبالأحرى فان الفلاح الخاص يحبذ الجرار ذو عجلات ، اذ هذا الأخير يملك من المواصفات ما تتركه يقوم بعدة أعمال ، سواء في الحرث أو النقل أو غيرهما ، ولزيادة التوضيح أنظر الجدول رقم (27) .

.../...

لكن بعد اعادة هيكلة القطاع الحكومي ،سمحت الفرصة للقطاع الخاص اقتنـــاء اعدادا معتبرة من الجرارات ،ففي 1980 كان 8 ،5٪ فقط من جرارات هذا القطاع الأخير تفوق أعمارهم 8 سنين ،لكن حسب التحقيق الذي أجريناه في بلدية بخليـــة (كما سنرى فيما بعــد) فان جرارات القطاع الخاص ،والتي أغلبها ذات عجلات تستعمل في غير القطاع الفلاحي ،وهناك من المالكين للجرارات من لا يمد بصلــة للقطاع الفلاحي . ومن الدلائل على ذلك العتاد التابع للجرار ،فتقل المحارث وعتاد تهيئة الارض ،وتكثر العربات التي تستعمل في النقــل .

وحسب ماجاء في مجلة EDIAFRIC في عددها الخاص بالقطاع الفلاحي الجزائري ، فان حسب احصائيــة 1972 - 1973 ،لا يوجد سوى 41٪ من فلاحي القطــاع الخاص الذين يستعملون المحراث الحديدي ،و 21٪ فقط الذين يستعملون الجرار الميكانيكي ،كما لا يوجد كثيرا من يستعمل البذار الميكانيكي ،ونادرا مايستعمــل فلاح القطاع الخاص زارع السماد الميكانيكي ،بل ليزال يستعمل التقنيات التقليدية ، مما يزيد من تكاليف الانتاج ،ويعرقل ادخال التقدم التقني ،واتساع التقنيات الحديثة، في الفلاحة الجزائريــة .

أما عن عتاد جمع المحاصيل ،فان القطاع الخاص يبقى يعاني النقص الذريــع ، وأن نسبة معتبرة من المحاصيل تفسد ،بسبب النقص في هذه المعدات ،أو عــــدم قدرة هؤلاء الفلاحين استخدامها . ويقوم القطاع الحكومي بتأجير هذه المعـدات للقطاع الخاص ،ولكن لا تأتي الحاصدة - الدارسة (مثلا) الا في أوقات متأخـــرة ، مما يجعل حبات القمح تسقط من سنابلها تلقائيا ،أو أثناء مرور الآلــة .

ان عتاد النقل ، والمتمثل في الشاحنات أو في العربات التابعة للجرار ، فان القطاع الخاص يملك اعدادا لا بأس بها ، لكن ياترى هل هذه الأعداد تستعمل في القطـــاع الفلاحي ؟ ان ملاك الشاحنات ، لا يملكون من الفلاحة الا البطاقة " بطاقة الفلاح " ، التي تمكنهم من استعمال الشاحنة باسم فلاح ، وبالتالي يتمكنون من الهروب من الضرائب الملقات على عاتق شاحنات النقل العمومي . وعند القيام باحصاء عتاد القطاع الفلاحي ، نقوم بحساب هذه الشاحنات ، التي في الحقيقة ، لا تنقل مواد فلاحية الا عرضا .

وفي نفس المضمار يشير الاستاذ بدراني من جهة الى هذا النقص في المشتريات من المعدات الفلاحية للقطاع الخاص . خاصة بعد المخطط الرباعي الثاني ، أي كمـــا أشرنا من قبل ، فان السبب يرجع الى دخول الثورة الزراعية حيز التطبيق . خاصة الجرارات المجنزرة كما يشير الجدول التالي ، أما بعد 77 فيوضحها الجدول (22) .

جـــدول رقم (39) مشتريات القطاع الخاص من 67 الى 77 .

الفـــترة	1969/67	1973/70	1974	1975	1976	1977
جرارات ذات عجلات						
- أقل من 60 حصان	2699	576	191	؟	35	38
- أكثر من 60 حصان	1944	279	30	؟	—	—
جرارات مجـــنزرة						
- أقل من 60 حصان	221	37	1	؟	؟	؟
- أكثر من 60 حصان	137	47	—	؟	؟	؟
المجمــــوع	5001	939	222	؟	35	38

SOURSE: S BEDRANI "l'agriculture algerienne ..." op cit ,P86?

((pour 1875 ET 76, il s'agit des aquisitions sur pret seulement)).

.../...

وبصفة عامة فان الاحصائيات تشير الى تدهور اعداد المعدات ، التي يحصل عليهـــا القطاع الخاص ، من المخطط الثلاثي الى المخطط الرباعي الثاني ، بالنسبة لكل أنــواع المعدات ، ماعدا الجرارات التي ارتفع عددها من للمخطط الرباعي الاول الى المخطط الرباعي الثاني ، وحتى الى 1984 . بينما تتغير الوضعية للمعدات الأخرى ، اذ ترتفع أعدادها بصفة عامة عن الوضعية في 1977 ، لكن تبقى أقل من القطاع الحكومي ، خاصة عتاد جمع المحاصيل (حاصدات ـ دارسات) ، ويبين ذلك الجدول التالـــــي والجــدول رقــم (٪٪) .

(*)

جدول رقم (40) مشتريات القطاع الخاص للمعدات الفلاحية من 67 الى 77 ،

المخططـــات	1969 - 67	1973 - 70	1977 - 74
حاصدات ـ دارسات	678	61	4 1
معدات جمع العلف	1023	159	146
معدات تهيئة الارض	1907	955	26
	1139	667	63
محراث رسكك وأقواص	2682	874	126
معدات البذر والزرع	11 3	4 8	6
معدات المبيدات	——	1 68	169
الجـــرار ـــات	472	4 51	620

SOURSE: de 1967à 1974: Annuaire statistique de l'algerie .
de 1975 à1977:MARA, Bilan du 2°PQ ,(il s'agit seulement à des achats, graceà des credits). Cité par S .BEDRANI? "l'agriculture Algerienne..." op cit ,P 90 .

.../...

ان هذا التوزيع الغير عادل لعوامل الانتاج ، والمدخلات الفلاحية بصفة عامة ، بين القطاعات الانتاجية ، كان يبدو منطقيا للسياسة الفلاحية ، اذ كانت تعلق أمالا كبيرة على قطاع الثورة الزراعية ، عند بدايتها . وهذا ماترى المسؤولون يهملون القطاع الخاص ، خاصة التقليدي منه ، الذي لم يستفيد ...

كما سنرى من بعد — من التقدم التقني والطرائق الحديثة .

ان هذه التفرقة بين القطاعات ، أو بالاحرى اهمال القطاع الخاص — بعد تأسيس الثورة الزراعية — وتدعيم القطاع الحكومي ، يبدو واضحا أكثر اذا تأملنا في قروض الاستثمارات الموزعة من طرف الحكومة للقطاع الفلاحي ، التي انخفضت من 51٪ ، في 1966 الى 6٪ في 1972 . بل أن القروض المستعملة فعلا انخفضت من 98٪ في 1966 الى 6٪ في 1972 ، والى 2 أو 3٪ في 1973 ، 1974 ، 1975 ، 1976 .

3 — المدخلات الفلاحية الأخرى .

اذا كان توزيع المعدات الفلاحية بين القطاع الخاص والحكومي غير عادل — وهذا مارأيناه في الفقرات السابقة — فان القطاع الخاص يفتقر للاسمدة والمواد الكيماويــة بصفة عامة بأكثر من الآلات الميكانيكية ، خاصة المبيدات ، التي لم تحظى باستعمال كبير من طرف القطاع الخاص . وهذا حسب رأينا يعود بالدرجة الاولى لعدم وجود هذه المواد بالكميات الكافية في السوق الوطنية . وبذلك فان عند توزيعها من طرف الدواوين الحكومية ، فان هذه الاخيرة لا تعطي للقطاع الخاص الا مايتبقى من القطاع الحكومي . وهذا ما تأكدنا منه في التحقيق الذي أجريناه في بلدية بغلية .

.../...

وهذا يبدو واضحا خاصة بالنسبة لبعض الانواع من هذه المواد ، التي لم تتجاوز نسبة استعمالها 10 ٪ من مجموع الاستعمالات ، في أحسن الظروف ، ويزيد في التوضيح الجدول التالي :

جدول رقم (41) : استعمالات القطاع الخاص لمادة الهربيسيد . (1)

المـــادة	1971 - 1972		1972/1973		1977/1978		1978/1979	
	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة
	8	٪3	23	٪10	27	٪7	20	٪5

وفي الخلاصة يمكن ان نقول ، أنه اذا كانت من العراقيل التي لم تسمح للتقدم التقني التوغل داخل القطاع الخاص الفلاحي ، ولا للتقنيات الحديثة النجاح الكامل في عملية الانتاج الفلاحي بصفة عامة ، هو التخطيط الغير محكم في عملية انتاج المعدات الفلاحية من جهة ، وعدم توزيعها ، توزيعا عادلا بين مختلف القطاعات المنتجة . فان هناك مشاكل أخرى داخل القطاع الخاص نفسه ، اذ توجد تناقضات بين مختلف فئات القطاع الخاص . وهذا ما أدى بنا الى تقسيمه الى فئات ، ثم دراسة هذه التناقضات ، و [illegible] والاسباب التي تعرقل مسيرة الفلاحة وتطور طرق انتاجها في القطاع الخاص . وبالتالي تطور فترة تعميم استعمال التقنيات الحديثة أكثر من اللازم ولا يستفاد من التقدم التقني في المجال الفلاحي .

1) S .BE[illegible]RANI ;"l'agriculture Algerienne..."o[illegible] cit ,P 82 .

2 ـ بنيـــه القطـــاع الخاص ودرجه التحكم في التقنيات الحديثـه .

" ان القطاع الزراعي الخاص يهم قطاعا واسعا من الفلاحين . ولذلك ينبغي أن يستفيد استفادة أوسع من الانشطة الراميـة الى تعزيز المستثمرات الزراعية فنيا ، ومـن القروض المخصصة للمواسيم الفلاحية ، ومن تحسين قيمـة المحاصيل الزراعية . ذلـك أن ترقيـة الريف ، التي هي هدف الثورة الزراعية ، تشمل فلاحي القطاع الخاص خصوصـا وقـد تحقق الآن القضاء على الملكيات الزراعـية الكـبرى " . (1)

ولدراسه القطاع الخاص دراسة جيدة ، عمدنا الى تقسيمه الى ثلاث طبقـات، وأعتمدنا في هذا التقسيم ، على ماقام بـه باحثوا المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط " AARDES " في البحث الذي قاموا بـه في ولاية تلمسان ، وهـذه القطاعات هـي : ـ

1 ـ القطاع الرأسمالـي : S.CAPITALISTE

2 ـ القطـاع السوقـي : S.MARCHAND

3 ـ القطـاع العائلـي : S.DOMESTIQUE

وهذا التقسيم ، يشبه ان لم نقول يطابق نفس التقسيم الذي قام بـه " J.HICKS " فيما يخص القطاع الفلاحي للبلدان السائرة في طريق النمو ، اذ بدوره يقسم القطـاع الفلاحي الى ثلاث طبقات ، فيقول : " توجد ثلاث قطاعات فلاحية ، في بداية التنمية الاقتصادية ، قطاع ينتج من أجل توفير الغذاء لمن يقومون بالانتاج ، وقطـاع ينتـج من أجل البيع ، والقطاع الثالث ، ذلك الذي يشترى متطلبات الانتاج من السوق.." (2)

---

1) الميثـاق الوطـني 1976 ، ص 205 .

2) R.BADOUIN,"Economie Rurale..." op cit ,P 152 .

.../...

وبذلك يكون القطاع الاول لـ " J.HICKS " هو القطاع العائلي ،عند باحثو المعهد الوطني للدراسات والحاليل الخاصة بالتخطيط ، والذي نعرف فيما بعد أنه ينتج من أجل الاستهلاك الذاتي فقط . أما القطاع الثاني فهو القطاع السوقي ، الذي يسعى جاهدا الى بيع منتجاته ،والقطاع الثالث هو القطاع الرأسمالي الذي يدخل قوة عمل خارجية وعوامل انتاج متطورة ،بغية تحسين المردود ، وتحقيق بذلك أعظم ربح .

كما أننا استعنا بتقسيم " روبار بادوا " في كتابه " الاقتصاد الريفي " ، بالرغم من أن بادوا كان قد اعطى عدّة مفاهيم ،لكن في رأينا فان دراسته كانت جيدة وكاملة ،في هذا الكتاب القيم .

1 - القطاع الخاص الرأسمالي .

ان هذا القطاع ،كما يعرفه باحثو المعهد الوطني للدراسات والابحاث الخاصة بالتخطيط ،هو ذلك القطاع الذي يستعمل قوة عمل خارجية ،وتقنيات انتاج متطورة ، وينتج مايحقق له أعظم ربح . وهذا النوع من المزارع يسميها بادوا " الفلاحة الوثبية"، ومن خصائصها ،أنها تستبدل المحراث الخشبي بالمحراث الميكانيكي والثور بالجرار ، فتعم المحركات والآلات الميكانيكية هذه المزارع . ويصبح الجرّار هو القوة الجبارة في المزرعة ،اذ يعتمد عليه عند جر كل الآلات والمعدات من مكان لآخر .

كما يرى البعض أن المساحات الواسعة هي المحدد الاساسي لهذا النوع من المزارع .

وحتى نتعرف أكثر عن ماهية هذا القطاع ارتأينا ان نحلل في فقرة أولى المنطق الانتاجي للرأسمالي . وبالتالي نعرف ماهي الوسائل التي يضعها لتحقيق هذا المنطق ،ولبلوغ هدفه ومرماه .

.../...

1 - 1 . مناطق الانتاج في هذا القطاع .

ان مناطق الانتاج في القطاع الرأسمالي ، يتلخص في أهم هدف يبحث عنه ، وهو تحقيق أعظم ربح ، بتقليل تكاليف الانتاج ، ورفع مردود الأرض . وهذا ما أكد عليه باحثوا المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الذين أضافوا الى هذا ، توجيه اكبر كمية من المنتوج الى السوق .

ان مناطق الانتاج هذا ، ترك المنتج يبحث عن الوسيلة التي يصل بها الى هذا الهدف . وبالطبع كان يستلزم منه أن يضع عتاد فلاحي متطور واسمدة كيماوية كافية ، بالاضافة الى اليد العاملة الرخيصة .

ووجد باحثو المعهد ، أن وحدات الانتاج من هذا النوع في ولاية تلمسان ، تتوفر فيها كل هذه الصفات ، أي المساحات واسعة بصفة عامة ، 57 هكتار للمزرعة في المتوسط . ويزرعون مايحقق لهم أعظم ربح (1) ، والتي تباع في الاسواق بصورة سهلة . وبصفة عامة فان هذه الوحدات تستلزم مكننة حديثة وتقليل كل الاعمال التي تزيد من التكاليف .

1 - 2 . سلطة الرأسمالي واحتكار القرارات .

ان تسيير الاستغلاليات الرأسمالية في القطاع الفلاحي الجزائري ، له طابع ينطبق والمنطق الذي يخضع له صاحب المزرعة . فهذا الاخير له القدرة الكاملة على احتكار جميع القرارات ، فهو الذي يعطي الامر في نوع الزرع الذي يجب زرعه ، والكميه التي يجب بذرها ، كما له الحق في زيادة عدد العمال أو تقليلهم ... الخ .

---

1) (الخضر والفواكه) ، وهذه المزروعات وضعها الكولون في نهاية الفترة الاستعمارية ، لتوسيع ثروتهم .

.../...

فالمستغل لا يخضع للتخطيط الشامل ، الا بالقدر الذي يوافق مذاقه . فاذا كان هدف السلطات انتاج نوع معين من المنتوجات قصد تحقيق أكبر قدر ممكن من رغبات الشعب ، فان الرأسمالي لا ينتج الا ما يصل به الى هدفه . ولا يهمه ان كانت المنتوجات التي ينتجها ، توافق التخطيط الوطني أم لا ، المهم أنه ينتج ما يمكن تسويقه بسهولة وبأسعار عالية ، لأنه لا يحقق رغبته بالاعمال الفلاحية فقط ، لكن باحتكار الاسواق ورفع الاسعار .

فخلاصة القول ، ان الرأسمالي هو صاحب القرارات والمسير للمزرعة ، دون أن يتدخل في عمله أي طرف خارجي عن المزرعة . لكن في الحقيقة تبقى الحكومة تسيطر حتى على هذا النوع من المزارع ، وهذا عن طريق ما تملكه من قدرة والسيطرة على مؤسسات التوزيع لوسائل الانتاج . لكن الذي يتأثر في هذه العملية هو الفلاح البسيط ، الذي لا يملك قدرة مالية ، تمكنه من الرجوع الى طرق أخرى للحصول على هذه المستلزمات ، أما الرأسمالي فيلجأ في أغلب الاحيان الى السوق السوداء ، اذ له قدرة ماليه ، تمكنه من اقتناء هذه الوسائل بأي ثمن .

1 - 3 . عوامل الانتاج .

1 - 3 - 1 . الأرض .

ينتمي هؤلاء المزارعون الى الفئة التي تفوق مساحة أراضيهم 50 هكتار ، ويحتكرون 6 ، 26٪ من الاراضي الصالحة للزراعة ، ولا يكونون سوى 9 ، 2٪ من مجموع المستغلين .

أما حسب دراسة المعهد الوطني للدراسات والابحاث الخاصة بالتخطيط ، ففي ولايه تلمسان ، فانه ثبت أن 44٪ من الاراضي الصالحة للزراعة للقطاع الخاص ، هي

.../...

بين أيدي القطاع الرأسمالي ، بحيث يصل متوسط الاستغلالية الى 57 هكتار .

بالاضافه الى هذه المساحات الواسعة التي يستغلها القطاع الرأسمالي فان معظمها يقع في أماكن ذات مناخ وتضاريس جيدة أو متوسطة ، حيث لا تزيد الغابات فيها عن 2٪ . ولزيادة التوضيح انظر الجدول رقم (   ) الذي يبين توزيع المزارع حسب المناخ والتربة .

1 - 3 - 2 . العتاد الفلاحي المكننة .

تلعب المكننه دورا هاما في العملية الانتاجية لاستغلاليات القطاع الرأسمالي ، فنرى أغلب الاعمال تعتمد على الالات الميكانيكية ، وخاصة الحديثة منها ، وكما قال "بادوا" فان رائحة الحيوانات وفضلاتها ، استبدلت برائحة البنزين وزيت المحركات ، وتحول الفلاح الى سائق شاحنة أو مصلح آلات ...

1 - 3 - 2 - 1 . عتاد الجر .

يعتبر الجرار بنوعيه (المجنزر وذات عجلات) الالة المهيمنة على القوة الجارة في هذا القطاع ، ابتداءا من الحرث وتهيئة الارض ، الى النقل والخزن . ويحتكر هذا النوع من المزارع أكثر من 37٪ من مجموع جرارات القطاع الخاص . كما نلاحظ ، فان هذه المزارع تحتكر جزءا كبيرا من الجرارات بالمقارنة مع المزارع الصغيرة ، بالرغم من أن القطاع الخاص في حد ذاته ، يعاني من نقص المعدات ، اذا ما قورن بالقطاع الحكومي ، كما سلف أن ذكرنا .

لكن من جهة أخرى فان اغلب هذه الجرارات ، هي ذات قوة ضعيفة ، تتراوح مابين 35 و 60 حصان . وقد قدرت وزارة الفلاحة في 1967 ، جرارات القطاع الخاص

.../...

بـ 18960 جرارا ، منهم 1975 جرار مجنزر . كما أن 79٪ منهم لا تفوق 45 حصان .

أما حسب احصائية المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ، في ولاية تلمسان ، فان عملية الحرث لزرع الحبوب ، تسيطر فيها المكننة بـ 95٪ أغلبها باستعمال الجرارات ذات عجلات . ولا يفوتنا أن نشير الى أن هذا النوع من المزارع ينقسم الى قسمين ، قسم يطلب العتاد وقسم يستعمل عتاد التعاونيات متعددة الخدمات عن طريق التأجير .

1 - 3 - 2 - 2 . تطور عتاد الحرث وتهيئة الارض .

يتماشى استعمال هذه الآلات مع العتاد الجار ، والمتمثل غالبا في الجرار ، فان القطاع الرأسمالي يستعمل في أغلب الاحيان المحراث الحديدي ، ذا سكك أو ذا أقراص ، في عملية الحرث العادية . أما في الحرث الصيفي ، والذي يكون عمقه من 35 الى 40 سم ، يكون دائما بالمحراث ذا سكك والتابع للجرار المجنزر . أما الحرث البسيط فيكون في أغلب الاحيان بالمحراث التابع للجرار المجنزر ذو القوة الضعيفة (55حصان) . وبعدها عملية تفتيت التربة ، بواسطة المحراث بالاقراص أو الكوفركروب ، وتستعمل هذه الطريقة في زراعة الحبوب .

اذن نقول أن الحرث وتهيئة الارض لزراعة الحبوب في هذا القطاع ، تكون أغلبها بواسطة الآلات الميكانيكية والتقنيات الحديثة .

أما البذر ، فانه يختلف من مزرعة لأخرى ، فالمزارع التي تقل مساحتها عن 100 ، هكتار ، رأى بعض الباحثون أن استعمال الطريقة اليدوية في زرع الحبوب ، تكلف أقل من

.../...

استعمال البذار الميكانيكي . أما اذا فاقت 100 هكتار فان استخدام البذار أحسن . وثبت أن عامل واحد يمكن ان ينجز نفس عمل البذار الميكانيكي . (4 هكتارات في الساعة تقريبا) .

أما فيما يخص زراعة البقول والخضار ، فان استعمال المكننة يقل بكثير عن استعمالها في زراعة الحبوب ، خاصة بعد الغرس ، فان الاعمال اليدوية تسيطر سيطرة تامة على عمليات الانتاج . فحسب احصائية المعهد الوطني لولاية تلمسان ، فان 50٪ من الاعمال تتم بالآلات عند من يملكون عتاد ، وفقط 24٪ عند من لا يملكون عتاد . (1)

ان نقص الاحصائيات في زراعة السماد (طبيعي أو كيميائي) سوف تؤثر على دراستنا ، الا أننا نقول وبدون خوف أن زراعة السماد الاصطناعي والمبيدات في حقول الحبوب تبقى بالعتاد الميكانيكي ، أما السماد الطبيعي فان اغلب الاعمال تتم فيه باليد .

1 - 3 - 2 - 3 . عتاد الحصاد وجمع المحاصيل .

تختلف عملية جمع المحاصيل من منتوج لآخر ، فاذا كان الجرّار أو المحراث يستعملان لمعظم أنواع المنتجات ، فان الحاصدة - الدارسة تستعمل للحبوب فقط ، ولهذا فان امتلاكها لا يكون الا عند اصحاب الاستغلاليات الكبيرة ، والذين ينتجون الحبوب ، فحسب احصائية 1968 لوزارة الفلاحة ، فان القطاع الخاص (كله) كان يملك 2400 حاصدة دارسة ، أي مايعادل 4 آلات لـ 1000 مزرعة . وزادت الوضعية تدهورا خلال المخططين الرباعيين ، فبعد أن تحصل القطاع الخاص على 678 آلة في المخطط

1) AARDES, Enquete sur le secteur privé .wilaya de Tlemcen, Alger, Mai 1975, P 21 .

.../...

الثلاثي ، فلم يحصل الا على 16 آلية في المخطط الرباعي الاول وفقط على 41 آلة في المخطط الرباعي الثاني . ولم يحصل على أي شيء في 1981 وعلى 34 آلة فقط في 1982 ، ثم ارتفع العدد الى 111 آلة في 1983 .

رغم كل ماسبق ذكره ، فان حسب دراسة المعهد الوطني على ولاية تلمسان ، فان 95 ٪ من الاراضي المزروعة حبوب يتم حصادها ودرسها بواسطة الحاصدة ـ الدارسة . (1) لبما لأن الـ 15 يوما التي تكفي لحصاد هكتار واحد من القمح بواسطة الطرق التقليدية ، يمكن ان تحصد فيها الحاصدة ـ الدارسة مايفوق عن 50 هكتار ، وأن الهكتار المحصود باليد يكلف أكثر من 3 مرات مايكلفه الهكتار المحصود بالآلة الحاصدة (2) .

أما البقوليات ، فان محاصيلها تجمع بواسطة اليد أو بالفأس ، هذا مايستلزم الرجوع الى العمال الموسميين ، بالاضافة الى الدائمين . أما الحمضيات وثمار الاشجار فانها تقطف باليد .

ان المكننة الواسعة التي يتميز بها هذا القطاع ، والطابع السوقي لمنتجاته ، يستلزم وضع كل الامكانيات الخاصة بوسائل النقل . وفعلا فان هذا القطاع يملك من العربات اعدادا لا بأس بها . كما يستعمل الشاحنات بأنواعها ، والصغيرة منها بصفة خاصة . ويملك المستغلون الذين تفوق مساحة أراضيهم 50 ٪ هكتار 16 ٪ من الشاحنات و 52 ٪ من الجرارات ، التي يملكها القطاع الخاص .

1 ـ 3 ـ 2 ـ 4 . تطور الري .

ان هدف الرأسمالي والذي يتمثل في زيادة الارباح ، يلزمه رفع المردود للهكتار

---

1) AARDES ,"enquete sur la w .Tlemcen..." op cit, P 19 .
2) IDEM, P 20.

.../...

الواحد ، والذي يبدو واجبا وأساسيا لرفع الانتاج ، وبالتالي تسويق أكبر كمية ، وكما ذكرنا من قبل ، فان هذا القطاع ينتج بصورة واسعة البقوليات والخضروات ، والتي تتطلب كمية معتبرة من الماء ، هذا العنصر الذي يعتبر حيويا جدّا لرفع مردود الارض ، بالنسبة لهذه المنتجات .

ولنقص المعلومات الخاصة بهذا القطاع ، في عملية تطوير الري ، يمكن أن نذكر بصفة عامة أن القطاع الخاص بأكمله لم يحضى بمساعدات كبيرة من طرف الدولة ، لرفع عتاد الري ، حتى 1976 أين تلقى هذا القطاع قروضا لشراء منضخات مائية قدرت بـ 411 قطعة في 1976 و 112 في 1977 .

وللقدرة المالية التي يتمتع بها أصحاب المزارع الرأسمالية ، تمكن هذا القطاع الحصول على أكبر جزء من هذه المعدات ، ومن جميع المعدات الفلاحية الاخرى ، سواء شرائها بطرق شرعية أو غير شرعية (في السوق السوداء) .

1 - 3 - 3 . القوة العاملة :

ان الانتاج المحقق من طرف الرأسمالي ، والذي يدرّ أرباحا كبيرة ، ماهو في الحقيقة الا ثمرة العمل التي يبذلها العمال المستخدمين ، من طرف اصحاب المزارع. فحسب الاحصاء الذي تقوم به المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، في ولاية تلمسان وفي سنة 1975 ، فان الانتاج المحقق يرجع الفضل فيه لقوة العمل ، يقدر بتراوح مابين 60٪ و 70٪ . (1)

1) 60٪ فيما يخص المستغلين الذين يملكون وسائل الانتاج .
و 70٪ لمن لا يملكون وسائل الانتاج .

.../...

ايضا ان كبر المساحات والعمل الكثيف المطبق في هذه المزارع ،كما أن نوع المنتجات المطبقة ، خاصة البتوليات تتطلب من الرأسمالي اللجوء الى العمال بأعداد كبيرة ،ويبقى صاحب المزرعة وأفراد عائلته يتوصون بالأعمال التسييرية والمحاسبية ، وبعض الاعمال البسيطة . وحسب أحصائية اليد العاملة لوزارة الفلاحة في 1968 فان 10٪ من العمال دائمون ،في هذه المزارع ،و76٪ موسميون ،و 14٪ من الاعمال الباقية هي مساعدات عائلية . ان ارتفاع نسبة العمال الموسميون ،راجع الى الاعمال الكثيفة الموسمية ،مثل مواسيم الحصاد وقطف العنب والثمار ... أما 10٪ من العمال الدائمين ، فيقومون بالاعمال الدائمة ،مثل تربية الحيوانات ، كما ان الطرق الكثيفة لخدمة الارض تتطلب ابقاء مجموعة من العمال (دائمين) لخدمتها . والجدول التالي يبين توزيع العمال على فئات القطاع الخاص .

جدول رقم (42) توزيع العمال والمساعدات العائلية في القطاع الخاص . (1)

أصناف العمال / أصناف المساحة	نسبة العمال الدائمون (٪)	نسبة العمال الموسميون (٪)	مساعدات عائلية (٪)	مجموع العمال + م ع: العدد	مجموع العمال + م ع: ٪
بدون أرض	12	2	86	83187	100
من 0 - 5 هكتار	1	20	79	345150	100
من 5 - 50 هكتار	2	58	40	654 459	100
50 هكتار فأكثر	10	76	14	5 8890	100
المجموع	3، 1	43، 2	53، 7	1:141686	100

1) Enquete M.D, Secteur privé, 1968, cité par S.BEDRANI, in "Agriculre depuis 66..." op cit ,P 291 .

.../...

كان هذا يتعلق بالعمال البسطاء ،أما العمال المهرة والتقنيون والمهندسون ، فان نقص الاحصائيات لها أثر على موضعنا . لكن نقول وبدون خوف أن المتكونين من مهندسين وتقنيين ،يذهبون كلهم الى القطاع الحكومي . ويستفيد القطاع الخاص، فقط من حملات تطعيم الحيوانات في سنوات انتشار الامراض .

1 . 4 - تطور المدخلات الثانوية .

ان رفع مردود الارض ،مرهون بخدمتها ، وذلك بادخال المواد الكيماوية التي تخصب التربة ،كما ان المبيدات تحافظ على سلامة النباتات من الامراض ، والبذور المختارة تزيد من رفع المردود .

1 - 4 - 1 . البذور المختارة .

تبعا للمنطق الذي يخضع له الرأسمالي ،الا وهو الربح ،كما ذكرنا ، فانه يسعى جادًا للحصول على البذور المختارة ،ذات المردود المرتفع ،مثل القمح المكسيكي ،لكن رغم محاولة هؤلاء الفلاحين لاستعمال هذه السلالة ،فانه يحضى بنصيب قليل مما يوزعه المكتب الوطني للحبوب " OAIC " ،فانخفضت نسبة ماتحصل عليه القطاع الخاص من 29٪ الى 19٪ ثم الى 14٪ ووصلت الى 12٪ ،وهذا في المخططات 67 - 1969 ، 70 - 1973 ، 73 - 1974 ،والفترة 74 - 1974 ، على التوالي ،فيما يخص القمح العادي . وأما القمح المختار ،فان النسبة انتقلت في الفترة السابقة من 52٪ الى 60٪ ثم انخفضت الى 38٪ وحتى الى 28٪ (1)

---

1) S.BEDRANI,Production ,Distribution,Consommation des engrais en Algerie, CREA,1976 .

.../...

جدول رقم (43) : مشتريات القطاع الخاص للحبوب من (1000 قنطار)(1)

موسم فلاحي	1978 - 1979		1979 - 1980		1980 - 1981	
المنتوج	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
الحبوب	400	16	281	13	159	9
خضار جافة	5،4	9	6،8	10	2،1	11

من الملاحظة الاولى للجدول يظهر أن القطاع الخاص لا ينال الا جزء قليل جداً من البذور، اذا ماقورن مع القطاع الحكومية ،لكن ما يمكن أن نقوله هو احتكار القطاع الرأسمالي لاكبر جزء من هذه البذور (رغم أنها لا تظهر في الجدول) ،وذلك لانه يملك القدرة على السيطرة على مؤسسات التموين (OAIC,CAPCS , SAP..) .

1 - 4 - 2 . السماد والمبيدات .

كما ذكرنا من قبل ،فان هذا القطاع بقي يستعمل نفس التقنيات التي كان يستعملها القطاع الكولونيالي ،فلم يعد يستعمل الطريقة التقليدية في التناوب الثنائي للارض، قمح - بور ،بل يستعمل التناوب حبوب - علف أو حبوب خضروات . ان هذه الطريقة الكثيفة العمل ،والتي يهدف الرأسمالي من ورائها على جلب أكبر ربح ممكن ، تستلزم منه ادخال المواد الكيماوية اللازمة ،حتى لا تضعف الارض من المواد العضوية ، وتحافظ على خصوبتها ،وتزيد من مردودها . (2) كما أنها تلعب دورا فعالا في

1) S.BEDRANI, "Politique Agraire...",op cit, P 157 .
2) BRAHIMI, Revue du FELLAH ,n° 3, 1973, P 12 .

اقتصاد الماء ، فتبقى الارض هشة ورطبة مدّة طويلــة .

ونـذكـر البحث الذي تقدم بـه باحثوا المعهد الوطني عن ولاية تلمسان ، في 1975 ، ونلاحــظه في الجـدول التـالـــي : . (1)

جدول رقم (45) : استعمال الاسمده ، بالكميات لانواع القطاعات في تلمسان .

القطـــاع	المساحـه المتوسطـه للمزارع	النسبـه المئويـه للمزارع تستعمـل :			المجمو
		0 قنطار/ هكتار	0-1قنطار/ هكتار	+ 1 قنطار/هكتار	
القطاع الرأسمالي	57 هكتار	50	53	42	100
القطاع السوقـــي	12 هكتار	39	39	22	100
القطاع العائلي	8 هكتـار	52	38	10	100

من هذا الجدول نلاحظ أن القطاع الرأسمالي يستعمل أسمده بنسبه 100٪ ، اذ لاتوجد مزارع لاتستعمل أسمـده ، بينما القطاع التقليدي ، فان نسبـه كبيره جـــدّا لاتستعمــل أسمـده .

2 - القطــاع الخـاص السوقـــي .

2 - 1 . مناطق الانتاج في القطاع السوقـــي .

يتميز هذا القطاع عن غيره من القطاعات بالميزات التاليـه : -

1 - يستعمل يد عامله عائليه وفي بعض الاحيان يلجأ الى العمال الاجراء ، فاليد العامله الخارجيه تمثل جزء تقل أهميته عن العمل العائلـــي .

---

1) AARDES, op cit ,P

.../...

2 - يبيع المستغل الجزء الاكبر من انتاجه من أجل رفع المقدرة النقدية لديه . (1)

واذا كان منطق الانتاج في القطاع الرأسمالي هو الحصول على أعظم ربح ممكن ،فان منطق الانتاج للقطاع السوقي ،هو الحصول على فائض في الانتاج ،وفي أوقات قصيرة ، على شكل نقدية ،وذلك بتقليل المشتريات السوقية ،وتقليل التكاليف ما أمكن . بمعنى آخر فان هذا القطاع يهدف الى الحصول على فائض في الانتاج ،وذلك بتقليل تكاليف المدخلات ،من البذور واليد العاملة ،فيستعمل البذور من منتجاته (كما سنرى من بعد) كذلك يستعمل القوة العاملة العائليه .

اذن تحقيق هذا المنطق يلزم تقليل العلاقات السوقية في المنبع ،ورفعها في المصب ،فتقل المشتريات في أوقات التموين ،كما تقل القوة العاملة الخارجية ، وتبقى القوة العاملة العائلية هي القوة الاساسية في المزرعة .

لكن حاول هؤلاء المستغلون رفع الانتاج باستعمال تقنيات حديثة ، هذا أدى بهم الى الرجوع لسوق التموين مرة اخرى ... وبهذا تتغير حتما علاقات الانتاج ،ويتغير معها منطق الانتاج ،من منطق انتاج سوقي الى منطق انتاج رأسمالي ، ومن علاقات انتاج سوقية الى رأسمالية .

وسوف نرى في هذه الفقرة التقنيات التي يتبعها المستغلون في هذا القطاع ، من أجل تحقيق هدفهم . فندرس عوامل الانتاج التي يستعملها ،والمدخلات الثانوية التي يستعين بها .

2 - 2 . تطور عوامل الانتاج .

2 - 2 - 1 . الأرض .

ان المساحة التي ينتمي اليها هذا القطاع تتراوح بين 10 و 50 هكتار ،في الاراضي الغير مسقية وقد تقل عن 10 هكتارات في الاراضي المسقية . ان هذه

1) HEMMAM Abdelkrim, debat et critiques ,question sur l'agriculture, INEAP,1980,P 66, Sous le titre "Contribution à une connaissance du secteur privé Agricol en Algerie".

الفئة من المزارع تمثل 25٪ من مجموع المزارع ، بعدد 147043 مزرعة من مجموع 586903 مزرعة ، على المستوى الوطني ، وتسيطر على 8 ، 50٪ من المساحة الصالحة للزراعة . (1)

واذا اخذنا المعدل ، فان متوسط المساحة المزرعة تقدر بـ 69 ، 16 هكتار .

كما أن اراضي هذا القطاع تقع في مناطق جغرافية ومناخية متوسطة ، فنجد 49٪ من مجموع المزارع تقع في السهول و 18٪ في السهول العليا ، وهذا مابينه الجدول ( ) .

وحسب احصائية المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ، والتي ذكرناها من قبل ، قد بين الباحثون فيها ان 31٪ من مساحة القطاع الخاص تنتمي الى القطاع السوقي في ولاية تلمسان . وتستغل هذه المساحة لزراعة المنتوجات ذات الاتجاه السوقي .

خلاصة القول ، ان اصحاب هذه المزارع يستعملون أراضيهم بصورة أقل كثافة من القطاع الرأسمالي . فكان البور يبقى على شكل مرعى وعلف للحيوانات ، وبدأت هذه الفئة من المستغلين تقوم بخدمة البور واستغلاله ، في زراعات أخرى .

2 - 2 - 2 . العتاد وتطوره .

تختلف تقنيات الانتاج في القطاع السوقي عنها في القطاع الرأسمالي ، الذي تهيمن فيه تقنيات الانتاج الحديثة ، ولا كالقطاع التقليدي ، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على التقنيات التقليدية .

ويبين باحثوا المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ، في ولاية تلمسان ، أن هذا القطاع يقسم الى 5 فئات من ناحية استعمال العتاد . فالأولى

1) M.E. BENISSAD, op cit , P 86 .

.../...

لا تستعمل العتاد الحديث الا في حدود ضيقة جدًّا ، وتعتمد على الطرق التقليدية، فتكون بذلك أقرب الى القطاع العائلي التقليدي ، وأما الفئة الثانية ، فانها تعتمد على الطرق التقليدية ، لكن في هذه الحالة ، مالك الارض هو مالك العتاد ، وتتميز الفئة الثالثة بأنها تملك عتاد تقليدي ، لكن قوي (حصان محراث حديدي ..) . وأما الفئة الرابعة ، فانها تستعمل عتاد وآلات حديثة ، لكن غير مملوكة ، فتقوم بكرائها من القطاع الخاص نفسه أو من القطاع الحكومي ، وأقرب الى القطاع الرأسمالي تستعمل الفئة الخامسة عتاد حديث ومملوك من طرف صاحب المزرعة . (1)

لكن لتسهيل الدراسة والبحث ، فاننا نعود لندرج هذه الفئات الخمس في القطاع الذي اسميناه " القطاع العائلي السوقي " وذلك لتشابه المنطق الانتاجي بينهم .

2 - 2 - 2 - 1 عتاد الجر بين الحيوانات والجرار .

يملك هذا القطاع 51 ٪ من جرارات القطاع الخاص بصفة عامة ، ولكن اذا دققنا أكثر نلاحظ اختلافا كبيرا بين فئات هذا القطاع ، ففي الوقت الذي نجد في الفئة التي تتراوح مساحتها بين 10 و 20 هكتار جرارين في 100 مزرعة ، نجد في الفئة التي تتراوح مساحتها بين 20 و 50 هكتار 16 جرار في 100 مزرعة ، أي مايقارب جرّارا واحدا لكل 6 مزارع . ويوضح ذلك الجدول التالي ، والمأخوذ من احصائية وزارة الفلاحة .

---

1) AARDES, op cit ,p

.../...

جدول رقم (45) : عدد الجرارات لـ 100 مزرعة في القطاع الخاص . (1)

فئات المزارع	بدون أرض	اقل من هكتار	من 1-2	من 2-5	من 5-10	من 10-20	من 20-50	من 50 الى 100	من 100 الى 200	من 200 الى 500	أكثر من 500
الجرارات	0،1	0،0	0،0	0،1	1	2	16	47	57	10.6	90

ويستعمل ملاك الفئة الخامسة من هذا القطاع معظم هذه الجرارات (طبعا ومعظم العتاد) . وذلك لطبيعة المنتوجات التي يقومون بها ، فهم يعتمدون على زراعة الحبوب (القمح خاصة) ، والذي يستوجب استعمال الجرّار في معظم الاوقات ، وكلّما قلت المساحة قلت زراعة الحبوب ، ويقل بذلك استعمال الجرار .

خلاصة القول ، ان معظم فئات هذه الطبقة يستعملون الحصان أو الثور كقوة جارة ، سواءا في الحرث أو النقل ، وكان الجرار قوة ثانوية بالمقارنة مع الحيوانات ، خاصة قبل 1972 ، في بعض المناطق وقبل 1975 في مناطق أخرى . ولكن بعد 1977 نرى الجرار بدأ يستعمل بكثرة ، بل أن الحيوانات لم تعود تستعمل في الحرث ، وبقي الحصان ، الحمار أو البغل يستعمل في النقل وفي بعض المناطق فقط .

لكن حسب احصائية المعهد الوطني لولاية تلمسان ، فانها تؤكد أن عدّة أعمال في ولاية تلمسان ، في هذا القطاع ، تؤدي بالحيوانات ، فمرة زوج (زويجة) ، من البغال أو الحمير أو الثيران ، وتارة أخرى يكون الحصان بمفرده ، وهذه الحيوانات في أغلب الحالات هي ملك لصاحب المزرعة .

---

1) S.BEDRANI,"l'Agriculture Algerienne..." op cit ,P 302.

.../...

2 - 2 - 2 - 2 . عتاد الحرث وتهيئة الارض .

يختلف عتاد الحرث وتهيئة الارض ـ هنا كذلك ـ باختلاف الفئات التي تكـون هذه الطبقة من الفلاحين ،كما تختلف حتما طريقة الحرث من فئة لأخرى .

فاذا كان يستعمل أصحاب الاستغلاليات التي تفوق 20 هكتار ،والتي تتغلب عليها زراعة الحبوب ،المحارث الحديدية التي تتبع الجرّار ،فان الفئة التي لا تملك أكثر من 15 هكتار ،تستعمل عتاد الحرث البدائي ،التابع للحيوان (المحراث الخشبي) وبهذا العتاد يلزم أكثر من اسبوع لحرث هكتار واحد . وبالتالي لا يمكن لمن يملك اكثر من 7 هكتارات ،أن يقوم بأكثر من حرثين في السنة ،حتى يتمكن من زرع حبوبه ، لأنه لا يملك من الوقت أكثر من شهرين لتهيئة الارض لزرع حبوبه . بل أن من يملكون عتاد ضعيف القوة ،لا يقومون الا بحرث واحد في السنة ،طبعا هذا راجع لقلة امكانياتهم من عتاد ومال . . . هذا ما أكد عليه باحثو المعهد الوطني في ولاية تلمسان ،اذ ذكروا أن عمليتي الحرث والبذر في هذه الفئة تقام في نفس الوقت ، يقوم الفلاح في الاول بعملية البذر ثم يقوم بعملية الحرث ،فتتغطى البذور (1) .

ويستعمل الفلاحون في هذه الطبقة هذه الطريقة ،لانها لا تستلزم الرجوع الى السوق ،لاقتناء العتاد والبذور . . . وغيرهما . ويعتمدون بالدرجة الاولى على قوة عملهم وقوة عمل أفراد عائلتهم ،بالاضافة الى استعمال عدد من العمال ، لا يتجاوز عددهم 4 في أغلب الاحيان ،وفي أوقات العمل الكثيف (الحصاد ، جني الثمار) .

---

1) AARDES ,op cit ,P 105.

. . . / . . .

وبهذا يمكن أن نقول على العموم ، أن فئات القطاع السوقي تخضع لمنطق واحد ، كما بينّا من قبل ، وهو تقليل التكاليف ، من جرّاء عدم الرجوع الى السوق ، وبمعنى آخر تقليل المصاريف النقدية في العمليات الانتاجية :

2 : 2 : 2 : 3 : عتاد جمع المحاصيل ونقلها .

يحتكر هذا القطاع 43 ٪ من مجموع الحاصدات ـ الدارسات في القطاع الخاص ، هذه النسبه تعتبر مرتفعة اذا ماقورنت بنوع المزارع (مساحات في المتوسط غير واسعه) . لكن في الواقع فان هذه الاعداد هي ملك للمستغلين الذين تتجاوز مساحة أراضيهم 30 هكتار .

أما الذين تقل مساحة أراضيهم عن 30 هكتار ، فان أغلبهم يرجع الى عتاد التعاونيات متعددة الخدمات ، أو عتاد القطاع الخاص نفسه ، فيستأجره ، لكن دائما تكون عملية الايجار هذه ، بعد انتهاء العمل في المزارع الحكومية ، بالنسبة لعتاد التعاونيات ، وانتهاء اعمالهم الخاصة بالنسبة لعتاد القطاع الخاص . الى جانب هذا المشكل المتمثل في التأخير ، نرى أن هذا القطاع أصبح يتقرب أكثر من المعاملات السوقية ، وبالتالي الخروج من منطقته . . . فهو لم يتمكن من البقاء على الطرق التقليدية التي أصبحت تأخذ منه وقتا كبيرا ، خاصة بعد انتهاء العمل الجماعي . (مثل التويزة) ، كما لم يتمكن من مسايرة الطرق الحديثة ، التي اصبحت تكلفه كثيرا . فركز الى زراعة البقوليات لأن عملها يتم في معظمه بالطرق اليدوية ، اذن يعتمد على قوة العمل العائليه بصفة خاصة .

أما النقل ، فان الجرّارات ذات عجلات تستعمل اغلبها في النقل ، بالاضافة الى الشاحنات التي يملك منها هذا القطاع 20 ٪ من مجموع شاحنات القطاع الخاص . الى جانب هذه الوسائل الحديثة ، يستعمل ذوي المساحات الصغيرة الحيوانات في عملية النقل .

2 . 2 . 3 ـ القـوه العاملـة .

تماشيا مع المناطق الانتاجي لهذه الطبقة من الفلاحين ، فان معظمهم يستغـل أرضه بقوة عمله وقوة عمل عائلته . ولا يرجعون الى العمل الخارجي الا في فـترات يكون فيها العمل كثيف ، وبأعداد قليلة جدّا لا تتجاوز في معظم الحالات 3 الى 4 عمال . طبعا هذا مايترك صاحب المزرعة يبتعد عن سوق العمل ، وبالتالي يبتعد عن العمليات التي يدفع فيها نقودا .

خلاصة القول أن صاحب المزرعة هو المسير الوحيد في الاستغلاليات ، فهو الذي يقرر نوع المنتجات التي يزرع ، وعدد الهكتارات التي يستغل ، والتقنيات المتبعة طبعا ، وعدد العمال الواجب استخدامهم . فاذا كان العمل يستحق عمال أكثر ، فانه يجند أفراد عائلته . (1) ولا يرجع المستغل الى العمال الا في أوقات يكون فيها العمل صعب من جهة ، وكثيف من جهة أخرى .

2 . 3 ـ المدخلات الثانوية في العمليات الانتاجية .

لقد عرفنا في الفقرة السابقة ان القطاع الخاص بأكمله يستعمل كمية قليلة جدّا من الاسمدة والمواد الكيماوية اذا ماقرن بالقطاع العام . ومع أن الاتجاه العام بدأ في الارتفاع ، الا أن هذه النسبة لتزال ضعيفة ، اذ قدرت نسبة الاستعمال 9 ، 27٪ من الاسمدة الكيماوية في الوقت الذي يملك 59٪ من المساحة الصالحة للزراعة .

أما القطاع السوقي فانه يستعمل نسبا أقل من النسب العامة في القطاع الخاص. وحسب عدّة دراسات ، فان هذا القطاع يستعمل السماد الطبيعي أكثر من السماد

1) نجد هذه العمليه تكثر في العمل الكثيف ، مثل قطف الزيتون في القبائل .

الاصطناعي ، خاصة عندما يكون المستغل يملك حيوانات . فقليلا ماتصل النسب المستعملة الى الحد القانوني (1،5 قنطار / هكتار) وهذا مابينه الجدول رقم (   ) . أما السماد الطبيعي والذي يستعمل بكثرة على البتوليات ، فان الهكتار الواحد يحتاج الى كميات كبيرة جدّا تتراوح مابين 100و 150 قنطار/ هكتار . (1)

ان هذه الكمية الكبيرة جدّا ، تركت المستغلين الذين تفوق مساحتهم 30 هكتار يتقربون من مناطق الانتاج الرأسمالي ، وذلك باستعمال السماد الكيماوي ، والرجوع الى السوق . فالسماد الطبيعي ، زيادة على احتياج كمية كبيرة جدّا ، فان زرعه صعب (2) .

أما البذور المختارة ، فان هذا النوع من المزارع (خاصة التي تقل عن 20هكتار) لا يرجع اصحابها الى السوق لاقتنائها ، الا في أوقات قليلة جدّا . فيستعملون البذور العادية ، التي ينتجها من مزرعته . ويرجع الى السوق في الحالات الذي لا يحقق فائض في الانتاج ، وبالتالي لا يتمكن من ترك البذور للسنة المقبلة .

3 - القطاع الخاص العائلي (التقليدي) .

اننا نعتمد في تعريفنا لهذا القطاع على ماكتبه روبير بادوا في كتابه " الاقتصاد الريفي " (3) . اذ ان هناك اختلافات في تسمية هذا القطاع ، فهناك من يسميه " قطاع الفلاحة المعيشية " وهناك من يلقبه بالاقتصاد التقليدي "،

---

1) دراسة المعهد الوطني السابق الذكر ص ، 110 .

2) أجرينا حديث مع عدّة فلاحين في هذا الموضوع ، في دائرة دلس أكدوا لنا صعوبة اعمال السماد الطبيعي .

3) R. BADOUIN, op cit , P 19.

.../...

أو " الاقتصاد العائلي " ، الا أن كل هذه التسميات متقاربة وتعطي نفس المعنى أو تقصد نفس الهدف . وكما قلنا من قبل فان دراسة هذا القطاع بالتفصيل ، ونظرا لنقص المعلومات عنه ، فان دراسة المعهد الوطني السالف الذكر ، هي احدى المراجع الاساسية لنا في تحديد هذا القطاع .

ويعتبر هذا القطاع أكثر القطاعات الفلاحية غموضا ، وأكثرها صعوبة للدراسة ، وذلك لكثرة القطع الارضية المكونة له من جهة ، وصغر مساحاتها من جهة أخرى . حتى أن الفلاح في هذا القطاع لم يعد يسمى فلاحا بأتم معنى الكلمة ، لأن عمله في أرضه لا يشكل الا وقتا قليلا من مجمل وقته ، ويقضي أكبر وقته خارج المزرعة ، سواءا كأجير في أرض غيره أو خارج القطاع الفلاحي تماما ، فتجده في المعمل أو في ميدان البناء .. الخ .

بل يمكن أن يكون كما قال روبار بادوا : " ذلك الفلاح في أغندا الذي يزرع ضعف مايكفي عائلته من الموز ، خوفا من الظروف الطبيعية ، فاذا كان العام جيد ، يستهلك مايكفيه ويترك الباقي يتعفن في البستان لضيق السوق " . (1) " كما يمكن أن يكون ذلك الاستاذ الجامعي في الفيليبين الذي قضى حياته يزرع في بستانه العائلي مستعملا ايدي عائلته من اجل توفير مايكفي عائلته من هذه الوجبة الشعبية " . (2) ... الى آخره من المستغلين الذين يلتقون امام هدفهم الواحد وهو تلبية حاجات عائلتهم من المواد الغذائية الضرورية . وذلك لأن عمله في أرضه لايهدف منه سوى الى الحصول على كميات من المواد الغذائية للاستهلاك الذاتي ، والتي تقلل من علاقته بالسوق في المنبع والمصب معا .

1) R. BADOUIN, op cit, P 20 ;

2) IDEM, P20 .

.../...

3 - 1 . مناطق الانتاج في القطاع العائلي .

كما قلنا ،فان هذا القطاع ينتج من أجل الاستهلاك الذاتي ،هذا بالدرجة الاولى ،كما ينتج بالدرجة الثانية ،المواد اللازمة للانتاج في الموسم الفلاحي الاخر . بمعنى أشمل انه يسعى الى تحقيق اعادة الانتاج بنفسه (1) .

ونرى هنا حسن بهلول يتكلم عن القطاع التقليدي والقطاع المتطور فيقول " ... فكل قطاع من القطاعين مختلف عن الاخر ،اذ يعد القطاع الاول (التقليدي) قطاعا متخلفا جداً في طريقة انتاجه . وهو يستخدم العمل العائلي الكثيف وينتج بقصد الاستهلاك الذاتي . في حين ان القطاع الثاني وهو القطاع الحديث يستخدم وسائل انتاج متقدمة كالآلات الراقيه في الحرث والبذر والري ،والسلالات الحديثة من الزروع ،وهو بالتالي قطاع ينتج بقصد التسويق والتجارة " . (2)

فيختلف هذا القطاع عن القطاعين الاولين ،اختلافا كبيرا ،فاذا كان الرأسمالي له علاقة وطيدة مع السوق سواء في المنبع أو في المصب ،وكان القطاع السوقي يحاول تقليل العلاقات السوقية في المنبع ويرفعها في المصب ،فان القطاع العائلي هو قطاع يريد العيش في عزلة كاملة ،عن السوق ،لا في المنبع ولا في المصب . وحسب بادوا فانهم حافظوا على وسائل الانتاج القديمة ،لا لأنهم يحبون الماضي فقط ، بل الى تخوفهم من المستقبل ،وعدم قدرتهم السير مع الطرق الحديثة ،لارتفاع ثمن تجديد هذه الوسائل ،وصعوبة استعمالها (3) .

---

1) AARDES ,op cit, P 20 .

2) حسن بهلول ،مرجع سابق ،ص 220

3) R.BADOUIN,op cit ,P 20 .

.../...

وأكـد باحثو المعهد الوطني للابحاث والتحاليل الخاصة بالتخطيط ،ان فـي ولايـه تلمسان ،استعمل هذا القطاع 65 ٪ من اراضيه الزراعيـة للقمح ،لكـن اصحاب القطع الصغيرة جـدّا ،ورغم هيمنة الحبوب على النموذج "الاستهلاكي" ،فانهم خصصوا 39 ٪ من أرضهم للحبوب و 42 ٪ للبقوليات ،وهذا لعدم مردودية الحبوب في القطـع الصغـيرة .

" فالقطاع العائلي يظهر أنـه لا يهدف الى توفير أحسن النماذج الغذائيـة ، لكن يبحث عن أسهل الطرق التي يصل بها الى توفير مايحتاجونـه ،ولذلك تجـسد وجبتهـم تعتمد على نوع أساسي من الغذاء المنتوج " . (1)

3 - 2 . عـوامل الانتـاج

3 - 2 . 1 - الارض الحديـة والمساحات الصغيرة .

اذا كانت الارض هي العامل الاساسي للانتاج في هذا القطاع ، فانها لم تعـد تكون رأس مال الفلاح (2) ،لانها لا تحقق كل متطلبات أفراد عائلتـه ،وانما تحقق في أحسـن الظروف نسبـة من المواد الغذائيـة الضرورية لأفراد العائلـة .

وتختلف القطع الارضية المكونـة لهذا القطاع ،فمن المساحات من يقل عن هكتـار ومنها من يصل الى 12 هكتار . ويرى الاستاذ بدراني أن هذا النوع مـن الاستغلاليات تتراوح مساحتهم بين 1 و 10 هكتار . وبهذا يكون عدد هـذه الاستغلاليات يقدر بـ 55 ٪ من مجموع استغلاليات القطاع الخاص ،لكن لا تكوّن سـوى 33 ٪ من مساحة القطاع الخاص . أما اذا احتسبنا القطع التي تقل عـن

---

1) R.BALOUIN ,op cit P 27 .

2) R.BADOUIN àédit((...La terre n'est pas considérée comme un capital mais plutot comme un support.Elle porte les cultures comme elle sert de base aux construction)) , op cit ,P 25 .

.../...

هكتار ،فان العدد ترتفع نسبته الى 66٪ ،أما المساحة فانها لا تصل سوى الى 34٪ من مجموع مساحة القطاع الخاص . وأما معدل الاستغلالية في هذا القطاع فانه يقدر بـ 80 ، 3 هكتار .

أما حسب باحثوا المعهد (المذكور) في ولاية تلمسان ،فان المعدل قدر بـ 8 هكتارات .

أما تربة هذا القطاع فهي رديئة جدًّا ،في أغلب الحالات ،وتقع معظمها في الجبال أو في الاستبس ،وفقط 45٪ تقع في السهول أو السهول التليّة ،والجدول رقم (   ) الذي أدرجناه عندما تكلمنا عن القطاع الخاص الرأسمالي يبين التوزيع السيء للارض ، بين مختلف القطاعات . طبعا وهذا راجع للاستعمار الذي شرّد أبناء البلد الى المناطق الجبلية ،والى الاراضي الحدية ، التي لا تنتج الا بمشقة ولا يرتفع مردودها الا بصعوبة .

اذن في الخلاصة ،نقول ان العامل الاساسي من عوامل الانتاج في هذا القطاع، يبدو ضعيفا ،وقليل المردودية ،وصعب التعامل . ولصغر مساحاتهم ،فانهم يحاولون خدمة أرضهم كلها وفي كل عام ،لكن هذا لا يزيد الا من افقار التربة ،وبالتالي الى تقليل المردود . (1)

1 - 3 - 2 . 2 . العتاد وهدف الانتاج .

---

3 - 2 - 2 - 1 . الحيوانات والقوة الجارة .

" ... في الفلاحة المعيشية (القطاع العائلي) يعتبر العمل اليدوي بصفة عامة هو أساس العمل ،والقوة العضلية هي الطاقة الاساسية في العمل ،ويجهل

---

1) S.BEDRANI, "l'Agriculture Agerienne....", op cit ,P 307 .

.../...

فلاح هذا القطاع الطرق الحديثة في الانتاج " (1) .

لكن عند الكلام عن القوة الجارة ، يجب ان نفرق بين المنتوجات المطبقة ، لان بين العتاد المستعمل والمنتوجات علاقة وترابط متين ، فقبل 1968 كانت معظم مساحات هذا القطاع تزرع قمح (خاصة الصلب) وكانت الحيوانات (العصان في الغرب والشرق والثيران في وسط الجزائر والقبائل) هي القوة الاساسية في كل العملية الانتاجية ، من جرّ المحراث ودرس القمح الى نقل الحبوب وتخزينها . (2)

أما بعد 1968 ، وبين 1972 و 1973 فان تقنيات الانتاج بدأت تتغير في هذا القطاع ، وأصبحت تطبق مزروعات أخرى الى جانب القمح ، الذي بدأ هو الآخر يفقد مكانه الى البقوليات أو غرس الاشجار . وحسب دراسة المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ، على ولاية تلمسان ، فان 13٪ من المساحة المعروفة في هذا القطاع تتم بالطرق الميكانيكية ، وهذا عند زراعة الحبوب ، أي في المساحات التي تصل الى 12 هكتار . (3) .

وبصفة عامة يملك اصحاب القطع التي تتراوح مساحتها بين 1 و 10 هكتار ، 12٪ من جرارات القطاع الفلاحي . لكن حسب البحث الذي قمنا به على بلدية بغلية ، فان هذا الرقم الاخير ليه اكثر من معنى، لذ أكثر من 60٪ من وقت الجرار في هذه البلدية كان يستعمل خارج القطاع الفلاحي ، (نقل مواد البناء بصفة خاصة ...) ، خاصة قبل أن تقوم السلطات المعنية باجراء ضد هذه العملية .

---

1) R.BADOUIN, op cit , P26 .

2) " أتذكر أنا بنفسي ، عندما كنت اقوم بدرس القمح في البيدار بالثيران ، ثم يقوم كبارنا بعزل القمح عن التبن ، ونقوم بنقله الى البيوت بواسطة الحمير .

3) AARDES , op cit , P 183 .

.../...

فالفلاح أو صاحب الارض ، يدخل المحراث الحديث أو الجرّار ، في عملية الجر عندما يستلزمه الامر . فربما يرى أن التربة صعبة التعامل باليد ، كما يريد في بعض الاحيان ربح الوقت ، وانتاج أكثر عندما يكثر عدد أفراد عائلته .

" فالفلاحة المعيشية ليست منحرفة تماما عن التقدم التقني ، لكن استعماله قليل ، اذ تشترط أن يكون هذا التقدم ليس صعبا ، والا تطلب لاقتنائه جهدا كبيرا وغير مدعم ، ويستعمل التقدم التقني من أجل تقليل الجهد المنتج وليس من أجل رفع الانتاج ..." (1)

لكن هذا لا يعني أنه يجب امتلاك هذه المكائن ، والا انعدم استعمالها ، بل ان عددا كبيرا من ملاك هذه الاستغلاليات استعملوا الجرار بصورة واسعة ، عن طريق الايجار ، من التعاونيات متعددة الخدمات بصفة خاصة ، ومن ملاك القطاع الكبيرة بصفة عامة ، خاصة في عملية الحرث . وهذا ما حصلنا عليه في بحثنا عن بلدية بغلية ، والتي وفقت الى حد كبير نتائج بحث المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في ولاية تلمسان .

لكن حسب بحثنا في بلدية بغلية ، والذي نذكره على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، فان التعاونية متعددة الخدمات بالبلدية ، لم توفر دائما ، وفي الاوقات اللازمة المعتاد لهذا القطاع بصفة خاصة والى القطاع الخاص بصفة عامة . بل يجب ان ينتهي القطاع الحكومي من اعماله ، وبعدها تؤجر الى القطاع الخاص . هذا ماترك هذه الطبقة تلجأ الى القطاع الخاص نفسه ، والذي يؤجر هو الآخر جرّاراته ، لكن بأثمان مرتفعة جدّا ، تزيد من نهب الفلاح البسيط ، فلقد كانت الاثمان عند القطاع

1) R BADOUIN ,op cit ,P 26 .

.../...

الخاص تتراوح بين 70 و 80 د ج للساعة ،عند الحرث بالجرار ذا عجلات وتصل الى 100 و 120 د ج بالجرار المجنزر . وأرتفعت الى 100 د ج حتى عند الجرار ذا عجلات بعد 1985 ،بينما كانت عند التعاونية هذه الاسعار تتراوح بين 30 و 35 د ج للساعة بالجرار ذو عجلات والمجنزر على التوالي .

وبصفة عامة وحسب تحقيق RGA في 1972 - 1973 الذي ذكره الاستاذ بدراني (1) ،فان . 6 ، 18٪ فقط من فلاحي القطاع العائلي يستعملون قوة الجر الميكانيكية .

3 ، 2 . 2 . 2 . المحراث الخشبي والعتاد البدائي في الحرث .

بعدما درسنا القوة الجارة ،فان من السهل جدا دراسة العتاد التابع لهما . وبسرعة يمكن ان نقول ،أن المحراث الخشبي أو المحراث الحديدي الثنائي " Mixte يهيمنان على عملية تهيئة الارض في هذا القطاع ،خاصة قبل 1975 ،كما أكد ذلك بحث المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط . أما في بحثنا في بلدية بغلية فان بعد 1984 لم يعد المحراث الخشبي يستعمل الا بنسبة قليلة جدا .

وأما العتاد الميكانيكي فانه خفيف هو الآخر ،فيستعمل المحراث الثلاثي أو الكوفركروب ،وهما آلاتان خفيفتان ،يمكن أن يقوم بجرهما الجرار الذي لا تتجاوز قوته 60 حصان .

1) S.BEDRANI, "l'Agriculture Algerienne...", op cit , P306 .

ويذكر الكتاب الكلاسيكيون ، أن وجود القطاع التقليدي الى جانب القطاع الحديث، سيترك الاول يتأثر بالطرق والتقنيات التي يتبعها الثاني . (1) (*)

وحسب احصائية " RGA " لسنة 1972 - 1973 ، فان 41،6٪ من فلاحي هذا القطاع يستعملون المحراث الحديدي . فان كان هذا في 1972 - و 1973 ، فكيف تكون هذه الظاهرة في 1986 و 1987 . وبالرغم من أننا لا نملك احصائيات ، لكن يمكن ان نقول ان هذه النسبة تكون قد ارتفعت بكثير .

أما باقي الاعمال فانها تتم باليد والالات اليدوية ، فيزرع السماد (طبيعي كان أو كيماوي) باليد ، كما تزرع الحبوب باليد كذلك ، أما غرس وقلع البقوليات فانه يتم بالالات اليدوية مثل الفأس .

3 . 2 . 2 . 3 - جمع المحاصيل ونقلها والعمل الشاق .

ان الهدف من الانتاج وطبيعة الانتاج ، تملي علينا كيفية جمع المحاصيل ونقلها . فالمساحات المزروعة والتي تكون دائما صغيرة ، لا تتجاوز - كما قلنا - في أحسن الظروف 12 هكتار ، تحول دون استعمال أحدث التقنيات في عملية جمع المحاصيل ، ولذلك نجد هذا القطاع يملك 5٪ فقط من مجموع الحاصدات - الدارسات التي يملكها القطاع الخاص . وذلك لأنه يفضل التأجير عن التملك ، الذي يكلفه كثيرا . أما باقي المنتوجات فأغلبها يجمع بالطرق التقليدية ، طبعا وهذا كما قلنا من قبل ، ليس حبا في الطرق القديمة ، بل لان هذا الفلاح ، لا يستطيع ان يشتري المعدات اللازمة الكافية ، للاسباب التي ذكرناها من قبل ، كما أن تأجيرها يمر بالطرق البيروقراطية ، التي تضيع وقتا كثيرا ، يسبب في بعض الاحيان الى فساد المنتوج .

---

1) حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 220 .

(*) فعلا هذه الظاهرة واقعة ، اذ نلاحظ فعلا أن مزارع القطاع التقليدي في السنوات الاخيرة ، تزيد من استعمال الاسمدة والتقنيات الحديثة .

وأما عن النقل ، فان هذا القطاع ليزال يستعمل الطرق التقليدية ، أو بمعنى آخر يستعمل الحيوانات في عملية النقل (حمير ، بغال ...) لكن الى جانب ذلك ، فان هذا القطاع يملك 35٪ من شاحنات القطاع الخاص ، و 12٪ من الجرارات (عربات) . فهل فعلا هذا القطاع الذي لا ينتج الا من أجل الاستهلاك الذاتي ، يتطلب منه كل هذه الاعداد من وسائل النقل ؟

ان الجواب عن هذا السؤال يؤدي بنا الى الكلام عن الشاحنات التي تستعمل في النقل العمومي (كما سبق أن ذكرنا) . اذا هذه الشاحنات تستعمل في نقل البضائع الفلاحية والغير الفلاحية ، بل ان نقل المواد الفلاحية ضئيل جدّا بالنسبة للمواد الاخرى ، وسوف نرى ذلك في بحثنا التطبيقي .

3 . 2 . 2 . 4 ـ القوة العاملة العائلية .

يعتبر صاحب المزرعة هو القوة العاملة الاساسية في مزرعته ، بمساعدة أفراد عائلته ، كما قد يكون أحد ابنائه هو العامل الدائم في المزرعة ، وأفراد العائلة الباقون يعملون خارج المزرعة . لأن مدخول المزرعة لا يكفيهم ، ويلزمهم نقود الشراء متطلبات أخرى للعيش . بل وجدنا في بحثنا أن معظم أو كل أفراد العائلة لهذا القطاع ، يعملون خارج المزرعة ، ولا يقومون بخدمة ارضهم الا في أوقات فراغهم ، لأن هذا النوع من المزارع لا يمكن ان تعتمد عليها عائلة من 6 أفراد .

3 ـ 3 ـ المدخلات الثانوية .

3 . 3 . 1 ـ اعادة الانتاج والبذور (مختارة أم عادية ؟)

ان استعمال البذور مختارة ام عادية ، مرهون بالانتاج الذي يحققه صاحب المزرعة ، فهو يسعى جاهدا لانتاج كمية تفيض عن استهلاكه ، ليستعملها كبذور في العام المقبل ،

.../...

لكن قلة المردود وضعف الانتاج في هذا القطاع يحتم على الفلاح ان يرجع الى السوق لاقتناء البذور التي يزرعهـا .

وهنا يقع الفلاح في مشكل التموين ،فضعف مصادره المالية تتركه يقلل من البذور المختارة (المشتراة) وبالتالي تقليل المساحات المزروعة ،وهكذا يقل المنتوج في السنة القادمة ،ويبقى الفلاح يتخبط في انخفاض المستوى المعيشي .

وأكد باحثوا المعهد الوطني ،أن 52٪ من البذور المزروعة في هذا القطاع لولاية تلمسان ،هي من انتاج محلي . (1) .،طبعا وهذا المشكل لا يخص الحبوب وحدها ،بل معظم أوكل البذور الاخرى ،خاصة البطاطا وغيرها من المزروعات الشائعة .

3 . 3 . 2 ـ السماد ،طبيعي أم اصطناعي ؟

ان نقص النقدية عند الفلاحين التقليديين سبب رئيسي في تقليلهم استعمال السماد الاصطناعي ،اذ لا يستعمل هذا القطاع المواد الكيماوية الا قليلا ،وهذا ما رأينا في الجدول رقم (   ) .

أما فيما يخص البقوليات والخضار ،فان استعمال السماد الطبيعي قد حظي بمكانة معتبرة ،لكن ليست بالكميات المطلوبة ،ولا بالكيفيات المنتظمة ،أما عن المبيدات ،فان الكلام عنها لم يبدأ الا في السنين الاخيرة ،ولم تكن تستعمل الا قليلا . [illegible] .

---

1) AARDES, op cit ,P 189 .

. . . / . . .

خلاصة الفصل الثاني :

لقد تناولنا في هذا الفصل الذي اسميناه " الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني بعد الاستقلال " تحليل النموذج الانتاجي الذي حاولت السياسة الفلاحية تطبيقه ، من أجل رفع الانتاج الفلاحي عن طريق رفع مردود الارض ، وبالتالي الخروج من التبعية الغذائية للعالم الغربي بصفة خاصة والعالم بصفة عامة .

هذا النموذج الذي كما قلنا ، مستورد من الخارج ، وهو يستلزم كما رأينا اذن ، تقنيات متطورة وحديثة ، كما يستلزم اعدادا كافية من العتاد ، وكميات هائلة من الاسمدة والبذور الممتازة .

وهذه المواد تتطلب أيدي عاملة راقية (مهندسين ، تقنيين ...) . كما يجب أن تكون هذه التقنيات متلائمة اقتصاديا واجتماعيا مع الفلاحة الجزائرية ، فيجب على الفلاحين أن يكونوا قادرين على اقتنائها واستعمالها .

لكن لاحظنا في تحليلنا أن تطبيق هذه التقنيات من طرف السياسة الفلاحية اصطدمت بصعوبات خارجية وداخلية ، أي هناك مشاكل عرضت هذه السياسة من الداخل والخارج .

فمن الناحية الخارجية لاحظنا كيف عجزت السياسة الفلاحية من توفير كل العوامل التي كان يطلبها القطاع الفلاحي ، فلم تتمكن من تلبية احتياجات القطاع الفلاحي من عتاد واسمدة وبذور ... الخ ، وهذا راجع لعجز الشركات الوطنية والقطاع الصناعي بصفة عامة من انتاج الكميات الكافية من هذه العوامل ، فبقي الفرق شاسع بين متطلبات القطاع الفلاحي ومنتجات القطاع الصناعي لهذه المواد .

هذا ماترك المسؤولون في الفلاحة التوجه الى السوق العالمية أكثر فأكثر ،لسد هذا العجز . ورأينا هنا كذلك أن الاهداف المرسومة في الخطط الوطنية من الكميات المستوردة ،كانت دائما لا تتحقق ،الا في بعض المواد القليلة جدّا . بل أكثر من ذلك ،اذ كانت نسب التحقيق تتدهور من مخطط لآخر ،وهذا الأخير راجع في معظمه لارتفاع الاسعار في السوق العالمية .

أما صناعة الاسمدة والمبيدات في الوطن ،فان قلة الانتاج فيها راجع لعدم استخدام القدرات الانتاجية لمصانع هذه المواد وهذا راجع في رأينا لاهمال شركة سوناطراك هذا النوع من المنتجات ،أمام مهمتها الكبيرة .

بالاضافة الى هذا المشكل الخارجي والذي يتمثل في عدم استطاعة القطاع الفلاحي الحصول على مايحتاجه من المدخلات الفلاحية ،من عتاد وبذور وأسمدة ... الخ ،فان القطاع الفلاحي يشكو من سوء توزيع هذه المعدات الفلاحية والعوامل المنتجة بصفة عامة . ففي الوقت الذي وجدنا القطاع الحكومي يحظى بنسبة عاليه من هذه المدخلات ، (المنتجة في الوطن أو المستوردة) فان القطاع الخاص لا ينال الا نسبة ضعيفة ،خاصة في بعض المعدات ،بالاضافة الى ذلك فان النسبة التي ينالها القطاع الخاص ،فان القطاع الرأسمالي منه (ذوي المساحات الكبيرة) يحتكر معظمها ،ويبقى القطاع التقليدي كما رأينا يعاني من نقص المعدات والمدخلات بصفة عامة .

آن عدم قدرة الفلاحة التلاؤم مع هذه التقنيات الحديثة ،من حيث الاستعمال ، والمناخ ،زاد من حدّة المشكل ،فأرتفعت نسبة المعدات المعطلة ، ومع نقص قطع الغيار ،الراجع سببه هو الآخر الى وجود أنواع مختلفة من المعدات ، زاد

التبذير وارتفعت الخسارة ، ووجدنا أنفسنا مرتبطين أكثر بالسوق العالمية ، لاستيراد العتاد مرة أخرى .

ان سوء التسيير ، وروح الاتكال ، واسناد المسؤولية لغير الاكفاء ، في بعض الحالات ، أدى الى سوء استعمال هذه التقنيات الحديثة ، وتبذيرها ، واهدارها ، وعدم استعمالها استعمالا جيدا . فلا يراعي ما يصرف من أموال وعملات صعبة ، من أجل توفير هذه المدخلات الفلاحية . فكم من عتاد أتلف قبل استعماله ، وكم من سماد أهدر قبل استخدامه أو استعماله في غير موضعه .

في الاخير يمكن ان نشير الى نقص اليد العاملة الشابة في الميدان الفلاحي ، وهجرتها الى ميادين أخرى ، خاصة اليد العاملة المكونة ، ونضيف هنا ، لنشير الى سوء التكوين وتوزيع المتكونين ، فقليلا ما نجد الكادر في ميدانه ، فأغلب المهندسين والتقنيين الفلاحيين أخذوا مكاتب خدمية ، بل كثيرا منهم من حول الى اعمال لا علاقة لها بالفلاحة .

فاذا كانت الوسائل غير كافية ، ثم لا نستعملها بعقلانية ولارشادة فحتما نصل الى ما نحن عليه الان ... ضعف المردود ... قلة الانتاج ... تبعية غذائية حادة ...

.../...

القسم الثاني

الفلاحة والتقدم التقني في بلدية بخلية

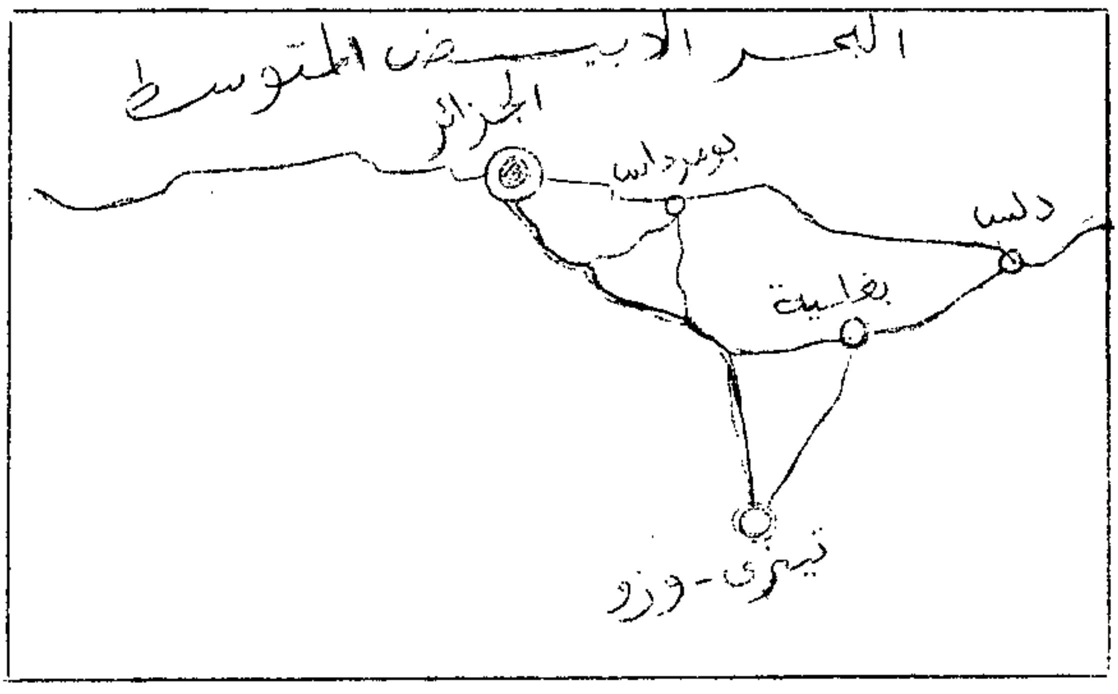
(بحث ميداني)

مبحث تمهيدي :

1 - التعريف بالبلدية :

تقع بلدية بغلية في ولاية بومرداس ، (1) وتبعد عن مدينة تيزي وزو بحوالي 25 كلم ، وتنتمي الى دائرة دلس ، وتبعد بلدية بغلية عن العاصمة (الجزائر) شرقا بحوالي 80 كلم ، وللمدينة هذه ، موقعا جغرافيا جيدا ، حيث تربط بين معظم بلديات ومدن المنطقة .

خريطة رقم 1 : الموقع الجغرافي للبلدية .



1) كانت تقع بلدية بغلية قبل التقسيم الاداري الجديد ل 1985 ، في ولاية تيزي وزو وأصبحت بعده ، تقع في ولاية بومرداس .

.../...

تبلغ مساحة البلدية (1) 78،95 كلم² ، تتغلب الغابات على مساحتها ، حيث نجد 60٪ من اراضيها غابات ، ولا تخص السهول الا بنسبة 5٪ من مجموع المساحة البلدية . ولزيادة التوضيح ندرج الجدول التالي الذي يبين تضاريس البلدية .

جدول رقم (46) : تقسيم المساحة بالبلدية بغلية حسب التضاريس .

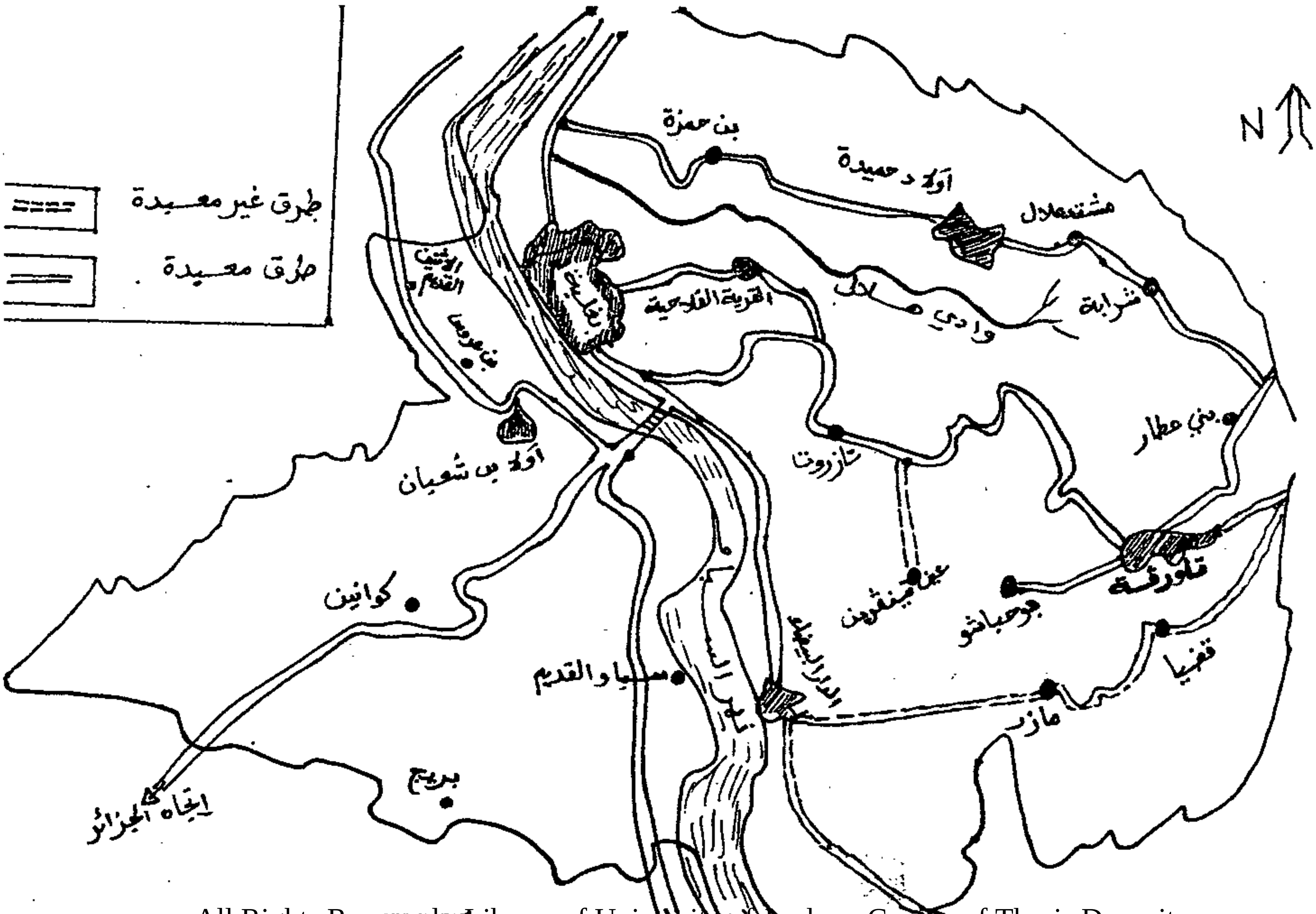
نوع الارض	غابات وجبال	أشباه السهول	سهول	هضاب	غير محددة	المجموع
نسبة المساحة	٪60	٪20	٪ 5	٪ 5	٪ 10	٪ 100

رغم قلة السهول بالنسبة لمجموع الاراضي في البلدية ، الا أن تربتها تعتبر من أحسن الاراضي في المنطقة ، وذلك لموقعها الجيد على ضفتي نهر السباو ، الذي يمر في وسط البلدية ، جاعلا اياها من البلديات الغنية بالمنتوجات الزراعية ، خاصة زراعة الاشجار في أشباه السهول . كما أن نسبة الامطار فيها تتراوح بين 601 و 1000 ، ملم في السنة .

يعيش تحت سقف هذه البلدية 13290 ، نسمة (2) ، وكان هذا في 1976 . ولا بأس أن نذكر ان هذه البلدية يهجرون منها 35 شخص سنويا ، ويهجرون اليها 40 نسمة في السنة . وتقدر الولادات بـ 271 نسمة في السنة ، أما الوفيات فتقدر بـ 94 شخص سنويا .

1) وهذا كان قبل التقسيم الاداري الجديد في 1985 .

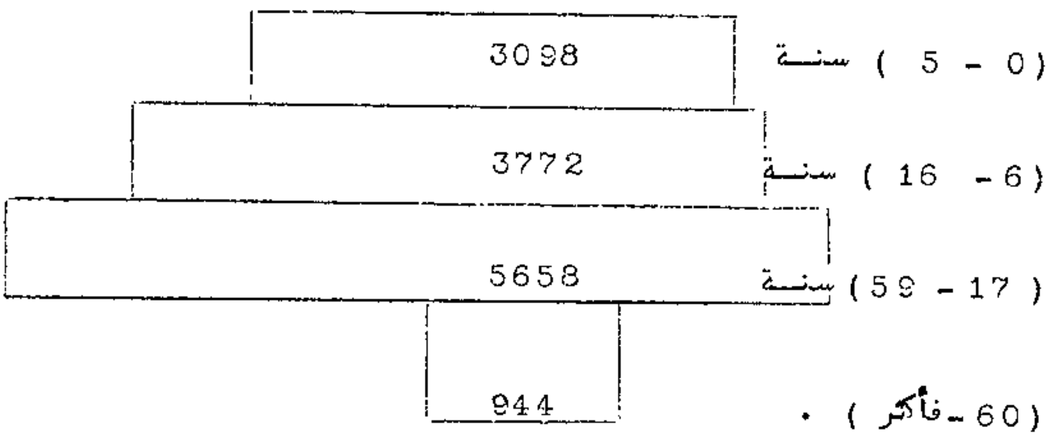
2) حسب الاحصاء العام للسكان في 1976 .


N
بن حمزة
أولاد حميدة
مشتعلال
شرابة
وادي صلال
القرية الفلاحية
بني مطار
تازوت
قلورقة
جوحباشو
عين منفوش
قفيا
مازر
الدار البيضاء
نهر السبا
سبا والقديم
بن عروس
الوثيق القديم
أولاد بن شعبان
كوانين
بريج
اتجاه الجزائر
طرق غير معبدة
طرق معبدة

وحسب هذه المعلومات استطعنا ان نتوقع بأن في 31 ديسمبر 1977 ،يكون قد بلغ عدد الافراد المسجلون في البلدية يقدرون بـ 13472 نسمة . أمـــا حسب وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ،فان في 1977 يكون قد بلـغ عـــدد القاطنين في البلديـة 13363 نسمة . (1)

يعيش في مقر البلدية 2950 شخص ويعيش 10522 شخص في قرى وأريـــاف البلدية . يتغلب عنصر الشباب على سكان هذه البلدية ، وللتوضيح أكثر تقدم الرسـم التالـي ،الـذي يرسم نسبـة الاعمار في البلديـة .

هـرم . الاعمـار في بلـديـة بخليـــة في 1977



1) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ،التعداد العام الثاني للسكـان والسكنى مديريـة الاحصاء والمحاسبـة 1977 .

.../...

2 - 2 الأهميتها الاقتصادية البلديـــة .

تتكون بلدية بغليسة من 13 قرية ود وار ، بما فيهم قرية للثورة الزراعيـة، يعيش معظم شعبها من الزراعـة ، خاصـة في القرى والارياف ، اذ تبلغ نسبـة العامليـن في القطاع الفلاحي 43 ، 67٪ من مجموع القادرين على العمل (1) ، كما يحتل قطاع البناء المكانـة الثانيـة بـ 56، 19٪ ، ولزيادة التوضيح نقدم الجـدول التالـي .

جدول رقم (48) توزيع العمال على القطاعات الاقتصادية بالبلدية . (*)

القطـــاع	مقر البلدية	باقـي البلديـة	المجمـوع	٪
الادارة	40	17	57	2،48
الفلاحـة	166	1 385	1551	67،43
الصناعـــة	38	30	68	2 ،96
البنـــاء	250	200	450	19،57
التجـــارة	30	27	57	2،48
خدمـــات	30	27	57	2 ،48
متفرقـات	20	40	60	2 ،60
المجمـوع	574	1726	2 300	100 ٪

* دار البلديـــة 1983 .

.../...

أستقطاب المركبات الصناعية (1) المجاورة للبلدية ، مجموعة كبيرة من العمال ، خاصة الشباب الذين هجروا الفلاحة . بسبب صعوبة العمل الفلاحي ، أو بسبب التفاوت في الأجور بين القطاعين الفلاحي والصناعي ، كما نجد مجموعة أخرى لا يستهان بها تعمل في المهجر (خاصة فرنسا) . وهذا دليل على عدم توفير متطلبات المعيشة ، خاصة فرص العمل ، لجلب هؤلاء العمال الى وطنهم . وبصفة عامة فان نسبة مرتفعة جدّا من الايدي العاملة للبلدية تعمل خارجها . ويبين ذلك الجدول التالي .

النوع	العدد
البطالين المعلن عنهم	1 10
البطالين الغير معلن عنهم	90
عدد العمال في المهجر	485
عدد العمال خارج البلدية	650
معلومات عن العمالة في البلدية 1977 / 12 /31	

1) خاصة مصنع النسيج بذراع بن خدّة ، الذي يبعد عن مقر البلدية بحوالي 16 كلم ، ومصنع الاحذية بدلس ، بالاضافة الى شركات البناء بتيزي . وزو .

…/…

3 ـ مكانة الفلاحة في البلدية .

كما قلنا من قبل ، فان العمال الذين يشتغلون في القطاع الفلاحي يقدرون بنسبة 70٪ تقريبا ، من بين عمال البلدية . وبالرغم من أن نسبة كبيرة من الارض تقع في الجبال ، كما اسلفنا ، الا أن معظم هذه الاراضي تستغل في الفلاحة . وللتوضيح أكثر ندرج الجدول في الصفحة الموالية ، والذي يرسم أهم تقسيمات أراضي البلدية على مختلف النشاطات الاقتصادية ، سواء ا في القطاع العام (الحكومي) أو في القطاع الخاص .

يهتم القطاع الفلاحي في البلدية ، بأربع مزروعات مهمة ؛ تهيمن زراعة الاشجار على هذه المزروعات ، كما تحتل الحبوب المكانة الثانية من حيث الاهتمام ، لكن في السنوات الاخيرة ، بدأت زراعة الخضار والفواكه تأخذ مكانة عالية من حيث المساحة والانتاج كذلك ، خاصّة في السهول ، أما أهم هذه المنتجات فتتمثل في زراعة البطاطا ، البصل والفول عند الفلاحين التقليديين ، وتضاف الطماطم والفلفل والفاصوليا* (اللوبيا*) في البيوت البلاستيكية ، لدى الطبقة الرأسمالية الخاصة . أما تربية الحيوانات ، فانها تأتي في المرتبة الرابعة ، ويهتم القطاع الخاص بأكبر قدر من هذه الفلاحة ، خاصة تربية الدجاج ، الذي يسيطر عليه القطاع الخاص سيطرة تامة ، والى جانبه ، تربية الاغنام والابقار . أما القطاع الحكومي (التسيير الذاتي) فانه يهتم بتربية الابقار الحلوب والاغنام . لكن يبقى انتاجها ضعيف اذا ماقرن بالانتاج النباتي .

.../...

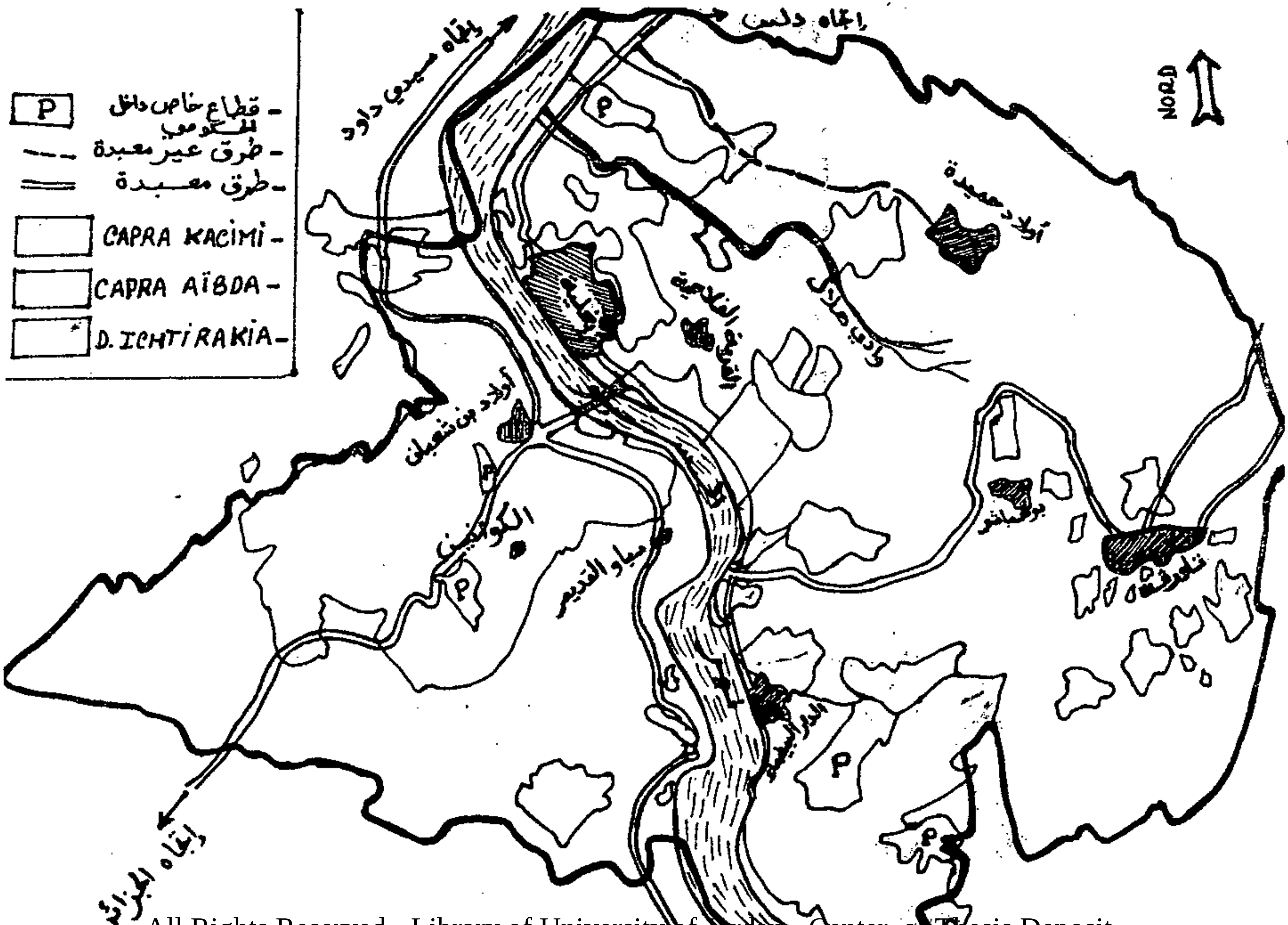
جدول رقم (47): توزيع اراضي البلدية . 1983

النوع	الثورة الزراعية	التسيير الذاتي	القطاع الخاص	المجموع
1) الاراضي المستعملة من القطاع الفلاحي	340	1407	3676	5423
أ) الاراضي الصالحة للزراعة	243	1223	2106	3572
1) المروية	42	266	205	507
2) الغير المروية	201	963	1901	3065
ب) مراعي	93	145	770	1008
ج) اراضي لا تزرع	4	39	800	843
2) اراضي اخرى	586	498	3071	4155

المصدر: ادارة البلدية.

الفصـــــــل الأول

القطـــاع الفلاحي الحكومي والتقنيات المتبعة .



NORD
إتجاه دلس
إتجاه سيدي داود
أولاد حميدة
وادي صلاك
القرية الفلاحية
أولاد بن شعبان
الكوانين
سباو القديم
بوخالفة
الدار البيضاء
إتجاه الجزائر
P
قطاع خاص داخل المحيط العمومي
طرق غير معبدة
طرق معبدة
CAPRA KACIMI
CAPRA AÏBDA
D. ICHTIRAKIA

كان يتكون القطاع الحكومي قبل اعادة الهيكلة (1) من قطاعي الثورة الزراعية وقطاع التسيير الذاتي . أما قطاع الثورة الزراعيه فكان يضم تعاونيتين ،تعاونيـــــة " عبيدة " وتعاونية " قاسيمي " ،وأما قطاع التسيير الذاتي ،فانه كـــان يحتوي على تعاونية واحدة تحت اسم تعاونية " الاشتراكيـــة " .

وأما الهيكلة والتي تم بمقتضاها الغاء تعاونيات الثورة الزراعية ،وتغيير اســـم تعاونيات التسيير الذاتي (2) وبعدها تمّ دمج تعاونيات الثورة الزراعية في تعاونية التسيير الذاتي . فبعد الهيكلة أصبح قطاع التسيير الذاتي " الاشتراكيـــــــة " ICHTIRAKIA " في هذه البلدية يضم قطاع الثورة الزراعية . وبذلك تكون القطـــاع الفلاحي الاشتراكي ، " D A S " . والذي قسّم بدوره الى تعاونيتين ،تعاونية القطاع الفلاحي الاشتراكي قاسيمي محمـد " DAS. KACIMI " وتعاونية القطـــاع الفلاحي الاشتراكي عبيدة ~~سعيدة~~ ، " DAS. AIBDA" .

الا أننا نذكر قبل أن نتوغل في البحث ان التعاونيات الجديدة ،ماهي الا تعاونيات التسيير الذاتي ،تحت اسم آخر ،" DAS " اذ بقيت تعمل بنفس قوانـــين ومراسيم التسيير الذاتي . خاصـة تعاونية " الاشتراكيـة " التي اخذت اســـم " قاسيمي " لم يتغير منها الا أشياء طفيفة ،كما سنرى من بعـد .

ولما كان القطاع المسير ذاتيا هو اساس القطاع الحكومي ،قمنا بدراسته لوحده . ولمّا كان قطاع التسيير الذاتي يشمل تعاونية واحدة في بداية الدراسة وهي تعاونية الاشتراكية ،فاننا قمنا باجراء كل التحريات مع هذه التعاونية ،التي تعتبر في الحقيقة

---

1) تمت الهيكله في أواخر 1984 ،ولم تبدأ التعاونيه الجديده المنبثقه عن التقسيم الجديد في العمل الا في 1985 . بل وان بعض النشاطات تأخرت عن ذلك .

2) قلنا تغيير اسم التعاونيه فقط ،وذلك لان القرارات والمراسيم ،وحتى العمـال والارض بقيت نفسها ،أي لم تتغير الا اسما فقط .

.../...

هي القطاع الحكومي في البلدية .

لكن وبعد التقسيم واعادة الهيكلة ،عدنا وقمنا بتحريات ودراسة مع التعاونيين المنبثقين من الهيكلة الجديدة . وسوف ندرج أهم التغيرات في آخر هذا الفصل ، ونقدم التقنيات المتبعة من طرف تعاونيات القطاع الفلاحي الاشتراكي ،والتي نتعرف بمقتضاها على الفرق الموجود بين التسيير الذاتي والتعاونيات الجديدة ،وهل جاءت هذه الاخيرة بجديد أم لا ؟

1 - الارض والمزروعات المطبقة في القطاع الحكومي للبلدية .

يحد أراضي القطاع المسير ذاتيا من الشمال ،مزرعة خاصة ،كانت تحت تصرف أحد الكولون يدعى " METIDJI " ،ومن الجنوب بقرية سباو ،ومن الشرق بمدينة تاورقة ،وهي تنتمي للبلدية (1) ،ومن الغرب تحدها بلدية سيدي داوود .

فتكون أراضي القطاع المسير ذاتيا من 35 قطعة أرضية ،تمتد أهمها على سواحل نهر السباو . هذه القطاع يمكن جمعها في أربع مناطق مهمة ،تختلف الواحدة عن الأخرى من حيث المناخ والتربة والموقع .

1 - منطقة تاورقة : وتتميز هذه الاخيرة بالاراضي الجبلية والتي تمتد مساحتها الى 119 هكتار . تأخذ أشجار الزيتون 80 هكتار والباقي 39 هكتار بور ،يستعمل كمرعى .

---

1) تاورقة ،أصبحت بلدية عند التقسيم الاداري الجديد في 1985 . وبذلك انفصلت عن بلدية بغلية .

.../...

2 - منطقة الدار البيضاء : تتميز هذه المنطقة بعمق تربتها ،في بعض الاحيان أكثر من متر ،وموقعها على ضفة نهر السباو ،أعطاها أهمية كبيرة . فتضم معظم المزروعات التي تحتاج الى الماء ،مثل البقوليات وأشجار الحمضيات (خاصة البرتقال) .

3 - منطقة الكوانين : أما المنطقة الثالثة فانها تقع على الاراضي الدابقية ،والتي تكثر فيها الاشجار والحصى ،مما أدى بمسؤولي القطاع ، يزرعون اكثرها حبوب ويتركون الباقي على شكل بور ومرعى للابقار ،وجزء أخر يترك كعلف طبيعي (قرط) للحيوانات .

4 - منطقة بغلية : هذه المنطقة تتميز بعمق تربتها ،وسهولها ،اذ تقع معظم هذه الاراضي على ضفتي نهر السباو . وبذلك تكون مع منطقة الدار البيضاء أهم أراضي القطاع المسير ذاتيا . خاصة زراعة الحمضيات والاراضي المروية .

وبصفة عامة فان معظم أراضي القطاع الحكومي (مسير ذاتيا) تقع على ضفتي نهر السباو ،على طول 15 كلم وعرض 200 الى 300 متر ،ويكون هذا النهر مصدر للسري ، حيث يغذي 12 بئر و 4 أحواض للقطاع .

كانت هذه الاراضي في العهد الاستعماري ،كلها في أيدي مجموعة قليلة من الكولون ،وهم بوني " BONY " في منطقة الدار البيضاء وكرونياك " KRONIAK " وقريما (1) " GRIMA " في منطقة بغلية .

وتختلف المواسيم الفلاحية ،فترى المساحة المزروعة تتغير من منتوج الى منتوج

---

1) G R I M A ،ان هذا الفرنسي بقي في الجزائر ،حتى توفي هنا ،كما أن زوجته لتزال على قيد الحياة في جزء من مزرعتها الى اليوم .

.../...

أخـر ، ومن سنه الى أخـرى . ولكن على العمـوم فانـها تأخذ تقسيما متشابها فـي كـل السنين ، لا يختلف الا بأقدار معقولـة . وهذا موسـم 1979 - 1980 وهـو أحـد المواسيم الذي أجريـت عليه تحقيقات ودراسـة ، وهو يبين أهم الاراضـي الحكوميـة وتقسيمها بين المنتجـات . ونـرسمه في الجدول التالـي : -

الجدول رقم (49) توزيع أراضي القطاع الحكومي فين المنتجـات (1)

نـوع الارض	غير مرويـة	مرويـــة	المجـمـوع
أراضي للمزراعـة	666	140	806
غـرس أشجـار	470،50	96	566،60
مجموع الاراضي الزراعية" "	1136،50	236	1 372،50
أراضي غير زراعية" "	—		510
المساحـة العامـة	—	—	1882،50

من خلال الجدول السابق الذكر ، نلاحظ أنـه من المهم أن نعطي توزيع مساحـة القطاع بين المزروعات التي يمكن انتاجها في الاراضي الصالحـة للزراعـه " S.A.U " ونلفت الانتباه أن هذا الموسم المدروس 79 - 1980 يعتبر كموسم مثـالـــي ، تـدور حـولـه كل المواسيم ، أي لا تختلـف عنـه كثيرا . (2)

---

1) المصدر : اداره القطاع ، مديريه التنميه الفلاحيه الولاية ، سبتمبر 1981 عن وزاره الفلاحـة والثورة الـزراعيـة . .

2) تصريح من مدير القطاع في 1983/07/16 ، في حديث خاص .

.../...

الجدول رقم (50) : توزيع المزروعات في القطاع الحكومي للموسم 79/80 (1)

المنتوج	جافة	مروية	المجموع	%
حبوب	280	—	280	20
خضر جافة	40	—	40	3
أشجار	432،50	96	528،50	39
كرمة (عنب)	38	—	38	3
زراعة العلف	328	83	411	30
زراعة الخضر الجارية	50	46	96	7
المجموع	1168،50	225	1372،50+21 *	100 =

بالرغم من الموقع الجيد الا أن المساحة المروية تبدو قليلة اذا ماقورنت بالمساحة الجافة ، وهذا طبعا واضحا ، اذ تقل المياه في الصيف ولا توجد مصادر مائية أخرى مثل السدود .

وبالرغم من اعادة الهيكلة ، فان القطاع قاسيمي الذي نتج عن التقسيم ، لم يظهر عليه تغيير كبير بالنسبة لمخططات الانتاج ، وذلك لأنه حفظ على معظم الاراضي للقطاع الاشتراكية سابقا ، كما حفظ على معظم العمال وحتى المدير . خاصة بالنسبة للحبوب ، كما سوف نوضح في أخر هذا الفصل .

1) ادارة القطاع زمد يريه التنمية الفلاحية للولاية في 1981 .

*) ان 21 هكتار الاضافية هي زراعة مزروعات ، على أراضي مغروسة أشجار . أي استعمالها مرتين في نفس الوقت . "Culture Intercalaire"

.../...

ونوضح ذلك بالمخطط الفلاحي 1982 / 1983 والذي يعتبر أول موسم فلاحي بعد التقسيم . (1) وهذا جدول يبين أراضي القطاع .

الجدول رقم (59) : توزيع مساحة القطاع قاسيمي في 1983/82 . (2)

المساحة	جافة	مروية	المجموع
أراضي الزراعة	809،75	42	851 ، 75
غرس	75	107	182
مجموع الاراضي الصالحة للزراعة .	884،75	149	1 033،75
اراضي غير صالحة للزراعة	239،50	===	239 ، 50
المجموع	1124،25	149	(*) 1273،25

كما نلاحظ توزيع الاراضي على المزروعات في الموسم الفلاحي 82 / 1983 ، لم يطرأ عليه تغيير كبير ، بالنسبة السنوات الاولى ، أي قبل التقسيم ، خاصة أنه حفظ على كل الاراضي الخاصة بزراعة الحبوب . ونوضح ذلك في الجدول التالي ، الموسم 82 / 1983 .

---

1) ان التقسيم هذا ، لم يتم بصورة نهائية في هذا الموسم ، خاصة بالنسبة للعتاد والعمال ، فلقد انتهى في ماي 1984 . وبذلك لم يباشر القطاع الاخر " عبيد " نشاطه بصورة نهائية الا في الموسم 84/ 1985 .

2) ادارة القطاع ، مديرية الفلاحة للولاية ، وزارة الفلاحة .

3) في الحقيقة ، حسب ادارة القطاع فان المساحة هي 25 ، 1274 .

.../...

الجـدول رقم (52) : توزيع المساحة حسب أهم المزروعات (1)

المزروعـــات	المســاحـــة
حبوب الشتـــاء	290 هكتـــار
خضـر جافـــة	4 0
علف اصطناعـــي	11 3
مزروعات بتوليـــة	(19) 427
مرعى + علف طبيعي .	345،75

من الجدولين السابقين ،فان القطاع قاسيمي ،نلاحظ أنه بقـي يستغـل مساحـة معتبرة ،حتى بعد التقسيم ولـم يقوم بتغيير كبير في برامج الانتاج . الا فيما يخص الاشجار ،اذ نلاحظ من بعد أن القطاع عيبدة هـو الذي أخذ معظم الاراضي المغروسة بالاشجار ،خاصة البرتقال ،كما نشير الى أن جزء معتبر من أشجار اللّـوز والجوز تم انتزاعها لعدم صلاحيتها . بينماء ارتفع عدد الهكتارات المزروعة بالبقوليات.

2 - العتـاد وسياسـة المكننـة .

قبل أن نقوم بتحليل أنواع العتاد ،وكيفية استعماله ،وعدده نحاول أن نتكلـم ولـو قليل عن الطريقه ،أو التقنيه المتبعـه من طرف القطاع الحكومي للبلديـه .

---

1) مديريـة القطـاع ،عـن مديريه الفلاحة بالولايـة .
(19) Culture intercalaire .

.../...

ان هذا القطاع ليزال يتبع التقنية التقليدية المألوفة ، وهي التناوب الثنائي ، " حبوب شتوية - زراعة العلف ، وهذا بالنسبة للحبوب " Assolement . وبالرغم من ان المساحة التي تخصص للحبوب في الشتاء ، لا تبقى كلها علف طبيعي في العام الاخير ، فان زراعة الحبوب تبقى تقدر بحوالي 290 هكتار في كل موسم ، بينما زراعة العلف بـ 120 هكتار . ويبقى البور دائما يحتل جزء معتبر من مساحة القطاع ، اذ قدرت بـ 173 هكتار في الموسم الفلاحي 1977 - 1978 وأنخفضت الى 93 هكتار في 1978 - 1979 ، ومرة أخرى ارتفعت لتصل الى 213 هكتار في 79 - 1980 . مع ان هذه الطريقة تسبب حسب مسؤول القطاع ، اخطارا على الزراعة ، في الموسم الاخير ، اذ ينافس الحشيش المزروعات فيسبب له أضرارا ، تعود بالسلب على المنتوج الزراعي .

أما طريقة الحرث المستعملة في القطاع فانها تتلخص كالتالي :

فبعد الحرث الصيفي " Defencement " يليه حرث بالمحراث ذا اقراص " à Disque " في الشتاء ، ثم زرع الحبوب وتفتيت التراب بالهرس " Herse " .

ان أهمية الحرث الصيفي ، تتمثل في أنه يقتل الاعشاب الضارة كما أنه يغني الارض بالتراب الناعم " Humus " الا أنه يطرد الحيوانات ، خاصة الغنم . (1) كما أنه يهلك الالات خاصة الجرارات ذات عجلات ، بسبب جفاف التربة والحرارة .

ولنحاول الان ان نحلل نوع العتاد المستعمل ، ونعرف من ورائها ما اذا كانت هذه التقنيات الحديثة المستعملة ، قادرة على تحقيق الهدف المرجو ، وبلوغ المنطق الذي يخضع له القطاع الحكومي ، كما نتمكن من معرفة عدد الالات المستعملة في العملية الانتاجية ، وهل هي كافية كما ونوعا أم لا ؟ .

---

1) انها طريقة استعملها الكولون في الفترة الاستعمارية .

.../...

2 - 1 - عتـاد الجـر وأهـميـة الجـرارات .

يملك قطاع التسيير الذاتي 28 جـرارا ، مـن النوعيين ، ذات عجلات والمجنزرة . وهذا في شهر أوت 1981 ، أي الجرارات التي ستشارك في الموسـم الفلاحي 81/ 1982 ، وحتى يكون أوضح نعطي الجدول التالي ، والذي يبين العدد والنوع وقوة الجـرارات وأعـمارهـا .

من هذا الجدول يمكن أن نستخلص عدّة نتائج مهمة ، حيث يبين أن الجرارات ذات عجلات ، أغلبها تتمتع بقوة عالية ، فمن بين 16 جرار ، نجد 12 منهم ذات 65 حصان . أي مايعادل 75٪ من مجموع الجرارات ذات عجلات . و 4 فقط قوتهـم 45 حصان أي 25٪ ، وهذا شيء ايجابي للقطاع . وعلى العكس فان الجرارات المجنزرة، تتغلب نسبة الضعيفة منها على القوية .

كما نلاحظ من الجدول الانواع الكثيرة (الماركات) لهذه الجرارات ، خاصة في المجـنزرة .

.../...

الجدول رقم (53) : مجموع جرارات القطاع الحكومي من 1981 الى 1984.

الجـــرارات	العدد	النـــوع	القوه ( )	العمـــر	الحالــــه
ذات عجـــلات	2	DEUTZ	65	1972	متوسـط
" "	1	" "	65	1974	متوسط
" "	2	" "	65	1975	متوسط
" "	3	" "	55	1977	جيـده
" "	1	سيرتــا	65	1977	جيــد
" "	2	" "	65	1980	جيــد
" "	1	DEUTZ	65	1981	جيــد
" "	1	" "	45	1971	متوسط
" "	2	" "	45	1973	متوسط
" "	1	سيرتا	45	1981	جيــد
المجمــــوع	16	—	—	—	—
مجنــــزره	1	OCTOBARTT	70	1972	رديء
" "	1	FIAT 805C	80	1973	متوسط
" "	1	INTERNATIONAL	60	1974	رديء
" "	1	CATERPILLAR	80	1970	رديء
" "	1	FIAT 805 C	80	1980	جيد
" "	1	FIAT 595 C	45	1975	متوسط
" "	2	" "	" "	1977	جيـد
" "	2	" "	" "	1980	" "
" "	2	" "	" "	1981	" "
	12	—	—	—	—
المجموع الكلـــي	28				

المصدر : من بحثنا مع ادارة القطاع ورئيس الخضايره ، في أوت 1983 . ودامت الوضعيه حتى 1984 .

.../...

ولتسهيل قراءة الجدول السابق ، أردنا ان نلخصه في الجدول التالي ، والذي يبين نسب الجرارات القوية الى الضعيفة في النوعين .

جدول رقم (54) : قوة الجرارات في القطاع الحكومي . (1)

	جرارات قوتها 45 حصان		جرارات قوتها 60 حصان فأكثر	
	العدد	%	العدد	%
ذات عجلات	4	25	12	75
مجنزرة	7	58،33	5	41 ،67
المجموع	11	39،29	17	60 ،71

بالرغم من ارتفاع نسبة الجرارات القوية ذات العجلات ،فان انخفاضها في الجرارات المجنزرة هو المشكل ،وذلك لان هذه الخيرة ،هي وحدها القادرة على القيام بالحرث الصيفي ،والذي يشكل عملية أساسية في التقنيات المتبعة في هذا القطاع بصفة خاصة وطريقة الحرث الحديثة بصفة عامة . (2)

وأما عن اعمار الجرارات ،فان أقدمهم في النوعين لايتعدى 10 سنين . لكن هذا لايعني أن القطاع يملك جرارات جديدة ،بل وكما أوضحنا في الجدول رقم (53) فان حالة الجرارات كانت رديئة ، خاصة في الجرارات المجنزرة القوية .

---

1) من حسابتنا الخاصة ،فلقد كونا الجدول من المعلومات الموجودة في الجدول سابقه .

2) طريقة " DRY-FARMING " الذي اتبعها الكولون ، وبقيت تستعمل من طرف القطاع الحكومي بعد الاستقلال .

.../...

وكما اوضح مسؤول العتاد في القطاع، ان الجرّار الذي يزيد عمره عن 5 سنين، يعتبر قد أهتلك، ويحاول القطاع تجديده. ويبدو من الجدول أن الجرارات المجنزرة القوية، هي اقدم هذه الجرارات، ولا يوجد سوى واحد لا يزيد عمره عن 5 سنـــــين، وحالتها رديئة، بل رديئة جـدّا، كما اوضح مسؤول العتاد، الذي صرّح لنـا أن هذه الجرّارات، لا تعمل بصفة دائمة، بل تتوقف في أغلب الاوقات "en Panne"، كما ان تجديدها صعب جدّا، فمن جهة لا تنتج في الوطن، أي تخضع لتقلبـــات السوق العالمية، ومن جهة اخرى فان تجديد العتاد الموجود، عن طريق التصليـــح والترميم، يشكو من مشاكل عديدة، وهذا لنقص قطع الغيار، والذي يعود بالدرجة الاولى الى تعدد الانواع المستوردة.

أما الجرارات ذات عجلات، فان الحصول عليها أسهل، وذلك لان نسبة منهـــا تأتي من الانتاج الوطني، مثل " CIRTA " بالاضافة الى ان هذه الجرارات يمكـــن تجديدها وترميمها بطريقة أسهل، لكن نسبتها وهي 18،75 ٪ من مجموع الجرارات ذات عجلات تبدو قليلة. الا ان هذا لا يعني ان سيرتا تتحكم في استعمالها اكثــر من دوتش، لان هذا الاخير وسيرتا هما وجهان لعملة واحدة. فسيرتا هو دوتــش نفسه، لكن ينتج في الوطن تحت رخصة من دوتش.

ان دراسة القوة الجارة تكتمل بدراسة المساحة من الاراضي الصالحة للزراعـــــة " SAU " لكل جـــرّار.

وان كانت تبدو منطقية على المستوى الوطني، اذ تقدر بـ 150 هكتار لكل جرّار، (1) فاننا نعتبرها جيدة في هذا القطاع حيث تنخفض هذه النسبة الى 49 هكتار للجرار.

---

1) STATISTIQUE AGRICOLE? n° 6, octobre 1968, P 75 .

.../...

ولكن هذا اذا جمعنا النوعين من الجرارات ،كما اننا لم نأخذ بعين الاعتبار الجرارات القديمة والمعطلة ،أما اذا فرقنا بين النوعين ،فان هذه المساحة ترتفع الى 38 ، 114 هكتار لكل جرار مجنزر ،وترتفع اكثر ،اذا فرقنا بين الجرّارات القوية والضعيفة ، اذ تصل هذه النسبة الى 5 ، 274 هكتار لكل جرار مجنزر تفوق قوته 60 حصان . مع العلم ان لو أخذنا الجرارات المعطلة أو الرديئة بعين الاعتبار ،فان المساحة ترتفع أكثر ،وذلك لان جرار واحد فقط يبقى جيد من بين الجرارات القوية ،وهذا سوف يسبب مشاكل للمزرعة لا محالة . فكما رأينا عدة مرّات تقوم هذه المزرعة بالحرث الصيفي بواسطة الجرارات الضعيفة القوة او حتى ذات عجلات ،وهذا غير منطقي ولا يتناسب مع هذا النوع من الحرث ،وبلغة أخرى فان نسبة الهكتار الواحد من الاحصنة تقدر بـ 2 ، 1 . (2)

وتبدو لنا عملية التفريق بين قوة الجرارات مهمة ،اذا توقفنا عند أحد الابحاث ، الذي قامت به مجموعة من التقنيين في ولاية تيزي - وزو . (3) اذ قد لاحظ هؤلاء التقنيون في بحثهم ،ان الجرارات ذات القوة الضعيفة (ذات عجلات) من نوع 45 حصان غالبا ،لا تتمكن من تغطية الطلب عليها في بعض الشهور ،(فيفري ،مارس ماي ،جويلية وأوت) ،وتبقى في الشهور الاخرى بدون عمل ،وذلك لضعف قوتها ، اذ لا تستعمل الا في النقل وبعض الاعمال الخفيفة . اما ذات القوة العالية ،فانها تستعمل في كل أوقات السنة ،بل لا تتمكن من تغطية الطلب عليها في شهر جانفي وفيفري ومارس .

---

1)

2) على المستوى الولائي (تيزي وزو) يرتفع هذا الرقم الى 8 ، 1 .

3) دراسة لمديرية التنمية الفلاحية للولاية .

.../...

أما المجنزرة والتي تفوق قوتها 60 حصان ،فان مسؤ ولو القطاع في البلدية، يشكون من نقصها ، وعدم استطاعة الجرارات الموجودة تغطية الاعمال المسندة لها .

2 - 2 . عتاد الحرث وتهيئة الارض " Materiel Aratoir "

يتكون عتاد الحرث وتهيئة الارض من عدة أنواع ،أهمها محارث المرجع Ch; Reversible ومحارث الحرث العميق " ch. balance " والمحارث ذات أقراص "ch.à disque".
ويملك هذا القطاع 51 آلة بصفة عامة ،يتغلب عليها عتاد الحرث الخفيف مثل محارث المرجع والكوفركروب ، " Cover-croop " بأنواعه ،ولعدم وجود نسا لبعض أسماء هذا العتاد ،لا بأس أن نقدم جدولا لكل هذا العتاد باللغة الفرنسية، وهذا ايمانا منا ان نقدم الى القارئ المحترم ،الأسماء الصحيحة لهذه الآلات، مما يؤدي الى الفهم الصحيح والسريع .

.../...

جدول رقم (55) : عتاد الحرث وتهيئة الارض للتعاونية في 1983 . (1)

نوع العتاد	العدد	الملاحظات
Charues à Disque	3	2 en Panne
Charues Balance	2	en bonne etat
Charues Vigneronnes	3	1 en Panne
Charues Trisoc Trainée	1	———
Charues Trisoc portées	2	———
Charues reversibles	10	2 en panne
Charues Fixes	2	———
Scarificateurs à 11 dents	2	———
Cultivateurs à13,9 et 7 dents	3	2 en panne
Herses à 3 compatriments	6	4 en panne
Cover-croop 7/14	4	en marche
Cover-croop 8/16	5	2 en panne
Cover-croop 10/20	3	1 en panne
Cover-croop 12/24	3	1en panne
Cover-croop 14/24	1	en bonne etat
Dame nivleuse portée	1	———

1) المصدر : مديرية الثمانية بالبلدية ، عندما أجرينا مع المسؤولين استجواب في 1983 . وبعد التأكد بقيت هذه الاعداد نفسها حتى أواخر 1984 .

.../...

بلغت الات الحرث في الموسم 79/ 1980 ، 51 آلة ، من 16 نوع ، وبقي هذا العدد حتى 1984 ، لم يطرأ عليه الا تغيير طفيف . وهذا يبدو لمن يلاحظ سطحيا أن العدد نوعا ما كافي ، لكن من يتمعن النظر في هذا الجدول ، يجد أن الآلات التي تخص الحرث العميق " Ch. Balance " تشهد نقصا كبيرا ، فمحراثان في الموسم 79 / 80 هو عدد قليل جدّا ، وارتفع الى 4 محارث في الموسم الاخر 80/ 1981 ، لكن بقي هذا العدد لا يكفي ، بسبب كبر المساحة .

ومن جهة أخرى فان الاعطاب كثيرة جدّا ، خاصة في العتاد الخفيف ، فنسبة المعاطب " TX de panne " في المهرس " Herses " بلغت 66 ، 66 % ، وبلغت الاعداد 4 من 6 آلات متوقفون بسبب الاعطاب ، كما ان المحارث ذات أقراص " Ch à disque " لم يبقى سوى واحد في حالة جيدة ، فمن 3 موجودين في التعاونية 2 منهم لا يعملون .

ان كثرة العتاد العاطل سوف يسبب للتعاونية خسارة كبيرة جدّا ، ومع عدم وجود قطع الغيار ، فان مدة العطب سوف تطول ، وهذا يزيد من الخسارة . فقد تهتلك الآلة دون أن تحقق أرباحا ، بل لا تسترجع حتى ثمنها .

اذا بالرغم من وجود عدد لا بأس به من الآلات ، الا أن ارتفاع نسبة العاطل ، سوف تؤدي بالمسؤلين الى استعمال العتاد الجيّد بصورة مكثفة جدّا ، الامر الذي يؤدي الى اهتلاكه بسرعة كذلك .

كما ان عدد لا بأس به من هذا العتاد ، يعود تاريخ اقتنائه الى 1966 ، و 1969 ، مثل المحارث ذات أقراص ، مما جعلها غير قابلة للاستعمال .

خلاصة القول ، فان عتاد الحرث بصفة عامة موجود ، لكن بشكل غير منتظم ، ففي الوقت الذي نجد فيه 10 محارث مرجعية " reversible " لا نجد سوى محرثان للحرث العميق ونلاحظ وجود 16 محراث من نوع كوفركروب ، من مختلف الفيئات ، فلقد مثل

.../...

عدد هم نسبه 37،31٪ من مجموع عتاد الحرث وتهيئة الارض . هذا العدد المرتفع لا يتناسب والعمل الذي يقوم به هذا المحراث .

ويمكن أن نضيف كلمة في الاخير لنقول ان معظم هذه الآلات هي من انتـاج وطني ، الا فيما يخص المحارث المرجحية فهي من نوع HUARD ، أما الباقي فهـو من نوع بن باديس وساكرا " BEN-BADIS و SACRA " . وكلاهما انتاج وطني ومع هذا نلاحظ هذا النقص . أو بمعنى آخر نلاحظ سوء التوزيع من الوحدات المنتجة على الوحدات المستعملة ، طبعا هذا يعود لعدم التخطيط ، أو التخطيط السيء ، سواءا في الوحدات الصناعية المنتجة أو في الوحدات ، والتعاونيات الفلاحية المستعملة . كما تكثر الاعطاب بسبب نوعية التربة والتضاريس ، كما يسبب الاهمال وعدم قدرة الفلاحين على استعمال هذه الآلات في جزء اخر من هـذه الأعطـاب .

2 - 3 - عتاد الزرع والتسميد " Semi et epandage ".

حتى الان لاتزال التعاونية تقوم بالزرع وتسميد الارض بالطرق اليدوية . وبذلك لا تملك التعاونية سوى آلة واحدة لزرع السماد الطبيعي " Fumur " و 3 آلات للسماد الاصطناعي ، واحدة منهم معطلة . كما لا تملك التعاونية سوى آلاتان " Semoires " لزرع الحبوب ، حتى ان هذه الآلات لا تستعمل ، وذلك لعـدم تمكنها القيام بالمهمة المسندة اليها ، اذ من خصائص هذه الآلة ، أنها لا تعمل الا في الاراضي المسطحة ، وبما أن التعاونية تزرع الحبوب في أراضي منحدرة ، فان هذا النوع من العتاد لم تتمكن التعاونية من استعماله .

.../...

2 - 4 . عتـاد المعاملـة وزرع المبيدات " Traitement ".

كما قلنا من قبل ، فان القطاع الحكومي اتبع نفس تقنيات الانتاج التي كان يطبقها المعمرون (الكولون) ، خاصة في الحرث ، وزراعة المبيدات . ويستعمل القطـاع عدة ادوية ، وبيارة وتقنيـات حديثـة .

يملك القطاع الحكومي بالبلدية ، 26 آلة للمعاملة " Traitement " مـع العلم أن آلتـان منهم غير صالحة للاستعمال و 3 معطلة ، تنتظر التصليح . ولزيادة التوضيح نقدم جدولا يحتوي كل عتـاد التعاونية الخاص بهذه العملية ، وهـذا للموسم الفلاحي 79 / 1980 ، وهذا حتى نتمكن من ملاحظة التطور بعد هـذا الموسـم .

الجـدول رقـم (56) : عتاد المعاملة" Traitement الموسم79/80 (1)

النـــوع	العـدد	الملاحظـات
Atomisseurs 1000 Litres	5	3 en panne
Pulverisateurs Portés 300 L	4	en marche
Poudreuses Mecanique	2	Réformés
Pulverisateuros à dos 20 L	2	en marche
Poudreuses à dos	8	"
Pals injecteurs	5	"

1) المصدر : ادارة مزرعة الاشتراكية ، مسؤول العتـاد 1983 . بعـاليـة .

.../...

من النظر الى هذا الجدول ، نلاحظ ان أهم العتاد الحديث غير قابل للاستعمال في معظمه . فالبراذع " Poudreuses " الميكانيكيه تم توقفها عن العمل ، فهي غير صالحة ، كما ان معظم العتاد الاخر معطل . وتبقى فقط الالات التقليدية وهي البراذع المحمولة ظهرا ، هي الصالحة . فالعدد المتبقى أو العامل غير كافي ، وهذا ماترك مسؤولوا القطاع يفكرون في اقتناء عتاد أخر في 1981 / 1982 ، خاصة بعد ازدهار المزروعات البقولية ، التي تحتاج الى المداوات الكثيرة ، والعناية الجيدة .

ان هذه الاعطاب والتي ترجع كما سوف نرى في الجدول التالي ، الى تعدد الأنواع " Marque " ، مما يؤدي كما قلنا الى عدم استطاعة الحكومة توفير قطاع الغيار وبالتالي الى هلاك العتاد قبل أوانه ، أي قبل انتهاء مدة اهتلاكه القانونية .

وهذه الالات المستعمله فقط ، والتي تم اعادة تجديدها واصلا حنهلشحينا ، في الموسم الفلاحي 1981 / 1982 ، والتي بقيت حسب مسؤول الحظيرة الى غاية 1984 .

.../...

الجدول رقم (57) : عتاد المعاملة بعد 1981 الى غاية 1984 (1)

العتاد	النوع " Marque "	سنة الشراء	الحمولة
1 Atomiseur Trainé	HARDI	1981	1000 L
1 " "	"	"	"
1 Atomiseur Porté	TECNOMA	1975	300 L
3 Pulverisateur Porté	HARDI	1981	300 L
2 " "	"	1980	300 L
3 Pulverisateur à dos	"	1981	30 L
2 " "	TECNOMA	1975	20 L
2 Poudreuses mecanique	EVRAR	1981	150 Kg
Poudreuses à dos	CARPA	1977	20 Kg

كما اشرنا من قبل ، نلاحظ أن لثلاثة اصناف من العتاد الخاص بالمداوات والمعالجة ، هناك 5 أنواع ، وهذا كثير ففي السنين الاولى السبعينات اشترت الدولة نوع " TECNOMA " وفي الثمانيات HARDI و EVRAR ، وهذا الاختلاف خطر على القطاع الفلاحي بصفة خاصة ، وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة ،

2 - 5 . عتاد جمع المحاصيل .

تجمع المحاصيل البقولية وثمار الاشجار باليد ، في كل المزرعة . طبعا وهذا لعدم وجود عتاد لدى المزرعة ، يخص هذه العملية ، ولذلك فالعتاد الذي نتكلم

1) ادارة القطاع الحكومي بالبلدية ، مسؤول العتاد في حانفي 1984 .

.../...

عنه هنا يخص جمع محاصيل الحبوب ، (قمح ، شعير ، علف ...) .

يتمتع عتاد التعاونية الخاص بجمع المحاصيل ، بحداثته ، كما أن معظمه جديد . ففي الموسم 80 / 1981 وجدنا 22 ، 72٪ من الآلات لا يتجاوز عمرها 1 سنة . كما ان عددها في الموسم الفلاحي 79 / 80 ، كان 22 آلة . منها 6 معطلة ، أي كانت نسبة المعطل 27 ، 27٪ من مجموع عتاد جمع المحاصيل . وانخفض العدد هذا ، في الموسم الفلاحي 80/ 1981 الى 18 آلة ، بعد ايجاد العتاد المعطوب وتجديد الحظيرة . اذن سوف نقدم جدولا يرسم لنا مجموع العتاد العامل ، بعد تجديد الحظيرة في الموسم الفلاحي 80/ 1981 . وبعد مرورنا في 1983 و 1984 على التعاونية وجدنا نفس العتاد ، أي ابتداءا من 1981 لم يتجدد عتاد التعاونية ، مما سبب في أواخر 1983 وبداية 1984 أعطابا كثيرة فيه ، حيث فاقت نسبة الاعطاب 28٪ .

كما أن الانواع المختلفة يبقى دائما مشكلا ، اذ حتى في هذا الصنف من العتاد نجد انواعا مختلفة ، تسبب مشاكل للتعاونية ، ويقول مسؤول الحظيرة على بعض الانواع أنها لا تصلح ، ومنها " CANTONE " والتي تخص جمع العلف ، لكن يقدمها الديوان الوطني للعتاد الفلاحي الى التعاونيات ، بعد استيرادها .

... / ...

جدول رقم (58) عتاد جمع المحاصيل للتعاونية بعد 1980 وقبل الهيكلة . (1)

العتاد		العدد	النوع	تاريخ الشراء
جمع العلف	P.R	1	CLAAS	1974
" "		1	"	1976
" "		2	"	1980
" "		1	CANTONE	1980
حاشة	Faucheuse	1	RASP	1972
" "		1	"	1979
" "		2	KUHM	1980
" "		3	"	1981
حاصدة ـ دارسة	M.B	1	CLAAS	1974
" "		1	"	1980
	Ensileuse	1	CIMA	1980
	Rat. Faneure	2	CUHM	1980
	"	1	Fahr	1980
المجموع		18	6 أنواع	

ان مساحة المزروعات الحبوبية ، بالنسبة لكل السنين تتراوح مابين 280 و 300 - هكتار (قمح) ، لهذا فان المساحة الخاصة لكل حاصدة ـ دارسة لا يتعدى 150 هكتار . ان هذه النسبة تعتبر عادية ، وهذا اذا شاركت الآلتان في الحصاد ، أما اذا عم

---

1) اعدنا تنظيم الجدول ، حسب معلومات التعاونية بغليية في 1983 و 1984 .

.../...

تم عطب احداهما ، وهذا مايحدث عادة للقديمة ، فان المشكل سوف يطرح في ذلك الموسم ، بل أن المشكل يزداد خطورة بالنسبة للقطاع الفلاحي بالبلدية على العموم ، وذلك اذا علمنا أن هذه الحاصدات التابعة للتعاونية ، تسند اليهما مهمة جمع محصول القطاع الخاص ، وهذا لعدم وجود آلات عند هذا الاخير ، كما سوف نرى في الفصل الثاني .

2 - 6 - عتاد النقل .

لا يقل عتاد النقل اهمية عن العتاد الأخر ، بل أن أي تأخير عن النقل سوف يسبب اضطراب في العملية الانتاجية بصفة عامة . فكثيرا ماتصل المزروعات متأخرة الى الحقول ، أو تصل المنتوجات متأخرة من الحقول الى اماكن التخزين ، بسبب عجز في عملية النقل . كما أن في أغلب الاحيان يصل السماد أو البذور ، متأخرا عن موعد استعماله ، فيسبب ذلك تذبذب في الموسم الزراعي ، وتأخره ، بل يصل في بعض الاحيان الى فساد جزء كبير من المحصول .

يملك القطاع الحكومي في بلدية بغلية عتاد ميكانيكي للنقل ، ولا يستعمل بالمرة الحيوانات (بغالا أو حميرا ...) . تتمثل وسائل النقل في هذه التعاونية، في شاحنتين ذات حمولة 5 ، 2 طن و 11 عربة " Remorque " تابعة للجرارات.

كما نرى ، فان شاحنتين فقط لا يكفيان لعملية النقل ، خاصة وأن واحدة منهما قديمة جدّا تتوقف عن العمل مرارا (G.A.K) ، يعود تاريخ شرائها الى 1972 ، ولهذا تستعمل التعاونية الجرارات في عملية النقل ، ان استعمال هذه الاخيرة سوف يؤدي الى تضييع وقت كبير في الطريق ، خاصة اذا كانت المسافات بعيدة . بالاضافة

.../...

الى كون الجرارات تقوم من المفروض بأعمال أخرى ، مثل الحرث وغيره ، أو النقـــل داخل الحقول وبين المسافات القصيرة . لكن من خلال تحليلنا استطعنا أن نستخلص لماذا هذه المزرعة أو غيرها ، تملك جرارات ذات عجلات بأعداد مرتفعة نوعا ما ، فحسب أحد المسؤولـين في التعاونية ، فان الحصول على جرّار أسهل وارخـص من الحصول على شاحنة ، اذ من جهة فان سعر الشاحنة يكلف أكثر من ثلاث مـرات سعر الجرار ، بالاضافة الى كون الجرار يقوم بعدة اعمال ، ولا يحتاج الى سائـق خـاص .

وتملك التعاونية 4 خزّانات للمياه ذات سعة 3000 لتر ، كما تملك 3 سيارات خفيفة للخدمات الاجتماعية ، واحدة معطلة منذ زمن طويل ، وهي من نوع (CV 4) ، بالاضافة الى تحطيم الجديدة منهم في حادث في 1986 وهي من نوع " FIORINO " ، هذا ماترك القطاع يشكو الى نقص هذا النوع من العتاد ، الذي يعتبر ضروري في قضاء الاشغال الاجتماعية بسهولة . ونجد في التعاونية 6 دراجات ناريـة لبعض الاعمال الخفيفـة .

من خلال هذه الارقام يبدو لنا ان هذه الاعداد من الآلات الخاصة بالنقل لا تكفي . بل أن العمل كله يقع على الجرارات ، التي تستخدم حتى في نقل العمال وبعض الخدمات الاجتماعية في معظم الاحيان . وهذا أمر يؤدي الى اهدار الوقت ، والى تذبذب في العمل ، وأخيرا الى تدهـور الانتـاج .

2 - 7 . الســري .

حسب الموسم الفلاحي 79/ 1980 ، بلغت المساحة المروية 236 هكتـار ، أي بنسبة 20 ، 17٪ من مجموع مساحة القطاع الصالحة للزراعة . وبالرغم من وجـود أغلب مساحة التعاونية على ضفتي نهر السيـاو ، فان المساحة المروية تبدو ضعيفـة ، ولم تتعدى 369 هكتارا في أحسن الظروف .

.../...

وأما عتاد التعاونيات الخاص بالري ، فانه ليس بحديث ، وأغلبه قديم ، يتمثل في بعض المحركات والمضخات ، وعدد من القنوات ، وندرجه في الجدول التالي :

جدول رقم (59) : عتاد الري للتعاونية قبل الهيكلة في 1984 . (1)

العتـــاد		العدد	الملاحظات
محركات	G.M.-Pompes	11	4 معطلة (36 ، 36 ٪)
منضخات	Asperateurs	50	—
قنـــوات	Tuyouterie	مختلفة	—

لكن حسب رأي مدير القطاع ، فان ضعف المساحة المروية ، أو تقليل غرس الخضر والبقوليات ، لا يرجع فقط الى عدم قدرة القطاع ، انما التخطيط المركزي في الوزارة هو الذي لا يسمح بذلك . وفي هذا الصدد قال : " ان المركز يفرض علينا بعض المزروعات التي لم تعود علينا بالفائدة ولا تعود علينا بالفائدة ، لكنها ضرورية بالنسبة للوطن ، ولهذا لم نرفضها ، ولا يجب أن نرفضها ، بالرغم من أننا سمعنا ان اغلب التعاونيات رفضوها " ، (2) . وهذه المزروعات تتمثل في زراعة الحبوب ، وخاصة القمح ، الذي يكلف كثيرا ، لكن مردوده قليل وضعيف .

---

1) حسب ادارة التعاونية بالبلدية ، في 1984 ، قبل الهيكلة .

2) المصدر : تم تكوين الجدول من المعلومات الموجودة في التعاونية في أواخر 1983 .

3 ـ اليـــد العاملـــة .

كانت التعاونية قبل الهيكلة تستخدم 155 عاملا دائما ، وبعد الهيكلـــة فان التعاونية استخدمت 135 عامـلا دائمنا ، أما العمال الموسميون فانهم يتغيرو ن من موسم فلاحي الى آخـــر ، فيكثرون في اوقات العمل الكثيف ، وينقصون في فترات يقل فيها العمل . ومتوسط عددهم هو 135 عامـــلا .

أما في الموسم 79 / 1980 ، والذي تحصلنا على المعلومات الخاصة بـــــه ، فان التعاونيـة كانت تستخدم قـوة عمل في سن كبير ، ويوضح الجدول التالي مختلـــف فئـــات العمر للعمـــال في هذه التعاوينـــة .

جدول رقم (60) : عمر الفلاحين في التعاونية قبل الهيكلة . (1)

الفـئـــــة	العـــدد	النسبة المئوية %
من 18 الى 50 سنـــة	86	55 %
من 50 الى 60 سنـــة	51	33 %
أكثر من 60 سنـــة	18	12 %
المجمـــــوع	155	100 %

1) المصـــدر : تم تكوين الجدول من المعلومات الموجودة في التعاونية في أواخر 1983 .

.../...

يظهر من الجدول السابق ان 45٪ من مجموع العمال الدائمين ، تزيد اعمارهم عن 50 سنة ، و 12٪ في سن التقاعد . كما نشير الى ان اغلب هؤلاء العمال الكبار في السن مؤهلون ، ولهذا يسعى القطاع جاهدا الى ادخال عمال مؤهلين ، من صغار السن ، حتى يتمكن من تعويض الطاقة المؤهلة والسائرة في طريق التقاعد . وندرج جدولا يبين نسبة التأهيل في التعاونية .

جدول رقم (61) : نسبة التأهيل عند العمال الدائمون . (1)

النوع	العدد	النسبة المئوية ٪
العمال المؤهلون	82	٪ 53
العمال الغير مؤهلين	73	٪ 47
المجموع	155	٪ 100

من الجدول اعلاه يظهر لنا ان نسبة العمال المؤهلين هي تقريبا نصف العدد ، كما علمنا أن 30٪ تقريبا من المؤهلين هم من كبار السن . وهذا ما سوف يجعل مشاكل للتعاونية ، اذا لم تتمكن من الحصول على الشباب الذين يملكون خبرة في العمل الفلاحي .

لكن السؤال الذي يطرح نفسه ، ماهو نوع التأهيل الذي نحن بصدد الكلام عنه ؟ فعلا لقد كنا ننتظر من كلمة تأهيل شيئا آخر ، لكن وجدنا

---

1) المصدر : ادارة التعاونية ببغلية ، قبل الهيكلة في 1984 .

.../...

في الاخير ان الحارس يعتبر مؤهل ، وهذا في رأينا خطأ ، لان أي عامل يمكن ان يقوم بالحراسة ، كما ان العمال الاداريين كذلك ، بغض النظر عن المدير ، الذي من المفروض ان يكون على علم بالفلاحة وعمل الفلاحة . وحتى يكون العمل أوضح ، نبين الوظائف التي يشتغل فيها العمال المؤهلون .

جدول رقم (62) : توزيع العمال المؤهلون حسب المناصب .

المنصب		العدد
سائق الجرارات والشاحنات		18
قلام للاشجار	Taileurs	24
حارس، مشؤول وحارس الليل		11
مسؤول عن الزراعة		4
مسؤول عن ورشات العمل		5
مسؤول عن الحيوانات		1
مسؤول عن الاصطبلات		2
مسؤول عن البيع		2
مسؤول عن تربية النحل		2
مسؤول عن العمل		2
مسؤول عن العتاد		1
محاسب		1
مساعد المحاسب		1
المدير		1
من يعطي الأكل للحيوانات		1
بناء		1
مخزنجي	Magazinier	2
المجموع		82

بل اخطر من ذلك ، اذا علمنا ان العمال المؤهلون من الشباب ، يشتغل معظمهم في مناصب ادارية ، ويتركون الكبار في الحقول .

أما العمال الموسميون ، فان نسبة التأهيل عندهم منخفضة جدّا ، لم تتعدى في أحسن الظروف 22٪ ، وتنخفض الى 4٪ في بعض الاوقات . ويتغير العدد من شهر الى آخر حسب الاحتياج . وهذا الموسم 79/ 1980 ، نبين من خلاله عدد العمال الموسميين ونسبة التأهيل عندهم . كما أن العدد المتوسط والنسبة المتوسطة للعمال المؤهلين لا تتغير كثيرا من موسم لآخر ، كما أوضح لنا أحد مسؤولي العمال .

جدول رقم (63) : عدد العمال الموسميين ونسبة التأهيل عندهم .

الشهر	عدد العمال	المؤهلون	٪ للمؤهلين
اكتوبر	129	17	13 ٪
نوفمبر	83	17	20 ٪
ديسمبر	89	20	22 ٪
جانفي	1 22	22	18 ٪
فيفري	1 36	22	16 ٪
مارس	1 14	12	10 ٪
أفريل	1 06	13	12 ٪
ماي	1 17	19	16 ٪
جوان	1 41	9	4 ٪
جويلية	2 44	10	4 ٪
أوت	1 58	11	6 ٪
سبتمبر	79	11	14 ٪
المعدل الشهري	134	15	11 ٪

المصدر : ادارة تعاونية التسيير الذاتي ببغلية في سبتمبر 1983 ، عن مسؤول العمال بالتعاونية .

.../...

يقل العدد بالنسبة للعمال الموسميين ،كما ترتفع نسبة التأهيل عندهم ، في بداية الموسم الفلاحي (نوفمبر وديسمبر) ،وهذا لبداية العملية الانتاجية ، التي تحتاج الى الزرع والحرث،كما تحتاج الى تقليم الاشجار والكرمة ... الى آخره ، من الاعمال التي تحتاج الى تأهيل واختصاصيين ،بينما تنخفض نسبة التأهيل ، مع ارتفاع العدد في نهاية الموسم الفلاحي (جوان ،جويلية ،أوت) وهذا منطقي ،لأن هذه الشهور ،تبدأ فيها عملية جني المحاصيل ،التي لا تتطلب عادة اختصاصيين ،بينما تحتاج الى عدد مرتفع من العمال ،لأنهاء القطاف وجمع المحاصيل بسرعة ،حتى لا يفسد ،ويذهب جهد العمال هباءا .

4 - تطور المدخلات الثانوية في الانتاج .

تعتبر البذور المختارة " Semences selectinnes " ،الاسمدة والمبيدات ،أهم المدخلات الثانوية في العملية الانتاجية لهذا القطاع ،ويستخدم كمية معتبرة منها ، بكميات تختلف قليلا من موسم لآخر .

4 - 1 . الاسمدة والمبيدات .

يعتمد القطاع على السماد الاصطناعي بصيغة أساسية ،وعلى السماد الطبيعي " Fumur " بصورة ثانوية . وأهم المواد المستعملة فيما يخص السماد الكيماوي ، تتمثل في الازوت " N " والفوسفور " P " والبوتاسيوم " K " ،وبعض الانواع الاخرى، لكن بكميات قليلة . ونقدم جدولا ،نبين فيه الاحتياجات والاستعمالات من هذه المواد .

.../...

جـــدول رقم (64) : متطلبات واستعمالات الاسمدة للموسم 79/80 .
(1)

النوع	المتطلبـــات	الاستعمـالات	الفـــــرق
	63511 (U F)	41142 (U F)	22369 (U F)
	63136 (U F)	41903 (U F)	21233 (U F)
	48818 (U F)	11498 (U F)	37320 (U F)

من خلال هذا الجدول يمكن ان نلاحظ النقص الكبير في الاسمدة الكيماويـــــة ، خاصة في البوتاسيـوم ، اذ لم تتسلم التعاونية الا نسبة قليلة جداً ممـــا طلبته ، لم تقدر هذه النسبـة الا بـ 55 ، 23 % .

ان هذا النقص سوف يترك التعاونية في مشكل لا محالة ، فاما ان تزرع بـــدون سماد ، أو تضع كميات قليلة عن ما هو مطلوب ، وفي كلتا الحالتين فان المردود سوف ينخفض ، وأن الانتاج يبقى ضعيف . بل قد يصل هذا الفارق أو جزء منـــه في وقت متأخر عن الوقت الرسمي والضاروري ، وهـذا ما يحدث فعلا في معظـم التعاونيات ، بل على المستوى الوطـني .

وتستعمل التعاونية عـدة أنواع (2) . من المواد الكيماوية الخاصة بالمداوات أو المبيــدات .

---

1) ادارة التعاونية ، مسؤول المواد الكيماوية والاسمدة ، بخلية ، 1983 .

2) حسب مسؤول المواد الكيماوية فان عدد أنواع المبيدات كثيرا جداً ، انمــا أهم هذه المواد ، هي المعروفة لدى جميع الاوساط الفلاحية .

.../...

نعطي أهم هذه الانواع ، والتي استعملت في الموسم 79/ 1980 .

جدول رقم (65) : متطلبات واستعمالات المبيدات للتعاونية في 79/80 (1)

النـوع	المتطلبـات	الاستعمالات	الفـرق
Fengicides	98 QX	90 QX	- 8 QX
Insecticides	44 QX	18 QX	- 26 QX
Herbcides	7 QX	4 QX	- 3 QX
Ajuvants et autre	26 QX	9 QX	-17 QX

من الملاحظة الاولى في الجدول نرى النقص الكبير في عدّة أنواع ، بل في كل الانواع من المبيدات المطلوبة ، اذ لم تقدر التغطية الا بنسبة 61، 34 % في بعضها و 90، 40 في البعض الاخر . وما قلناه على الاسمدة يمكن ان نقوله بالنسبة للمبيدات ، حيث أن أي نقص يعود على التعاونية بالسلب . بل قد يسبب تذبذب في الموسم الفلاحي .

4 - 2 - البـذور المختـارة .

حسب تصريحات المدير ، فان التعاونية ببلدية بغلية ، تعتبر احدى التعاونيات المتخصصة في انتاج البذور المختارة ، ولذلك فحتما تستعمل البذور المختارة ، والتي تشتريها من خارج القطاع . لأن منتوجات القطاع هي هجين من الدرجة الثانيـــة

1) ادارة القطاع ببغلية عن مسؤول المواد الكيماوية في سبتمبر 1983 .

.../...

أو حتى الثالثة " 2° Et3° Generation " وبذلك فان اعادة زرعها يعطي بذور عادية ،لاتصلح لاعادة الانتاج ،أما فيما يخص بذور المزروعات الاخرى ، فان التعاونية قلما تستعمل منتوجات القطاع " Autoproduction " ،بل تموين من طرف الشركة الوطانية للاحتياط ببرج منايل " S.A.P " أوعن التعاونية متعددة الخدمات الفلاحية " CAPCS " في مقر البلدية . (1)

ومن خلال ماوجدنا من معلومات بالتعاونية فان البذور مونت كالتالي :
وهذا في الموسم الفلاحي ،79 / 1980 .

جدول رقم (66) متطلبات واستعمالات البذور في 79 / 80 لدى التعاونيه .

نوع البذور		الاحتياجات	الاستعمالات	الفرق
بذور الحبوب	Céréales	327 قنطار	328 قنطار	+ 1 قنطار
بذور العلف	Faurage	178 قنطار	187 قنطار	+9 قنطار
البقوليات	Maraichage	550 قنطار	400 قنطار	- 150 هكتار
خضار جافه	Legumes Secs	39 قنطار	46 قنطار	+ 7 قنطار

من الجدول اعلاه ،نلاحظ شيئا مهما جدا ،اذ نرى أن متطلبات التعاونية من بذور الحبوب والخضار الجافة ،قد أخذ باهتمام السلطات العليا ،ولهذا تم تغطية الطلب وزيادة ،بينما نلاحظ نقصا كبيرا في متطلبات البذور البقولية .

---

1) ان التعاونيه متعدد الخدمات ،تم حلها بعد اعاده الهيكله ،وبذلك تحول مقرها ابتداءا من نهايه 1984 الى مقر شانوي للشركه الوطانيه للاحتياط " SAP .

.../...

فالتعاونية تريد زيادة ارباحها عن طريق الزراعة البقولية ، بينما السلطات العليا تريد رفع انتاج الحبوب ، من قمح وخضار جافة . وهذا ما أشرنا اليه عند ما تكلمنا عن الري . فبالضغط من الاعلى يتم التحكم في التعاونيات ، واخضاعها الى منطق الانتاج للتخطيط المركزي .

6 - عوامل الانتاج في القطاع الحكومي بعد الهيكلة .

لحد الان تناولنا بالدراسة القطاع الحكومي قبل الهيكلة ، أي درسنا تعاونية التسيير الذاتي المدعاة " الاشتراكية " . أما الان وكما اشرنا في بداية الفصل فاننا سوف نلقي نظرة على القطاع الحكومي بعد الهيكلة .

لقد بدأت عملية الهيكلة ، بالغاء تعاونيات الثورة الزراعية (CAPRA) ، في 1982 . لكن بقيت العملية تمشي ببطء ، حتى ماي 1984 ، حيث تم نهائيا دمج القطاع الحكومي ، بما فيه الثورة الزراعية والتسيير الذاتي ، والخروج في نهاية الأمر بتعاونيتين ، قاسيمي محمد وعبيدة سعيد . واصبح القطاع الفلاحي الاشتراكي " DAS " يسير بنفس قوانين القطاع المسير ذاتيا .

وأول عملية في الهيكلة بتقسيم المساحة الاجمالية للقطاع الحكومي بين التعاونيتين ، ثم تم توزيع العمال وتقسيم العتاد ، حسب نسبة الارض ، والمزروعات المطابقة في التعاونية . ونذرس الان عوامل الانتاج لكل منهما ، ثم نلاحظ اهمية التقسيم ، وهل أدت الى فوائد ؟ .

.../...

1 - الارض والمزروعات المطابقة .

لقد احتفظت التعاونية الام ، التي اخذت اسم قاسيمي محمد ، على معظم اراضي التعاونية القديمة (الاشتراكية) ، وتقدر مساحتها الجديدة ب 25 ، 74، 12) هيكتار ، وهي مبينة في الجدول ( ) ، أخذت هذه التعاونية منطقتين من المناطق المشار اليها في بداية هذا الفصل ، وهما منطقتي الكرانسين وبغلية ، بالاضافة الى بعض أراضي الثورة الزراعية في نفس المنطقتين .

أما تعاونية عبيدة سعيد ، الجديدة ، فانها اخذت منطقتين كذلك ، هما منطقتي الدار البيضاء وتاورقة ، (1) لكن مساحتها تقدر بحوالي نصف مساحة التعاونية الاولى ، وهي منطقة غنية بغرس الاشجار ، الحوامض في منطقة الدار البيضاء والزيتون في تاورقة .

هذه المساحة تقدر بـ 50 ، 741 هكتار ، تتكون من بنية نوضحها بالجدول التالي :

(2)
جدول رقم (69) : توزيع اراضي تعاونية عبيدة حسب نوع الارض .

النوع	جافة	مروية	المجموع
غرس اشجار Plantation.	178، 25	73، 75	252
اراضي للزراعه Terre Nue	193، 75	89	282، 75
مجموع الاراضي الزراعيه	372	162، 75	534، 75
اراضي لا تزرع Inculte	206، 75	—	206، 75
مجموع الاراضي الصالحه للزراعه	578، 75	162، 75	74 ، 50

1) بعد التقسيم الاداري الجديد ، فان بلدية تاورقة تطالب بالأراضي هذا القطاع والموجوده في اراضيها ، ومن المحتمل أخذها في نهايه 1987 .
2) اداره القطاع عبيده ، فيفري 1987 ، ببغليه .

.../...

وبهذا فان مساحة القطاع الحكومي بعد الهيكلة ، وهي مجموع الاراضي الصالحة للزراعة للتعاونيتين (عبيدة وقاسيمي) تقدر 75 ، 2015 هكتار .

واذا كانت تعاونية قاسيمي تهتم بزراعة الحبوب ، فان تعاونية عبيدة تهتم بزراعة الاشجار ، حيث تحتل هذه الاخيرة أكثر من نصف مساحة التعاونية بـ 272 هكتار ، منها 78 ، 73 هكتار مروية ، وأهمها اشجار البرتقال . اذ قد باعت التعاونية المساحة المغروسة برتقال والتي قدرت بحوالي 25 ، 34 هكتار بمليار سنتيم ، أما زراعة الحبوب فلم تقدر الا بـ 51 هكتار في الموسم 86 / 1987 ، و 13 هكتار لزراعة الخضار الجافة . بينما قدرت مساحة الزيتون بـ 140 هكتار .

2 - تطور العتاد وسياسة المكننة بعد الهيكلية .

اذا بدأنا كلامنا عن الجرارات ، فأول شيء نقوله ، هو عدم وجود تغيير يذكر بالنسبة لتعاونية قاسيمي ، والتي بدأنا عنها الدراسة قبل الهيكلة ، فلقد ارتفع العدد من 14 جرار قبل التقسيم الى 15 جرار بعد التقسيم في 1984 ، وبقي هذا العدد حتى جانفيي 1987 ، بالنسبة للجرارات ذات عجلات . بل في جانفيي 1987 تم توقيف اثنان عن العمل " Reformé " أحدهما يرجع تاريخ شرائه الى 1970 والاخر من نوع " TORPEDO " تم شراؤه في 1982 ، وهو احدث جرار في التعاونية . كما ان جرارا آخر معطلا . وبهذا فان الحالة قد تغيرت نحو السالب ، اذ لم تحصل التعاونية على أي جرار منذ 1982 ، وهو الجرار المذكور اعلاه . ونفس الشيء يمكن ان نقوله عن الجرارات المجنزرة ، حيث بقي العدد السابق الذكر ، هو نفسه بعد التقسيم ، (13 جرارا) . وبقي هذا العدد الى غاية

.../...

جانفي 1985 .

حيث تم شراء جرارا من نوع فيات ، ذا قوة 80 حصان ، وبذلك اصبح العدد 14 جرارا . لكن المشكل ان هناك جرارا متوقف عن العمل ، و 4 جرارات معطلة ، اثنان منهم يعتبران احدث الجرارات ، احدهما بدأ العمل في 1982 والاخر في 1985 ، وهو الجرار المذكور اعلاه . وهذا الاخير جاء فيه خلل من الديوان الوطني للعتاد الفلاحي " ONAMA " . " ولم نتمكن من الحصول على قطاع الغيار ، في كل القطر ، انا بنفسي ذهبت الى بلعباس وتلمسان وغيرهما من المدن ، ولم أجد هذه القطعة ..." . (1)

وفي الاخير يمكن ان نقول ان نسبة الاعطاب ارتفعت كثيرا ، خاصة في الجرارات المجهزة ، وهذا لعدم تجديد الحظيرة منذ 1981 ، وأما الجرارات الجديدة ، فانها لم تكن جيدة ، وحسب رأينا فانها استعملت فوق طاقتها ، مما أدى الى اتلافها بسرعة .

أما تعاونية عبيده فانها كانت تملك في ماي 1984 ، أي بعد التقسيم مباشرة 11 جرارا ذات عجلات ، ثم باعت في ديسمبر 1986 اثنان ، لعدم صلاحيتهما ، يرجع تاريخ شرائهما الى 1972 و 1974 كانا عند تعاونيات الثورة الزراعية . وبقي العدد بعدها 9 منهم 02 في حالة غير جيدة . وأما الجرارات المجهزة فان التعاونية كانت تملك في ماي 1984 ، 06 ، وباعت في ديسمبر اثنان لنفس السبب المذكور اعلاه ، لكنها اشترت واحد في جانفي 1987 ، وبذلك يصبح عدد الجرارات المجهزة 05 في فيفري 1987 .

---

1) مسؤول الحظيرة في تعاونية قاسيمي ، في جانفي 1987 ، بغليسة .

.../...

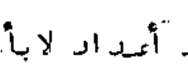
في الختام ، يمكن القول ان تعاونية عبيدة ، في فيفري 1987 ، كانت تملك عدد قليل من الجرارات ، لكن عتاد جيد في معظمه ، وهذا لاتباع سياسة بيع الجرارات والعتاد القديم ، الذي لا يعمل والذي لا يسبب الا الخسارة للتعاونية .

أما عن عتاد الحرث وتهيئة الارض ، فان القطاع الحكومي والمتمثل في التعاونيتين ، لم يتغير عن الحالة التي كان عليها قبل التقسيم . فقد احتفظت تعاونية قاسيمي بمحارث الحرث العميق " Ch. Balance " ، والذي كان عددها 4 محارث في 1981 ، لكن في جانفي 1987 كانت الحالة خطيرة جدا ، لان اثنان انكسرا واثنان في حالة غير جيدة . ولم يتسلم القطاع أي محراث منذ 1981 . وأما ان تعاونية عبيدة لم تحصل على أي محراث من هذا النوع بعد التقسيم ، وحتى فيفري 1987 ، لم تكن تملك محارث من هذا النوع .

اما المحارث المرجمية ، فلقد اصبح عددها 23 محراث في كل القطاع . 15 منهم في تعاونية قاسيمي و 8 في تعاونية عبيدة ، وارتفاع هذا عدد هذه المحارث راجع الى وجود أعداد لا بأس بها في تعاونيات الثورة الزراعية المنحلة . ويبقى هذا العدد هو نفسه حتى فيفري 1987 ، نسبة اعطاب قدرت بـ 20٪ في تعاونية قاسيمي وبـ 37،5٪ في تعاونية عبيدة . (1)

لكن محارث الكوفركروب فان تعاونية قاسيمي احتفظت بكل عتاد تعاونية الاشتراكية ، وأخذت تعاونية عبيدة كل عتاد تعاونيات الثورة الزراعية ، وهي 14 محراث ، هذا ما جعل نسبة الاعطاب مرتفعة جدا ، فلقد بلغت 57،14٪ في فيفري 1987 ،

---

1) حسب مسؤول الحظيرة بتعاونية قاسيمي : " فان القطعة التي تنقص ، هي بسيطة الصنع ، لكن مهمة . ولم تدخل الى الوطن منذ 1982 . وهي قطعة حديد ، يمكن الحداد ان يصنعها وهي بالشكل التالي : "  " .

أي 8 محارث من 14 ،بينما لم تتسلم التعاونية محارث جديدة الى التاريخ المذكور اعـــــلاه .

وكانت كل المحارث ذات أقراص من نصيب تعاونية قاسيمي وعددها 3 محارث ، بينما أخذت تعاونية عبيدة المحارث الخاصة بحرث الكرمة وعددها كذلك 3 محارث . وبقيت هذه الاعداد نفسها حتى فيفري 1987 ،لكن المحارث كلها لا تعمل وهذا لعدم صلاحيتها ويقول رئيس الحظيرة في تعاونية قاسيمي : " اننا لم نقوم بطلب لمثل هذه المحارث (ذات اقراص) خاصة التي يفوق طولها 4 متر ،فهي لا تحرث الا في الاراضي المسطحة ،ونحن لا نملك الا نسبة قليلة منها . ." . (1)

بينما العتاد فانه لم يتغير عن العدد الذي كان في تعاونية الاشتراكية ،لكنـــه بصفة عامة معطل ،أو ان نسبة الاعطاب مرتفعة جدّا . وكذلك توجد آلاتان للزرع " Semoir "في تعاونية قاسيمي ،لكنها لا تعمل ويرجع تاريخ شرائها الى 1972 و 1974 . ولذلك فان الزرع يتم باليد ،لأن الآلة لا تزرع بصورة متكافئة لعدم تسطـــح الأرض .

ونحن بصدد الكلام عن الغرس والزرع فاننا نشير الى اقتناء تعاونية قاسيمي علـــى عتاد خاص بزراعة البطاطا في ديسمبر 1986 ،لكن بأثمان مرتفعة ،حسب مسؤول الحظيرة . ونقدمه في الجدول التالـــي :

جدول رقم (68) ثمن الآلة الخاصة بالبطاطا .

CHaine de terre Pomme de terre	السعـــــــر	المـــلاحظـــــة
Panteuse	8548،87	
Buteuse	5247،26	
Rote-herse	14457،00	
Arracheuse	5508،00	
TOTAL	33761،13	

1) في فيفـــري 1987 ،بعليـــه .

ويجب ان نشير الى ان عتاد التسميد الذي رأينا في الجدول رقم (   ) ، قبل التقسيم ، بقي كله في تعاونية قاسيمي ، لكن الآلات الموجودة آنذاك والبالغ عددها 3 ، تم توقيف احداهما عن العمل ، لكن تم شراء آخرى . اما تعاونيه عبيدة فلا تملك عتاد من هذا النوع بالمرة ، وهذا لا ستلامها بعض الآلات من تعاونيات الثورة الزراعية ، لكنها أوقفتها عن العمل ، لعدم صلاحيتها .

كما لم نلاحظ تغير يذكر في العتاد الخاص بزرع المبيدات . بل وبقي في معظمه في تعاونية قاسيمي ، التي استفدت عن البرانع الظاهرية بعد الهيكلة . كما اشترت آلتين من نوع " Atomiseur " في 1985 و 1986 نوضحها في الجدول التالي :-

جدول رقم (68) عتاد زرع المبيدات واستعماره في 85 / و 1986 .(1)

الصنف	السعة	سنة الشراء	السعر
Atomiseur	1000	1986	24219،00 + TAXE 1993،00
"	600	1985	17250،00

أما تعاونية عبيدة فانها لا تملك الا قليلا من هذا العتاد ، قدر بـ 9 آلات في 4 اصناف . كما ان احدى هذه الآلات تم شراؤها في نفس الوقت مع التعاونيه الأخرى . " .

يبقى ان نشير كذلك الى عتاد جمع المحاصيل والنقل ، الذي طرأ عليه تغيير كبير بالسلب . فلقد كان العدد في تعاونية الاشتراكية كما قلنا من قبل يقدر بـ 18 آله

1) مسؤول الحظيرة في تعاونية قاسيمي في فيفري 1987 .

.../...

في نهاية 1981 ، واصبح 24 آلة في نهاية 1986 وبداية 1987 . لكن من يدرس هذه الآلات ، يلاحظ أن نسبة الاعطاب مرتفعة جدًا ، بل ان معظم هذه الآلات متوقف عن العمل . " Reformé " أو منتظر التوقف "En instance de reformé" فمثلا من بين 6 آلات لجمع العلف واحدة متوقفة واثنان معطوبان كما ان الحاشد التي ارتفع عددها الى 10 ، تم توقيف اثنان . أما صنف راطو " Rateau-Faneure " والبالغ عددهم 5 ، تم توقيفهم كلهم ، واخيرا الحاصدة - الدارسة الجديدة ، التي تم شراؤها في 1983 متوقفة عن العمل بسبب خلل ،(1) وآخرى معطوبة ، وتبقى واحدة فقط صالحة للعمل . كما نشير الى ان الحاصدة - الدارسة التي تملكها تعاونية عبيدة ، غير صالحة للعمل . أما عتاد جمع العلف في تعاونية عبيدة ، والبالغ عدده 3 آلات ، فان نسبة الاعطاب بلغت 66 ، 66٪ ، أي 2 من 3 . ونفس ما قلناه بالنسبة لصنف راطو في تعاونية قاسيمي ، فنقوله على تعاونية عبيدة ، اذ تملك هذه الاخيرة 3 آلات لا يعملون كلهم ، بالرغم من أن اثنان تم شراؤهم في 1983 و 1984 .

أما عن النقل ، فان تعاونية قاسيمي لم يطرأ عليها أي تغيير بعد الهيكلة ، وتعاونية عبيدة أخذت عتاد الثورة الزراعية ، والمتمثل في 5 عربات ، 2 منهم غير جيدة ، وخزانات للمياه ، وشاحنتين ، وسيارتين للشؤون الاجتماعية .

ان الري الذي يعتبر عنصرا اساسيا في العمل ، فان رئيس تعاونية قاسيمي قال فيه : " .. اننا نشهد مشاكل عديدة ، فلقد تم فساد وأحتلال عدة

---

1) " هذه الآلة توقفت عن العمل ، بعد زمن قصير من استخدامها ، واخذناها للتصليح في الديوان الوطني للعتاد الفلاحي لكن لم يجدوا الخلل .." ، مسؤول العتاد ، جانفي 1987 .

.../...

محركات ،ولم نحصل على عتاد جديد ،ولكن قمنا بتجهيز 4 قواعد لجلب المياه من نهر السيباو ،وهي جاهزة منذ 1983 ،ولم يبقى سوى ايصال الكهرباء اليها من طرف سونالغاز ،الآن هذه الأخيرة توعدنا كل مرة ،ولحد الآن لم يتم فتحها ..." (1)

وتبقى الحالة الاحصائيه على ماكانت عليه في السنوات الماضيه، في كل القطاع الحكومي ،لأن تعاونية عيبدة اخذت المحركات التي كانت موجودة في منطقة الدار البيضاء وبعض عتاد الثورة الزراعية. فبلغ عدد المحركات 8 في فيفري 1987 .

---

1) رئيس التعاونيه قاسيمي محمد ،بغليه ديسمبر 1986 .

.../...

6 - الثـــروة الحيوانية في القطاع الحكومي .

يعتبر القطاع الحكومي في البلدية من القطاعات المتخصصة في تربيـــة الحيوانات، ويشتهر القطاع بتربيـــة الابقار الحلوب والعجـال الاناث ،كما يهتم بتربية الاغنـام .

كان يربي القطاع المسير ذاتيا (الاشتراكيـــة) قبل اعادة الهيكلـة ، 56 بقرة للحليب ،في المتوسط الشهري . ينتجـون 18805 لـتر من الحليب في الشهــــر أو 225660 لـتر في السنة ،أي بمعدل 6 ، 4029 لتر للبقرة ،ومعدل انتـــاج البقرة يكـون كالتالـي : -

معـــدل انتـــاج البقــرة = الانتـــاج الكلـــي / عدد الابـقـــار الحاظرين .

يوزع هذا الحليب الى الديوان الوطني الحليب ومشتقاته ،وجزء منه يبـقـــى للعمال ،والباقي الى العجـال ،ونعطي الجدول التالي الذي يوضح كيفية تـوزيـــع انتـاج الحليب في القطاع الحكومي بالبلديـــة .

الجدول رقم (70) انتاج وتوزيع الحليب في الموسم 80 - 1981 . (1)

التوزيع / الانتـاج	الـديـــوان الوطني للحليب	عمال القطاع	العجال	المجـمـــوع
الانتـــاج السنوي	200 848	13810	11002	22 5660
النسبـــــــــة	%٬89	%6٬12	%4٬33	% 100

---

1) : كونـا الجدول من معلومات قدمت لنا في مديرية القطاع ، المكتب الخاص بتربيـــة الحيوانــات ،سبتمبر 1983 .

من الملاحظة الاولى للجدول ، يتبين بوضوح هدف القطاع الحكومي ومنطق الانتاج ، فنسبة 89 ٪ من الانتاج توجه الى تدعيم الديوان الوطني للحليب ومشتقاته ، وذلك من أجل رفع انتاج هذا الاخير ، وبالتالي تلبية متطلبات الشعب المتزايدة ، وفقط 12 ، 6 ٪ يذهب للاستهلاك المباشر .

كما يعتبر هذا القطاع أحد القطاعات المتخصصة في تهيئة الابقار الحلوب ، فيشترى العجال الصغيرة (15 أو 20 يوما) ويربيها ، وبعد أن تلد ، يربي الاناث لاعادة الانتاج ، ويبيع الذكور للقطاعات المتخصصة بتربية ابقار اللحوم ، (1) والجدول التالي يبين تربية الابقار في القطاع الاشتراكي قبل الهيكلة .

جدول رقم (71) عدد الابقار في القطاع الحكومي قبل الهيكلة (80- 1981)

النوع		العدد في 80/10/1	الدخول			الخروج			العدد في 30/09/1
			مشتريات	مواليد	تغيير النوع	مبيعات	موت	تغيير النوع	
أبقار كاملة		52	—	—	14	6	—	—	60
أقل من عام	ذكور	10	—	34	—	41	—	1	2
	اناث	22	92	36	—	4	1	66	78
أكثر من عام	ذكور	—	—	—	—	—	—	—	—
	اناث	122	—	—	66	62	—	14	112
ثيران الهجين		4	2	—	1	1	1	—	5
المجموع		210	94	70	81	114	2	81	257

* المرجع : القطاع الاشتراكي ، بخليه في 1983 .

1) يقول المسؤول عن تربية الحيوانات في القطاع أن العجال الذكور تباع وأعمارها تتراوح بين 15 و 30 يوما ، الى القطاعات المتخصصة بتربية ابقار اللحوم .

.../...

من هذا الجدول نلاحظ ان القطاع الحكومي بالبلدية غير متخصص في تربية ابقار اللحوم ، ولهذا يبيع كل العجال الذكور ، الى القطاعات المتخصصة في ذلك ، ويحتفظ بالعجال الاناث .

وكذا بالنسبة لتربية الاغنام ، اذ يربي هذا القطاع الاغنام المتخصصة باعادة الانتاج . ويبيع كل الخرفان . خاصة الذكور منها ، ويحتفظ بالاغنام الخاصة باعادة الانتاج بل يغير الانواع التي يراها اصبحت لا تصلح . ونبين ذلك بالجدول التالي : -

جدول رقم (72) عدد الاغنام في القطاع الحكومي الاشتراكي قبل الهيكلة .

النوع		العدد في 80/10/01	مدخلات: مشتريات	مواليد	تغيير النوع	مخرجات: مبيعات	موت	تغيير النوع	العدد في 81/09/30
نعاج (أم)		240	—	—	30	12	4	—	254
أقل من عام	ذكور	34	—	128	—	126	2	—	34
	اناث	11	—	122	—	43	4	30	56
أكثر من عام	ذكور	—	—	—	—	—	—	—	—
	اناث	—	—	—	—	—	—	—	—
كباش	لاعادة الانتاج	8	9	—	—	8	—	—	9
المجموع		293	9	250	30	189	10	30	353

المرجع : تعاونية الاشتراكية ، بلدية بغلية . سبتمبر 1983 .

.../...

وبعد اعادة الهيكلة ، اصبحت تعاونية عبيدة السعيد تتخصص في تربية أبقار الحليب ، وبذلك حولت الابقار التي كانت موجودة في تعاونية الاشتراكية سابقا . بينما حوفظت هذه الاخيرة على العجال ، واستمرت في تربية العجال وتهيئة الابقار الحلوب .

لكن حسب تصريحات مسؤول الحيوانات في القطاع الاشتراكية ، الذي بقي يقوم بمهمة المتابعة وتربية الابقار في تعاونية عبيدة ، فان المردود انخفض بعد الهيكلة ، فبعد ما كانت البقرة تعطي 6 ، 4029 لتر في السنة ، أصبحت لا تقدم سوى 3230 لتر ، بالرغم من ان التغذية بقيت على حالها ، بل تحسنت حسب تصريحات المسؤول ، ولهذا حسب رأينا ، يرجع السبب الى حداثة التعاونيه ، وعدم تأقلم العمال الجدد مع تربية هذه الابقار ، أو الى الاصطبلات ، بل وحسب ما رأينا في 1987 في تعاونية عبيدة فان البقرة اصبحت تعطي أكثر من النسبة الاولى ، وهذا الدليل على تلاؤم العمال والابقار ، وتمكنهم من تربيتهم احسن ، بل يمكن أن يرجع السبب الى الحافز المادي ، اذ بعد 1985 فان الحكومة وضعت حدّا معينا لانتاج الحليب للبقرة الواحدة ، وهذا الحد يقدر بـ 10 لتر في اليوم للبقرة ، واذا ما زاد هذا الحد عن 10 لتر فان فائدة تلك الزيادة ترجع للعمال . لكن تحتسب هذه الكمية بالاخذ بعين الاعتبار كل الابقار الموجودة ، أو بمعنى آخر فان

$$\text{هذه الكمية} = \frac{\text{الانتاج اليومي}}{\text{عدد الابقار الموجودة}} .$$

لكن يبقى المشكل مطروح اذ يكلف اللتر الواحد من الحليب 55 ، 2 د ج ، وهذا ثمن مرتفع اذا ما قرن بثمن الحليب المستورد ، بل لان معظم الاكل هو مستورد كذلك .

.../...

وحسب تصريحات رئيس تربية الحيوانات ،فان تربية الاغنام تعتبر هامشية، بالنسبة لأعمال المزرعة ،وان هذا العدد الذي لم يتجاوز 400 رأس ، لا يدر على المزرعة ارباحا كبيرة ،بل أن الخرفان تباع في معظمها الى العمال في العيد .

في الخلاصة يمكن أن نقول بأن القطاع الحكومي في هذه البلدية يسعى جاهدا لتطبيق التقنيات الحديثة ،من أجل رفع الانتاج لتلبية مناطق الانتاج المتخطط المركزي .، لكن وكما لاحظنا من خلال تحليلنا ،فان نقص بعض الامكانيات ،كمّا ونوعا ، (السماد ، العتاد ، اليد العاملة المؤهلة ..) أدّى الى عدم تحقيق هذا الهدف بصورة جيدة جدّا ،وترك بذلك فارق بين الاهداف المرسومة والنتائج المحققة ،والتي مع ذلك تعتبر نتائج حسنة .

.../...

خـــلاصـــة الفصـــل الأول .

يعتبر القطاع الحكومي (الاشتراكيـة) ببلديـة بغلية ، ثاني قطاع فـــي الولايـة (تيزي - وزو) من حيث نجاحـه ،بعد القطاع الحكومي (علي بنـور) ببلديـة تادميت . (1)

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها ،استطعنا أن نستخلص بعض المشاكـــل التي يعاني منها هذا القطاع ،وفي بداية الامر . نلاحظ من المشاكل المورفولوجيـة (MORPHOLOGIQUE) ان هذا القطاع يحتل مساحة كبيرة . تقارب 2000 هكتار، كما ان برنامج انتاجه متغير جدّا ،والمزروعات المطابقة كثيرة ،الأمر الذي تـــرك هذا القطاع لا يستغل هذه المساحة استغلالا لا كاملا وعقلانيا ،ففي 1979 / 80 بقيت 200 هكتار بدون عمل على شكل بـور .

وبالاضافة الى اتساع المساحة ،فان ارض هذا القطاع تتكون من 35 قطعة متفرقـــة ، هنا وهناك على اراضي البلديـة ،الأمـر الذي اخلّ بتنظيم العمل في هذا القطاع، فيضيع الوقت في التنقـل من مقر الادارة ، - حيث نجد ادوات العمل - الـــى المزارع ،اذ تصل هذه المسافـة الى 12 كلم ،كما تصل هذه المسافة بـــين المزارع الى 20 كلـم .

---

1) يعتبر القطاع الحكومي ببلدية تادميت (علي بنـور) أول قطاع في ولايـــة تيزي - وزو ،هذا القطاع يستغل 75 ، 304 هكتار منها 25 ، 663 صالحـة للزراعة ومن هذه الاخيرة 25 ، 240 مروية و 25 ، 304 مغروسة أشجار ،والباقي لزراعة الحبوب والعلف ... الخ ، يشغل هذا القطاع 77 عاملاً دائم ومابـــين (110 و 190) موسمي ،يهتم بتربية الحيوانات ،فيطك 170 خلية نحـــل و 2500 دجاجة للبيض كما يختص بتربية الابقار . حقق في 1981 - 82 رقـم أعمال قدر بمليار و 300 مليون سنتيم وربح 900 مليون سنتيم .

.../...

كما ان صغر المساحة لبعض القطاع ، التي تصل الى 25 ، 0 هكتار تسبب مشاكل في عملية استغلالها ، خاصة اذا كانت في وسط أراضي القطاع الخاص ، الذي يجد الفرصة لنهب بعض مزروعاتها ، خاصة اشجار الزيتون .

الى جانب هذا المشكل فان المشاكل التقنية التي رأيناها تسبب كثيرا في ضعف الانتاج . فاذا كان العتاد غير كافي ، بل وأن العتاد الموجود غير مستعمل ، اذ تكثر الاعطال بسبب نقص قطع الغيار ، وعدم استعمال العتاد برشادة من طرف بعض العمال . فان الاهداف المرسومة لا تتحقق حتما .

بالاضافة الى بعض المشاكل التقنية - الاقتصادية ، التي تتمثل في أغلب الاحيان في ارتفاع عدد المزروعات ، الامر الذي لا يسمح باستغلالها كلها ، وفي ذلك نلاحظ اهمال أشجار اللوز والتين وبعض أشجار الزيتون ... وهذا ترك الحرائق تأخذ منها جزءا كبيرا ، بسبب وجود اعشاب في وسطها .

هذا ما أدى بعد الهيكلة الى تقسيم القطاع الحكومي الى تعاونيتين ، - كما ذكرنا - لكن لحظنا كذلك ان التعاونية الام بقيت تحتل مساحة كبيرة كذلك ، وهذا ماترك بعض المشاكل على حالها . أما التعاونية الثانية (عبيدة) فان مساحتها صغيرة نسبيا ، هذا ماترك مسؤولوا التعاونية يتمكنون من استغلالها أكثر . حتى انها حققت في 1986 ارباحا قدرت بأكثر من 530 مليون .

ومع هذا كله ، فان هذه الدراسة سمحت لنا بالتعرف على بعض المشاكل التي تعاني منها تعاونيات القطاع الحكومي سواء ا قبل الهيكلة أو بعدها .

.../...

فهناك اعداد هائلة من العتاد الغير مستعمل ، اما لأنه معطوب أو لأنه غير صالح للاستعمال بسبب تضاريس التربة ،كما رأينا . وهناك أعداد كثيرة من الايدي العاملة تنتظر التقاعد ،كما أن عدة طلبات للعتاد أو المواد أخرى لاتتحقق ،واذا تحققت ،فانها تصل متأخرة الى التعاونية ، وهذا يؤدي الى تأخر الموسم الفلاحي ،وبالتالي الى قلة المردودية وانخفاض الانتاج في آخر الأمر ..

واذا كان هذا مشكل احدى بلدياتنا في الجزائر ،أو بعض تعاونياتنا ، والتي تعتبر من أحسن التعاونيات من حيث تحقيق الارباح كما رأينا - سواء بعد الهيكلة أو قبلها - فكيف يكون حال التعاونيات التي تسمع عنها بأنها حققت عجزا ! ؟ .

انها حالة معظم تعاونيات القطاع الحكومي ،نقول هذا ونحن متأكدين أنه ينطبق على أكثر مزارع القطاع الحكومي . . .

.../...

الفصل الثاني

××××××××××××××××××××××

تطور تقنيات الانتاج في القطاع الخاص .

××××××××××××××××××××××××××××××××××××××

- طريقة التحري واختيار العينة المدروسة .

بعد ما رأينا القطاع الحكومي ، وما يجري فيه ، وان كانت على العموم الدراسة .
أو البحث الذي اجريناه على القطاع الحكومي سهلا نوعا ما ، اذا ما قرن بالقطاع
الخاص ، الذي تلقينا فيه تناقضات وصعوبات كبيرة اثناء الدراسة .

ان التحقيق الذي اجريناه على القطاع الخاص يختلف تماما عن ذلك التحقيق
الذي اجريناه مع القطاع العام . ولم نصل الى النتائج التي سنقدمها هنا
الا بعد جهد كبير .

ولقد اتبعنا طريقة خاصة لاجراء البحث نلخصها فيما يلي : -

لقد تصلنا في اول مرة برئيس البلدية السيد علي حماني ، الذي سهل لنا
العملية من جهته ، وقدم لنا قائمة بأسماء الفلاحين في البلدية . كما افادنا
ببعض فيه عدة معلومات حول الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلدية .

وللتأكيد اتصلنا بالتعاونية متعددة الخدمات بالبلدية " CAPCS " والتي
أفادنا مديرها هو كذلك بنفس القائمة التي تحصلنا عليها في البلدية . وتعرفنا
عن كيفية الوصول الى هذه القائمة في التعاونية متعددة الخدمات . وأفادنا
بها مدير التعاونية ، الذي اشار الى ثلاث طرق لاحصاء هؤلاء الفلاحين . هذه
الطرق هي : -

1 - عندما يأتي هؤلاء الفلاحون للتموين بالمدخلات الفلاحية ، من حبوب
وأسمدة . . . الخ اوجبت التعاونية تقديم " بطاقة الفلاح " التي يتم اصدارها
بمشاركة البلدية والقسمة ، وعندها يسجل اسمه وعنوانه ومساحة ارضه ، في هذه
القائمة .

. . . / . . .

2 - عندما يأتي الفلاحون لطلب عتاد التعاونية ،في مختلف العمليات الانتاجية، يطلب من الفلاح المساحة المزروعة ،كما يتم بهذه الطريقة معرفة العتاد الموجود في القطاع الخاص .

3 - عندما يأتي الفلاحون لوضع طلباتهم من اجل شراء أي عتاد فلاحي لدى التعاونية أو البلدية ،فانهم ارغموا بتقديم اثبات اوراق الملكية ،والمساحة الكلية للملكيات الموجودة وبذلك يتم ميزان القطاع الخاص .

وبهذه الطريقة استطعنا ان نعرف الملكيات المستخدمة من طرف القطاع الفلاحي ، والتي يقوم اصحابها بخدمتها فعلا ،ومهتمين بها .

كما لا ننسى فضل نائب مدير التعاونية ،الذي سمح لنا أن نأخذ مكانه فترة اجراء البحث ،مستقبلا بذلك عددا كبيرا من الفلاحين واجراء معهم استجوابات، افادتنا في البحث كثيرا . كما اوفدنا بشروح جيدة حول عمل التعاونية ،وعلاقتها بالقطاع الخاص .

كما تمكنا من الحصول على قائمة ،عتاد القطاع الخاص ،بواسطة قائمة العتاد الذي سهم في العمليات الانتاجية لمدّة مواسم فلاحية . وتوصلنا بذلك لمعرفة كل العتاد الموجود في البلدية على مستوى القطاع الخاص .

وأما عتاد التعاونية متعددة الخدمات ،فاننا حصلنا على قائمته ،من طرف مسؤول الحظيرة ،والذي افادنا بشروح عن هذا العتاد ،من حيث العدد ونسب الاعطاب ،وكيفية تأجيره ،واستعماله .

وأخيرا وبعد ما جمعنا كل المعلومات الكافية عن القطاع الخاص ذهبنا الى دراسته ميدانيا ،وذلك بتقسيم هذا القطاع الى ثلاثة اقسام كما فعلنا في الدراسة

.../...

حول القطاع الفلاحي في الجزائر ،بصفة عامة . هذه المزارع هي : الصغيرة ،أو القطاع العائلي ،المتوسطة أو القطاع السوقي ،الكبيرة وهو القطاع الرأسمالي . طبعا ونبين فيما بعد طريقة التحري ،وماهي الطريقة الاحصائية التي استعملنا ،من اجل اختيار العينة المدروسة .

ولنرى الان عوامل الانتاج للقطاع الخاص ،والى أي مدى وصلت التقنيات المستعملة فيه ،فندرس بالتحليل الارض التي يستعملها ،والمزروعات المطابقة ،ثم العتاد المستعمل ،كما نحلل البذور والاسمدة التي يستخدمها هذا القطاع ، وفي الاخير ندرس اليد العاملة التي تقوم بعملية الانتاج . ونقوم بهذه الدراسة بالاعتماد على مصدرين من حيث المعلومات .

أولا : نقوم ونحلل الطرق الانتاجية المستعملة ، بواسطة الاحصائيات والمعلومات التي جئنا بها من مصادر التموين والتعاونيات الخاصة بتوزيع وسائل الانتاج والمدخلات الفلاحية بصفة عامة (البلدية التعاونية متعددة الخدمات ...) .

ثانيا : نقوم بدراسة الواقع الملموس ،عن طريق التحري الذي اجريناه مع الفلاحين في منازلهم أو في مزارعهم .

كما تفيدنا هذه العملية بمقارنة الاحصائيات الكائنة " (1.5) " والتدقيقات الميدانية .

الى جانب هذه الدراسة للقطاع الخاص ندرج عتاد التعاونية متعددة الخدمات ،لان هذا الاخير يستفيد منه القطاع الخاص ـ ولو قليلا ـ في العمليات الانتاجية . لكن كما سوف نرى فان القطاع الحكومي ،أو بالاحرى تعاونيات الثورة الزراعية ،كانت المستفيد الاول من عتاد التعاونية متعددة الخدمات . وهذا

.../...

حتى نهاية 1982 ، حيث تم اعادة هيكلة القطاع الحكومي . أما بعد 1934 فان اعادة الهيكلة شملت حتى التعاونيات متعددة الخدمات ، اذ تم الغاؤهم كذلك (وهذا نشير اليه في آخر هذا الفصل) .

وسوف ندرس العينة المدروسة ، وطريقة اختيارها في بداية المبحث الثاني ، الذي يهتم بدراسة القطاع الخاص حسب التحري والاستجوابات التي أجريناها مع الفلاحين .

المبحث الاول : دراسة تقنيات الانتاج حسب الاحصائيات المتوفرة .

1 - تطور عوامل الانتاج .

1 - 1 - الأرض .

من خلال الدراسة التي قمنا بها استطعنا ان نتوصل الى احصاء 3748،63 هكتار للقطاع الخاص بأكمله . ولكن حسب احصاء البلدية فان هذه المساحة تقدر بـ 3676 هكتار ، ويرجع الفارق الى الممتلكات التي تقع خارج البلدية ، ولكن صرح بها اصحابها من أجل نيل كميات أكبر من المدخلات الفلاحية من طرق التعاونية متعددة الخدمات ، أو لنيل عتاد ، لان هذا الاخير يستوجب مساحة أكبر .

ان 175 هكتار من هذه الاراضي ، والتي تقدر نسبتها بأقل من 5٪ من المساحة ، يؤجرها أصحابها إلى فلاحين أخرين .

وتتوزع هذه الاراضي بين 234 مزرعة وتنقسم الى ثلاثة فئات مهمة ، لخصناها في الجدول التالي : -

.../...

جدول رقم (72) توزيع مزارع القطاع الخاص حسب الفئات . (1)

المساحة	عدد المزارع	النسبة المئوية
أكثر من 20 هكتار	40	% 17،10
أكثر من 10 وأقل من 20 هكتار	81	% 34،61
10 وأقل .	113	% 48،29
المجموع	234	100

ان المزارع التي تفوق مساحتها 50 هكتار ،عددها قليل جدًّا ،فلا يوجد سوى 7 مزارع ،أي بنسبة 3٪ من مجموع المزارع في القطاع الخاص بالبلدية . وحسب معلوماتنا للماضي القريب ،فان هذا يرجع الى تأميمات الثورة الزراعية ،من جهة والى تقسيم الارض بين الورثاء ،خوفا من التأميم ،في بداية عملية الثورة الزراعية .

أما المزارع التي تقل عن 5 هكتارات فان عددها يقدر بـ 30 مزرعة ،وهذا بنسبة 13٪ من مجموع مزارع القطاع الخاص ،لكن هنا لاحظنا اهمال كبير للمزارع التي تقل عن هكتار واحد ،بحيث لم نلاحظ في القائمة الا عددا قليلا جدًّا ،وهذا يرجع كذلك الى اهمالها من طرف اصحابها ،اذ اصبحت لا تكفيهم حتى لانتاج الأستهلاك الذاتي .

بصفة عامة ،فان اغلب اراضي القطاع الخاص غير جيدة ،بل تعتبر حدّية ،هامشية، تقع في الجبال ،وتربتها فقيرة جدًّا من المواد العضوية . وعلى العموم ،فان سهول

1) استطعنا ان نكون الجدول من المعلومات التي توصلنا اليها في البلدية والتعاونية متعددة الخدمات .

.../...

وأشباه السهول في البلدية ، تقع في الاماكن المسماة : الدار البيضاء ، سبساو ، لثنين القديم ، وبعض السهول في ضواحي المدينة بغلية ، كما كان يبدو واضحا في الخريطة رقم ( ) ، اذ هذه الاماكن تقع على ضفتي نهر السبساو . والباقي اما الهضاب في المناطق المسماة : بن حمزة أولاد حميدة ، تزروت الى القضية جنوبا والبريج والكراتين من الناحية الغربية ، واما الجبال والمرتفعات ، مثل تاورقة ، وهي المناطق التي انفصلت عن البلدية ، بعد ما اصبحت بلدية بعد التقسيم الاداري الجديد في 1985 .

وأردنا ان نبين توزيع الاراضي والمزارع حسب التضاريس ، والتي نوضحها على الجدول التالي : -

جدول رقم (73) : توزيع مزارع القطاع الخاص حسب التضاريس .

النوع	عدد المزارع	النسبة المئوية (٪)
السهول	15	٪ 6،41
اشباه السهول	42	٪ 17،60
الهضاب العليا	78	٪ 33،33
الجبال	99	٪ 42،49
المجموع	234	٪ 100

1) تم تكوين الجدول من حساباتنا الخاصة ، اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف التعاونية ، وعناوين الفلاحين .

.../...

ونلاحظ من الجدول التوزيع السيء لهذه المزارع ، اذ نسبة كبيرة جدّا تقـــع في الجبال . وفي المبحث الثاني نلاحظ ماهي أنواع المزارع التي تأخذ هـــذه المواقـــع الجبليـــة والحديـــة .

1 - 2 . العتـــاد الفلاحي والمكننة .

1 . 2 . 1 . عتـــاد الجـــر .

حسب ماقدمت لنا التعاونية متعددة الخدمات بالبلدية ، من معلومات ، فان القطاع الخاص يملك 86 جـرار من النوعـين ، (مجنزرة وذات عجلات) مـــن بينها 63 ذات عجلات . وهـذا يوضح هيمنة هذه الاخيرة على العدد الاجمالـــي للجـرارات ، بل وان نسبة كبيرة من الجرارات ذات عجلات تفوق قوتها 60 حصـــان ، أو بالاحرى فان 67٪ منهم تساوي قوتهم 65 حصان ، وان 33٪ قوتهم تساوي 45 حصان أو 35 حصان .

هذه الظاهرة تنعكس تماما في الجرارات المجنزرة ، اذ لايوجد سوى 4 جرارات من اصل 23 من تفوق قوتهم 60 حصان ، أي بنسبة 17٪ من مجموع الجرارات المجنزرة . والجدول ادنـاه يزيدنا في توضيح ذلـك .

جدول رقم (74) : توزيع الجرارات في القطاع الخاص حسب القوة فـــي سبتمبر 1983 .

النـــوع	اكثر من 60 حصان	٪	اقل من 60 حصان	٪	المجموع	٪
ذات عجـــلات	42	66,67	21	33,33	63	100
مجـــنزره	4	17,4	19	82,5	23	100
	46	53,5	40	46,5	86	100

قمنا بتكوين الجدول من حساباتنا الخاصة ، حسب مالدينا من معلومات من طرف التعـاونيـــة .

.../...

أما فيما يخص العمر ، فاننا لم نتمكن من الحصول على تواريخ شراء الجرارات ، انما استطعنا ان نعرف ، بأن 6 جرارات فقط من بين 63 جرارا ذات عجـلات تم شراؤها في جوان 1982 والباقي كلّه تم الحصول عليه قبل هذا التاريخ . كما علمنا خلال مرورنا بالفلاحين في 85 و 1986 ، ان القطاع الخاص اشترى 5 جرارات مجنزرة ذات قوة 45 حصان في 84 - 1983 من نوع فيات ، ولكن بطرق غير شرعية ، أي في السوق السوداء ، وبأثمان مرتفعة جدّا تتراوح بين 000 50 د ج ، و 000 30 د ج . كما نشير هنا ان الجرارات ذات عجلات في السوق السوداء يرتفع ثمنها الى 000 150 د ج ؛

وهذا يزيدنا دلالة على ان القطاع الخاص بقي حتى 1986 لا يملك سوى 4 جرارات مجنزرة ، تفوق قوتها 60 حصان ، والتي تستعمل في الحرث الصيفي "Iefencement" .

كما يبدو من الارقام ، فان هذا غير كافي ، بالنسبة للمساحة التي يملكها هـذا القطاع . كما ان صعوبة تربتها ، والتي تكثر فيها الاحجار ، لا تساعد الجرارات الصغيرة القوة على العمل بسهولة ، بالاضافة الى النقص الكبير في عتاد الحـرث ، خاصة محارث الحرث الصيفي " CH.Balance " كما سنرى من بعد .

انّ نسبة الجرارات الى المساحة تبدو قليلة جدّا ، اذ ترتفع نسبة الجـرار الواحـد الى 60 هكتار في نوع ذو العجلات ، وتصل الى 163 هكتار في المجنزرة بصفة عامة ، وترتفع الى 937 هكتار للجرارات المجنزرة القوية .

ان ارتفاع نسبة الجرار الواحد من المساحة الارضية يؤدي الى صعوبة العمل ، وتأخر المواسم الفلاحية . خاصة وان التربة غير جيدة ، بل أن بعد التحليل استطعنا

.../...

ان نكشف بأن هذه الجرّارات السالفة الذكر ، لا تشارك كلها في العمل في جميع المواسم . اذ منها من يكون معطّل ومنها من لا يطلك عتاد الحرث وتهيئة الارض . الخ .

ففي الموسم الفلاحي 79 - 1980 شرك 52 جرار من العدد السالف الذكر (89) - منهم 33 ذات عجلات و 19 مجنزرة ، ولم يشارك أحد الجرارات القوية المجنزرة في عملية الحرث لهذا الموسم ، بسبب تعطّله . بل أكثر خطورة اذا علمنا ان هذا العدد ينخفظ من موسم فلاحي لآخر . فلم يشارك سوى 44 جرارا من النوعين في الموسم 80 - 1981 ، ولكن بارتفاع قليل للجرارات المجنزرة التي اصبح عددها 21 ، أما الجرارات ذات عجلات فان عددها انخفظ الى 23 فقط ، خاصة الجرارات الضعيفة ، اذ لم يشارك سوى واحد في عملية الحرث لهذا الموسم الأخير .

ويرجع تخلف الجرارات الاخرى عن العمل بسبب تعطيلها من جهة ، أو عدم امتلاك العتاد اللازم للحرث من جهة اخرى . مما ترك ملاك هؤلاء الجرارات ذات عجلات ، يستعملونها في اعمال اخرى غير فلاحية . (نقل مواد البناء) . طبعا لان هذا العمل الاخير لا يتطلب مجهودا كبيرا ، ولا عتادا كثيرا ، كما انه يدرّ ارباحا كثيرة .

1 . 2 . 2 - عتاد الحرث وتهيئة الأرض .

ان لعتاد الحرث وتهيئة الارض اهمية كبرى في عملية الانتاج الفلاحي ، وعند دراستنا للجرارات ، رأينا ان عدد كبير منها بقي دون استعمال ، وقلنا أن هذا يعود لنقص عتاد الحرث .

وفعلا ، ومن خلال الاحصائيات الموجودة أمامنا ، فان عتاد الحرث وتهيئة الارض يعاني نقصا كبيرا ، فيبقى عدد المحارث لا يصل حتى الى عدد الجرارات . بل

.../...

وتتغلب المحارث الصغيرة ، التي لا تستعمل الا مع الجرارات ذات عجلات أو الجرارات المجزرة الصغيرة القوة . اذ نلاحظ من الجدول ادناه ان 55 ٪ من هذا العتاد هو نوع المحارث المرجعية الذي يمثل 60 آلة من بين 109 للقطاع الخاص ، بينما لا تسجل سوى آلة واحدة من نوع هرس ، لتفتيت التربة ، وهذا لا نعتبره قليلا فحسب ، بل يمكن ان نهمله تماما .

ان هذا التوزيع السيء لهذا العتاد يختلف تماما عن ارادة السياسة الفلاحية . أو بمعنى آخر ، نلاحظ هنا تناقضا بين الكلام والتطبيق ، فمن جهة المجلات والجرائد الرسمية ، وكما رأينا كذلك في الميثاق الوطني ، أن السياسة الفلاحية تنادي بتطبيق تقنيات فلاحية حديثة وادخال طرائق متطورة على الفلاحة الجزائرية ، ولكن الامر الواقع يبقى شيء آخر ، اذ نلاحظ نقص المعدات الفلاحية والمدخلات اللازمة للانتاج الفلاحي ، بل وحتى ان وجدت فان توزيعها سيء للغاية ، وبذلك فان الاستفادة من التقدم التقني لا يكون الا قليلا .

كما أن خمس (05) محارث للحرث الصيفي ، لا تكفي لخدمة 3748 هكتار ، بالرغم من ان هذا الحرث يعتبر مهما جدّا للعملية الانتاجية بصفة عامة ، ولبعض المزروعات بصفة خاصة .

وحسب الاحصائيات الموجودة أمامنا فان القطاع الخاص لا يملك ولا آلة من العتاد الخاص بزرع السماد والمبيدات . وهذا النقص سوف يؤثر سلبا على النبات ، وسلامتها من الامراض النباتية . اذ حتى ولو تم الحصول على السماد وزرعه باليد فان الفلاح . يضع امّا كميات قليلة فلا يستفيد النبات منها ، أو يضع كميات أكثر فيتلف هذه النباتات ، وفي الاخير لا تزيد هذه المواد الا في تكلفة الانتاج وتبقى الاستفادة منها قليلة جدّا .

.../...

جدول رقم (75) عتاد الحرث وتهيئة الارض في القطاع الخاص البلدي لسنة 1933 .

النوع	العدد	النسبة المئوية %
محارث ثقيلة " CH. B "	5	% 4 ، 59
محارث المرجح	60	% 55 ، 05
بذارات	16	% 14 ، 68
كوفر كروب	27	% 24 ، 77
هرس	1	% 0 ، 91
المجموع	109	% 100

2 - 3 . عتاد جمع المحاصيل .

من الطبيعي ان يكون عتاد جمع المحاصيل مرافقا للمنتوجات الطابقة ، وهذا ما نلاحظه طبعا في القطاع الخاص ببلدية بغلية . اذ بحكم اهتمام هذا القطاع بصورة خاصة بانتاج الخضار والفواكه ، ومنها عنب الطاولة ، الذي اصبح يحتل مساحات معتبرة من سهول القطاع الخاص .

ان هذا القطاع لا يملك سوى 26 آلة من عتاد جمع المحاصيل ، وهذه الآلات هي الخاصة بجمع علف الحيوانات " P.Ramasseuses " هذه الاخيرة تشكل أكثر من 96% من مجموع هذا العتاد ، 25 من بين 26 ، وتبقى الآلة الاخرى حاصدة فدارسة .

المرجع : استطعنا تكوين الجدول من الاحصائيات المقدمة من طرف التعاونية متعددة الخدمات في سبتمبر 1983 .

.../...

ويشكل انتاج العلف الطبيعي قسطا لا يستهان من مجموع انتاج العلف بالبلدية ، وهذا حسب رأينا راجع الى ارتفاع أثمانه وسهولة انتاجه ، ونشير هنا الى تشجيع الفلاحين لامتلاك هذه الآلات ، بسبب - كما قلنا - ترك نسبة كبيرة من المزارع على شكل بور ، طبعا وهذا يؤدي لانتاج العلف ، فيقوم اصحاب هذه الآلات بتأجيرها الى كل من يملك هذا النوع من المنتجات ، خاصة وأن عتاد القطاع الحكومي والتعاونية متعددة الخدمات ، لا يكفي للقطاع الحكومي ، ولا يصل للقطاع الخاص الا بعد وقت متأخر جدًا . الامر الذي ترك ملاك العتاد في القطاع الخاص يرفعون من الاثمان عند التأجير .

*

جدول رقم (76) عتاد جمع المحاصيل للقطاع الخاص بالبلدية في 1983 .

النوع	العدد	النسبة المئوية %
- حاشة	8	30 ، 77
- P.Ramasseuses	11	42 ، 31
- R. Faneures	6	23 ، 08
- حاصدات - دارسات	1	3 ، 84
المجموع	26	100

SOURSE: Nos calcules ;

.../...

1 . 2 . 4 - تداور النقل .

ان كل من يملك جرار ذات عجلات يملك معه عربة ، وبهذا يكون عدد العربات يقدر ، وكذلك بـ 63 ، اي بقدر عدد الجرارات . وهذا اذا دلّ على شيء انما يدل على اهتمام هؤلاء الفلاحين بالنقل من جهة ، ولعدم وجود العتاد الاخر من جهة أخرى ، بالاضافة الى ان العربات سهل اقتناؤها بالمقارنة مع العتاد الاخر ، كما أن كلفتها ليست كبيرة جدّا ، اذ تنتج في الوطن ، من طرف شركات خاصة أو وطنية . (PMA , SACRA , BEN - BADIS) .

طبعا وبعد التحقيق ، استطعنا ان نتوصل الى كون الفلاحين يحبذون النقل أكثر من الاعمال الفلاحية الاخرى . وهذا طبعا لسهولة هذا العمل الاول عن الثاني . أما فيما يخص الشاحنات ، فان العدد غير محدد بصورة منظمة ، لكن نرى كثيرا من الشاحنات مكتوب عليها " فلاح " لكن تقوم بأعمال أخرى ، خارج القطاع الفلاحي .

2 - العتاد الفلاحي للتعاونية متعددة الخدمات بالبلدية .

يستعمل القطاع الخاص عتاد التعاونية متعددة الخدمات بالبلدية ، هذه التعاونية تقوم بتموين القطاع الفلاحي الحكومي بالدرجة الاولى - خاصة الثورة الزراعية - والقطاع الخاص بالدرجة الثانية . أي بعد انتهاء العمل في قطاع الثورة الزراعية ، يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بكراء هذه الالات ، وهذا حسب تصريحات مسيروا القطاع الخاص ، الذين يشتكون من التأخير في امدادهم بالمعدات اللازمة وبالاعداد الكافية.(1)

1) في هذا المجال أشار أحد الفلاحين البارزين في هذه المنطقة ، والذي قال بأنه توقف عن زرع القمح سنة 1977 ، وهذا عندما مرت الحاصدة - الدارسة للتعاونية وهي تحصد قمح الثورة الزراعية امام قمحه ولكن لم يريدون ان يحصدوا له ، وهكذا فسد معظم قمحه ، اذ لم ترجع الحاصدة حتى وقت متأخر جدّا .

لكن رأينا أن نشير هنا الى عتاد التعاونية متعددة الخدمات ، لنأخذ فكرة على ان هناك عتاد فلاحي ، يمكن القول انه تحت تصرف القطاع الفلاحي الخاص . لكن لعدم الاستعمال الرشيد لهذه الامكانيات ، نرى نقص المعدات عند بعض الفلاحين ، وطاقة فائضة عند اخرين . وسنقوم بدراسة هذا العتاد ونلاحظ استعماله .

2 . 1 - عتاد الجر .

تملك التعاونية بالبلدية 16 جرارا ، منها 11 ذات عجلات و 5 مجنزرة . وتعتبر حظيرة الجرارات ذات عجلات جيدة . اذ يوجد 9 ، 90 ٪ من هذه الجرارات تفوق قوتهم 65 حصان ، و 1 ، 9 ٪ قوتهم 45 حصان ، أو بمعنى آخر فان جرارا واحدا قوته 45 حصان من بين 11 جرارا الموجودين في التعاونية .

كما يظهر أن هذا النوع من الجرارات حديث ، اذ 5 ، 54٪ منها تقل أعمارهم عن 6 سنين . والجدولين التاليين يوضحان قوة وعمر الجرارات بصفة عامة .

الجدول رقم (77) قوة الجرارات في التعاونيه متعدده الخدمات في 1983 . (1)

النـــوع	أكثر من 60 حصان		أقل من 60 حصان		المجمـوع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
جـــرارات						
- ذات عجلات	10	90،9	1	9،1	11	100
- مجــنزرة	4	80	1	20	5	100
المجـمـوع	14	87،5	2	12،5	16	100

1) لقد تم تكوين الجدول من خلال المعلومات التي قدمت لنا في التعاونية ، في سبتمبر 1983 .

.../...

(1)
جدول رقم (78) أعمار الجرارات في التعاونية متعددة الخدمات في 1983 .

النوع	تاريخ الشراء 1973 و 1974		تاريخ الشراء 1977		تاريخ الشراء 1980	
جرارات	العدد	%	العدد	%	العدد	%
- ذات عجلات	3	27،2	2	18،2	6	54،6
- مجنزرة	4	80	0	0	1	20

أما بالنسبة للاعطال فان الجرارات ذات عجلات تتمتع بقلة الاعطال ، فلا يوجد أي جرار متوقف عن العمل في وقت التحري تابعا وهذا راجع الى حداثة الحظيرة ، اذ يوجد 72،8 ٪ يرجع تاريخ شرائهم الى بعد 1977 .

كما ان التعاونية اعتمدت على نوعين فقط وهما سيرتا و DEUTZ ، بالاضافة الى ان سيرتا يحمل نفس مواصفات " DEUTZ " .

أما الجرارات المجنزرة فان الاعطال فيها كبيرة جدا ، اذ 3 من 5 جرارات معطلة ، أي نسبة 60٪ من الجرارات الموجودة . بل يجب أن نشير الى أن الجرارات المعطلة ، هي القوية ، التي تفوق قوتها 70 حصان .

ان هذه الظاهرة تؤثر سلبا على الانتاج ، اذ يتم الحرث بواسطة الجرارات ذات عجلات بدل المجنزرة . وهذا طبعا [illegible] لا يتماشى والطرق الحديثة للانتاج الفلاحي ، التي تتطلب عدة اعمال ، يدخل الجرار المجنزر في أهم عملياتها ، فيقوم بالحرث الاولي الصعب ، والذي يعتبر عملية اساسية في عملية تهيئة الارض .

---

1) نفس المعلومات التي قدمت لنا في التعاونية في سبتمبر 1983 .
مصدر سابق .

2 . 2 - عتاد الحرث وتهيئة الارض .

بالاضافة الى نقص الجرارات المجهزة ،فان المعدات الفلاحية الخاصة بالحرث ، والتابعة لهذه الجرارات قليلة جدًا ، اذ لا تملك التعاونية سوى 6 محارث للحرث العميق ، مع كون 3 منها أي 50٪ غير قابلة للاستعمال ، بل لا يمكن تصليحها " Reformé " وهذه المعدات تم نقلها الى التعاونية من شركة التموين والاحتياط " SAP " عند بداية تأسيسها .

وأما بالنسبة للمحارث المرجعية ،فان للتعاونية 10 وكلها جيدة ، وهي مستوردة كلها من الخارج . وكذلك الكوفركروب فان التعاونية تملك 9 فقط لكن تقريبا كلها جيدة ، مع واحد معطل . وهي من صنع وطني . الا ان التعاونية تملك 3 محارث خاصة بحرث الكرمة لكنها معطلة ،أو غير صالحة للاستعمال ، رغم أنها حديثة ، يعود تاريخ اقتنائها الى 1978 و 1980 .

وبصفة عامة فان العتاد الاخر قليل جدًا ، لا يكفي حتى لقطاع الثورة الزراعية ، فكيف بالقطاع الخاص . !

2 . 3 - عتاد جمع المحاصيل .

نشير مرة اخرى ، بأن . أي نوع من أنواع العتاد الفلاحي يعتبر ضروريا ، وأن نقص نوع من هذه الانواع ، سوف يؤثر على العملية الانتاجية للقطاع الفلاحي ، ويعرقل عملية السير المنتظم للتعاونية أو المزرعة .

واذا ذكرنا هذا فاننا نحاول ان نؤكد على أن التعاونية لا تملك سوى 4 حاصدات - دارسات ، مع العلم ان اثنان منها سلمت من طرف شركة التموين والاحتياط في 1975 ، وهما غير قابلتان للأستعمال . والثالثة من نوع " CLAAS " كانت

.../...

معطلة في الموسم 82 / 1933 ، لنقص قطع الغيار . اذن تبقى واحدة فقط صالحة للعمل ، وهذا يكفي ان نقول بأن الموسم الفلاحي 82 / 1983 لا يتم في ظروف جيدة . وهذا فعلا ما تأكدنا منه ونحن نمر بالمزارع اثناء التحري . بل أكد معظمهم أنه " لو كان النقص في الجرارات لكان احسن ، اذ لا نزرع ونتعب أنفسنا ، وفي الاخير نرى المنتوج أمامنا يتلف ولا نجد مانفعله سوى الانتظار .. ".

ويبقى عتاد جمع المحاصيل في التعاونية يتمثل في الحاشات والرابطات ، الخاصة بجمع العلف . ولاحظنا عند دراسة عتاد القطاع الخاص ، أن هذا الاخير يملك هو الآخر عددا لا بأس به من هذه المعدات ، وهذا يبين مرة اخرى عدم التخطيط في التموين بالمعدات الفلاحية .

أما النقل فتستعمل التعاونية الجرارات ذات عجلات والعربات ، اذ تملك 5 عربات ، الى جانب 3 شاحنات من نوع 5 ، 2 طن .

خلاصة القول ، ان بعد الدراسة التي قمنا بها حول معدات القطاع الخاص ومعدات التعاونية متعددة الخدمات ، فان الاحصائيات تثبت لنا ان القطاع الخاص لا يملك الامكانيات التي تسهل له عملية الانتاج . فيحاول ان يستعمل التقنيات الحديثة وادخال الطرائق المتطورة على العمليات الانتاجية ، لكن عدة عوائق تحول دون ذلك ، خاصة القطاع التقليدي ، كما سوف نرى من بعد . ولا بأس ان نذكر العائق المالي الذي يحول دون استطاعة هؤلاء الفلاحين شراء مايحتاجون من عتاد ، أو مايستعملون . كما لا ننسى عدم توفر هذه المعدات في السوق الوطنية ، فيشكو البعض ، ويقولون أنهم طالبوا جرارات منذ 1975 ولم يتحصلوا على طلباتهم ، هذا ما أدى الى اتساع السوق السوداء وارتفاع اسعار المعدات .

.../...

3 ـ اليــــد العاملـــة .

حسب قائمة ملاك الاراضي للقطاع الخاص في بلدية بغلية ،فان القوة العاملــــة تشكو ازمة حادة ،وهذا راجع بالدرجة الاولى الى ارتفاع سن العمال . بل أن أغلبيــة العمال بلغوا سن التقاعد . بالاضافة الى غياب العنصر المؤهل ، اذ لا يوجد أي عامل مؤهل ولا تقني في هذه المزارع . وكما سنرى فان القطـــــاع الرأسمالي وحده هو القادر على جلب العمال المؤهلين في مواسيم خاصـــــــة (تقليم الكرمـــة . . .) .

وتعتمد أغلب هذه المزارع على العمل العائلي ،خاصة في المزارع التقليدية ،والقطـــاع السوقـــي .

لكن هنا نقدم ملاحظة ،اذ في الحقيقة ليست اليد العاملة المسجلة في القائمـة هي التي تقوم بكل الاعمال الفلاحية ،انما هذه القائمة تخص الملاك ،فقد يكـــون المالك هو العامل وقد يكون ـ وهذا في أغلب الاحيان ـ الاولاد هم اليد العاملـة الأساسيــة ،لكن ولاننا لا نملك احصائية تبين ذلك ،فاننا حاولنا أن نقدم جدولا يبين عمر الفلاحين في القطاع الخاص .

جدول رقم (79) أعمار الملاك في القطاع الخاص بالبلديـــة .

تاريخ الميلاد	العمـــــر	العـــدد	%
1925	أكثر من 60 سنــة	89	% 38،04
1936-1926	بين 50 و 60 سنة	63	% 26،92
1946-1937	بين 40 و 49 سنة	49	% 20،94
1947 وأقـل	أقـل من 40 سنــة	33	% 14،10
المجموع	ــــــــ	234	100

المصدر : كونا الجدول من القائمة التي قدمت لنا في البلدية والتعاونيـة .

.../...

المبحث الثاني : القطاع الخاص حسب التحريات الميدانية .

تنقسم دراسة العينات الى قسمين : المعاينة العشوائية البسيطة والتي تعرف على " كونها التصميم الذي يتساوى فيه احتمال انتقاء أي من المينات ذات الحجم n الممكنة التشكيل من مجتمع مؤلف من N عنصران "،(1) و المعاينة العشوائية الطبقية .

ويجب " أن يكون المجتمع المدروس مجتمعا متجانسا (أي أن الفروق المتعلقة بالخاصة المدروسة في عناصر هذا المجتمع طفيفة ويمكن اعتبارها متجانسة) ولكن الواقع الطبيعي والاجتماعي كثيرا لا بل غالبا مايكون هذا التجانس غير محقق وهذا مايجعل المعاينة العشوائية البسيطة قليلة لا بل نادرة التطبيق "،(2) .

وللتخلص من هذه المشاكل الخاصة بالتجانس ، يجب ان تقسم المجتمع المدروس الى طبقات متجانسة ، ثم نجرى الدراسة على كل من هذه الطبقات ، وبذلك يمكن تطبيق المؤشرات على المجتمع ككل . وهذه هي طريقة العينات الطبقية ، والتي سوف نعتمد عليها في دراستنا . ونحن نقسم المجتمع المدروس والمؤلف من 234 قطعة أرضية ، ترجع ملكياتها الى 234 فلاح . ولما كان هذا المجتمع غير متجانس فاننا قسمناه الى 3 طبقات أكثر تجانسا ، وأخذنا عينات للدراسة ، الميدانية . وكان تقسيمنا لهذا المجتمع حسب المساحة الارضية . فالطبقة الاولى هي تلك التي تتجاوز مساحة ارضها 20 هكتار ، وهي القطاع الرأسمالي ، والطبقة الثانية ، التي تتراوح مساحة ارضها بين ⁻/ 10 و 20 ⁻/ هكتار وهي التي سميناها القطاع السوقي والطبقة الثالثة وهي التي تساوي مساحة ارضها 10 هكتارات فأقل ، واسميناه القطاع العائلي .

---

1) ابراهيم محمد العلي ، مدخل في نظرية العينات ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، جامعة حلب ، سوريا ، 1980 ، ص 56 .

2) نفس المرجع اعلاه ، ص 121 ، 122 .

.../...

فاذا كان عدد افراد المجتمع تساوي N = 234 فلاح . وان عـــــدد افراد الطبقة رمزنا له بالرمـز Nh حيث أن h رقم الطبقة . أما المتوســـط الحسابي للطبقة h فاننا رمزنا له بالرمز $\bar{X}h$. وأما S^2h فهو تبايـــن الطبقة .

وأخترنا من بين التوزيعات ، توزيع " نيمان " والذي يطبق حسب العلاقـــة التاليـة : حيث أن $\tilde{n}$ حجم العينـة .

$$\tilde{n} = \frac{(Nh\ Sh)^2}{N^2 D^2 + Nh\ Sh^2}$$

اذ أن $D^2 = \frac{d^2}{Z^2}$ حيث أن d = 1 الدقة ، وباحتمال دقة قـدره أي Z = 3 وللتسهيل نعطي الجدول التالي :

$\bar{X}h$	$Nh\ S^2h$	Nh Sh	Sh	S^2h	Nh	الطبقـة
29،55	1721،6	262،4	6،56	43،04	40	1
14،53	129،6	97،2	1،2	1،6	18	2
7،1	159،49	148،03	1،31	1،73	113	3
	2046,69	507,63	[illegible]		234	3

.../...

من الحسابات السابقة (طي الجدول) فان العينة المختارة حسب الحسابات تكون :

$$\tilde{n} = \frac{(507{,}63)^2}{6085 + 2046{,}69} = \frac{257688{,}22}{8131{,}69}$$

ولكن نقرب الى الاعلى $31{,}69 = 32$

وبالتالي فان حجم العينة يقدر بـ 32 .

وبالتالي فان حجوم العينات الطبقية " n_h " تساوي :

$$n = \frac{\tilde{n}.Nh}{\sum Nh.Sh} = \frac{\tilde{n}.Nh}{N}$$

وبذلك فان :

$$n_1 = \frac{32 \times 40}{234} = 5{,}47 \doteq 6$$

$$n_2 = \frac{32 \times 81}{234} = 11 = 11$$

$$n_3 = \frac{32 \times 113}{234} = 15{,}45 \doteq 16$$

وبما أن التقريب يكون الى الاعلى فان الحجم الاكثر دقة للعينة المدروسة يصبح يساوي 33 ، وهذا حتى نحافظ على نفس الدقة التي بدأنا بها وتبقى حساباتنا في المجال المختار .

وبذلك فاننا نقوم بدراسة القطاع الخاص ميدانيا معتمدين على العينات العشوائية ، والتي كانت مبينة سالفا ، اذن فان القطاع الرأسمالي نقوم بدراسته على عينة قدرها 6 أفراد (مزارع) . وأما القطاع السوقي فتتم دراسته على 11 مزرعة ، والقطاع العائلي تتم دراسته على 16 مزرعة . وهذا ماسوف نراه في الفقرة الموالية من بحثنا .

.../...

1 - القطاع الرأسمالي .

لقد أعتبرنا القطاع الرأسمالي في البلدية ، ذلك القطاع الذي تفوق مساحة مزارعهم 20 هكتار ، وذلك لأن المزارع التي تفوق 50 هكتار هي قليلة جداً كما أسلفنا أن ذكرنا . كما أن من يملك 20 الى 50هكتار في هذه الاراضي ، يمكن أن نعتبره رأسمالي ، خاصة اذا علمنا موقع هذه المزارع والمزروعات المطابقة فيها .

1 - 1 . الارض .

يبلغ عدد مزارع القطاع الرأسمالي في البلدية 40 مزرعة ، وتبلغ مساحتهم الاجمالية 1386 هكتار . من بينها 173 هكتار تؤجر الى آخرين ، وهي الاراضي التي تقع خارج البلدية بصفة عامة . وتبلغ نسبة هذه المزارع بالنسبة الى مجموع المزارع 17٪ .

واستطعنا بطريقة العينات الطبقية ان نختار عينة من 6 مزارع للدراسة ، وهي تقدر بـ 15٪ من مزارع هذا القطاع ، كما هو موضح في طريقة اختيار العينات في بداية هذا البحث .

يستغل هؤلاء المزارعون اراضيهم الخاصة ، ويستمنون بالاجار (يستأجرون) ، اذ منهم من لا يملك الاراضي الكافية لتحقيق مناطق الانتاج الذي يهدف من ورائه الى تحقيق اعظم ربح ممكن .

تقع معظم هذه الاراضي في السهول المحاذية لنهر السباو ، أو الهضاب التي تمتاز بجودة تربتها ، وتكييفها مع غرس الاشجار والكروم على الخصوص (عنب الطاولة) .

.../...

1 - 2 - العتاد والمكننة .

تمتاز هذه المزارع باستعمالها التقنيات الحديثة في الانتاج ،فأغلب العمليات الانتاجية تقام بالعتاد الحديث ،سواء ا كان ملكا لهم أو كان ملكا للتعاونية متعددة الخدمات .

ويطبقون مزروعات تحقق لهم اكبر ربح ممكن ،هذه المزروعات المتمثلة في الخضار والفواكه والبقوليات ،بالاضافة الى بعض الاشجار ،وخاصة عنب المائدة ،الذي أخذ مساحات كبيرة من هذه المزارع . تمتاز هذه المزروعات بكثافة العمل اليدوي . في بعض الاوقات (القطاف ،الغرس ، . . .) وعدم استعمال عتاد قوي ،كما تتميز بسهولة التسويق وارتفاع الاسعار .

وبصفة عامة فان 85 ٪ من المزارعين في هذا القطاع يملكون جرّارات مجنزرة أو ذات عجلات ،ويستعملون التقنيات الحديثة في عملية الانتاج . فحسب التحري فان 66 ،66٪ من الرأسماليين يملكون جرارات مجنزرة ،و 66 ،66٪ يملكون جرّارات ذات عجلات ،لكن 6 ،16٪ من الجرارات المجنزرة فقط تفوق قوتهم 70 حصان ،أي أن 4 ،83 تقل قوتهم عن 70 حصان وفي أغلب الحالات ذات 55 حصان ،من نوع فيات والمستوردة من ايطاليا .

فاذا كانت بصفة عامة هذه الجرارات تبدو قليلة ،أو نوعا ما ناقصة في بعضها فما هو الحال بالنسبة للعتاد التابع للجرار ؟

يبقى النقص واضحا بالنسبة للعتاد التابع لهذه الجرارات ،وخاصة عتاد الحرث وتهيئة الارض ،وبالأحرى المحارث القوية ،ولهذا يستعمل أغلب هؤلاء المزارعون المحارث الخفيفة .

.../...

ويستعمل 6 ،16٪ منهم الوسائل التقليدية في الحرث، خاصة الثيران ، لكن كان هذا قبل 1984 ، أذ بعد هذا التاريخ فان النسبة قلّت كثيرا . ونلفت الانتباه هنا ، بأننا قمنا بزيارة سوق الماشية وخاصة التي تستعمل في الحرث ، لكن ارتفاع اسعارها يبدو أنه احدى الاسباب المهمة التي تركت الفلاح التخلي عنها ، اذ يفوق سعر " زوج من الثيران " سعر الجرارا المجنزر في السوق العادية ، فقد يصل سعر الثوران الى 40000 د ج .

ان الموقع الجغرافي الحسن لهذه المزارع ، التي تمتاز أغلبها بالأراضي السهولية ، القريبة من نهر السهاو ، جعلت معظم هؤلاء المزارعون يمارسون المزروعات البقولية ، ومما يؤكد اهتمامهم بالري ، نسبة من يملكون عتاد الري ، اذ 50٪ من اولائك الذين اجرينا معهم بحث يملكون مضخات مائية . لكن يبقى المشكل الذي يعانون منه هو الانابيب ، التي تعتبر عائقا في وجه عملية الري ، لأن امتلاكها يكلف كثيرا ، فيقوم الفلاحون بتأجيرها من طرف مصلحة المياه ، وصرّح بعضهم أن هذه الشركة تأخذ الانابيب قبل نهاية العمل في بعض الاحيان ، مما يترك الموسم الفلاحي في أزمة .

لكن عملية الري وتطورها ، تبدو حديثة العهد ، وهذا يتبين لنا من اعمار العتاد ، فكل المضخات لا يتجاوز عمرها 5 سنين . هذا فيما يخص العتاد المملوك ، والذي يظهر في بعض الانواع كافيا ، وفي البعض الاخر غير كافي . الا أن الفلاحين كانوا يحاولون جلب النقص من التعاونية متعددة الخدمات للبلدية " CAPCS " ، لكن بعد التحري ، فكل الملاك يشكون من عدم توفير التعاونية لمتطلباتهم من العتاد ، أو توفير بعضه في أوقات متأخرة جدًا . وصرّح لنا احد الفلاحين الذي يعتبر مالك لأحسن مزرعة في البلدية ، وحتى في الناحية (دائرة) ولاية) ، انه ترك

زراعة القمح نهائيا في 1983 وهذا بسبب عدم امتلاكه للعتاد الخاص به ، خاصة في الحصاد ، ومن جهة وفي سنة 1983 ،كان قد زرع القمح الى جانب مزرعة القطاع المسير ذاتيا ، والمزروعة هي الاخرى قمح ، ولما مرت الحاصدة - الدارسة لحصاد قمح القطاع الاشتراكي ، لم تريد حصاد قمحه ، وقال له المسؤولون أنهم يرجعوا لحصاد قمحه بعد نهاية العمل في كل مزارع القطاع الاشتراكي ، وفعلا - كما قال - لم تعد الحاصدة الا في وقت متأخر جدّا ، وبعد أن تساقط الحب من السنابل .

"ولهذا قررت أن أقوم بأعمال فلاحية أخرى غير القمح ، خاصة ان الخضار والفواكه تدرّ أرباحا أكثر بكثير من القمح" ، فاذا كان هذا من الملاك الرأسماليين ، والذي يملك مزارع واسعة ، ولم يتمكن من الحصول على هذه الآلية ، فما بال المزارع الصغيرة ؟ والتي تقع في مناطق جبلية .

واذا كان العتاد المتوفر في هذا القطاع بيد وكافيا بصفة عامة ، فيجب أن نتساءل عن طريقة الحصول عليه ، اذ بعد التحري استطعنا ان نتوصل الى كون أكثر من 30 ٪ من جرّارات هذا القطاع تم شراؤها في السوق السوداء ، بأسعار مرتفعة جدّا (فقد بلغ سعر الجرّار ذات عجلات حتى 15000 د ج) وهذا جرى لنيبيس مرة واحدة بل أستطعنا أن نعرف اصحابهم تحديدا منهم . وقد مكّنهم من هذه العملية مركزهم المالي ، بل أصبح من العادي شراء العتاد ، بهذه الطريقة الغير شرعية والتي توسعت ، بعد اختفاء السوق الشرعية .

.../...

1 - 3 . الأسمدة والمبيدات .

حسب ما توصلنا اليه في التحري فان 50٪ من هؤلاء المزارعون يستعملون السماد الطبيعي ، الى جانب الاسمدة الكيماوية ، والتي تستعمل بنسبة تتراوح من 50 الى 100٪ حسب نوع السماد وتوفره ، وحسب المواسيم الفلاحية ، فقد يحصل المزارع على السماد الكافي وقد يحصل على السماد بكميات قليلة ، وكما أكد المزارعون أن السماد يصل متأخرا في أغلب الاحيان عن المزروعات . وغالبا ما يصل في اوقات متأخرة جدّا ، يجد الفلاح قد غرس مزروعاته . بالاضافة الى هذا ، فان السماد الطبيعي ليزال يستعمل بالطرق التقليدية . وهذا لعدم وجود العتاد الخاص بهذه العملية .

وأما السماد الكيماوي " Engrais " فان استعماله يختلف من مزرعة الى أخرى ، كمّا وكيفا ، فيستعملون من 50 الى 100 كلغ من السماد مع 50 الى 100 كلغ من البطاطا ، وهذا كمثال لانها (البطاطا) تعتبر الفلاحة الاكثر انتشارا في المنطقة .

بالاضافة الى هذا لاحظنا ان هؤلاء الملاك يستعملون السماد ليس حسب تقنيات مدروسة بل حسب التجارب التي قاموا بها في الميدان ، اذ وجدنا عند التحري واحدا فقط من العينة يحسن استعمال التقنيات الحديثة ، وهذا حسب رأينا لكونه تقني سامي في الفلاحة ، ومسؤول المواد الكيماوية والمبيدات في القطاع المسير ذاتيا . أما الباقي وهي نسبة 44 ، 83٪ استطاعوا ان يستعملوا التقنيات الحديثة عن طريق الممارسة الكثيرة ، ويستعنون في بعض الفترات ، بعمال موسميين ، خاصة في بعض الاعمال الصعبة التي تستحق التخصص والعناية .

.../...

ويقوم أكثر من 90 ٪ باستعمال السماد باليد ، أو الطرق اليدوية ، وهـــذا لأنهم لا يملكون العتاد الخاص بهذه العملية من جهة ، ولا يستطيعون الحصول عليه من التعاونية أو القطاع المسير ذاتيا ، الا بصعوبة ، وهذا لأن هذه المؤسسات لا تملك الاعداد الكافية من هذا العتاد .

أما المبيدات فانها تستعمل بكثرة على الزراعة البترولية وعنب الدالية ، أما القمح فان المؤسسات الحكومية هي التي تعتني بعمله ، على القطاع الخاص.

ويبدو أننا تكلمنا مافيه الكفاية في الفصل السابق عن المواد الكيماوية بصفة عامة . أما عن المبيدات ، فان هذا القطاع يبدي اهتماما واسعا لاستعمالها ، الا أن نقص العتاد الخاص بها يترك اصحاب المزارع والعاملين في الارض يقضون اوقاتا كبيرة بحثا عن العتاد ، في القطاع الخاص نفسه أو انتظار القطاع العام حتى ينتهي من عمله . هذا ماترك أكثر من 80٪ من الفلاحين يستعملون العتاد البسيط ، المحمول ظهرا (مثل البرذعة " poudreuse à dos " ، خاصة في المواد السائلة ، التي يستحيل او يصعب استعمالها باليد . وتبقى المواد الاخرى تستخدم باليد مباشرة .

1 - 4 . تطور اليد العاملة .

ان طبيعة هذه المزارع ، والمنطق الانتاجي الذي يتبعونه هؤلاء الملاك يجعلهم يستعينون باليد العاملة الخارجية . ويتراوح عدد العمال في هذه المزارع من 2 الى 8 بصورة دائمة ، وقد يزداد في مواسم كثافة العمل ، مثل قطف العنب ، وقطف الثمار بصفة عامة . لكن لاحظنا اثناء الدراسة الميدانية أن افراد العائلة أصبحوا يشكلون مصدرا اساسيا للعمل ، خاصة في الاعوام الاخيرة ، وهذا راجع

.../...

حسب مارأينا الى ارتفاع الاجور ، والتي اصبحت فعلا عائقا أساسيا أمام العمل الفلاحي ، ففي المنطقة التي قمنا فيها بالتحري ، فان الاجر اليومي للعامل البسيط ارتفع من 70 د ج في 1977 حتى 1979 الى 100 د ج في 1981 - حتى 1983 ووصل الى 120 د ج في 1984 و 1985 ثم الى 150 د ج في 1986 و 1987 .

بل يصل في الاعمال المتخصصة أو الصعبة الى 300 و 350 د ج ، مثل حش العلف (القرط) بالطرق التقليدية (منجل كبير) .

ولقد لاحظنا في 1986 ان المتخصص في تلقيم الكرمة يطلب 50 ، 3 د ج للرأس من الكرمة . أي من يملك بستان فيه 1000 رأس ، فان عملية التلقيم فقط يصل الى 3500 د ج وهذا الثمن المرتفع ، سببه نقص اليد العاملة المتخصصة ، ففي هذه العملية السالفة الذكر ، والذي سجلنا نقص كبير في من يقومون بها ، فان بعض الافراد يستغلون هذه الفرصة لرفع الثمن . (1)

هذا الارتفاع في الاجور ، بصفة عامة ، ترك الفلاح يستعين باليد العاملة العائلية ، في اعمال كثيرة جدا ، من اجل تقليل تكاليف الانتاج .

1 - 5 . التموين بالمدخلات الفلاحية .

تقتصر عملية التموين هنا ، على العلاقة الموجودة بين التعاونية متعددة الخدمات للبلدية ، بصفة خاصة والمؤسسات الوطنية المختصة بالاعمال الفلاحية بصفة عامة والقائمين بالاعمال الفلاحية لهذه المزارع . ونعني بالتموين ، تلك العملية التي تقوم بها المؤسسات

---

1) يأتي احد المختصين بتلقيم الكرمة من الجزائر العاصمة الى هذه البلدية ، كل موسم فلاحي ، وهو عامل في شركة وطنية ، فيأخذ اجازته دائما في هذا الموسم ، وقال احد افراد عائلته ان هذه العملية تدر له دخلا يفوق 60000 د ج في الموسم .

.../...

الوطنية ، من امداد الفلاحين بالعتاد والمواد الفلاحية الاخرى ، التي يمكن أن تدخل في العملية الانتاجية .

وباختصار ، فان عملية التموين من طرف التعاونية متعددة الخدمات ، تبدو حسب تصريحات الفلاحين ، سيئة جداً اذ كل من اجرينا معهم استجوابات ابدوا لنا غضبهم وحقدهم لهذه المؤسسة وقال معظمهم : " ... ان في الوقت الذي نجد فيه سماد لا نجد البذور ، وفي الوقت الذي تجد البذور لا نجد السماد ... ، كما لا نجد دائما الكميات المطلوبة والكافية ، كما اننا نرغم على أخذ البذور الرديئة مع البذور الجيدة في بعض الاحيان ، أو اذا كان نوعا ، تطلب منه التعاونية كمية كبيرة ونوع آخر كمية قليلة ، فاننا لا نأخذ مانحب ، بل يجب ان نأخذ من النوعين ". (1)

كما ان نقص عملية المراقبة والاختيار للبذور والاسمدة المستوردة ، يسبب عدة مشاكل ، ففي فيفري 1986 ، ونحن نمر على احدى المزارع ، وجدنا قمحا بدأت سنابله تظهر ، بالرغم من أن طوله لم يبلغ سوى 15 الى 20 سم . وأكد لنا صاحب المزرعة أنه تلقى هذه البذور من مركز التعاونية سابقا والذي اصبح تابعا للشركة الوطنية للتموين والاحتياط . فهذا القمح سوف لا يثمر ، أو يكون مردوده سيء جداً . وتقدم صاحب المزرعة بشكوى للمصلحة المختصة بالولاية ، وفعلا جاء بعض الخبراء لهذه المزرعة ، وأخذوا عينة من هذا القمح . ان هذا المشكل يرجع سببه حسب رأينا الى كون هذا القمح لم يكن موجه لهذه المناطق من الوطن ، بل الى مناطق حارة ، مثل التل ، اذ في هذه المناطق الاخيرة ترتفع الحرارة في افريل وماي ، وبالتالي يحين حصاد المزروعات قبل المناطق الباردة من الوطن ، مثل منطقتنا المدروسة .

---

1) مثل البطاطا ، فان الفلاح يريد ان يأخذ النوع الابيض لأن مردوده مرتفع ويسوق بسرعة ، لكن التعاونية ترغم الفلاح ان يأخذ 50٪ من البيضاء و 50٪ حمراء من الكمية المطلوبة .

.../...

كما أننا مررنا بالبيوت البلاستيكية لأحد الفلاحين الرأسماليين والتي تعتبر من أحسن المزارع بالبلدية ، والتي تتبع الطرق الحديثة في العمل ، فوجدنا أنه رغم المبيدات المستعملة والاسمدة الكافية " حسب ما صرّح لنا المالك " والعناية الدقيقة بالمزروعات ، الا أن مزروعات الطماطم اصيبت بأمراض افسدتها كلها . وبذلك ادت بخسارة كبيرة لصاحب المزرعة بصفة خاصة وللوطن بصفة عامة . وحسب تصريحات صاحب المزرعة ، الذي أكد لنا ان حسب التجارب التي يعرفها ، فان هذا المرض جاء في البذور المستوردة من الخارج . اذ أن كل من أخذ من هذه البذور ، فسدت مزروعاته .

اننا نرجع هذه العملية الاخيرة ، الى سوء الرقابة ، وعدم اجراء دراسات حول البذور المستوردة . اذ أن استمرار السلطات المعنية استيراد مثل هذه الانواع ، تؤدي الى الخسارة للفلاحين والى الوطن .

يمكن ان نقول في الخلاصة ، ان هذه المزارع ، اذا ماقرنت بالقطاع الحكومي في البلدية ، فانها تبقى تشكو النقص في المعدات الفلاحية ، خاصة العتاد الخاص بزرع السماد والمبيدات ، وعتاد جمع المحاصيل ، الا انها تحاول دائما تطبيق التقنيات الحديثة . وهذا ما يميزها عن المزارع التقليدية .

2 ـ القطاع السوقي .

يشمل هذا القطاع كل المزارع التي تفوق مساحتها 10 هكتارات ولا تتجاوز 20 هكتار . وفي البلدية يقدر عدد هذه المزارع بـ 81 مزرعة ، وبذلك فانها تشكل نسبة 61 ، 34 ٪ من مجموع مزارع القطاع الخاص في البلدية .

.../...

2 - 1 - الأرض .

تعتبر أراضي القطاع السوقي متوسطة ، وهي من الدرجة الثانية من حيث الجودة ، بعد القطاع الرأسمالي . اذ تقع نسبة معتبرة في الهضاب أو السهول الهضابية ، فتقدر هذه الاخيرة بنسبة 75 ، 79 ٪ من مجموع مزارع هذا القطاع ، بينما 15 ، 12٪ من مجموع المزارع تقع في السهول ، وتبقى نسبة 1 ، 8 ٪ من المزارع ، والتي تقع في الجبال والغابات، ولتسهيل القراءة نلخصها في الجدول التالي : -

جدول رقم (80) نسبة ونوع الارض في القطاع السوقي . (1)

نوع الارض	الهضاب	السهول	الجبال	المجموع
النسبة المئوية	79، 75	12، 15	8، 1	100

2 - 2 . أهمية العتاد الفلاحي في الانتاج .

من العينة المدروسة استطعنا ان ندرس العتاد الفلاحي لهذه الطبقة من الفلاحين . وعلمنا من دراسة العينة أن 27 ، 27 ٪ من العينة يملكون جرارات ، أي 3 من أصل 11 فلاح ، المكونين للعينة . بينما 73، 72٪ من افراد هذه الطبقة لا يملكون جرارات ، ويستعملون اما طرقا تقليدية أو يؤجرون عتاد التعاونية متعددة الخدمات بصفة خاصة وعتاد القطاع الخاص بصفة عامة .

---

1) استطعنا ان نكون هذا الجدول من الدراسة التي قمنا بها حول العينة المختارة .

.../...

بينما استطعنا ان نتوصل الى كون 2 من افراد العينة أي نسبة 18 ، 18٪ من هذه الطبقة باعوا جراراتهم في 1934 ، وحسب تصريحاتهم فان السبب في ذلك يرجع الى صعوبة العمل الفلاحي من جهة ، ومن جهة اخرى الى نقص قطع الغيار للنوع من الجرارات التي يملكونها ، وهي جرارات من نوع يو غسلافي " 560 IMT " .

اما ما يؤكد لنا تطور تقنيات الانتاج بصفة عامة في هذا القطاع ، ومحاولة اتباع الحديثة منها والتخلي عن القديمة ، هو بيع الثيران (القوة الجارة الحيوانية) ، اذ باع 18 ، 18٪ من هذه الطبقة ثيرانهم ، كما أننا لم نسجل أي شـــــراء . مما يؤكد مرة آخرى التخلي شيئا فشيئا عن التقنيات القديمة .

أما الجرارات المجنزرة فانها قليلة جدا ، 09 ، 9٪ فقط من ملاك هذه الطبقة يملكون جرارات مجنزرة ، بالاضافة الى كون هذه الجرارات ضعيفة القوة والتي تتمثل في 55 حصان ، ولا يوجد أي جرار في هذه الطبقة تفوق قوته 60 حصان ، أو صالح للحرث العميق (70 - 80 حصان) .

ولهذا كان يلجأ معظمهم الى استعمال الجرارات عن طريق التأجير من التعاونية قبل انحلالها في 1984 . ويصرح لنا مسؤول الحظيرة في هذه الاخيرة ، ان بعض ملاك الجرارات في القطاع الخاص كانوا يستأجرون جرارات التعاونية ، ويؤجرون جراراتهم الى من لا يملكون جرارات من فلاحي القطاع الخاص . وهذا لأن سعر الساعة في الحرث بالمحراث المرجعي كان في التعاونية بـ 35 د ج ، وكان عند القطاع الخاص بـ 70 و 80 د ج في 1982 - 1983 ، وبذلك ينال صاحب الجرار هذا ، الفارق فـــي السعر ، وأضاف مسؤول الحظيرة يقول : " .. هذا ما تركنا نمنع التأجير للقطاع الخاص ، الا بعد التأكد من أن الفلاح المتقدم لطلب اجار ، لا يطلب المتاد المطلوب فعـــلا ".

.../...

أما العتاد التابع للجرار ،أو بالاحرى عتاد الحرث ،فان هذا القطاع يطك عددا قليلا جدًّا ،ويتمثل في بعض المحارث المرجحية ،والالات الخفيفة .

لكن لا يمكن ان نقول بدقة ،ماهي التقنيات المتبعة في هذا القطاع ،اذ تختلف من عملية انتاجية الى اخرى ،فأكثر من 80 ٪ يستعملون الجرارات عند الحرث ،سواء المملوكة أو المؤجرة ،أما عملية جمع المحاصيل ،فان اغلبها يكون بالطرق اليدوية أو التقليدية . خاصة ان اصحاب هذه المزارع ينتجون من اجل الاستهلاك أولا والتسويق ثانيا . أي يهدفون الى انتاج المنتوجات الاقل كلفة ،والسهلة عند التسويق .

اذ ان منطق الانتاج لهؤلاء الفلاحين هو تقليل التكاليف أقل مايمكن ،ولهذا كما رأينا - يحاولون الدخول الى السوق من المصب (بيع المنتجات ..) والتقليل من المشتريات .

أما عتاد النقل فانه يقتصر على العربات التابعة للجرار ،أو السيارات الخاصة مثل " 404, Camionette " ،والتي تستعمل بكثرة ،خاصة في عملية التسويق .

أما عتاد زرع السماد (طبيعي كان أم اصطناعي) فانه منعدم تماما في هذا القطاع ،بينما العتاد الخاص بالمبيدات ،فانه يقتصر على العتاد الخفيف والمحمول ظهرا . ويستعين الفلاحون عند الحاجة الى مبيدات عامة (مثل مبيدات القمح) . بالقطاع المسير ذاتيا ،الذي يقوم بهذه العملية عادة بعد انتهاء العمل في القطاع الحكومي ،وهذا ماتراه هذا الاخير يتأخر عن عملية وضع المبيدات على نبات القطاع الخاص ،أو يمتنع تماما عن هذا العمل اذا كانت الكميات من المبيدات التي حصل عليها لا تكفي مزارعه .

2 - 3 . المـواد الكيماويـة والمبيـدات .

بحكم مناطق الانتاج لهذا النوع من المزارع ،فان استعمال الاسمدة الطبيعيـة تبدو أكثر من استعمالها في القطاع الرأسمالي المدروس سابقا ،اذ سجلنا اثنـاء الدراسة 54 ، 54 % من افراد هذا القطاع الذين يستعملون اسمدة طبيعيـة ، بينما 46 ، 45 % من هؤلاء الفلاحين يستعملون الاسمدة الكيماويـة ،على مختلف المزروعات المطابقة ،بينما استعمال المبيدات فانه يقتصر على الشائعة منهـا ، فيستعمل المزارعون التوتياء ،والكبريـت .

لكن المبيدات الاكثر تعقيدا ،فانها لا تستعمل الا من طرف الملاك الذيـن يقتربون في مناطق انتاجهم من القطاع الرأسمالي ،خاصة اولائك الذين تقـع مزارعهم في السهول ،وينتجون الخضار والفواكه . . . اي نفس منتوجات القطـاع الرأسمالي ،بالرغم من ان الري قليل جدّا في هذه المزارع ،حيث لم نسجـل سوى 9 % من يملكون مضخات ،ولم يحصلوا عليها الا في 1982 .

لكن يطبق هذا القطاع المزروعات المعيشيـة ،والقمح على الخصوص أكثر من القطاع الرأسمالي ،لان هذا النوع من المزروعات يوافق النموذج الغذائي لهذه الطبقـة، ولفئة كبيرة من الشعب الجزائري ،الذي ليزال يعتمد على البروتينات النباتيـة بنسبة أكثر من البروتينات الحيوانيـة . بينما الطبقة الرأسمالية فان نموذجهـا الغذائي غني بالبروتينات الحيوانية ،من حليب ولحم ،أي يقترب من النمـوذج الغذائي عند الطبقة البرجوازيـة بصفة عامـة والنموذج الغربي بصفـة خاصـة .

.../...

2 - 4 - التمــويــن .

ان ماقلناه عند ما تكلمنا عن القطاع الرأسمالي في كيفية التموين ومشاكله ، هو مايمكن ان نقوله عن القطاع السوقي . لان التموين هناكذلك يرتبط بفلاحــي القطاع والتعاونية متعددة الخدمات !

لكن تبقى العلاقة بين الفلاح والتعاونية أقل ارتباطا عنها في القطاع الرأسمالي ، وهــذا لكون القطـاع السوقي لا يرجع الى سوق التموين ، الا في اوقات قليلة ، مثــل اقتناء الاسمدة والمبيدات وبعض البذور ، والتي لا يمكن ان يوفرها لنفسه ولا يمكــن ان ينتجها لوحده .

2 - 5 . القــوة العاملــة .

تستخدم هذه المزارع القوة العاملة العائلية ، ويقوم صاحب المزرعة بالتسييــر والعمل الاساسي في مزرعته . ولا يستعمل القوة العاملة الخارجية الا في اوقــات محدودة جدًّا ، تقتصر على الاعمال الكثيفــة .

وحسب التحري فاننا لاحظنا ان عدد العمال لا يتعدى 3 في هذه المــزارع، ويتراوح بين (1 و 3) عمال ، حسب طبيعة المزروعات .

كما لاحظنا في بحثنا أن الكثير من هؤلاء المزارعين لا يعتبرون الفلاحة مصدرا أساسيا لحياتهم ، خاصة العناصر الشابة . فرأينا بعض الاولاد تركــوا زراعــة القمح بعد موت الاب وتحولوا الى تربية الحيوانات الخاصة باللحوم مثـــل البقر والدجاج على الخصوص ، كما سوف نرى في آخر هذا القســم .

.../...

3 - القطاع التقليدي (العائلي)

ان هذا القطاع في البلدية هو ذلك القطاع الذي يشمل مزارع البلدية التي تتراوح مساحتها بين أقل من واحد هكتار الى 10 هكتارات . ولم تقل من صفر هكتار ،لان من لا يملك الارض لم نعتبره من المزارعين . كما أن كثيرا ممن يملكون اقل من هكتار لم نجد اسماءهم مع قائمة الفلاحين ،وهذا لعدم اعتبارهم فلاحين فعلا ،لأن العمل في هذه القطع الارضية الصغيرة جدّا ،هو هامشي جدّا ، بل اكثر من ذلك ،لأن هذه القطع الصغيرة تزداد صغرا بسبب التوسع العمراني ، اذ عند كبر العائلة يضطر الاولاد الكبار الى بناء منزل اخر ،الى جوار منزلهم الاصلي ، الذي يبقى في معظم الاحيان للأب .

3 - 1 . الأرض .

يشمل هذا القطاع كما قلنا ،كل المزارع التي تتراوح مساحتها بين 10 هكتار وأقل من واحد وتتميز هذه المزارع عن غيرها ،بموقعها السيئ في معظم الاحيان . اذ اغلبها يقع في المناطق الجبلية ،أو في الهضاب العليا ،وجزء قليل جدّا يقع في المناطق السهولية طبعا هذه الظاهرة كانت نتيجة للاستعمار ،الذي شرّد أبناء البلد الحقيقيين من اراضيهم ،سواء بالطرق القانونية (البيع) أو بالطرق العسكرية " التشريد بالقوة " .

وأحتل الكولون بعد ذلك الاراضي السهولية ،التي رجعت بعد الاستقلال الى قطاع التسيير الذاتي ،وبعض الفلاحين الرأسماليين . بل ان اغلب الاراضي الجبلية خاصة في منطقة (تاورقة " (1) فانها مغروسة في معظمها زيتون .

---

1) اصبحت تاورقة بعد التقسيم الاداري الجديد في 1985 بلدية .

3 - 2 . العتاد الفلاحي والانتاج .

حسب العينة المدروسة فان 5 ، 37٪ من الفلاحين في هذا القطاع يملكون جرّارات ذات عجلات ، و 25٪ يملكون جرّارات مجنزرة . ونشير هنا الى أن معظم من يملك جرّار ذات عجلات يملك كذلك جرّار مجنزر . ولكن تمكننا من الوصول الى كشف مجموعة من الجرّارات لم نجدها في القائمة الموجودة لدى التعاونية متعددة الخدمات .

هذه الجرّارات لا تملك العتاد التابع لها ، سوى "عربة" ، وقد تم شراؤها في السوق السوداء . طبعا وحسب التحري عرفنا أنها تستعمل في النقل فقط .

وفي عينتنا فان 5 ، 12٪ من الجرارات ذات عجلات لا تستعمل الا في النقل ، وسبق لنا ان شرحنا السبب الذي أدّى بهؤلاء الى استعمال هذه الجرّارات في النقل . طبعا والنقل هنا يشمل نقل البضائع الفلاحية أو غير الفلاحية .

ان نسبة الجرارات في هذا القطاع قليلة ، لكن رغم ذلك فانها لا تقل عن العدد الموجود في القطاع السوقي ، وهذا يبدو منطقي ، لأن منطق الانتاج في هذا القطاع يختلف عن منطق الانتاج في القطاعين السابقين ، خاصة الرأسمالي . فهو يهدف المنتوج في هذه المزارع الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستهلاك الذاتي ، بل ان الانتاج واعادة الانتاج لا تقوم الا من أجل الاستهلاك الذاتي . ولا يقصد من الانتاج ، الدخول الى السوق أو المنافسة السوقية .

ومع هذا فان 25 ، 56٪ من افراد العينة يستعملون الطرق الحديثة في الانتاج ، خاصة في الحرث ، بواسطة الجرارات من النوعين ، مملوكة أو بواسطة

.../...

الأيدار ، وهذا لا يعني أن 25 ، 56٪ من العملية الانتاجية تقوم بالطرق الحديثة ، بل أن المزارعون ، ان بعد الحرث ، يقومون بتفتيت التربة ، والغرس بالطرق البدائية . (الفأس) .

في حين تستعمل الطرق البدائية في أغلب العمليات الانتاجية الاخرى ، طبعا وهذا من جهة لعدم توفر هذه المعدات بالاعداد الكافية واللازمة ، وبالاسعار المعقولة ومن جهة أخرى لعدم رفع تكاليف الانتاج ، لأن استعمال مدخلات خارجية عن المزرعة ، سيرفع من تكاليف الانتاج . فيكتفي المزارعون باستعمال مدخلات من انتاجهم ، وقوة عملهم ، وعمل عائلاتهم .

وهذا مايترك هؤلاء المزارعون يستغلون أوقات فراغهم أي بعد انتهائهم من اعمالهم الرسمية ، يرجعون الى مزارعهم لمحاولة انتاج أهم المنتجات المعيشية للاستهلاك الذاتي .

فكل من قمنا معهم بالتحري ، في هذه الطبقة ، وجدناهم يعملون في القطاع الصناعي ، أو الخدمي ، بل وحتى الفلاحي الحكومي . ومن أهم المصانع التي استقطبت عمال البلدية ، هي ، مصنع النسيج بذراع بن خدة ، مصنع المواد الغذائية ببغلية ومصنع الاحذية والجلود بدلس . بالاضافة الى قطاع التسيير الذاتي و التعاونية متعددة الخدمات .

وهنا نفتح قوس لنشير الى أن عمال التعاونية متعددة الخدمات ، بعد حلها في نهاية 1983 ، تحولوا في معظمهم الى القطاع الحكومي الفلاحي الذي تم انشاؤه بعد حل الثورة الزراعية ، ومنهم من بقي في مكانه ، تابعا للشركة الوطنية للتموين والاحتياط التي اخذت مكان التعاونية متعددة الخدمات في البلدية .

.../...

أما العتاد الفلاحي الآخر ، وخاصة المتخصص فانه قليل جدّا أو منعدم في هذا القطاع ، واستعمالها يقتصر على التأجير .

كما أن عدّة معدات أخرى مثل الحاصدات - الدارسات أو حاشات العلف فانها تستأجر من طرف القطاع الحكومي أو القطاع الخاص الرأسمالي ، اذ في عملية جني المحاصيل فان الطرق التقليدية كافية في هذه المزارع .

2 - 5 . القوة العاملة ودورها في الانتاج .

تستعمل هذه المزارع القوة العاملة العائلية ويقوم صاحب المزرعة بالتسيير ، وا... والعمل الاساسي في المزرعة . ولا يستعمل القوة العاملة الخارجية الا في أوقات محدودة ، وتقتصر على الاعمال الكثيفة . كما أن حسب التحري ، فلا يتعدى عدد العمال الخارجين في هذه المزارع عن 3 عمال ، ويتراوح بين 1 و 3 حسب طبيعة المزروعات .

كما لاحظنا في بحثنا أن الكثير من هؤلاء المزارعين لا يعتبرون الفلاحة مصدرا أساسيا لحياتهم ، خاصة العناصر الشابة . فرأينا من الاولاد من ترك زراعة القمح بعد موت الاب ، ومنهم من تحول من الزراعة الى تربية الدجاج أو الحيوانات ، خاصة دجاج اللحوم .

.../...

3 - 3 . الأسمدة والبذور .

اذا كان القطاعان السوقي والرأسمالي ، يعتمدان بالدرجة الاولى على الفلاحة ، ويعتبرونها المصدر الاساسي ، ان لم يكن الوحيد في بعض الحالات ، فان القطاع التقليدي ، لم يجعل من الفلاحة الا عملية ثانية ، بل ثانوية لبعضهم ، ويعتمدون كما قلت من قبل على مصدر آخر للمعيش . هذا ماترك معظم هؤلاء المزارعون لا يقومون بكل الاعمال الفلاحية ، فتنعدم عند أغلبهم تربية الحيوانات ، خاصة البقر ، وهذا مالا يسمح لهم استعمال الاسمدة الطبيعية بالكميات المتوفرة . وبالمقابل يحاولون الرجوع الى الاسمدة الكيماوية التي يشترونها من التعاونية متعددة الخدمات ، فأكثر من 70 % يستعملون الاسمدة الكيماوية . لكن هذا لا يعني أنهم يطبقون الاسمدة على كل المزروعات . اذ وجدنا أنهم لا يستعملون في أغلب الاحيان الاسمدة على معظم المزروعات ، وهذا لعدم استطاعتهم الحصول عليها ، لصعوبة اقتنائها أو عدم تمكنهم شراءها لارتفاع تكاليف الانتاج ، أو لأنهم لا يتمكنون الحصول على الكميات المرغوب فيها ، والكافية .

طبعا لم نعطي ارقاما لتضاربها كثيرا ، فتختلف الكميات المستعملة من مزرعة الى أخرى . ومن موسم فلاحي لآخر .

ففي بعض المواد وفي بعض الفصول تكون المواد الكيماوية فوق الحاجة ، وفي البعض الآخر قليلة أو منعدمة . وتارة تصل هذه المواد بعد انتهاء الفصل (الموسم الفلاحي) ، وهذا يحدث في الفلاحة الجزائرية بصفة عامة ، وذكروا لنا فلاحون في 17 أفريل 1986 ان قطاع التسيير الذاتي اقترح عليهم استعمال بعض المبيدات القاتلة للحشيش المنافس للقمح ، الا أن حسب احد المسؤولين في

هذا القطاع (وله تجربة في هذا الميدان) ، وهو أحد العمال المهرة في قطاع التسيير الذاتي ، نصحهم ان لا يتركوا مسيروا القطاع استعمال المبيدات هذه في مزارعهم ، في هذا الوقت المتأخر من الموسم الفلاحي . وذكر ان هذه المبيدات لا تؤثر على نبات القمح وهو صغير . أما على السنابل فيكون تأثيرها السلبي على المحصول ، الذي قد يفسده بالمرة .

ان هذه العملية تبين لنا احدى العمليات الفوضوية لاستعمال المبيدات ، والتي سببها التأخير في عملية التموين كذلك .

3 - 4 . المزروعات المطبقة .

بالرغم من اننا اسمينا هذا القطاع ، تقليديا الاّ انه يختلف عن القطاع التقليدي في العهد الاستعماري ، والذي قمنا بتحليله في بداية دراستنا . وهذا طبعا لاختلاف نمط العيش ، في الفترتين ، وتغير النموذج الاستهلاكي القديم ، بسبب الاحتكاك بالاستعمار والنماذج الاستهلاكية الغربية والبرجوازية .

فمن خلال التحري استطعنا ان نستخلص ان الزراعة المعيشية القديمة لم يبق لها أثر يذكر ، اذ لم تبق زراعة الحبوب ، من قمح وشعير وحمص لها نصيب يذكر أو بقي نصيب قليل جدّا . من مساحة القطاع التقليدي . بل أن بعضها انقرض تماما من الاستعمال مثل الذرى " المعروفة بالبشنة في المنطقة " ، والتي كانت تأخذ نصيب مرتفع من حصة الغذاء في القديم ، في هذه المنطقة . واتذكر هذه الزراعة في الستينات . وما كنا نجنيه منها . وبالرغم من أنها فقيرة بالبروتينات ، الا أنها كانت من المأكولات الشائعة في البلد ((المنطقة المدروسة)) .

وتحولت هذه الزراعات ، الان الى زراعة الخضار والفواكة فأرتفع انتاج البطاطا التي لم تكن تنتج الا في قطاع الكولون . والان من لم يزرع البطاطا فانه لم يزرع أو يعتبر نفسه لم يقوم بأيه زراعة في ذلك الموسم .

.../...

واذا كان القطاعان الرأسمالي والسوقي يهيمن عليهما غرس اشجار الحمضيات والعنب ، وغيرهم من المزروعات التي تدر لهم ارباحا كثيرة جدًا ، لكنها تحتاج الى الماء ، فان القطاع التقليدي ليزال يهتم بزراعة الزيتون التي ورثها من أجداده ، والتي كانت تعتبر الدعامة الاساسية في الوجبة الغذائية لسكان هذه المناطق ، من القبائل الكبرى ، اذ كانت هذه المادة (الزيت) أساس كل الغذاء .

وبعد الاستقلال بقي الفلاح التقليدي ، يعمل بنفس الوتيرة التي كان يعمل بها في سنين الثورة . وبعد ظهور أعمال أخرى منافسة للقطاع الفلاحي ، هجر الفلاحون مزارعهم الى أعمال اخرى غير فلاحية . فحسب دراستنا ، فان عدد كبير من الملاك هجروا ارضهم ، فلا يقومون بجمع الزيتون الا في مواسم قليلة . ففي احدى القرى بالقبائل امتنع 19 شخص من جمع الزيتون ، بالرغم من ان جمع الزيتون كان يعتبر لديهم أساس العمل الزراعي . وهذا الامتناع دليل على عدم ارادة الفلاحين (خاصة الشباب) الاهتمام بالعمل الفلاحي . ونشير هنا الى كون معظم هؤلاء الفلاحين من الفئة الصغيرة (القطاع العائلي) .

وفي بلديتنا المدروسة ، تتركز فلاحة الزيتون في المكان المسمى تاورقة وما جاورها . خاصة أن في هذه المنطقة تتركز كل " المعاصر " ، الخاصة والتي يقدر عددها بثمانية (8) . وتتصف بحالتها المتوسطة ، اذ لا يوجد الا واحدة جيدة فقط ، تم اقتناؤها في 1976 وهي من نوع " بلاشر " الألمانية . كما نجد واحدة من نوع تقليدي جدًا ، والجدول التالي يبين نوعها وحالتها .

.../...

جدول رقم (81) حالة وعمر المعاصر في بلدية بغلية (1) .

العدد	سنة أول استعمال	الحالة الحالية
1	1976	جيدة
1	1963	متوسطة
1	1953	متوسطة
1	1958	متوسطة
1	1 950	متوسطة
1	1950	متوسطة
1	1945	متوسطة
1	1945	متوسطة

من الجدول نلاحظ قدم هذه المعاصر وحالتها المتوسطة . كما اننا لاحظنا هجرة الفلاحين لمدة أسباب نذكر منها مايلي :

1) المنافسة في سوق العمل : اذ يعتبر العمل الفلاحي في هذه الزراعة ضعيف المردودية ، اذا ما قرن بالعمل الغير الفلاحي . فيكفي لفلاح أن يعمل في مكان خارج مزرعته اسبوع ، أن يشتري كل مايكفيه من هذه المادة لمدة سنة . خاصة ان زيت الزيتون لم تعد تستعمل في كل المأكولات .

---

1) من بحثنا الميداني واستجواباتنا مع الفلاحين .

.../...

2) ضعف الانتاجية في هذه الزراعة وتذبذبها : ان زراعة الزيتون في هذه المناطق الجبلية ، لا تخضع لعمل الفلاح ، بل تلعب الطبيعة دورها في هذا الميدان . ففي سنة يكون الانتاج جيّد ، لارتفاع المردود ، وتارة أخرى يكون الموسم سيئ ، فيكون الانتاج ضعيف .

فكان انتاج مزرعة تقارب مساحتها هكتار في الموسم الفلاحي 83 - 1984 ، مايقارب 75 ، 3 قنطار ، وكان هذا الموسم سيئ للغاية ، فبلغ الانتاج حدوده الصغرى ، وفي الموسم 84 ، 1985 ارتفع الانتاج الى 34 قنطار ، وحققت المزرعة بذلك مردود جيّد . من هذين الموسمين ، يتبين التذبذب في المردود ، والذي تترك العديد من الفلاحين يتخوفون من انتاج هذه المادة .

ان انخفاض المردودية له علاقة كبيرة بالمنتوج وليس بعوامل الانتاج ، حيث يكون المردود بحدود 18 لتر . في القنطار عندما يكون الزيتون في منتهى النضج ، ويقل الى 12 أو حتى 10 لتر في القنطار اذا كان غير ناضج جيّدا . وبالاضافة الى هذا الضعف في المردود وبالتالي في الانتاج ، فان عملية تحويل الزيوت الى زيت في المعاصر ، تعمل على خفض كمية الانتاج لمالك الزيتون ، اذ عملية التحويل هذه ، يمر فيها الزيتون بمراحل ، تقتطع كمية من الزيت في كل مرحلة ، والتي نلخصها فيما يلي : -

المرحلة الاولى : - بعد جمع الزيتون و وضعه في اكياس من طرف الفلاح (مالك الزيتون او عامل بالنصف أو الثلث) ، يأتي مالك شاحنة أو جرّار يأخذ أكياس الزيتون من كل المنتجين ويأخذها الى المعاصر ، حيث تتم عملية التحويل .

وفي مقابل هذا النقل ،فان مالك الشاحنة أو الحرّار لا يأخذ نقودا ، بل يأخذ المقابل زيت ،وتقدر هذه الكمية المقتطعة بلتر لكل كيس (50 كلغ) أي لترين للقنطار ،ويقل أو يزيد حسب المسافة الموجودة بين المعصرة ومكان الزيتون .

المرحلة الثانية : يقوم صاحب المعصرة بتحويل الزيتون الى زيت ،ويأخذ هو الآخر مقابل هذه العملية كمية من الزيت ،ولا يأخذ نقودا ،ففي الاول يأخذ صاحب المعصرة $\frac{1}{10}$ (عشر) منتوج الزيت لكل فلاح ،ونشير أنه يأخذ من الزيت الجيّد ،وهو حق المتاد ،كما يقتطع لتر واحد لكل كيس ،حق للعمال ، فاذا فرضنا ان كيس الزيتون كان مردوده 10 لتر ،فان واحد لتر جزاء النقل ولترين جزاء التحويل ،وبالتالي فان صاحب الزيتون يبقى له 7 لتر . لكن قلّما كان المردود يقدر بـ 10 لتر في الكيس ،انما ينخفض الى 7 أو 6 بل وحتى الى 5 لتر في الكيس. واذا كان الانتاج 6 لتر للكيس فان الفلاح يأخذ 50٪ من المنتوج ،و 50٪ الاخرى يدفعها مقابل النقل والتحويل ،أي يبقى للفلاح 3 لتر ،واذا قدّرنا العملية بالنقود فان الفلاح يأخذ حق جهده وجهد عائلته 3 لتر من الزيت مقابل عملهم يوما كاملا ، وهذا يعني 3 × ثمن الزيت (20 د ج) = 60 د ج ،وهذا الثمن الاخير يعتبر جزاء جهد الفلاح وجهد عائلته وحق التملك،ان هذا المردود الضعيف يترك حتما الفلاح يهجر هذا العمل .

كما يهتم هذا القطاع بتربية الحيوانات وخاصة منها الدجاج ، ففي السنين الاخيرة التي زادت فيها هجرة الفلاحين عن اراضيهم ،لاحظنا في بحثنا ارتفاع عملية تربية الدجاج . وكانت هذه الظاهرة الاخيرة سببا لهجرة الارض ، لأن تربية الدجاج تمتاز بارتفاع ارباحها وقصر الدورة الانتاجية ،خاصة دجاج اللّحم.

.../...

فلقد قدر عدد مربين الدجاج في بلدية بغلية بـ 250 مربي ، يملكـون 315 حظيرة لتربية الدجاج ، وكان في 1982 - 1983 . وبعد اعادة النظر في هذه الحظائر ، فتم الغاء 38 منها ، بسبب موقعها السيئ أو عدم تهيئة الوضع الجيد لها ، والتي ترجع الى 28 مالك . ونلاحظ اهمية دجاج اللحوم عن دجاج البيض ، اذ لا تقدر حظيرات هذا الاخير سوى بـ 10 ، 10٪ من المجموع ، أي 28 حظيرة من اصل 277 المقبولة في 1983 - 1984 .

وتتراوح سعة الحظيرة من 500 الى 6000 طير بالنسبة لدجاج اللحوم ، وبـ 300 لدجاج البيض . وبهذا قدر دجاج اللحوم في البلدية في 1984 ، بـ 329570 طير في الدورة الانتاجية . أما دجاج البيض فلقد قدر عددهم في نفس الفترة بـ 11400 دجاجة .

ان هذه الاعداد من الدجاج سواءا ، الخاص بالبيض أو باللحوم ، قلت بكثير في 85 - 1986 وهذا راجع لسببين مهمين : -

الاول : فرض ضرائب على هؤلاء المربين ، جعلهم يقللون من شراء وتربية اعداد كبيرة .

الثاني : صعوبة شراء الغذاء من جهة واقتناء الفراخ من جهة اخرى . وهذا راجع في رأي المربين الى الغاء التعاونية متعددة الخدمات ، التي كانت تقوم بهذا الدور المساعد للمربين والفلاحين على العموم .

ومن بين الفلاحين الذين اهتموا بهذا العمل ، هم الفلاحين الذين لا يملكون اراضي جيدّة ، ولهذا نجد هذه المهنة ، كثرت في منطقة تاورقة ، الفقيرة التربة ، والقليلة المزروعات .

.../...

الخاتمة :

من خلال دراستنا للفصل التمهيدي ،تمكنّا من معرفة دور التقدم التقني في الانتاج الفلاحي ،وأهمية التقنيات الحديثة وعوامل الانتاج المتطورة في رفع مردود الارض ،وبالتالي في رفع الانتاج . كما عرفنا كيفية استعمال التقدم التقني وادخاله في العملية الانتاجية، بعد القضاء على الطرق الانتاجية القديمة واستبدالها بالتقنيات الحديثة المتطورة .

فاستخلصنا أن التقدم التقني بصفة عامة يفيد كثيرا رفع المردود ، الا أن كيفية استخدامه بقيت الشغل الشاغل للاقتصاديين والباحثين ،وأغلبهم ان لم نقول كلهم ،أكدوا على ان استبدال التقنيات القديمة بالتقنيات الحديثة (أي الاعتماد على التقدم التقني في الانتاج يستلزم توفير عوامل الانتاج بالكميات المطلوبة (عتاد ،أسمدة بذور ،ويد عاملة . . .) واستعمالها بالكيفيات اللازمة . وهذا يتطلب ايجاد مستعملين لهذه العوامل (من صيانة وحسن الاستعمال وعدم التبذير . . .) كما يتطلب جهاز تسيير قادر على ايجاد احسن التوفيقات بين هذه العوامل الانتاجية .

. . . / . . .

بالاضافة الى هذا المشكل ،فان التقدم التقني يتطلب مراحـــــل عديدة ،أي مدة طويلة نسبيا تسمح للمجتمع المستعمل لهذه العوامل ، التهيؤ الكامل لأستقبالها واستخدامها ،سواءا من الناحية الاقتصاديـة، فيما يخص الاموال الكافية لشرائها ،أو الناحية الاجتماعية ،والتي تخص الجانب التكويني .

ومن هنا نلاحظ ان في مراحل أولى يكون استخدام التقدم التقني قليلا ، ثم يبدأ في الانتشار حتى تصل فترة تكون التقنيات الحديثة تستعمل الى جانب القديمة ،فقد يكون الحرث بالجرار والبذر باليد . والحصاد بالحاصدة - الدارسة ،وقد يكون في منتوجات اخرى ،الحرث وتهيئة الارض بالطرق الحديثة لكن الغرس وجمع المحصول بالطرق التقليدية ... وقد تستعمل التقنيات الحديثة في انتاج منتوج معين وتبقى منتوجات أخرى تستخدم فيها تقنيات تقليدية .

وهذا يعني أن في هذه الفترة لا يتم فيها تعميم استخدام التقدم التقني في كل العمليات الانتاجية ثم تأتي فترة يتغلب فيها استخدام التقنيات الحديثة على التقنيات القديمة ،والطرق التقليدية للانتاج .

فالتقدم التقني يجب ان يتوغل برفق في المجتمع حتى لا يحدث خلل في طرق الانتاج .

.../...

ومن خلال القسمين الاول والثاني ،قمنا بتحليل تقنيات الانتاج الفلاحي في الجزائر ،وبذلك استخلصنا ارادة السياسة الفلاحية والحاحها على استخدام التقنيات الحديثة ،من اجل رفع المردود ،وهذا ما أكده الميثاق الوطني ، كما ذكرنا في المقدمة .

وتوصلنا من خلال تحليلنا لهذين القسمين ،على المستوى الوطني أو المحلي (مع البحث الذي اجريناه على بلدية بغلية) ،أن القطاع الفلاحي الجزائري ادخل هذه التقنيات المتطورة في العمليات الانتاجية بصورة واسعة ،وهذا معناه أن القطاع الفلاحي يحاول تطبيق مانص عليه الميثاق الوطني والسياسة الفلاحية بصفة عامة .

لكن لاحظنا أن الانتاج لا يرتفع الا بوتيرة صغيرة جدّا ،وهذا بسبب ضعف المردود ،فهذا الاخير لم يشهد تطورا ملحوظا ،بل شهد تدهورا في بعض المنتجات ،كما لاحظنا من قبل .

اذن فبالرغم من ادخال التقدم التقني والطرائق الحديثة في الانتاج الفلاحي ،فان مردود الارض لم يرتفع ،وبقي الانتاج ضعيفا ،لم يلبي حتى متطلبات الشعب من المواد الغذائية الضرورية ،مما جعل الجزائر تلجأ الى استيراد معظم المواد الغذائية ،وشهدت بالتالي تبعية غذائية حادة للعالم الخارجي ،بالرغم من اننا علمنا من قبل ان التقدم التقني

مفيد ،اذ يرفع من المردود وبالتالي الانتاج .

ان هذه النتيجة التي توصلنا اليها ،يمكن ملاحظتها جيّدا من خلال تحليلنا السابق . فاذا كان التقدم التقني يتطلب الكمية الكافية من عوامل الانتاج ،فاننا رأينا أن الصناعة الوطنية لم تتمكن من تلبية متطلبات القطاع الفلاحي ،وعجزت السياسة الفلاحية من استيراد المدخلات الفلاحية المطلوبة من القطاع الفلاحي ،وهذه الظاهرة زادت الجزائر تبعية الى السوق العالمية ،لا من المواد الغذائية الاستهلاكية فحسب ،بل حتى من المدخلات الفلاحية اللازمة للعملية الانتاجية .

فكانت دائما الاعداد الموضوعة في الخطة لا تتحقق الا بنسب ضعيفة، وهذا سواءا من الصناعة الوطنية أو من الاستيراد . كما أن العوامل والمواد المستوردة لا تحمل كل الميزات الخاصة بالظروف الاقتصادية والطبيعية للجزائر ،فاستوردت عتاد وأسمدة ذات اثمان مرتفعة ،عجز الفلاح الجزائري الفقير من استخدامها . كما استخدمت الجزائر بعض عوامل الانتاج المعقدة، لم يتمكن هذا الفلاح من استعمالها ،اذ تنقص هؤلاء المستخدمين الخبرة الكافية والتكوين فارتفعت نسبة العتاد المعطل في الجزائر ،وعجز المسؤولون تصليحه لنقص قطع الغيار ،الذي يعود سببه هو الاخر الى استيراد لأنواع عديدة من المعدات الفلاحية ،ومن بلدان مختلفة ،حسب ماهو موجود في السوق العالمية.

.../...

واذا رأينا من قبل أن كل الاقتصاديين المعاصرين الذين درسناهم ألحوا على أهمية التكوين والتسيير للمزارع ،فاننا لحظنا من خلال دراستنا للواقع الجزائري ،أنه يفتقر الى هذا النوع من الميزات الاساسية لنجاح استغلال التقدم التقني استغلالا عقلانيا ،فكان كل واحد من المستغلين (حكومي أو خاص) يحاول تحقيق مناطق الانتاج الذي يهدف اليه دون مراعاة كيفية استخدام التقدم التقني ،والتقنيات الحديثة .

وأهم من ذلك هو استخدام هذه العوامل ،ونحن توصلنا من الدراسة السابقة الى الاستخدام السيء لبعض منها ،أن لم نقول أهمها .

فالارض التي تعتبر عاملا أساسيا للانتاج ،فانها بقيت تستخدم بنفس الطريقة الكثيفة ،التي لا تزيد من الارض الا افقارا وتدهورا لموادها الخصبة .

وأما العوامل الاخرى فلم تكون متلائمة مع المجتمع الجزائري ، لأنها ليست من انتاجه ولا من صنعه ... وان ادخالها كان

.../...

بصورة مفاجئة مما زاد من عدم فعاليتها . ونحن رأينا كيف

ألح مالاسيس على الزامية ادخال التقدم التقني على مراحل (1)

وهذا ماحدث في عدّة بلدان .

---

(1) ((On a fait observer à maintes reprises ,tant en seances quedans les memoires ,que la mecanisatio dans les pays en voie de developpement devrait commencer à un niveau tres simples . Dans l'oueste Africain , pax exemple ,des travaux importants ont été consacrés à la mise au point d'un equipemenent simple adapté à la traction bovine. Mais selon une autre ecole ,la lenteur du travail des animaux de trait est un tel inconvenient que les premieres etapes de la mecanisation devrait êtres employées àl'elimination progresive de la traction animale.)):... Quoi qu'il en soint ,suivant l'opinion dominante , la mecanisation devrait de préférence se developper naturellement dans la communauté rural sous-developpée;.

.../...

ففي النتيجة يمكن القول أن التقدم التقني ،او بالاحرى التقنيات المراد اتباعها من طرف السياسة الفلاحية في الجزائر لم تؤتي ثمارها لحد الآن . وهذا راجع حسب رأينا الى عدم اتباع الطرق الأساسية في تطبيق التقدم التقني .

فان ادخال هذه التقنيات الدخيلة والغير ملائمة في معظمها للفلاحة الجزائرية ،كان بطريقة سريعة . (1) فكان على الاقل اجراء تجارب وتحريات ،لاستخلاص القدرة الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين لتقبل هذه التقنيات ،وأن تحاول السياسة الفلاحية ادخال تقنيات فلاحية بعد دراسة مدى تجاوبها مع الفلاحة الجزائرية والقدرات الوطنية .

فشأن يجب [illegible] تخطيطها [illegible] المجتمعات .

---

1) ((Les avis differente sur le point de savoir si l'on doit viser â une mecanisation rapide par les moyens materiel modernes ,allant de pair avec une modification profonde de la structure sosiale et du régime foncier, ou si l'ont doit plutot rechercher une evolution graduelle des outiles et methodes de travail indigènes,dans un cas comme dans l'autre , l'industrialisation fournisait des occasions de travail à la main -d'oeuvre agricole en exedent . Mais avec cette différence que ,dans second cas, par l'ffet du rythme plus lent de la mecanisation,l'evolution de la stucture economico-sosiale pourra mieux s'adapter aux conditions , us et coutumes en vigueure)).

FAO,Le develbppement par la scionce et la tecnique ,p 265.

.../...

فكان مثلا ، تخطيط كميات العتاد بالقدر المنتج في الوطن حتى لا نرجع الى السوق الخارجية ، التي تسبب دائما مشاكل في الاسعار والتموين في الاوقات المحددة وبالكميات اللازمة . وانتاج الأهم ثم المهم .

كما يجب مراعاة التقنيات المطابقة من منطقة الى اخرى ، حيث تختلف التضاريس والمناخ من مكان لآخر ، فقد نتمكن من استعمال نوع منها في الناحية الغربية من الوطن ، ولكن يتعذر علينا تطبيقها في القبائل مثلا .

لا نفهم من هذا اننا نحرض للرجوع الى التقنيات البدائية ، والانتاج بالطرق البدائية . بل اردنا ان نقول اننا نحاول ان نستعمل من التقنيات الحديثة ماهو يتلاءم وقدراتنا المادية ، والصالح لمناخنا وتربتنا ، ونحن نعلم أن الفلاح الجزائري ، خاصة البسيط ، ليست لهم المقدرة على استغلال التقدم التقني ، خاصة اذا كان ادخاله بصورة سريعة ، فيظطرون الى مغادرة الفلاحة اواهمالها ، والتوجه الى ميادين أخرى ، وهذا مارأيناه في بحثنا حول بلدية بغلية ، اذ تم اهمال العديد من المزارع الصغيرة والمتوسطة ، من بداية السبعينات ، خاصة القمح الذي لم تبق له آثار تذكر في هذه البلدية في 1986 بغض النظر عن الشعير والذرى . . . التي تم اهمالها نهائيا .

وهذا في رأينا راجع الى عدم تمكن هؤلاء اتباع الطرق الحديثة من جهة ، ومن جهة اخرى ، فانهم غير قادرين على القيام بالانتاج بالطرق التقليدية ، التي تأخذ وقتا كبيرا . مع العلم أن هذا النوع من المنتجين لا يعمل في الفلاحة ، الا عرضا ، ولا ينتج سوى مايكفيه لقوته وقوت عائلته ، أي الاستهلاك الذاتي .

ان دراستنا هذه ، لاتعني منها اعداء درس في تقنيات الانتاج والتقدم التقني ، بالقدر الذي نريد بها الفات انتباه الباحثين والزملاء الى حساسية هذا الموضوع . خاصة في مجال البحوث الميدانية التي تكشف عدة خفايا لا يمكن لأي درس نظري ان يقوم بها أو ان يلاحظها .

قائمـــة الجـــــداول

.../...

.../...

.../...

المراجع بالعربية

==================

كتب :

- عبد اللطيف بن أشنهو : تكون التخلف في الجزائر ، محاولة لدراسة حدود التنمية والرأسمالية في الجزائر (1830 - 1962) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1979 . ترجم للعربية تحت اشراف محمد يحيى ربيع .

- عبد اللطيف بن أشنهو : التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962 - 1980) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر . 1982 .

- الدكتور مدحت محمد العقاد ومجموعة من الاساتذة : مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1983 .

- الدكتور عصام عزيز شريف : تحليل المدخلات - المخرجات ، دار الطليعة ، بيروت وديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر . 1983 .

- حسن بهلول : القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، الشركة الوطنية المنشر والتوزيع ، الجزائر 1976 .

- كارل ماركس : رأس المال ، نقد الاقتصاد السياسي ، ترجمة محمد عيتاني ، مكتبة المعارف ، بيروت .

- صموئيل عبود : خمس مشكلات اساسية لعالم متخلف ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1984 .

.../...

- د . محمد يونس محمد ، د . المنعم مبارك : في اقتصاديات التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1985 .

- محمد ابراهيم العلي : مدخل في نظرية العينات ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، جامعة حلب ، سوريا ، 1979 ، 1980 .

- ميشال سيباي وهنري غونال : الجوع ، ترجمة بهيج شعبان ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .

- ي . خورجين : ثم ماذا ؟ ترجمة د . الهامي توفيق ابراهيم ، دار مير الطباعة والنشر ، موسكو ، 1974 .

- مصطفى هني : معجم المصطلحات الاقتصادية والتجارية ، فرنسي - عربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 .

- جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني ، الجزائر . 1976 .

.../...

دراســـات وأبحـــاث ودوريـــات .

- وزارة التخطيـــط والتهيئـــة العمرانيـــة : خلاصة الحصيلـــة الاقتصادية والاجتماعيـة للعشريـة (1967 - 1978) الجزائر ، مـــاي 1980 .

- البنـــك الـدولـــي : تقريـــر عن التنمية في العالـم ، 1981 .

- احصائيـات ، الـديـوان الوطـني للاحصائيـات ، رقـم 2 / 1 / 1984 .

- الفـــلاح والثـــورة : مجلـة الأتحـــاد الوطني للفلاحـين الجزائريـين ، الأعـــداد المستعملـــة ، 35 و 37 لسنـــة 1981 .

- المجاهـــد ، مجلـــة لحزب جبهـة التحريـر الوطـني . الاعـــداد المستعملـــة : العـدد 1030 ل 2 ماي 1980 .

" " 1143 ل 2 جويلية 1982 .

" " 1214 ل 11 نوفمبر 1983 .

" " 1274 ل 4 جانفي 1985 .

- جريـدة الشعـــب : عـــدّة أعـــداد .

مراجع باللغات الاجنبية

<u>OUVRAGES, THESES et MEMOIRES</u>

- AGERON.CH.R., Les Algeriens musulmans et la France (1879-1919) 2T, Presse Universitaire de France, Paris , 1968.
- HEERTJE.A., Economie et progres tecnique, collection recherches Economiques et sociales, Aubier, Paris, Traduit de l'anglais par EVE Lyne BLUM, 1979.
- BAIROCH.P., Revolution industrielle et sous developpement, ed MOUTON, Paris ,1974.
- MALASSIS.L., Agriculture et processus de developpement,UNESCO,Paris, 1973 .
- BARRERE.A., Aspet Economiques et sociaux du progres technique et la recherche scientifique , DUNOT, Paris , 1964.
- BADOUIN.R., Economie Rural, COLIN Paris, 1971.
- BADILLO.D., Strategies agro-alimentaires pour l'Algerie, prospective 2000, EDISUD,Aix-en-provence, 1980.
- BEDRANI.S., L'agriculture Algerienne depuis 1966, Etatisation ou Privatisation, OPU,Alger, 1981.
- BEDRANI.S., Politique agraire,vers l'autonomie ou la dependance, CREA, Alger, 1982.
- BLAUGE.M., La pensée Economique, origine du developpement, ECONOMICA, 1981,Traduit par Alain christiane Alcouffe.
- BENACHENHOU.A.,Exode rural en Algerie, presses de l'ENAP, Alger 1979.
- BENACHENHOU.A.,Planification et developpement en Algerie, 1962-80, imprimerie commerciale, Alger, 1980.
- BENISSAD.M.E., Economie du developpement de l'Algerie(1962-1978). sous developpement et socialisme, OPU, Alger, 1979.
- CHAULET.C., La mitidja autogérée, SNED, Alger, 1971.
- MAZOYER.M., Structure et forme du sous-developpement en Algerie dans " Developpement et socialisme, ouvrage avec R.DUMONT, SEUIL, Paris ,1969.
- MOLLARD.G., L'evolution de laculture et laproduction de blé en Algerie de 1830 à 1939 ,LAROSE ,1950.
- TIDAFI.T., L'agriculture Algerienne et ses perspectives de developpement MASPERO, Paris ,1969.
- SARI.D., La depossession des fellahs (1830-1962) SNED,Alger,1978.
- MARTIN.M.R., Les grandes barages et les irrigations en Algerie, Alger edition de chantier , 1939.
- LEBEAU,L., Lagriculture Algerienne , BACONNIER, Alger, 1954 .

- BERSI.A., Les mutations des structures agraires en Algerie depuis 1962, OPU, Alger, 1979.

- OLIVIER.M., La politique agraire de l'Algerie, evolution et perspective , IREP,Grenoble, 1972.

- GUIN.J.P., Les institutions agricoles Algeriennes, Centre nationale de la recherche scientifique,Paris.1974.

- YUDELMAN.M.,et Autre, Evolution technologique de l'agriculture et emploie dans les pays en voie de developpement centre de L'OCDE, 1971.

- BEDRANI.S., Les effets sur la production des transformations dans l'agriculture Algerienne,Alger,1979. these pour le doctorat d'etat en science economiques.

- KARSENTY.J.C., L'evolution de l'appareil de production et les investissements du secteur autogéré agricole en Algerie, D.E.S. de science Economiques, Alger, 1976.

- AIT AMARA...., Etude de quelques conditions de la participation des travailleurs dans les exploitations agricoles d'autogestion, these 3*cycle ,Paris,EPHE,1970.

- BESSAOUD.O.,

- BESSAOUD.O.,Le mouvement cooperatif dans le processus de revolution agraire en Algerie, D.E.S. en science Economique, Université d'Alger, 1976.

- DOUCET.P., Technique et sociétés . Le cas de la paysanerie Algerienne, Analyse historique, etude critique du modele actuel de developpement et perspective, AIX-Marseille, These de 3eme cycle en science economique, 1982.

- SAAB.GABRIEL,Motorisation de l'agriculture et developpement agricole au proche-orient, SEDES, Paris, 1960.

- ROUIGHI.M., Agriculture et developpement dans une montagne mediteranienne, Aspets de la grande Kabylie,these de 3eme cycle en Geographie, Montpellier, 1978.

- PEILLON PRENE, L'occupation humaine en basse Kabylie, peuplement et habitat d'une zone intermediaire du tell Algerien, these 3eme cycle en geographie , Lyon II, 1972.

- MERAD-BOUDIA.M., L'armonisation des relations entre le secteure agricol et le secteure industriel,Alger, DES, Science economique 1971.

- AUQUEBON,M.F, La mecanisation de l'agriculture Algerienne , aspects agricoles,demographiques et economiques. these pour le doctorat en droit, Attali IMPRIMEURS, Alger,1953.

ARTICLES,ETUDES ET PUBLICATIONS

- A.A.R.D.E.S, Etude sur le secteur privé agricole ,sur la wilaya de Tlemcen ,Alger ,SEP,Novembre 1973, Janvier et Mars 1975.
- BEDRANI.S., Production, distribution et consommation des engrais en Algerie, CREA, 1976.
- F.A.O, Le developpement par la science et la technique ,tome III, Agriculture,ed DUNOS avec les Nation unis,1963.
- HADJIAT.F., Les causes techniques de la stagnation de l'agriculture Algerienne ,CREA,Alger ,1976.
- ABDI.N.. Agriculture et developpement ,Revue du tiers monde n° 67 1976.
- SEP, Projet de plan triennal(1967-1969).
- SEP, Bilan du 1° plan quadriennal, Alger, 1974.
- MPAT , Projet du plan quiquennal, 1980-1984, Alger, 1980.
- REVUE Economique, " La modernisation de l'agriculture" , n° 5, 1955.
- BOUZIDI A. ou est l"agriculture Algerienne, in Revue Algerienne , n°3 1980.
- MUTIN.G., Agriculture et dependance alimentaire , in Maghreb-machrek, n° 90, 1980.
- BOUZIDI.A., Productivité du travail dans l'agriculture Algerienne, in Revue Algerienne, n°4, 1977.
- BILLAZ René, Technologie,Emploin et strategie de developpement agraire , quelques reflexions à partir d'experience recente, Tiers Monde,XIV, 54, Avril,Juin 1973,P 229-260.
- CODRON.J.M et CROSS bernard, Autogestion et Intensification céréaliere en Algerie, Tiers Monde,XXV,98, Avril 1984,P 419-426.
- BEDRANI.S., Revolution Agraire et commercialisation,in Terre et Progrés, n°5 ,Mars 1974.
- NELLI JAZRA, Les debuts des capras, Difficultés et espoirs,in Terre et Progrés n (5),Mars,1974.
- TALEB, TAbleau et Evolution de la situation Economique et sosiale des compagnes Algeriennes (1939-1954),in Terre et progrés n°3, Juin 1973.
- MEKHLEF.A., Industrie et Agriculture , peut-on parler d'agro-indusrie en Algerie?, in Terre et progrés,n°2,Fevrier 1973.
- DERKAOUI.Y., Revolution Agraire, un processus de renovation, in terre et progres,n°2, Fevrier 1973.
- BOUTALEB.G., Production vegetale pour l'autosuffisance Alimentaire, in Revolution Africaine n°891 du 20au 26 Mars 1981.

- HAMADI, Les techniques modernes en Agriculture, in La revue du FELLAH, n°2 ,Fevrier 1973.

-BRAHIMI, Le desherbage, in La revue du FELLAH, n°2, Fevrier 1973.

- ALLOUM.D., Les cultures maraicheres en Algerie, in La revue du FELLAH, n°3, Juin 1973.

- BRAHIMI, Les engrais chimiques dans l'agriculture Algerienne, in LA revue du FELLAH, n°3 Juin 1973.

- O.N.S, L'evolution de l'Agriculture, serie Statistiques, n°2/1/1984.

-O.N.S ; Annuaire Statistique de l'Algerie, 1983-1984, n°12, 1985.

- F.L.N, Evaluation des plans de developpement, commission nationale de preparation du 5eme congres du parti, Tome I , Septembre 1983.

- A.A.R.D.E.S; Debats et critique, Question sur l'agriculture, 3/4, 1980.

- C.E.N.E.A.P, Politique Alimentaires et Agricole de l'Algerie n°3, Séptembre, Alger, 1985.

- M.A.R.A, Brefs aspects de l'agriculture Algerienne 1963-1966, Recuil des discours et interviews de M.AHMED MAHSAS, Ministre de l'agriculture et la reforme agraire.

- M.A.R.A, Statistiques agricole, plusieurs numéros.

- EDIAFRIC, L'agriculture Algerienne ,in EDIAFRIC la documentation AFRICAINE Paris , 1984.

- MARCHES TROPICAUX ET MEDITERANIEN, du 3 Fevrier 1984 et du 20 Juillet 1984.

- ECONOMIE RURAL, Changement technique et rural dans le tiers monde , numérau spécial 197,198, 1982.

- REVOLUTION AFRICAINE, N°: 433, DU 9/15 Juin 1972.
N°: 486, DU 15/21 Juin 1973.
N°: 821, DU 16/22 Novembre 1979.
N°: 794, DU 9/15 Mai 1979.
N°: 844, DU 25 Avril 1980.
N°: 873, DU 14/20 Novembre 1980.
N°: 1099, DU 22/28 Mars 1985.

- EL-MOUDJAHID, en langue Française, plusieurs Numéros.

الفهـــرس :

.../...

.../...

.../...

القسم الثاني :

.../...